

مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكمة

تصدر عن:

الجامعة الإسلامية في لبنان

- ترجمة معاني القرآن الكريم بين المُفكّن والمُفتنِع،
ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً
د. علي محسن قبلان
- حدود السلطة الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي
د. علي مدلول محسن
- التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية
د. غالب العلي
- درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين
في مرحلة التعليم الأساسي
عبدالله أحمد نصور
- تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات
بمنظمات الأعمال
أ. سهام معاش - أ. د. سامية لحول
- إصلاح الإدارة المالية العامة اللبنانية
حسن دياب
- معير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى:
بين المشروع الفرنسي وثورة الشريف حسين
وليد جوهري
- دلالات التسمية وضرورات الموقف السياقي في معلّمة عمرو بن كلثوم
محمد حمادي
- النقد البنيوي للرواية بين المرجعية التأويلية والأثر التخيلي في المتلقي
هيثم قاسم عواركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



IUL

Islamic University Of Lebanon
Université Islamique Du Liban
الجامعة الإسلامية في لبنان

صوت الجامعة
Sawt Al-Jamiaa



IUL

Islamic University Of Lebanon
Université Islamique Du Liban
الجامعة الإسلامية في لبنان

صوت الجامعة Sawt Al-Jamiaa

مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكمة
تصدر عن:
الجامعة الإسلامية في لبنان
العدد الرابع عشر، ٢٠٢٠ م / ١٤٤١ هـ

رئيس التحرير/ المدير المسؤول:

د. علي محسن قبلان

العنوان:

الجامعة الإسلامية في لبنان

إدارة مجلة صوت الجامعة

خلدة - الأوتستراد

ص.ب.: ٣٠٠١٤ - الشويفات - لبنان

هاتف: ٨٠٧٧١١ - ٨٠٧٧١٦ / ٥ - ٩٦١ + (ستة خطوط) - فاكس: ٨٠٧٧١٩ / ٥ - ٩٦١ +

إنترنيت: www.iul.edu.lb - البريد الإلكتروني: iul@iul.edu.lb

هيئة المستشارين العلمية

- ♦ أ. د. دينا المولى
رئيس الجامعة الإسلامية في لبنان
رئيساً
- ♦ أ. د. هشام نشابة
رئيس جامعة المقاصد في بيروت (سابقاً)
عضواً
- ♦ أ. د. أحمد حطييط
عضواً
- ♦ أ. د. إبراهيم بيضون
عضواً
- ♦ أ. د. وجيه فانوس
رئيس قسم الدراسات العليا (سابقاً) / كلية الآداب / الجامعة الإسلامية في لبنان
عضواً
- ♦ م. أ. د. عبد المنعم قببسي
عميد كلية الهندسة (سابقاً) / الجامعة الإسلامية في لبنان
عضواً
- ♦ د. علي محسن قبلان
عضو الهيئة التعليمية
ورئيس تحرير مجلة «صوت الجامعة» / الجامعة الإسلامية في لبنان
عضواً مقرراً

صوت الجامعة

أولاً: المواصفات والقواعد العامة:

- مجلة صوت الجامعة مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكمة، تصدر عن مركز البحوث والنشر/ الجامعة الإسلامية في لبنان.
- المجلة تُعنى بنشر البحوث العلمية الأصيلة المقدّمة إليها في مجالات الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية وعلوم الطبيعة.
- تخضع البحوث المرسلة إلى إدارة المجلة، للتقويم والمراجعة والتحكيم السري من قبل الهيئة العلمية المحكمة.
- إذا ارتأت الهيئة العلمية المحكمة إجراء أي تعديل في مضمون البحث ومنهجيته، يعاد البحث إلى صاحبه لإجراء التعديلات اللازمة قبل النشر.
- يحق لهيئة التحرير إعادة صياغة البحوث التي ترد إليها، إذا اقتضت الضرورة ذلك، شرط أن لا يؤدي هذا الأمر إلى الإخلال بالمضمون.
- المواد البحثية المرسلة إلى إدارة المجلة لا تعاد إلى أصحابها، سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، وليس على المجلة تبرير عدم نشرها.
- يعبرُ البحث عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي المجلة.
- إن ظهور البحث وترتيبه في المجلة يخضع لاعتبارات فنية فقط.

ثانياً: خطوات إعداد البحث:

- يتقيد الباحث في إعداد بحثه بالخطوات الآتية:
- أن يكون البحث أصيلاً وجديداً ولم يسبق نشره في أية دورية أخرى.
- يلتزم الباحث بقواعد البحث العلمي من حيث المنهجية العلمية وتوثيق المصادر والمراجع.

- يراعي الباحث سلامة اللغة وحسن صياغتها.
- لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٣٠ صفحة ولا يقل عن ١٥ صفحة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا يقل عن ١٠ صفحات في علوم الطبيعة، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والملاحق.
- يُرفق البحث بملخص عنه لا يتعدى الصفحتين.
- يُطبع البحث على الحاسوب، ويُقدّم إلى إدارة المجلة من ثلاث نسخ ومعها CD.
- يُكتب عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي والجهة التي يعمل لديها على صفحة البحث الأولى.
- تُثبت في ذيل الصفحة الواحدة الهوامش حسب ورودها المرقّم تسلسلياً في متن الصفحة. ثم تُثبت المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه في آخر البحث على صفحة أو صفحات مستقلة، بحيث تُذكر المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية.
- تُرسل البحوث إلى إدارة مجلة «صوت الجامعة» على العنوان الآتي:

الجامعة الإسلامية في لبنان

إدارة مجلة صوت الجامعة

خلدة - الأوتوستراد

ص.ب.: ٣٠٠١٤ - الشويفات - لبنان

هاتف: ٨٠٧٧١١ - ٨٠٧٧١٦ / ٥ - ٩٦١ + (ستة خطوط)

فاكس: ٨٠٧٧١٩ / ٥ - ٩٦١ +

إتترنت: www.iul.edu.lb

البريد الإلكتروني: al.kabalan@iul.edu.lb / iul@iul.edu.lb

المحتويات

- الافتتاحية
رئيس التحرير: د. علي محسن قبلان ٩
- ترجمة معاني القرآن الكريم بين المُمكنِ والمُمتنعِ، ترجمة اسمِ اللهِ الأعظمِ «الله»
ودلالاتِهِ نموذجاً
د. علي محسن قبلان ١٣
- حدودُ السلطةِ الرقابيةِ لديوانِ الرقابةِ الماليةِ الاتحادي
د. علي مدلول محسن ٤٣
- التربيةُ بالكفاياتِ وأثرها في تعزيزِ التنشئةِ الاجتماعيةِ المدرسيةِ
د. غالب العلي ٧١
- درجة ممارسة المسنق التربويّ لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي
عبدالله أحمد نصور ١٠٥
- تكاملُ أبعادِ إدارةِ علاقاتِ الزبونِ في تسييرِ البياناتِ بمنظّماتِ الأعمالِ
أ. سهام معاش - أ. د. سامية لحوّل ١٤١
- إصلاحُ الإدارةِ الماليةِ العامةِ اللبنانيةِ
حسن دياب ١٦٣
- مصيرُ بلادِ الشامِ بعد الحربِ العالميةِ الأولى: بين المشروعِ الفرنسيِّ وثورةِ الشَّريفِ حسين
وليد جوهر ١٩٥

- دلالات التسمية وضرورات الموقف السياقي في معلقة عمرو بن كلثوم
محمد حمادي ٢٢٣
- النقدُ البنيويُّ للرواية بين المرجعية التأويلية والأثر التخيلي في المتلقي
هيثم قاسم عواركه ٢٤٥

الافتتاحية

إن المسؤولية المُلَقاة على عاتق الجامعة تجاوزت دورها التقليديّ كبيتٍ وطنيّ للخبرة، إلى دورٍ أكثر ارتباطاً بتأكيد هويّتها العلمية، وتكريس حضورها المعرفي التراكمي المستمر استجابةً لمتطلبات التنمية المستدامة ومقتضيات التطوُّر وإنتاج المعرفة، فالتربية والتعليم عنصران نشطان في منظومة التغيُّر المجتمعي والتحوُّل في المناحي الحياتية والفكرية.

إن نظامَ التعليم، بمؤسَّساته ومناهجه ومضامينه، هو أوَّل ما ينبغي الاهتمام به على ضوء ما تطرحه العولمة والحداثة وما بعد الحداثة من تغيُّراتٍ جذريةٍ، علميةٍ وتكنولوجيةٍ، يرتبط تأثيرها بقدرة المجتمع على التعامل معها استجابةً وتأصيلاً أو رفضاً وانكماشاً.

من هنا كان ثباتُ مجلة «صوت الجامعة» على تناول الجديد في العلم والمعرفة، واهتمامها المتواصل بتشخيص المشكلات التي يواجهها مجتمعنا وإيجاد حلولٍ لها، خصوصاً وأننا في هذه المرحلة نعبر منحىً بالغ الخطورة والأهمية، ضاعف من أهمية دور الجامعة ومراكز الأبحاث في الاستثمار في العملية التعليمية، وتهيئة القوى البشرية القادرة على العمل وإدارة المؤسسات وفق ما يتطلبه مفهوم التنمية الشاملة التي يشكّل التعليم العالي رافداً من روافدها وركناً رئيساً من أركانها، يُهيئُ لها ما تحتاجه من رؤية واضحةٍ واستخدامٍ أمثلٍ لقدرات العقل، وفق المناهج العلمية للتفكير، وقانون الحركة والزمن والتراكم المعرفي.

وقد جاءت بحوثُ هذا العدد الذي بين أيدينا متنوّعة الاختصاصات، إذ تناولت موضوعاتٍ فكريةً سياسيةً وتربويةً واقتصاديةً وأدبيةً، أنجزها باحثون متمرسون، فضلاً عن عددٍ من طلاب الدراسات العليا المُلتزمين بنشر بحثٍ علميٍّ أو أكثر في مجلةٍ علميةٍ محكمة، ليتسنى لهم تقديم أطروحاتهم الجامعية ومناقشتها أمام اللجان العلمية المختصة. وهؤلاء وأمثالهم يمتلكون قدراتٍ إبداعيةً، وهم بحاجةٍ إلى من يأخذ بأيديهم ويشجّعهم على التوجُّه العلمي فكراً وعملاً، ليكونوا نواة مسألة النضال اليومي الدؤوب لإحداث

التغيير الشامل المنشود، فالتعرّف على القوى البشرية القادرة على العمل والعطاء الفكري، يمكن أن يحدّد مسارات التقدّم الاقتصادي والاجتماعي حسب فيض أو عجز هذه الموارد البشرية في إنتاج بحوثٍ نوعيّةٍ مُرتجاة.

وكُلنا أملٌ أن لا تبقى البحوثُ والأطروحاتُ حبيسةً أسوار الجامعات فلا تلقى اهتماماً ولا تُترجم إلى واقع ملموسٍ، وأن تتحوّل إلى ميدانٍ لحوارٍ فكريٍّ اجتماعيٍّ تربويٍّ، ينتج عنه برامجٌ وطنيةٌ تنظّمها وترعاها تشريعاتٌ وقوانينٌ وسياساتٌ صادرةٌ عن الجهات المسؤولة، فبدون تطوير البحث العلمي واعتماد نتائجه يبقى الخلل قائماً في علاقة الجامعة بصنّاع القرار من جانبٍ، وعلاقتها بالمجتمع من جانبٍ آخر، فالجامعات ومراكزها البحثية هي الروح التي تبعث الحياة والنشاط في المجالات ذات العلاقة بقضايا المجتمع الساخنة، وذلك من خلال المواءمة بين التعليم العالي وخزان الأدمغة الذي يشكّله العاملون فيه من جهةٍ، وبين احتياجات التنمية الشاملة وعالم العمل والإنتاج من جهةٍ أخرى.

وكلُّ الرجاء أن تستمرّ الجامعة الإسلامية في لبنان ومجلّتها العلمية المحكّمة منبراً هادياً ومتجدّداً في رصد مواطن الخلل والقصور في عملية استنهاض طاقاتنا العلمية والثقافية، والعمل بالتالي على الانتقال من نمطٍ معرفيٍّ مُغلِقٍ إلى نمطٍ منفتحٍ على مواكبة العصر وتكنولوجياه وفضه الحضاري، فنكون في صميم دائرة الفعل والتأثير في قضايا العلم الحديث بعيداً عن التمحور حول حالٍ ثابتةٍ أو تقليدٍ أعمى للآخرين، نبذلُ الجهدَ الهادئَ للمحافظة على موارثنا الذاتية وعناصر قوة خصوصيتنا، وفي الوقت نفسه نفهمُ المتغيّرات الحضارية المستجدة ونستوعبها ونشاركُ في تطويرها.

والله نسألُ السّدادَ والتوفيقَ.

رئيس التحرير

د. علي محسن قبلان

للسنة الثالثة على التوالي، نجحت مجلة «صوت الجامعة» - مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن الجامعة الإسلامية في لبنان- بالحصول على معايير اعتماد معامl التأثير والاستشادات المرجعية العربي (أرسيف Arcif) للعام ٢٠٢٠، المتوافقة مع المعايير العالمية والتي يبلغ عددها أكثر من (٣١) واحدٍ وثلاثين معياراً.

معامل أرسيف Arcif الخاص بمجلة «صوت الجامعة»:

الرقم: L20/650 ARCIF

التاريخ: 2020 - 10 - 26



التاريخ: 2020-10-26

الرقم: L20/ 650 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة صوت الجامعة المحترم
الجامعة الإسلامية في لبنان، مركز البحوث والنشر/ لبنان
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (Arcif)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي الخامس للمجلات للعام 2020.

يضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية؛ مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكو)، مكتبة الإسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج، بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (681) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "Arcif" في تقرير عام 2020.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن **مجلة صوت الجامعة** الصادرة عن **الجامعة الإسلامية في لبنان، مركز البحوث والنشر، لبنان** قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (31) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "Arcif" للمجلة لسنة 2020 (لم نرصد أية استشادات)، وصنفت في تخصصها ضمن الفئة (الرابعة Q4).

ونأمل حصول مجلتكم على معامل تأثير متقدم في تقرير عام 2021، وبإمكانكم الإعلان عن نجاحكم في الحصول على معايير اعتماد معامل "Arcif" العالمية سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل أرسيف Arcif الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" Arcif "



+962 6 5548228 -9
+962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net
www.e-marefa.net

Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

مقاربة نظرية استقرائية

د. علي محسن قبلان

رئيس تحرير مجلة «صوت الجامعة»

الجامعة الإسلامية في لبنان

تقديم

ما سنقدّمه في هذه السطور ليس بحثاً في التفسير أو الفقه أو السنّة حصراً، على الرغم من حضور هذه العناوين في سياق الموضوع الذي نقاربه، إذ هي على صلة وثيقة بمسألة ترجمة المصطلح القرآني ودلالاته إلى اللغات غير العربية.

ما سنتناوله هو ما يتصل بالتوحيد كمفهوم قرآنيّ تنزل في سياق مجتمع الوحي، وما يتصل بالفهم الدقيق لاسم الله الأعظم، إذ تأسيساً على هذا الفهم بالإمكان تتبّع الثوابت التي تتعلّق بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك ما يتعلّق بالعبادات والشريعة والاستخلاف في الأرض ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (يونس: ١٤)، وبالإمكان أيضاً رصد المُمكِن والمُمتنع في محاولة ترجمة معاني القرآن الكريم، وبالتحديد ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته إلى لغاتٍ أخرى أجنبية.

ولكي لا نبقي حبيسي النظريّات، ولكي يكون لمداخلتنا قيمةً في تبيان مفاهيم قرآنية سامية، والوقوف على إمكان ترجمتها بما ينسجم مع سمت القرآن وأهدافه، كان لا بدّ من تضمين هذه المداخلة عرضاً مختصراً بل مكثفاً لتطوّر فكرة الألوهية عند الشعوب المختلفة وأتباع الديانات السماوية وغير السماوية، والتوقّف بشكلٍ رئيسٍ عند الدلالات اللفظية والمعنوية التي اجتهد المفسّرون في استنباطها من مضامين ما أنزله الله تعالى في

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

القرآن الكريم، مبلّغاً ومبيناً كل ما يتعلق بشؤون الدنيا وما بعدها، ومُنْتَصِراً ضدّ الخرافات والأساطير، وكل ما يتنافى مع عقيدة التوحيد الخالصة لله تعالى خالق هذا الكون ونظامه الدقيق.

ما يعيننا بشكل رئيس، هو المفهوم الذي ينطبق على اسم الجلالة، وبالتحديد المفهوم الإسلامي، وبالتالي كيف يمكن أن تؤدّي ترجمة هذا المفهوم دورها في إلقاء الضوء على التحديدات العقدية الإسلامية الآيلة إلى معرفة الله تعالى علّة الحقائق على الصعيد الطبيعي، والكاشف عن ذاته وحياً بكلامه. وسوف ننطلق من مُسَلِّمة يقينية هي أن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى الذي يتساقق تفسيره مع تطوّر البشرية وتّسع دائرة معارفها، إذ إن عملية الحوار مع القرآن الكريم واستنطاقه عملية ليست محدودةً بحدود زمانٍ ومكانٍ بعينهما، بل هي من الغنى ما يجعل التفسير الموضوعي قادراً على أن يتطوّر وينمو على ضوء التجربة البشرية، ففي القرآن الكريم «علم ما يأتي والحديث عن الماضي، ودواء دانتكم ونظّم ما بينكم» على ما يقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

وقد اتّبعنا منهجاً استقرائياً وتتبعاً تاريخياً للدلالات السيّالة لاسم «الله» الأعظم، والتي لا يمكن أن يؤدّيها لفظٌ سواه، ولا يمكن أن يعبر عن خصوصيتها وخصوصيتها سوى القرآن الكريم نفسه، الذي ألفاظه ليست ألفاظاً بشريّة، بل هي ألفاظ ربّ العالمين. هذا، مع تأكيدنا على نسبة المنهج الذي نعتّمه، والنتائج التي توصلنا إليها، إذ إن أية دراسة قرآنية تتطلّب اعتماد المناهج كلّها، فالنصّ القرآني حقيقة ثابتة ولا يمكن لي كلماته لتوافق الكلمات البشرية، بل هو كلام الله الموحى به إلى الرسول الأكرم، ليحقّق توقّعات البشر جميعها بكل ما يتصوّرّه الإنسان من الكمالات البشرية.

أولاً: فكرة الألوهية عبر التاريخ

إن ظاهرة الدّين والتدين لم يخل منها مجتمع بشريّ، فهي نزعة أصيلة في الإنسان، والإنسان مفطورٌ على التدين ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم: ٣٠)، خصوصاً وأن الإنسان واجه كمّاً من الأسئلة الوجودية والاجتماعية والنفسية والوجدانية... إلخ، من قبيل: من أنا؟ وما هو دوري في هذه الحياة؟ وما هو مركزي من الوجود؟ وما هي الغاية التي أسعى إليها؟ إلى ما هنالك من أسئلةٍ واكبت مسيرة الإنسان التطوريّة وما برحت تشغله، وتفرض نفسها عليه في واقع حياته اليومية المتجدّدة ثقافةً وفكراً.

وقد تباينت الإجابات وتنوّعت التفسيرات وفق تباين الظروف التاريخية والمعرفية والثقافية والعلمية وتنوّعها، بدءاً من المرحلة الوثنية التي تشكّل الطورَ الأوّل أو الظاهرَةَ الدينيةَ الأولى المرتبطة بإحساسات الإنسان ومشاعره حيال أفق الأرض المحيط به، لينتقل بعدها إلى الأفاق العليا في السماوات باحثاً فيها عن علّة لوجوده، وراح يعلّل هذا الوجود بهذه القوة أو تلك من القوى الكونية، التي أرجع إليها ما يعترى حياته من ملاحظاتٍ، عجز تفكيره عن الرُّقيّ بها إلى تخصيص علّتها بفكرة الألوهية بما هي أعظم وأشرف من صفات البشر وتقديراتهم، ليبدأ مع هذا العجز طورُ تعدّد الآلهة واللجوء إلى الأوهام والأساطير والخرافات، والتصوّرات لقوى خارقة تتحكّم في أبسط جزئيات حياة الإنسان، كتعبيرٍ مشوّه عن الألوهية، وهذا ما كانت عليه الحالةُ الدنيئة عند الشعوب القديمة، من سومريين وأكديين ومصريين وبابليين ويونانيين وفُرس وهنود وغيرهم. وقد طغى على الإنسان في هذه المرحلة النظرُ العقليّ والتأمّل والخيال حيث اتّخذ من الكائنات الطبيعية آلهةً يتعبّد لها، فاليونانيون القدماء آمنوا بتعدّد الآلهة التي تأخذ صورةً بشريةً، تَأْكُل وتشرب وتتزوَّج وهي خالدةٌ لا تموت. أما المصريون القدماء فقد قالوا بأن نشأة الوجود كانت من الماء (المذهب الشمسي)، وفي حقبة بعيدة ظهر في هذا الكيان المائي العظيم روحٌ إلهيٌّ أزليٌّ خالقٌ لهذا الكون. وآمن المذهب (الأشموني) بتعدّد الآلهة، أما المذهب (الواتسي) فقد آمنَ بالإله آمون وهو الأوّل الخفيّ والآخِرُ الظاهرُ الذي اتّحد بإله الشمس والأرض. فيما ركّز الصينيون القدماء على الإنسان وإنجازاته (كونفوشيوس)، وهناك من ركّز على العودة إلى الطبيعة والاكتفاء بما هو ضروريّ من الفعل الإنساني الموافق للطبيعة (الطاويون). وكانت فلسفة الهنود القدماء روحيةً مرتبطةً بالدِّين (الأوبانيشاد هو أهمّ الكتب المقدّسة في الفلسفة الهندية)، بالإضافة إلى وجود اتجاّهٍ مادّيٍّ ورَدٍّ في (الفيدا) أو الكتب المقدّسة في الهندوسية. وآمن الفُرس القدماء بإلاهيّن، إلهٍ للخير (هورامزدا) وإلهٍ للشر (أهريمان)، وقد أكّد زرادشت على ألوهية الخير وتغليبهِ على الشر^(١).

وبعد أن دخلت الظواهر الكونيّة في إطار المعلولات و«أصبح الكونُ كلُّه في حاجةٍ إلى خالقٍ موجِدٍ للأرض والماء والكواكب والأقمار، انتقل الإنسان إلى مرحلة التوحيد. وينطبق هذا التدرُّج الذي سقناه في الاعتقاد الديني تمامَ الانطباق على فحوى قصة إبراهيم

(١) أنظر: أحمد بن سعود بن سعد الغامدي، الاتجاهات الفلسفية اليونانية في الإلهيات - دراسة نقدية -، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، المملكة العربية السعودية/ وزارة التعليم العالي/ جامعة أم القرى/ كلية الدعوة وأصول الدين/ قسم العقيدة، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، صص ٤٧-٥٣.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

في القرآن الكريم، (يقول تعالى): ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ۗ فَلَمَّا رَأَىٰ الْقَمَرَ بَارِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ۗ فَلَمَّا رَأَىٰ الشَّمْسَ بَارِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۗ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۗ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ۗ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يُشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۖ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۖ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۗ ﴾ (الأنعام/ ٧٦ - ٨١) (١).

ثانياً: الإسلام وعقيدة التوحيد

بعد أن تضافرت على فهر الناس اجتماعياً وفكرياً الأساطيرُ الإلهية المزيفة، وجاهلية^(٢) قامت على أشكالٍ مختلفةٍ من الوثنية^(٣) والاستغلال والظلم الاجتماعي، منَّ الله تعالى على الإنسان برسالاته السماوية الموحاة إلى أنبيائه ورسله، الذين دعوا لعبادة الله الواحد الأحد من خلال أطروحة التوحيد والنبوة والمعاد التي تُعتبر جوهر العملية التغييرية التي سعوا إلى تحقيقها، وكانت رسالة الإسلام خاتمَ الرسالات السماوية، ومحمد بن عبد الله (ص) خاتمَ الرُّسل والأنبياء. وقد «سَفَّهَ القرآنُ تصوُّرَ الوثنية الجاهلية

(١) عباس محمود العقاد، الله، القاهرة: دار المعارف، ط ٩، صص ٣٦-٣٧.

(٢) يعرف الدكتور عمر فروخ الجاهلية بأنها «مشتقة من الجهل الذي هو ضد الحلم، لا من الجهل الذي هو ضد العلم»، فقد كان للعرب في جاهليتهم حضارةٌ روحيةٌ على الرغم من تأخر حضارتهم المادية، وقد شكَّلت اللغة العربية بشرها الفصيح، والشعر الجاهلي مرآةً عكست نظرهم إلى الأخلاق والعدل والحكمة والسلم والحرب والغنى والوجاهة، وكان لهم عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى العلمية، إذ عرف الجاهليون فروعاً من علوم الأمم المجاورة (الروم والفرس) عبَّروا عنها بشكلٍ فطريٍ مبنِيٍّ على الملاحظة والتجربة والاختبار الطويل (العرافة أو التطلع إلى المستقبل، والأثر أو تتبع آثار الإنسان أو الحيوان الهارب). وكانت حياتهم الدينية مشابهةً لحياة الأمم المجاورة. فالبدويُّ كان موحِّداً بالفطرة «لقد حملته سعة أرضه وفقدان معالم العمران فيها، وتطوافه وحده على أن يهرب كائناً مجهولاً. من هنا نشأت عنده فكرة الألوهية. ولكن البدويُّ كان قليل الاحتفال بالعبادات وبالدين نفسه إذا كان آمناً على نفسه (كان يخاف الله في ساعات الضيق والفرح، فإذا انكشفت غمته عاد إلى الجحود). والأوثان طارئةٌ على بلاد العرب». أنظر: عمر فروخ، العرب والإسلام في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط منذ الجاهلية إلى سقوط الدولة الأموية، بيروت: منشورات المكتب التجاري، ط ٢، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م، صص ١٦ - ٢٢.

(٣) «يلخص صاحب كتاب «البدء والتاريخ» (المظهر بن طاهر المقدسي) الموقف الديني عند عرب الشمال في الفترة السابقة على ظهور الإسلام تلخيصاً شاملاً نثبته في ما يلي: «كان فيهم من كل ملَّةٍ ودين، وكانت الزندقة والتعطيل من قريش، والمزدكية والمجوسية في تميم، واليهودية والنصرانية في غسان، والشرك وعبادة الأوثان في سائرهم. واتخذ بنو حنيفة لها من حيس (الحيس حسب المعاجم العربية هو الطعام المتخذ من الأفيط يخلط بالتمر والسمن)، وعبدوه دهرأ، ثم أصابتهم مجاعةٌ فأكلوه، فقال بعضهم: أكلت حنيفة ربها يوم التقمَّ والمجاعة».

أنظر: نبيه عاقل، تاريخ العرب القديم وعصر الرسول، سلسلة تاريخ العرب والإسلام - ١، بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٢، ص ٢٧٠.

- وهو ذاته التصور الأرسطي - لنطاق عمل الذات الإلهية، فهو في التصورين مجرد خالق، بينما التدبير للعالم والعمارة موكول - في الأرسطية - إلى الإنسان والأسباب المودعة في الطبيعة وظواهرها، - وهو - في الوثنية الجاهلية موكول إلى الشركاء والأصنام والطواغيت...»^(١). فلم يدرك الوثنيون الحقيقة الإلهية، على الرغم من أن اسم الجلالة «الله» كان مستعملاً دائراً في الألسن قبل نزول القرآن، يعرفه العرب الجاهليون كما يشعر به قوله تعالى ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (الزخرف: ٨٧) ^(٢)، بل هم عاشوا مفاهيم خاطئة ومشوهة عنها، مستمدين هذه المفاهيم مما صوره خيالهم، ومما تلقته حواسهم من عالم الطبيعة المحيط بهم، وهم «علموا في الجملة أن لهم رباً يلزمهم إيثاره على نفوسهم المظلمة، واعتقدوا أن ربهم أعز من كل شيء، وأنفس من كل نفيس، ولكن حجبته ظلمة الحس عن أن يتجاوزوا المحسوس...»^(٣).

بلغ الرسول الأكرم عليه الصلاة والسلام رسالة ربه الموحاة عقيدة وإيماناً يقومان على تعاليم تتعلق بتوحيد الله في ذاته وصفاته، وتحث الناس جميعاً على التقيد في حياتهم بشرع الله تحقيقاً لمشيئته تعالى المتفرد بالألوهية، بعد أن ضلوا الطريق، وأمعنوا في الشرك، واستغرقتهم عوامل الفرقة والاختلاف واللغو والدواعي الباطلة والتسويات الشيطانية. فلفظ الجلالة «الله» هو الاسم المقدس لتلك الذات الجامعة للكمال المطلق، وقد اتفق الجميع في دلالة اسم: الله، من حيث هو اسم دال على الذات الجامعة للصفات كلها، المستحق لجميع المحامد، المتصف بكل الكمال، المنفرد بالخلق والتدبير^(٤). وهذا الاسم لا يمكن التخلُّق به إذ «جميع أسمائه تعالى يمكن التخلُّق بها... إلا اسم «الله»...»^(٥).

مع نزول القرآن الكريم، أصبحت كلماته وآياته تحرك وتبني وتغير، وانتصر الإسلام بقوة الكلمة القرآنية المعجزة في قدراتها التعبيرية، وفي جمالياتها الساحرة شكلاً ومضموناً. وقد قامت العملية التغييرية التي قادها النبي (ص) على محورين رئيسيين، محور ثابت في

(١) محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، لا ط، لا ت، ص ٣٢.

(٢) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١، بيروت: المطبعة التجارية، لا ط، لا ت، ص ١٨.

(٣) أبو حامد الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، راجعها وحققها إبراهيم أمين محمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، لا ت، ص ٣٠٩.

(٤) أحمد الدردير، شرح أسماء الله الحسنى، مخطوطة، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٥٧، ص ٢، نقلاً عن: صبرينة ماضي، بلاغة أسماء الله الحسنى بين الدلالة المعجمية والاستخدام القرآني، رسالة ماجستير، سطيف/ الجزائر: جامعة فرحات عباس، ٩ حزيران ٢٠١٢، ص ٥٥.

(٥) أحمد الدردير، م. ن، ص ٢.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

الدعوة إلى عبادة الله الواحد الأحد، حيث تمّ التركيز على الجانب العقدي الإلهي، بغية تأصيل التحرر الفكري والعقدي للإنسان المسلم من رواسب الشرك^(١) والوثنية وعبودية الأوهام والعادات الجاهلية، «إفراد الله بالألوهية والعبودية هو جوهر تحرير الإنسان من العبودية لغير الله»^(٢)، ومحور متحرّك يركّز على التغيير الاجتماعي وما يتضمّنه من إصلاح اجتماعي-سياسي، وأخلاقي، واقتصادي.

ثالثاً: التفسير ومناهجه

ولأن اللغة توابك عملية التغيير، اهتم القرآن الكريم بمفردات اللغة العربية وأعطاهها مدلولات جديدة لتحوّل إلى مصطلحات قرآنية، ومن بينها اسم الجلالة «الله». وكان المنهج اللغوي الأكثر شيوعاً من بين المناهج التي اصطنعها العرب واعتمدها في تفسير القرآن الكريم، فالقرآن الكريم هو نصّ لغويّ، واللغة العربية هي لغته، اصطفاها سبحانه وتعالى فرفع من شأنيتها، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ (النحل: ١٠٣)، وقال سبحانه: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥). ففي بداية الدعوة كان الصحابة يستشهدون بكلام العرب وشعرهم إذا لم يعرفوا معنى كلمة غريبة من كلمات القرآن الكريم. كذلك فإن الفقهاء الأوّلين، اعتمدوا في حلّ القضايا الشرعية والعقدية على قواعد لغوية أو نصّية محضّة، وذلك قبل اللجوء إلى استخدام القياس أو الرأي في القضايا المبهمة، فكان لا بدّ من تفسير القرآن الكريم بالاعتماد على المنهج اللغوي فضلاً عن مناهج أخرى.

وبعد افتتاح العرب بهذا الفجر الجديد، حملوا راية الإسلام إلى الشعوب الأخرى يبشّرون به ويُرشدون إليه، فأخذت تتهافت إليه أممّ وشعوب ذات تراثٍ زاخرٍ بالحضارة والفكر والمعرفة، وأصبح الدين الإسلامي المرجع الذي يُحتكم إليه في العقيدة والخلق لدى هذه الأمم في جوّ من التفاعل والتلاقح بين تراثها وخصائص الطبيعة العربية التي

(١) إن الجاهليّ «مع كونه وثنيّاً كان يعيش عيشةً دينيةً مثل اليهود والنصارى والصابئة، فهو يحجّ ويعتمر... ويعتقد شبه عقائد اليهود، ويعبد الأوثان كعبادة الصابئين للكواكب، لكن غرائزه الطبيعية كانت تسوقه إلى دين الآباء القدماء... يميل إلى نظريات الصابئة واليهود تارةً، ويستعزّئ بها تارةً أخرى، لأنه دهريّ المزاج، والدّين عنده أساطير الأوّلين، والبعث حديث خرافة، والأنبياء عنده من المجانين...». أنظر: محمد عبد المعيد خان، الأساطير العربية قبل الإسلام، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م، صص ٢٠-٢١.

(٢) محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، م. س، ص ١٠٠.

قَوِّمَهَا المَدُّ الإلهي الإسلامي، وراحت بالتالي ألوانٌ جديدةٌ من التفكير والحضارة تتكوّن في الأفق الإسلامي، أفضت إلى اندلاع ثورةٍ عقليةٍ محمومةٍ بنزعاتٍ مختلفةٍ وآراءٍ متباينةٍ في مواضيع فلسفيةٍ، ومواضيع دينيةٍ. فبعد أن كانت مقارنة النصّ القرآنيّ خاضعةً لمعادلة التفسير، والتعاطي المباشر مع معاني هذا النصّ بالاعتماد على الأدوات اللغوية، انتقلت هذه المقاربة، مع ظهور الفرق والتيّارات الفكرية، إلى منحىٍ تأويليٍّ لهذه المعاني يقوم على آلياتٍ عقليةٍ فلسفيةٍ، اعتمدها الفلاسفة^(*) وعلماء الكلام والخطاب الصوفيّ وأصحاب الرأي في سجالاتهم ومعاركهم الفكرية، يقول الإمام الغزالي إنه على المفسّر «أن ينظر في القرآن من وجه اللغة، ومن وجه الاستعارة، ومن وجه تركيب اللفظ، ومن وجه مراتب النحو، ومن وجه عادة العرب، ومن وجه أمور الحكماء، ومن وجه كلام المتصوّفة، حتى يقرب تفسيره إلى التحقيق»^(١). وقد نتج هذا التحول، من جهةٍ وبشكلٍ رئيسٍ، عن الإعجاز الأسلوبيّ البلاغيّ للنصّ القرآنيّ، وانفتاح مضامين ألفاظه الثابتة على معانيٍ تواكب حركة التجدد والتغيّر في كلّ زمانٍ ومكانٍ، وعبر هذا الانفتاح عن نفسه بحركةٍ اجتهادٍ مستمرّ في استنطاق النصّ وفهمه وتأويله في ما يخصّ المسائل والتشريعات المتحرّكة المواكبة لحركة الاجتماع الإنسانيّ، باستثناء النصوص الثابتة المتعلقة بالعبادات، ومن جهةٍ أخرى إلى ازدهار حركة الترجمة التي فرضتها ظروف انفتاح المسلمين نحو الشعوب الأخرى، وما تزخر به حضاراتهم وثقافتهم من فكرٍ إنسانيّ.

لقد أثارت قضية تفسير القرآن الكريم جدلاً كبيراً بين أتباع المذاهب الإسلامية والمفسّرين والباحثين المسلمين، فضلاً عن الجدل بين هؤلاء وبين أتباع الديانات الأخرى، حيث فرضت التحولات والضغط الديني والاجتماعية-السياسية والاقتصادية مناظراتٍ جدليةٍ بلغت ذروتها بعد الفتوحات الإسلامية، فبعد اتّساع «الدائرة الجغرافية للبلاد الإسلامية، اتّسعت دائرة الفرق الإسلامية بعد أن تعدّدت الألسنة والأفكار والبلاغات، خصوصاً بعد شيوع حركة الترجمة في العصر العباسي...»^(٢)،

(*) تأثر الفلاسفة المسلمون بالفكر اليوناني وما حمله من تصوّراتٍ أرسطويةٍ (نسبةً للفيلسوف اليوناني أرسطو) عن المحرّك الأول للعالم. فقد وقف أرسطو في سلسلة العلل والوسائط على محرّكٍ ثابتٍ لا يتحرّك منعاً للتسلسل، وفعل هذا المحرّك هو التحريك فقط وليس الإيجاد والإبداع، وهو عقلٌ محضٌ أزليٌّ أبديٌّ واحدٌ لا شريك له، لكنه لا يعقل غيره، وهو ثابتٌ والسموات تتحرّك شوقاً إليه. وقد لجأ الفلاسفة المسلمون إلى التوفيق بين نمطين مختلفين من التفكير، الفكر اليوناني، خصوصاً الأرسطي منه، والنصوص القرآنية التي تجعل وجود الله حقيقةً ثابتةً وليس مجرد تصوّرٍ عقليّ. ومن هنا كان قولهم بظاهرٍ وباطنٍ للنصّ القرآنيّ، والمعنى الباطن هو الحقيقي....

(١) أبو حامد الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، م. س، ص ٢٤٥.

(٢) عباس أمير، مدخل لنظرية معرفية في نشوء الكون ونظام الكائنات، الكتاب الأول، الأردن/عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص ٣.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

وفُتِحَ الباب على مصراعيه لحجاج بين المسلمين والمسيحيين تبوّأ فيه الضغطُ الدينيُّ مركزَ الصدارة، فقد «أورد المسلمون حججهم الدامغة ضد المسيحيين في ما يتعلق عن الله قائلين بأن إرادة الله هي مصدر أفعال كلِّ البشر، مُنكرين، صراحةً، الاعتقادَ بالثالوث، وفي ما يتعلّق باعتقادهم عن المسيح، فإن الكريستولوجيا*» القرآنية لم تعترف بالصّلب، وقد أنكروا بشدّة آيةً طبيعةً إلهيةً للمسيح. وأما عن اعتقادهم عن الوحي، فقد آمنوا بالنبوة والقانون الإلهي، وصبّوا اتهاماتهم، على أسسٍ قرآنية، على التحريف في العهدين القديم والجديد ككتابين مقدّسين نزلا على موسى وعيسى (ع)...»^(١)، قال تعالى ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٦٤).

لذا احتلَّ معتقد التوحيد محور المناظرات في هذه الفترة، وعلى الخصوص ما يتعلّق بالذات الإلهية وصفاتها. فالألوهية في المنطوق القرآنيّ إقرارٌ والتزامٌ بالإيمان بإله واحدٍ والتسليم له في علاقةٍ روحيةٍ وتعبديّةٍ ذاتيةٍ الإرادة والقرار. لكن، مع نشوء الفرق والمذاهب والتيارات الإسلامية، فإن التوحيد تأسس مع منظرها «على مفهوم مخصوصٍ للألوهية يمكنهم من الاستدلال على مذاهبهم والتبرير لتصوراتهم»^(٢). وأصبح الاستدلال على وجوده تعالى يتمُّ بطريقتين، ذكرهما ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة، الاستدلال عليه بالوجود نفسه، وهذه طريقة المدقّقين من الفلاسفة، أما الطريقة الثانية فهي الاستدلال عليه تعالى بأفعاله وهي طريقة المتكلّمين^(٣).

فالفلاسفة فطّروا كما كل البشر على امتلاك شعلةٍ وجدانيةٍ تنحو بهم نحو التفتيش عن الكمال، فلم يجدوه في عالم المادة، فراحوا يتطلّعون نحو المجهولات في عالم ما وراء الطبيعة الذي يشهد عليه عالم الطبيعة، ولكنهم بقوا خاضعين لشروط العقل

(*) Christology: تعني أصلاً التعليل اللاهوتي لشخص المسيح وعمله.

(١) رشا حمود الصباح، الإسلام والمسيحية في العصور الوسطى، مجلة عالم الفكر، المجلد ١٥، العدد ٣، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٤، ص ٧٨.

(٢) محمد سويلمي، مفهوم التوحيد وإبدالاته في خطاب الإسلام السياسي، بحث نُشر في الملف البحثي: التوحيد بين الأصل الإسلامي والتأويل الجهادي: الأعلام والنصوص، بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٨، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، إشراف بسام الجمل، تقديم أنس الطريقي، ص ٣١.

(٣) أنظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد إبراهيم، ج ٣، بغداد: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، صص ١٣٨ - ١٣٩.

الذي بقيَ بدوره خاضعاً للحسّ الدينيّ^(١)، الأمر الذي أوقعهم في موقفٍ يتنافى مع الموقف الدينيّ المتمثّل في القرآن الكريم. فقد قرّر الدّين أن العالم في حدوثٍ وفناءٍ مستمرّين، لذا فهو غيرُ قائم بذاته، وإنما هو بحاجةٍ دائمةٍ إلى مددٍ غيبيٍّ من الله سبحانه وتعالى. ومن هذه المُسلّمة انطلق الفقهاء والمفسّرون، في بحثهم عن فكرة الألوهية ووجوبها وامتناعها، فاعتمدوا على الوحي والعقل، يقول الشيخ محمد جواد مغنية «لأنهم يعتقدون أن العقل إذا استقلَّ في معرفة وجود الخالق وصفاته، وإرسال الرُّسل وما إليه، فإنه محتاجٌ إلى معونةٍ خارجيةٍ لإدراك كثيرٍ من المسائل»^(٢). وقد استدلَّ الإمام الغزالي على وجود الله بالحركة والسكون اللذين لا يخلو منهما العالم: في تتابع الحركات والسكنات تتجلى تغيّراتٌ وبدايةٌ وزوالٌ، والعالم يقتضي علّةً أولى أحدثته، ولا تحتاج هي ذاتها إلى علّةٍ توجد لها لاستحالة التسلسل اللامتناهي^(٣). ويقول الراغب الأصفهاني مبرزاً العلاقة بين العقل والوحي وحاجة كلّ منهما للآخر: «لله عزّ وجلّ رسولان إلى خلّاقته: أحدهما من الباطن وهو العقل، والثاني من الظاهر وهو الرسول، ولا سبيل لأحدٍ بالانتفاع بالرسول الظاهر ما لم يتقدّمه الانتفاع بالباطن، فالباطن يعرف صحّة دعوى الظاهر، ولولاه لما كانت تلزم الحجّة، ولهذا أحال الله بين من يشكّك في وحدانيّته وصحّة نبوءة أنبيائه على العقل، وأمّر أن يُفزع إليه في معرفة صحّتها، فالعقل قائدٌ والدّين مسدّد، ولو لم يكن العقل لم يكن الدّين باقياً، ولو لم يكن الدّين لأصبح

(١) كما هو الحال مع الفكر الغربي الحديث الذي أخضع المفاهيم الدينية لمنظومته المعرفية القائمة على اعتبار العقل والتجربة الحسية مصدرين وحيداً للمعرفة. وقد تأثر بهذا الفكر عدداً من الكتاب والباحثين العرب والمسلمين مثل حسن حنفي، ومحمد أركون، وعبد الكريم سروش وغيرهم، وفيما قطع الفكر الغربي مع سلطة المعرفة الدينية، فإن العديد من هؤلاء الكتاب والباحثين العرب والمسلمين قطع مع النصوص الفقهيّة والرؤيا الميتافيزيقية، وذهب إلى بناء الإيمان على أساس العقل، انطلاقاً من ممارسة نقدية للتراث وفق تجديد الآليات المعتمدة في قراءة النص الديني، بل وتجاوز هذا النص أحياناً من خلال تأويل الحقيقة الدينية نفسها، باعتبارها، برأيهم، نصوصاً مفتوحة على التأويل والاجتهاد في قراءتها لمنح الإنسان قدرةً وحريةً أكبر في التفكير والممارسة، والحدّ من تحكّم المطلق الديني الثابت في النسبي الإنساني المتحرك. وها هو الباحث عبد الكريم سروش يعتبر أن الدّين كاملٌ فيما يهدف إليه من غايات، لكن هذا الكمال «يمثل الحدّ الأدنى في عالم الثبوت لا الحدّ الأكثر في عالم الإثبات، أي أن الكمال الأقلي يتناسب مع شأن وذات الدّين، وليس بالنسبة للمعرفة الدينية التي تتحرك فيها عناصر التغيير والاختلاف». والباحث لا يرى تفاوتاً بين الوحي والرؤيا، إذ «كلاهما من جنسٍ واحدٍ»، ولا بين الوسوسة والإلهام، فنبئ الإسلام «يرى في منامه أو بما يشبه المنام، أن هناك من يقص عليه قصص الأنبياء...»، كذلك فإنه لا يرى تفاوتاً بين «التجربة النبوية» و«الكشف النبوي» (الكشف هو مصطلح صوفي)، حيث يقول: «لو رفعنا عبارة «التجربة النبوية» ووضعنا بدلها «الكشف النبوي» فلا نجد تفاوتاً بينهما». أنظر: عبد الكريم سروش، بسط التجربة النبوية، ترجمة وتحقيق أحمد القبانجي، العراق: دار الفكر الجديد، ٢٠٠٦، صص ١٢٢-١٥١.

(٢) محمد جواد مغنية، الإسلام والعقل، بيروت: دار مكتبة الجواد، ١٩٨٤، ص ٢٢.

(٣) أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، دمشق: الحكمة للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، صص ٤٢ - ٥٣.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

العقل حائراً»^(١). ويقول الشريف الرضي «الحقيقة الإلهية لا تُدرَك ولا تُعلم، والعلم بها يكون جزئياً، فإذا عجز العقل البشري عن إدراك الحقيقة ارتدَّ إلى الشريعة، أي إلى الاكتفاء بالعلم الظاهر»^(٢).

إذاً الكلُّ يقول إنه استمدَّ تصوُّره من القرآن الكريم، لكن، في الحقيقة، هناك من لديه من أسباب الجدَل والنقاش ما جعل تفسيره للقرآن الكريم يتباين أو يختلف مع تفسير الآخر، وبرأينا، يعود هذا الأمر من جهةٍ إلى تموضعاتٍ فكريةٍ وسياسيةٍ-اجتماعيةٍ مختلفةٍ، فـ «في وسطٍ تشتدُّ فيه الخصومة يصبح كلُّ رأيٍ هو الحقيقة»^(٣)، ومن جهةٍ أخرى إلى أن جهابذة المفسرين المؤمنين وجدوا أنفسهم أمام كلمات الوحي التي لا تنفذ ولا يجفُّ معيُنها، الأمر الذي وضعهم في محاولةٍ دائمةٍ لاستبيان معاني هذه الكلمات ودلالاتها. وعلى الرغم من أنهم حاولوا جاهدين في «تحقيق درجاتٍ في الغوص في بعض جوانب النصِّ، أو الدوران حوله، فإنهم لم يستطيعوا الإحاطة به...، ولذا كان تجديدُ التفسير واجباً لا بدَّ أن يعيه العقل الإسلامي...»^(٤). وإن كنا لا نشكُّ في إيمان هؤلاء وعقيدتهم، ولكنَّ الإنسان بطبعه ميالٌ إلى الجدَل، يقول تعالى ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف: ٤٥). على أن مسالك الجدَل ليست كلها مأمونة النتائج، خصوصاً إذا كان الجدَل صادراً عن نزعاتٍ شخصيةٍ أو فتويةٍ ضيقةٍ أو عن غير علمٍ ولا هدى، يقول تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنبِئٍ﴾ (الحج: ٩).

رابعاً: إشكالية ترجمة معاني القرآن الكريم

إن ما حقَّقه المفسِّرون ويحقِّقونه من تفاسيرٍ مختلفةٍ لمعاني القرآن الكريم، يرجعُ إلى حقيقة أن معاني النصِّ القرآني لا يمكن أن تُستقصى، إذ هي مفتوحةٌ ومتجدِّدةٌ، وكلُّ هذه التفاسير ليست سوى أثرٍ للمعنى، أو ليست سوى معاني تأويليةٍ «فالقرآن الكريم يمثل القول بينما تمثل التفاسير إمكاناتٍ مفتوحةٍ لمعنى القول»^(٥).

(١) الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨١ م، ص ١٢٤.

(٢) الشريف الرضي، تلخيص البيان في مجازات القرآن، تحقيق وتقديم علي محمود مقلد، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، لا.ت، ص ١٣.

(٣) مصطفى غالب، اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة، العدد ١٩٣، رجب ١٤١٥ / كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١٦.

(٤) محمود العزب، إشكاليات ترجمة معاني القرآن الكريم (اللغة والمعنى)، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٦٤.

(٥) مصطفى الغرافي، المفارقة البلاغية: النص القرآني ومعضلة التأويل، مؤنون بلا حدود- الدراسات والأبحاث -، ٣ يوليو ٢٠١٧، ص ٩. على الموقع: www.mominoun.com

أمام هذا البحر الزاخر من التفسيرات والتأويلات للقرآن الكريم، والذي خاض فيه أئمة المذاهب والفرق والملك والتيارات الفكرية الإسلامية، وأمام الانقسام بين من يقول بإخضاع نصوص الوحي إلى تدقيق النظر العقلي، وبين من يرى أن تدقيق النظر العقلي الفلسفي في نصوص الوحي منافٍ للتقوى، تبرز إشكالية ترجمة معاني القرآن الكريم، فقد تضاربت الآراء حول ترجمة القرآن الكريم الحرفية* بين مؤيِّد ومعارضٍ، وحول جواز نقل المعاني القرآنية إلى لغةٍ أعجميةٍ وعدم جواز ذلك، لكلِّ رأيِّه وتبريرٍه وحجَّتْه. ونحن نرى أن الترجمة الحرفية للقرآن الكريم لا بدَّ وأن تأتي معاندةً للنصِّ القرآنيِّ وغير ماثلةٍ له، فهناك ألفاظٌ موهمةٌ للتشبيه وصفاتٌ موهمةٌ للتجسيم لا يجوز ذكرها إلا كما وردت دون تصريفٍ أو تبديلٍ، ومن العسير إيجادُ ألفاظٍ في اللغات الأخرى تفيد معنى اللفظ المشكِّل، فالقرآن الكريم «كَلَّمَ النَّاسَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَلْفَاظٌ نَاصَةٌ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي... بل هي معاني أدركت بنور النبوة خاصة أو بنور العقل بعد طول البحث... (و) استعارة الألفاظ من موضعات اللغة ضرورة كلِّ ناطقٍ بتلك اللغة... وسائر اللغات أشدُّ قصوراً من لغة العرب...»^(١).

هناك ألفاظٌ وردت في القرآن الكريم بمعانٍ مختلفةٍ وهو ما يُسمَّى «الوجوه والنظائر»، وقد يدلُّ سياق الألفاظ على معنَى مغايرٍ للمعنى الذي يفهم من ذات الألفاظ، كقوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ﴾ (القيامة: ١٨) أي فإذا بيَّناه فاعمل به. وقد وردت أيضاً ألفاظٌ بمعنَى مفردٍ غير المعنى الذي تُستعمل فيه عادةً، فلفظة «البروج» تأتي حيناً بمعنى الكواكب، وحيناً آخر بمعنى القصور الطَّوَالِ الحصينة^(٢). ولنأخذ مثلاً آخر، لفظة «يد» الواردة في العديد من الآيات القرآنية، والتي لِمعناها الحقيقي مقابل في اللغات الأخرى، لكنها في اللغة العربية تدلُّ على معانٍ كثيرةٍ، كما في ورودها في الآية الكريمة ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: ٢٩)، وعبارة «عن يد» ذكر المفسِّرون وجوهاً كثيرةً في تأويلها، والترجمة الحرفية لا بدَّ أن تفشل في أداء أيِّ وجهٍ من هذه الوجوه، كما في ترجمة أحد مترجمي القرآن الكريم إلى

(*) الترجمة الحرفية literal translation وهي التي يحوّل فيها المترجم النصَّ الأصلي إلى تراكيب نحوية واصطلاحية خاصة باللغة المنقول إليها وهو يترجم الكلمات نفسها، وقد يُطلق عليها أحياناً تعبير: grammar translation. أنظر: محمد عناني، مرشد المترجم، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط ٣، ص ٢٩٩.

(١) أبو حامد الغزالي، رسائل الإمام الغزالي، م. س، ص ٣٤٦.

(٢) أنظر: مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٩، ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣ م، صص ٧٢-٧٣.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

الإنجليزية رتشارد بيل (Richard Bell)، فقد ترجمها إلى الإنجليزية كما يأتي: Until the pay the jizyah off hand، وهذه الترجمة لا تعبر عن المعنى. وتعليقاً منه على ترجمته هذه، ذكر بيل في الهامش بأن «معنى العبارة ممّا لا يقينَ فيه. فبدلاً من أن يعترف بجهله أو عدم إدراكه للمعنى، حَكَمَ على القرآن بالغموض، وهذا جورٌ في العلم»^(١). لذا، فإننا نقول مع القائلين بترجمة تفسيرية معنوية لمعاني القرآن الكريم، وباستحالة الترجمة الحرفية لنصوصه ومفرداته وألفاظه. وبمعنى آخر، يجب أن يتم تفسير القرآن المجيد باللغة العربية فقط «من حيث ألفاظه وعباراته، ومن حيث مدلولات الألفاظ والعبارات، مفرداتٍ وتراكيب»^(٢)، ومن ثمّ ترجمة هذا التفسير إلى اللغات الأخرى بكلّ دقّة وموضوعية وأمانة. فالترجمة التفسيرية هي «ترجمة تفسير من التفاسير التي ألفها العلماء باللغة العربية إلى لغةٍ أخرى، وهذه هي محلّ الجواز... إذا اقتصرَت الترجمة على كلام المفسّر نفسه ولم تتناول كلام الله تعالى، فإن تناولته كان الحكم فيها المنع والحُرمة...»^(٣). ولأنّ القرآن كما تقول الباحثة حفصة نعماني «أُنزلَ عربياً على محمدٍ صلّى الله عليه وسلم ليبلّغه إلى كافة الأمم على اختلاف لغاتها، فلا بدّ من ترجمة معانيه إلى هذه اللغات ليفهمها غير العرب أو أولئك العرب غير المُتقنين للغة العربية، أو الذين لا يتكلمون بها لأسبابٍ ما»^(٤). فالترجمة التفسيرية إذن أوجب، ولأنها «أقرب إلى بلوغ حظّ من المراد وجب الاهتمام بها أكثر، وبذلّ جهدٍ أوسع، قصد إيجاد حلولٍ هادفةٍ لمشكلات الترجمة»^(٥).

كذلك فإن هناك الكثير من الأخطاء التي لا تؤدّي المعنى الدقيق لمصطلحات القرآن الكريم، ففي ترجمة الزمن في قوله تعالى ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (آل عمران: ٥٩)، وقد جاء في التفاسير أنه في قوله تعالى «ثم قال له كُنْ» يعني أنشأه بشراً، وقوله «فيكون» حكاية حالٍ ماضية،

(١) محمد أركا طنزكي، المعنى والترجمة: «اليد» في الترجمة الإنجليزية للقرآن الكريم، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث / AJSRP / مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، المجلد الثالث، فبراير ٢٠١٩، ص ١٠١.

(٢) سميح عاطف الزين، تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم، بيروت: دار الكتاب العالمي، ط٣، ١٩٩٤، ص ٨٣.

(٣) محمد مصطفى الشاطر، القول السديد في حكم ترجمة القرآن المجيد، القاهرة: مطبعة حجازي، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٦ م، ص ١٣.

(٤) حفصة نعماني، الضمائر في القرآن الكريم وترجمتها إلى اللغة الإنكليزية - دراسة تحليلية للأحزاب العشرة الأولى، أطروحة معدة لنيل شهادة الدكتوراه في الترجمة (انجليزي/عربي)، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات: قسم الترجمة، ٢٠١٠، ص ٣٩٤.

(٥) راجع مقالة حسن عزوزي، القرآن الكريم وإشكالية الترجمة، قضايا ومشكلات وحلول، مجلة دعوة الحق، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية، العدد ٣١٥، نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٥. على الموقع الإلكتروني: www.daouatalhak.ma

فاستعمل الفعل في المضارع، ولم يقل «فكان» لاستحضار صورة تكوُّنه، فالتعبير هنا للماضي بلفظ الحاضر، وقد استعمل كلٌّ من «بيرك» و«حميد الله» الزمنَ الماضي بدلاً الحاضر^(١).

وأكثر ما تتجلى صعوبة الترجمة في ترجمة الكلمات الشرعية، خصوصاً الكلمات ذات المدلول الأخرى. وقد حاول كثيرٌ من المفسرين والنحاة والباحثين قديماً وحديثاً الوقوف على حقيقة الأحرف المُقطّعة في القرآن الكريم، والتي هي حروف هجاءٍ عربيّة، فتعدّدت التفسيرات، حتى أن أحد الباحثين العرب هو سعد عبد المطلب العدل في كتابه «الهيروغليفية تفسّر القرآن الكريم» استعان بلغةٍ أخرى غير العربية لتفسير هذه الحروف، ألا وهي اللغة المصرية القديمة^(٢). فإذا كانت الصعوبة قد تجلّت في تفسير هذه الحروف باللغة العربية، فكيف هو الحال في ترجمتها إلى حروف هيروغليفيّة أو لاتينيةٍ قد تماثل بعضها مع بعض الأحرف العربية لفظاً، في حين هناك أحرفٌ لا يوجد مقابلٌ صوتيٌّ لها، كأحرف (ع) و(ح) و(هـ) و(ق) و(ص) و(ط) و(ر)، على أن ترجمة الحروف المقطّعة إلى حروفٍ لاتينيةٍ «سواء كانت مكافئةً لها صوتياً، أو كانت مختلفةً عنها، سيفقد قيمتها الدلالية إن كانت رموزاً تحمل اختصاراتٍ لأسماء ونعوتٍ... أو غير ذلك، أو كانت سرّاً من أسرار الله التي احتفظ بها لنفسه، فذلك أولى أن تبقى على ما هي عليه، لأن السرّ يشمل الحرف برسمه، كما يطول ما وراء الحرف من سرٍّ وعلم، والترجمة تُعتبر خيانةً من الناحية الدلالية أو المستوى الدلالي لهذه الحروف»^(٣). كذلك، فإن أندريه شوراكوي André Chouraqui، وهو أحد مترجمي القرآن الكريم، يترجم كلمة زكاة التي هي، في معناها الشرعي الاصطلاحي، ما أُخرج من المال لتطهيره وتزكّيته، فيقابلها بكلمة La dîme أي العشر في الترجمة العربية للكلمة، وهي تعبر عن موروثٍ عقائديٍّ في كلٍّ من الديانتين اليهودية والمسيحية^(٤). ولا تقتصر ترجمة شوراكوي على قصورٍ في ترجمة بعض المصطلحات فقط، بل إن هموم هذه الترجمة «تفوق الحصر»، والمآخذ العلمية اللغوية عليها بلا حدود^(٥). فعلى الرغم من توفر اللغة الفرنسية على نظائر لبعض الصّور الأسلوبية

(١) شريفة بلحوتس، ترجمة معاني القرآن الكريم، الكيفية وتحقيق الغاية: دراسة ومقارنة، مجلة الممارسات اللغوية، تصدر عن جامعة مولود معمري - تيزي أوزو، العدد ٣٠، ٢٠١٤م، ص ٦٠.

(٢) الهوارية مغربي، القرآن والترجمة: قراءة في ترجمة «أندريه شوراكوي»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، كلية اللغات والآداب/ قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٥ - ٢٠١٦، ص ٢٠.

(٣) م. ن.، ص ٣٨.

(٤) حول موضوع الزكاة وترجمتها راجع: الهوارية مغربي، م. ن.، صص ٩٥ - ١١٥.

(٥) محمود العزب، إشكاليات ترجمة معاني القرآن الكريم (اللغة والمعنى)، م. س، ص ٥٢.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

والبلاغية في اللغة العربية *Figures de style ou Rhétorique*، والتشبيه *Comparaison*، والرمز *Allégorie*، والجناس *Anaphore* وغيرها من الصور، فإن ما «يخصُّ التأكيد بنون التأكيد المشددة... فلا نعتقد أن يوجد لها مكافئ في اللغة الفرنسية»^(١)، كنون التوكيد في الآية الكريمة ﴿قَالُوا سُرَّادُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَاعِلُونَ﴾ (يوسف: ٦١).

فلكي تحقّق الترجمة أفضل ما يُراد منها، على المترجم أن يدرك أن اللغة العربية تتباين مع غيرها من اللغات في الخصائص اللغوية والنحوية والبلاغية والاصطلاحية والتركيبية، أيضاً في الألفاظ وروابط المفردات والجُمَل، وفي التعبيرات المجازية والأسلوب المجازي.

ولما كان الكثير من تفاسير منطوق الآيات القرآنية، يتباين بعضه مع البعض الآخر إلى حدّ الاختلاف أو الافتراق في بعض القضايا الدنيوية العقدية وفي الكثير من مسائل الأحكام في القضايا الدنيوية، فإن هذا التباين يجعل من ترجمة معاني القرآن الكريم وإيصالها إلى غير المسلم أمراً مشوباً بالكثير من خطر الوقوع في مطبّ تشويه رسالة الإسلام، أو فسح المجال للنيل من الخصوصية الكونية الإسلامية للقرآن الكريم ووحدة النظرة الإسلامية إلى الحياة، فالإسلام يرى العالم كلّه ساحةً لعمله، والإنسان كلّه مخاطباً لرسالته. على أن الاختلاف في وجهات النظر بين البشر ليس مستنكراً، بل هو أمرٌ طبيعيٌّ يعود إلى التفاوت في المَدارك والأفهام والطبائع والميول والأذواق، وهذا التفاوت يستدعي تبايناً في طرائق التفكير، والمطلوب بالتالي محاكمة الأفكار ومراجعتها، خصوصاً إذا شابها غموضٌ أو أشكل فهمها، بغية الوصول إلى نتائج سليمة. لذا، فإننا نرى وجوب تحرير تفسيرٍ مُتقَن يأخذ بعين الاعتبار المعنى الميسور القريب الراجح وكلّ ما يحتاج إليه غير الناطقين بالعربية لمعرفة من معاني القرآن الكريم، ثم كتابته في لغاتهم بالاعتماد على القوالب البلاغية لهذه اللغات، فسوء اختيار المترجم لتفسير راجح يؤدي إلى خطأ في الترجمة. فالترجمة، وفي المعنى الحصري للترجمة «هي التعبير في لغةٍ مُعيّنة عن مضامين خطابٍ مُعيّن وُضِعَ بلغةٍ أخرى، كتابةً أو شفاهة»^(٢)، و«سوء الترجمة وضعفها وحيانتها للأصل قد يزيّف المضامين ويقدم للمتلقي ضروباً من الأوهام والأباطيل من شأنها أن تشكّل صورةً مشوّهة تُبنى عليها فيما بعد قناعاتٌ ومواقف ليس لها أساسٌ، وقد تتطور المسألة إلى درجة أن تصبح آفةً تاريخيةً يتوارثها الآباء عن الأجداد والأبناء

(١) حول موضوع نون التأكيد راجع: الهوارية مغربي، القرآن والترجمة، م. س، صص ٣٣٣ - ٣٣٦.

(٢) بسام بركة، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٣، ص ٢٥.

عن الآباء»^(١). فلا بدّ إذاً من صياغة المكافئ الطبيعي الأقرب في لغة المتلقّي من حيث المعنى أولاً، ومن حيث الأسلوب ثانياً، فالنصّ، أيّ نصّ، هو كيانٌ مستقلٌّ ومفتوحٌ على عملية تفاعليّة مع المتلقّي الذي يختلف ثقافةً ومكاناً وبعداً زمنياً عن التشكيلات المعنوية التي يتألف منها هذا النصّ، الأمر الذي قد يؤديّ إلى سوء فهمٍ أحياناً، إذ الفهمُ وسوءُ الفهم متأصّلان في خبرة الإنسان اليومية، وكثيراً ما تفلّت من المترجم «أبعاداً واحتمالات»، قد يكون هو العاجز عن الإمساك بها، وقد تكون أدوات لغته ووسائلها هي العاجزة عن تلقّي أبعاد النصّ في لغته الأخرى... إنها بالتأكيد لن تؤدّي بشكلٍ مباشرٍ ومطابقٍ، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ جداً، ولكن لها وسائلها وطرقها المختلفة بالضرورة عن وسائل لغة النصّ وطرقها»^(٢). وإذا كان من المسلمّ به أن صعوباتٍ كبيرةً تواجه المترجم في نقله معاني ألفاظ لغة بشرية إلى لغة بشرية أخرى، على الرغم من تعلّمه لغة الأصل وتقيّده بضوابطها وقواعدها من حيث الوضع والاستعمال، فإن تحقيق هذا التقلّ يصحح مستحيلاً في التعامل مع النصّ القرآنيّ الذي وصل إلينا من الله تعالى عبر رسوله... وكيف للترجمة أن تستوعب، مثلاً، الفاصلة القرآنية، وظاهرة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ودلالة اللفظ القرآني الواحد على أكثر من معنى أو على معنى مجازي^(٣)، هذا، فضلاً عن الرصيد اللغوي للفظ القرآني الذي قد يفقد كثيراً من هذا الرصيد عندما نترجمه بلفظ أقلّ ثراءً في لغاتٍ أخرى. فاللغة العربية على ما يرى اللغويون هي أفصح اللغات أصلاً ومفهوماً واصطلاحاً، يقول الزمخشري: «لغة العرب أفصح اللغات، وبلاغتها أتّم البلاغات»^(٤)، وما تقديس العرب للغة إلا «إقراراً بالمعجزة اللغوية، وهذا الإعجاز سرٌّ من أسرارها، والقرآن، بلا ريب، آية هذا الإعجاز ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (الحشر: ٢١)»^(٥). والبيان القرآنيّ بسحر ألفاظه وجمالها أعجز أهل اللغة العربية من أن يأتوا بمثله، فكيف مع أهل اللغات الأخرى الأقلّ ثراءً من اللغة

(١) حسام الخطيب، مشكلات الترجمة العربية: مقارنة ميدانية. على الموقع: www.arab-pa.org

(٢) محمود العزب، إشكاليات ترجمة معاني القرآن الكريم (اللغة والمعنى)، م. س، ص ٣٠.

(٣) يقول سيبويه: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفق اللفظين واختلاف المعنيين». أنظر: سيبويه، الكتاب، مج ١، بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية، ط ١، ٢٠١٥، ص ٦٩.

(٤) الزمخشري، أساس البلاغة، ج ٢، مادة لغو، تحقيق: محمد باسيل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٧٣.

(٥) عمر موسى باشا، إشكاليات اللغة العربية بين الأصالة والإعجاز والحداثة، مجلة الفكر العربي، العدد ٦٠، السنة الحادية عشرة، نيسان-حزيران ١٩٩٠، ص ١٨.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

العربية، فالقرآن الكريم «ليس معجزَةً بمحتواه وتعليمه فقط، إنه أيضاً، ويمكنه أن يكون قبل أي شيءٍ آخر، تحفة أدبية رائعة تسمو على جميع ما أقرته الإنسانية وبجلته من التَّحَف»^(١). لذا فإننا نجزم باستحالة المطابقة بين الأصل وترجمته الحرفية، وإن آية محاولة من هذا القبيل تبقى قاصرةً وعاجزةً عن القيام مقام الأصل، خصوصاً إذا كان الأصل هو النصُّ القرآنيُّ، فكلمة «الصلاة» «بمعناها الاصطلاحي، لا يمكن أن يقابلها كلمة «Prière» باللغة الفرنسية أو «Prayer» بالإنجليزية، كون كلمة الصلاة لها بعدٌ دينيٌّ محدَّدٌ، ومفهومٌ خاصٌّ في الفقه الإسلامي والشريعة، ولا يمكن لكلمة «Prière» أو «Prayer» أن تحمل كلَّ تلك المعاني، بل العكسُ صحيحٌ، وهو أن المتلقِّي غير العربي عندما يسمع هذه الكلمات، فإنه يذهب إلى معنى آخر خاصٍّ بطقوس الصلاة عنده، وفي معتقده المسيحي أو غير المسيحي، ولهذا لا بد... من ذكرها صوتياً «صلاة» «Salat»، ثم نشرح الكلمة بين قوسين أو في الحاشية بما يناسب...»^(٢).

خامساً: إشكالية ترجمة اسم الله الأعظم (الله) ودلالاته

في النصِّ القرآنيِّ الذي هو كلامُ الله تعالى يتعاقب المعنى اللغويُّ والمعنى الشرعيُّ فيكمل أحدهما الآخر، فالنصُّ الشرعيُّ لا يُفهم إلا في ضوء القواعد اللغوية. لذا فإن «ترجمة كاملةً أمينةً تراعي كلَّ جوانب النصِّ القرآنيِّ لم توجد حتى اليوم، ولا اعتقدُها ستوجد يوماً ما، وحاشا أن يُحاط بهذا النصِّ علماً من كلِّ جوانبه، وإذا فإن مثل هذه الترجمة مستحيلة»^(٣). ولما كانت المعاني تطلب لأنفسها الألفاظ، إذ «الألفاظُ خدَمُ المعاني»^(٤)، فإن من «ينظر إلى الحقائق من الألفاظ ربّما يتحير من كثرتها، ويتخيّل كثرة المعاني، والذي تنكشف له الحقائق يجعل المعاني أصلاً والألفاظ تابعة»^(٥). واللفظُ القرآنيُّ يحمل من المعاني ما لا يطيقه خارج النصِّ القرآنيِّ، و«كلامُ الله لا يرقى إليه كلامُ البشر في (آية) لغةٍ على وجه الأرض، لا معنى ولا لغة ولا أسلوباً ولا نحواً ولا دلالةً ولا وقفاً ولا إيقاعاً ولا صوتاً»^(٦). وبالتالي، فإن آية ترجمة لأسماء الله

(١) بلاشير، القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره، ترجمة رضا سعادة، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٧٤، ص ١٠٢.

(٢) مليكة سريسر، ترجمة معاني القرآن الكريم عند دونيز ماسون- دراسة تطبيقية-، بحث مقدّم لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران/ كلية الآداب/ قسم الترجمة، ٢٠١١ / ٢٠١٢، ص ٦٦.

(٣) محمود العزب، إشكاليات ترجمة معاني القرآن الكريم (اللغة والمعنى)، م. س، ص ٤٦.

(٤) عبد القاهر الجرحاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني، لا ط، لا ت، ص ٣٨.

(٥) أبو حامد الغزالي، رسائل الإمام الغزالي، م. س، ص ٢٩٩.

(٦) حسن بن سعيد غزاة، ترجمة المصطلحات الإسلامية: مشاكل وحلول، ص ٨. على الموقع: Noor-book.com

الحُسنى^(١) لا يمكن أن تفي بالمفاهيم المتباينة بين اللغات والثقافات، فالعلاقة بين هذه الأسماء هي علاقة تكافؤ، إذ هي كلها تدلُّ على ذاتٍ واحدةٍ بينما يختصُّ كلُّ منها بمزيدٍ معنى، وقد ميَّز البعض بين اسم الجلالة «الله» وباقي الأسماء التي هي صفاتٌ في حقيقتها، وجرت تسميتها من باب التساهل في استخدام المصطلحات، ما عدا اسم الجلالة «الله» «لأنه ليس صفةً من صفات الله، وليس مشتقاً من فعلٍ مُعيَّن، وإنما هو علمٌ على واجب الوجود أي علمٌ على الحقِّ تبارك وتعالى بذاته وصفاته»^(٢).

واسم الله الأعظم (الله) ذو دلالاتٍ تحيط بالنظام المفهومي لمعاني القرآن الكريم ودلالاته، الأمر الذي يتطلب من المفسِّر وبالتالي من مترجم التفسير وعي واستيعاب الشحنة الدلالية لهذا الاسم المُنبثَّة في عمق الآيات القرآنية التي تملك إحياء عقديَّة، تتمظهر في ثنايا الأحكام والتشريعات والأخلاقيات التي تنضج من السياق القرآني. والاكْتفاء باستعارة كلمةٍ من لغةٍ ثانيةٍ للتعبير عن لفظ الجلالة لا يفي بالمعنى السليم، إذ إن هذه الكلمة المُستعارة تحمل مدلولاتٍ لغويَّةً وبلاغيَّةً وبيانيَّةً مختلفةً عن اللفظ العربي، الذي قد يحمل تنوعاً بالعرض مع عدم تنوع القصد في هذا التنوع، وهذا ذوقٌ عربيٌّ لا يدرکه غير العربي، وهذا ما يُعتبر تحدياً كبيراً لمترجمي القرآن الكريم إلى لغاتٍ أخرى، فهل «تفي كلماتٌ نحو: God-Dieu-dieu-Lord تُجمع وتؤنث، بمعنى الإله «الله» الواحد الأحد الفرد الصمد عند المسلمين؟ إن الجواب لا محالة النفي، فالمفاهيم تختلف بين اللغات والثقافات، لاسيما تلك المعبرة عن المعتقدات»^(٣). واسم الجلالة لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُضاف، بل يُستعمل مفرداً، يقول السيوطي «لا يقدر أحدٌ أن يأتي بلفظٍ يقوم مقامه، وأن تحت كلِّ حرفٍ منه معاني لا يحاطُ بها كثرةً، فلا يقدر أحدٌ أن يأتي بدله بما يشتمل عليه»^(٤). فيما في اللغة الإنجليزية، وعلى سبيل المثال، كلمة God تحتل التثنية والجمع، ويُعبَّر عنها بالفرنسية مرةً بكلمة Dieu أو Seigneur

(١) لقد اقتصر عدد الأسماء التي وردت بلفظها في القرآن الكريم على تسعةٍ وتسعين، مع استبعاد لفظ الجلالة «الله» لأنه الأصل، كما أن جميع الأسماء مضافةٌ إليه. صبرينة ماضي، بلاغة أسماء الله الحسنى بين الدلالة المعجمية والاستخدام القرآني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٦٨.

(٢) محمد متولي الشعراوي، أسماء الله الحسنى، مصر: مطبوعات أخبار اليوم، لا، لا، ص ٢٤.

(٣) محمود رزق، الترادف في ترجمة معاني القرآن الكريم إلى الفرنسية - حالة التكافؤ - لفظة القيامة أنموذجاً، دراسة تحليلية نقدية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الترجمة، جامعة قسنطينة، قسم الترجمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، السنة الجامعية ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٣٨.

(٤) السيوطي، الإتيان، الجزء الأول، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م، ص ١٠٢.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

يعني (الرب)^(١)، وأخرى بكلمة Allah ولكل من هذه الألفاظ مدلولات لغوية وبيانية مختلفة. وفي معرض رده على الفرنسي (Maurice Bucaille) الذي استحسن كثيراً في كتابه: (La Bible, Le Coran et la science) استعمال المترجمين للكلمة الفرنسية (Dieu) بدلاً عن اللفظ العربي لاسم الجلالة «الله»، يقول «ميموني هردوغ» إن لفظ الجلالة «الله» شيء، والكلمة الفرنسية (Dieu) شيء آخر، لأن لفظ الجلالة «الله» لا يُجمع ولا يُثنى، ولا يأتي مؤنثاً، ولا تسبقه أداة، بعكس اللفظ الفرنسي (Dieu) الذي يرد بكل هذه الصيغ التي تقدّمت^(٢).

وفي تعليقه على ترجمة المُستشرقة الفرنسية دنيز ماسون (Denise Masson) لا يولي فيليكس آرين (Felix Arin) اهتماماً بموضوع علامات التّرقيم، فإن فاصلةً زائدةً أو ناقصةً، حسب رأيه، لا تشكّل مشكلةً هامةً. ولكنه، وبما يخصّ كتابة الكلمات العربية ونسخها، يتمنى لو كان هناك خيارات أكثر صرامةً بين التهجئة المعتادة ونظام النسخ المُعتمد. ويعتبر أن كتابة الكلمات الآتية: «قرآن»، «إسلام»، «الله»، هكذا: «Allah»، «Islam»، «Coran» هي مقبولة جداً^(٣).

إن عجز بعض المترجمين الغربيين عن إيجاد المصطلح المرادف لبعض ألفاظ القرآن الكريم ومصطلحاته، يعود من جهةٍ لمفهوم الترجمة الإشكالي المرتبط جوهرياً بمسألة النصوص أو المُعطيات النصّية المُنتجة في كنف ثقافةٍ أو حضارةٍ مختلفة، ومن جهةٍ أخرى لأسبابٍ تتعلّق بأحكامٍ وآراءٍ سابقةٍ^(٤) مستمدةٍ من مشاعر دينيةٍ سلبيةٍ تجاه

(١) «رب» هو «السيد المالك المصلح لمملوكه والمربّي له والمُحسن لرعايته والمدبّر لشؤونه، ولا يُطلق هذا اللفظ على غيره تعالى إلا مضافاً إلى شيء، فيقال: محمد ربّ السفينة والدار... بل إن كلمة «رب» لا تصدق على غيره إلا بضربٍ من المجاز، لأن مالكية سواه اعتبارية، ومالكه تعالى حقيقة». أنظر: السيد اسماعيل الصدر، محاضرات في تفسير القرآن الكريم، النجف الأشرف: دار الأضواء، لا ط، لا ت، صص ٤٠ - ٤١.

(٢) Hardoug Mimouni, L'islam Agressé, Entreprise nationale du livre « ENAL », p. 69.

بالاقتباس عن: عبد الحفيظ طيبي، ترجمة أسماء الله الحسنى إلى الفرنسية بين الدلالة المعجمية والسياق القرآني - سورة الحشر نموذجاً -، مذكرة بحث لنيل درجة الماجستير في الترجمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة منتوري - قسنطينة - كلية الآداب واللغات/ قسم الترجمة/ مدرسة الدكتوراه، السنة الجامعية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، صص ٩٥ - ٩٦.

(٣) Arin F. Le Coran, traduction de Denise Masson. In : Revue de l'Occident et de la Méditerranée, n°3, 1967, pp. 199-202.

(٤) لا يمكن الفصل أحياناً كثيرة بين إرهابات الاستشراق منذ بداياته وحتى الآن وبين الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية (الهيمنية) للغرب. وفي هذا الإطار تدخل الترجمة ببعدها الثقافي لتشكّل أحد حوامل مشروع الهيمنة هذا، وذلك عبر «تلك الشراكات الثقافية المُعبّر عنها بمشاريع تبادل الترجمة، والإنفاق على ناشرين ومجلاتٍ ومحاوّر... الخ». خيرى منصور، الاستشراق والوعي السالب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١، ص ١١٠.

العرب والمسلمين، مع الإشارة إلى أن هذه المشاعر اتجهت نحو عقلنة فرضتها المطامع الاستعمارية، فبدأت حركة التواصل بين الغرب والمسلمين تأخذ منحىً جديداً عبّر عن نفسه في ترجمة القرآن الكريم والكتب التراثية الإسلامية إلى اللغات الغربية، وذلك للتقصي عن الإسلام بعد أن كان الغربيون «يجهلون كل شيء عن الإسلام، وكانوا من وجهة النظر العامة يرون المسلمين مجرد أعداء يجب محاربتهم في كل مكان»^(١). وكان من الطبيعي، بالتالي، أن لا يتجرّد بعض المترجمين من مشاعرهم وثقافتهم الدينية التاريخية، وساقوا النصّ الأصليّ أسيراً إلى لغة بلادهم وثقافتهم المهيمنة، وحين «ترجم الثقافة المهيمنة نصوصاً من الثقافة المسيطر عليها، عادةً ما تنظر إلى هذه النصوص على أنها غامضة، غير مألوفة، غريبة... باطنية، لا تهتم سوى حفنة من المختصين في مجالاتها، ممّن تكون ترجماتهم لهذه الأعمال... حرفية على نحو مزعج ومُتحدّق، وصعبة على نحوٍ فظٍّ ومُنفرٍّ، أو... مُثقلّة بجهازٍ نقديٍّ (مقدمة وشرح وتذييل) يفرض التأويل الأكاديمي أو الاختصاصي على القارئ»^(٢). وللاستغناء عن مثل هكذا ترجمة حرفية مزعجة لا تنسجم مع الحالة الثقافية للمتلقّي، كان لا بدّ، حسب ما توحى به بعض الترجمات، من اعتماد ترجمةٍ وظيفيةٍ تتماهى مع ثقافة المتلقّي وتخدم مقولة عدم التكافؤ الثقافي بين المهيمن والمهيمن عليه، حتى لو أتت الترجمة أحياناً مغايرةً (heterofunctional) للنصّ الأصليّ، ففضّل البعض، مثلاً، الإبقاء على كلمة Dieu «الرب» بدلاً عن كلمة Allah «الله»، واحتجّ «بأن المتلقّي في اللغة الفرنسية قد يظنّ أن لفظة «الله» يعني ربّ المسلمين والعرب فقط، وأنه مغايرٌ لمدلول كلمة «Dieu» التي تعني عند ذلك المتلقّي «ربّ كلّ الناس»، ولكن هذه الحجّة غير مقبولة... (فيجب أن لا ننسى) أننا نتعامل مع ترجمة للقرآن، وهو نصّ معجزٌ، ومن الضروري المحافظةُ قدر الإمكان على ألفاظه ومصطلحاته، وترجمتها بالطريقة الصحيحة خوفاً من الوقوع في التّحريفات»^(٣). وقد تذرّع تشوي يونغ كيل (حامد)* بالصحّة نفسها، قائلاً إنه واجه صعوبةً في ترجمة اسم الجلالة «الله» إلى اللغة الكورية، فإذا تُرجم حرفياً بناءً على النطق العربي باللغة الكورية كما إلى الإنجليزية (Allah)، ففي

(١) نيكيثا أليسيف، الشرق الإسلامي في العصر الوسيط، ترجمة منصور أبو الحسن، بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٨٦، ص ٣٨.

(٢) دوغلاس روبنسون، الترجمة والأمبراطورية، ترجمة: نادر الديب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

(٣) ملكية سريسر، ترجمة معاني القرآن الكريم عند دونيز ماسون - دراسة تطبيقية، م. س، ص ١٦٣.

(*) أستاذ جامعيّ من كوريا أعلن إسلامه عندما كان طالباً في الجامعة، ثم قام بترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الكورية.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

هذه الحالة يُفهم عند الشعب الكوري أن الله هو إلهٌ يعبدُه العرب أو المسلمون فحسب، وهذا ما تُردِّده الوسائل الإعلامية الكورية. لذلك قام يونغ كيل بترجمة اسم الجلالة «الله» معنوياً باللغة الكورية إلى «هنانيم» مع إضافة شرح في الأسفل أنه إلهٌ واحدٌ بناءً على عقيدة التوحيد، وليس كإلهٍ واحدٍ بناءً على عقيدة التثليث المسيحية^(١). وكان بإمكان (حامد) القيام بالترجمة الحرفية الصوتية مع إضافة شرح وافٍ ودقيق في الأسفل. وفي معرض نقده لترجمات معاني القرآن الكريم، ولعدم عناية المترجمين الكاملة والدقيقة لمعاني الكلمات القرآنية إلى اللغة الروسية، يقول المير رفائيل كوليف^(*) «ترجم بعض المترجمين (الروس) لمعاني القرآن الكريم اسمَ الله على أنه الإله، ونجد أمثلة كثيرة لهذا في ترجمات صابلوكوف وبروخوفا وشوموفسكي. وليست هذه الترجمة صحيحة، لأن اسم الله لا (يشاركه) فيه غيره، ولا ينبغي أن يُترجم هذا الاسم الجليل إلى اللغات الأخرى بل يبقى كما هو. والفرق بين كلمتي الله والإله ظاهرٌ جداً»^(٢).

وحتى لا نُتهم بالاستغراق بتعميماتٍ سلبيةٍ إزاء محاولات ترجمة معاني القرآن الكريم، لا بدّ من الإشارة إلى أن محاولات عديدة صدرت عن موضوعيةٍ وحياديةٍ، لكن شابتها أخطاءٌ لغويةٌ وبيانيةٌ، وعدمُ اهتداءٍ إلى مرادفاتٍ للمصطلح القرآني في اللغة المترجم إليها، أو سوءٌ اختيارٍ للعبارات المقابلة لمضامين معاني القرآن الكريم^(٣). وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد ترجم جاك بيرك (صدرت ترجمته للقرآن الكريم أول مرة سنة ١٩٩٠) كلمة «سفهاء» الواردة في الآية ﴿قَالُوا أَنْزِلُنَا كَمَا أَنْزَلْتَهُمْ﴾ (البقرة: ١٣) بالكلمة الفرنسية (les sots) أي الحمقى والبُلهاء، بينما هي تعني: الجُهلاء (les ignorants). وعبارة «لا يرجعون» الواردة في الآية ﴿صُمُّ بَعْضُكُمْ عَمَى فَهْمٌ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (البقرة: ١٨) أي لا يرجعون إلى الهداية، بالعبارة الفرنسية: (perdus sans retour)

(١) تشوي يونغ كيل (حامد)، تجربتي في ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الكورية، ص ٦. على الموقع:

Books – library.on line

(*) هو أحد مترجمي معاني القرآن الكريم إلى اللغة الروسية.

(٢) المير رفائيل كوليف، الأخطاء العقديّة في بعض الترجمات لمعاني القرآن الكريم إلى اللغة الروسية، ص ٢٠. على الموقع: <https://dawa.center>

(٣) لم تقتصر الأخطاء اللغوية والبيانية، وعدم العمق والدقة، على ترجمات القرآن الكريم فقط، بل نجد مثل هذه الهفوات والزلات في دراسات بعض المستشرقين وبحوثهم التي وقفوها على بعض فلاسفة الإسلام. فعلى الرغم مما يسجّل لهؤلاء المستشرقين من إيجابيةٍ في تسليطهم الضوء على هؤلاء الفلاسفة «ولولاهم أصبحنا لا نعلم من أمرهم شيئاً يُذكر، إلا أن هذه البحوث هي في جزءٍ منها معيبةٌ وناقصةٌ، لا تخلو من أخطاء لغويةٍ وفنيةٍ، أو مختصرةٍ اختصاراً يكاد يخل بالعرض المقصود...، والمطلع على كارادي فو في كثيرٍ من مؤلفاته يحسُّ أنه أمام مترجمٍ ينقصه العمق والدقة...». إبراهيم مدكور، في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق، مصر: دار المعارف، ط ٢، ١٩٦٨، ص ٢٨.

أي ضائعون بلا عودة^(١). كذلك فإن جاك بيرك يُترجم كلمة «الزكاة» الواردة في الآية الكريمة ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (البقرة: ٤٣) بكلمة (purification) وتعني التطهر، بينما ترجمتها معروفة (l'impôt أو l'aumône légale) (légal أي الضريبة الشرعية، وهي ركنٌ من أركان الإسلام، وهناك من يكتبونها بالأحرف اللاتينية (Zakat) «من شيوع معناها، وهذا هو الأصح، لأن الزكاة ليست صدقةً، أو ضريبةً، وإنما لها نظامها الخاص كما هو واردٌ بالقرآن الكريم»^(٢). وقد أوردت الباحثة زينب عبد العزيز العديد من المآخذ على جاك بيرك، من قبيل الخروج عن الأمانة العلمية، وعدم الالتزام بالموضوعية والوضوح^(٣)، فمن أبجديات الترجمة «أن اختيار العبارات المقابلة يتم وفقاً للمعنى، وليست العملية مجرد وضع اللفظ المرادف أيّاً كان معناه»^(٤).

وعلى الرغم من إشادة «كونستان هامس» بترجمة دنيز ماسون للقرآن الكريم حيث يقول: «إن ترجمتها هي دون شك أقرب ما تكون للروح والأفق الديني للقرآن، مقارنةً مع ترجمات ثقافية كترجمة «بلاشير»، أو أخرى لغوية كترجمة «أ. شوراكي»^(٥)، إلا أنه يُبدي تحفظاً إزاء ما يعتبره خطأً في ترجمة ماسون التي تنقل اسم الجلالة «الله» إلى الفرنسية تحت مُسمّى «الرّب» وهي ترجمة لا تفي بالغرض المطلوب، لأن مفردة «الله» تختلف بنيتها ثقافياً عن «الرّب»^(٦).

أما الباحثة شريفة بلحوتس فإنها، ومن خلال دراستها لترجمات القرآن الكريم، لاحظت اختلاف المترجمين في ترجمة لفظ الجلالة، فالمستشرق الفرنسي جاك بيرك والمترجم الجزائري هاشمي حفيان (صدرت ترجمته أول مرة سنة ٢٠٠٨)، يستعملان كلمة Dieu، بينما محمد حميد الله وهو مسلمٌ هنديٌّ (صدرت ترجمته سنة ١٩٥٩)، فإنه يستعمل الكتابة الصوتية للكلمة Allah، والباحثة بلحوتس ترى، ونحن نرى معها، أن من يقرأ هذه الكلمة أو يسمعها من متحدثٍ يُدرك أن السياق الذي جاءت فيه إسلاميٌّ، وإذا ما

(١) أنظر: زينب عبد العزيز، ترجمات القرآن إلى أين: وجهان لجاك بيرك، القاهرة: مكتبة وهبة، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥ م، صص ٣٠-٣١.

(٢) م. ن، صص ٣٦-٣٧.

(٣) أنظر: م. ن، صص ١٣-٢١.

(٤) م. ن، ص ٩١.

(٥) Hamès, Constant, «Masson (Denise) porte ouverte sur un jardin fermé. In : Archives de sciences sociales des religions, n° 78, 1992, pp. 244-245.

(٦) الهواري غزالي، دونيز ماسون (Denise Masson)، الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، ط ١، ٢٠١٩، ص ٦٨.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

استُعِمِلت في رواية ما فالناطق بها يُعدُّ شخصيةً مسلمةً، فهي عنوان الطابع الإسلامي»، أما كلمة Dieu فهي ترجمةٌ عامَّةٌ غيرُ خاصَّةٍ بالمسلمين و«هي تُستعمل في دياناتٍ أخرى سواء أكانت سماويةً أو غير سماويةً، موحَّدةً أو غير موحَّدة، بدليل إمكانية استعمال صيغة الجمع Les Dieux»^(١) أي الآلهة، و«آلهة جمع إله وليس جمع «الله» والكلمتان مختلفتان»^(٢).

وما يدعُم رأي القائلين بالكتابة الصوتية للفظ الجلالة «الله» ALLAH هو أن الكثيرين يرون، ونحن نوافقهم الرأي، أن اسم «الله» «هو علمٌ على الباري سبحانه وتعالى وموضوعٌ له خاصة»^(٣)، فهو اسمٌ غير مشتقٍّ، ولا يُنتَى ولا يُجمَع، «وهو أعظم الأسماء وأخصُّها لأنه دالٌّ على الذات الجامعة لصفات الإلهية حتى لا يشذَّ منها شيء»^(٤)، وهو لا يستلزم الاشتقاق لاتحاد المعنى، وليس موضوعاً للجنس، إذ إنه «لو كان موضوعاً للجنس لبقيت ذاته تعالى دون اسم خاص يدُلُّ عليها، وهذا بعيدٌ غايته، بل إن قوله تعالى: هل تعلم له سمياً، ظاهرٌ في أن له اسماً مختصاً به»^(٥). وقد فضلت الهيئة المشرفة على ترجمة القرآن الكريم في «مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف» الاحتفاظ بالكلمة العربية «الله» التي تعني «الله الواحد الأحد» كما هو معبرٌ عنه في القرآن^(٦). الأولى إذاً في الترجمة، أن يُنقل الاسم أو المصطلح وفق ما يُنطق به في العربية إلى اللغات الأخرى، وفي حال لم يتوفَّر في اللغة الهدف ما يقابل بعض الأحرف العربية أو الحركات العربية، فإنه بالإمكان كتابتها بما يقابلها في اللغة الهدف إذا كان لا بدَّ من التَّحريف، مع وضع الاسم أو المصطلح بأحرفه العربية بين قوسين، وإضافة شرح توضيحي في الحاشية،

(١) شريفة بلحوتس، ترجمة معاني القرآن الكريم: الكيفية وتحقيق الغاية، م. س، ص ٥٧.

(٢) السيد اسماعيل الصدر، محاضرات في تفسير القرآن الكريم، م. س، ص ٣٥.

(٣) م. ن، صص ٣٢ - ٣٣.

(٤) محمد عبد المجيد الزميتي، أسماء الله الحسنى ومرادفاتها وتأويلاتها باللغتين العربية والإنجليزية، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ط ٣، ص ٨. يستخدم الباحث الزميتي الكتابة الصوتية لاسم الله الأعظم بالحرف اللاتيني، ويستبعها بشرح تفسيريٍّ تقريبيٍّ:

«ALLAH: A designation for GOD Glory and Transcendence be to Him, the greatest and most inclusive and exclusive of Appellations, inclusive because it designates the Deity in Whom all the Divine Attributes inhere Without exception, and exclusive because only GOD can be called ALLAH».

م. ن، ص. ن.

(٥) السيد اسماعيل الصدر، محاضرات في تفسير القرآن الكريم، م. س، ص ٣٣.

(٦) «Nous avons préféré conserver le mot arabe désignant « Dieu L,Unique » car c,est ainsi qu,IL est désigné dans Le Coran ».

LE NOBLE CORAN et la traduction en langue française, complexe Roi FAHD pour l'impression du NOBLE CORAN, p. 9.

«ففي الإسبانية، مثلاً، لا يُنطق حرف H أي ما يقابل حرف (هـ) في لفظ الجلالة «الله»، كما أن حرفي LL (اللام المشددة «لل» يُنطق ياء). والنتيجة، ينطق الإسباني لفظ الجلالة المرسوم ب Allah (أيأ)»^(١). وكتابة لفظ الجلالة «الله» (Allah) يجب أن يبدأ دائماً بحرفٍ كبيرٍ في اللغة الهدف، أو بديلٍ عنه إذا لم يتوفّر هذا الإجراء، وحتى في حالة الإضافة، يجب أن يظهر اسمُ الجلالة «بصورةٍ مستقلةً، مثلاً (Abdu Allah)»^(٢).

هناك تفاوتٌ كبيرٌ بين معطيات العقل الإنساني ومعطيات الوحي، وفهمُ آيةٍ مسألةٍ دينيةٍ لا بدَّ وأن يستند إلى الدين نفسه، إذ كثيراً ما يحمل اللفظ القرآني من المعاني ما لا يطيقه خارج النصّ القرآني، ففي تفسير لفظ الجلالة «الله»، مهما جندنا له من عباراتٍ وجُمَلٍ وتراكيبٍ من خارج النصّ القرآني، فإنها تعجز عن الإفصاح عن دلالته إفصاحاً وافياً، وهذا الإفصاح يضعف بل يغيّب أثره في الترجمة التي تتأثر حكماً بثقافة المترجم، في مستوى الفهم والإحاطة والإحساس بمضمونه وتجاوبه مع لغة الترجمة. حتى وإن كان هناك تعادلٌ لفظيٌّ أو صوتيٌّ في لفظ اسم الجلالة «الله» في أكثر من عقيدةٍ دينيةٍ ومنظومةٍ فكريةٍ فلسفيةٍ، إلا أن هذا التعادل في اللفظ الصوتي لا يدلُّ على مفهومٍ واحدٍ ومعانٍ دينيةٍ واحدةٍ، أي لا يدلُّ على معنىٍ واحدٍ أو مجالٍ دلاليٍّ لغويٍّ واحدٍ، وبالتالي فإن آيةً ترجمةً لا لا بدَّ وأن تكون مغايرةً (heterofunctional) للأصل.

وإذا كان من غير الممكن للترجمة أن تكون مجرد مسألةٍ تقنيةٍ ولغويةٍ، فإن مسألة تفسير المصطلح القرآني وترجمته إلى لغةٍ أخرى، تستدعي المفسّر والمترجم بأن يفهما هذا المصطلح من داخله أي النموذج الفكري المعبر عنه، وبالتحديد من خلال النموذج المنبعث في تدفقٍ سيّالٍ من روح القرآن والسنة النبوية الصحيحة، وإلا وقع المفسّر، وبالتالي المترجم في مغالطاتٍ منهجيةٍ تؤدي إلى الابتعاد عن الأمانة العلمية النزيهة وتشويه الحقائق وتزييفها، فنقل النصوص الدينية على ما يرى جمهور المفكرين «أشبهٌ بنقل زهرةٍ من منبتها، قد يعرضها للجفاف ونضب العبير، وأنه من واجب القارئ أن يتعرّف على النصّ الديني في بيئته»^(٣).

(١) علي بن إبراهيم منوفي، دراسة مقارنة بين ثلاث ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإسبانية (كورتس، بيرتن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)، مقدّم إلى ندوة ترجمة معاني القرآن الكريم: تقويم الماضي وتخطيط المستقبل المنعقد في المدينة المنورة بين ١٠ - ١٢/٢/١٤٢٣ هـ. نقلًا عن: سعيد إسماعيل صالح، ترجمة النصوص الإسلامية المقدّسة، الرياض: كتاب العربية ٥٩، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، صص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) سعيد إسماعيل صالح، م. ن، ص ٢٠٧.

(٣) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ٢٠٢٦، ١٩٧٦، ص ١٧٥.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

خاتمة واستنتاجات

إذا كانت الترجمة قد قامت عبر التاريخ بدور رئيس في الحفاظ على كُتُب ومؤلفات عبثت بالأصل منها الحروب والصراعات والمناكفات، فكانت بديلاً عن هذا الأصل، غير أنها أصبحت أخيراً علماً متعدداً الاختصاصات له أهميته ومكانة عظيمة بين ميادين العلم الأخرى، وله أدواته المنهجية واللغوية والأدبية والفلسفية والحضارية، فصار تعلم أكثر من لغة يشغل بال المتعلمين والمثقفين والعلماء والمتخصصين ورجال الأعمال وغيرهم، لأن إجادة لغة أو أكثر من اللغات غير اللغة الأم أضحت من أساسيات التواصل بين الثقافات والحضارات، خصوصاً وأنه في وقتنا الحاضر قد اختصرت المسافات بين المجتمعات والدول، فتشابكت مصالحها، وارتبط بعضها ببعض الآخر بعلاقات تبادلية وتكاملية أغنت وتعنى الحضارة البشرية.

وإذا كان لا بد من الترجمة كعملية تهدف إلى تحقيق أفضل تكافؤٍ دلاليٍّ ممكن بين نصين في لغتين مختلفتين، وكركن أساس في التبادل الثقافي بين الأمم والشعوب، إلا أن دورها في ترجمة معاني القرآن الكريم يبقى محصوراً في تقريب إدراك المعاني وليس إدراكها بكل ما تعنيه كلمة إدراك من معنى، أي نقل السياق الدقيق للأصل (Langue source) إلى حدود ما تسمح به البنية الدلالية والنحوية للغة الهدف (Langue cible)، فلغة الترجمة تقع «بين اللغة الأولى (لغة الأصل) واللغة الثانية (لغة الهدف)». فهي ليست اللغة الأولى بطبيعة الحال، لأن الترجمة تعني الانتقال من لغة إلى لغة أخرى، ولكنها تضمُّ، ولا شك، بعض سمات اللغة الأولى. وهي وإن اقتربت كثيراً من اللغة الثانية، ولكن صفاتها لا تُطابق تماماً جميع صفات (اللغة الثانية) لأننا قلنا إنها تشتمل على بعض صفات اللغة الأولى. للترجمة إذاً لغة خاصة بها ينبغي لنا أن نميّزها من اللغة الأولى واللغة الثانية»^(١).

ولكي تنجح الترجمة في تأدية هذا الدور على أتم وجه، يجب التوجُّه إلى غير المسلم بخطابٍ يصدر عن الإسلام كعقيدة بنضوي تحتها المسلمون كلهم على مختلف انتماءاتهم وقومياتهم وتموضعاتهم السياسية، خصوصاً في عصرنا الراهن حيث طغت المادية التفعية على حساب القيم الروحية، وأصبح الإنسان فرداً محور أي نشاط، وراح العقل الإنساني ينشط في متاهات الماديات وإشباع الشهوات والرغبات الفردية على

(١) يونيل يوسف عزيز، لغة الترجمة، مجلة الفكر العربي، العدد الستون، نيسان-حزيران ١٩٩٠، ص ١٥٥.

حساب القِيم الأخلاقية والإنسانية التي تستهدف الإنسان بالمطلق. هذه القِيم التي لا تنفصل عن حقيقة الإسلام تستدعينا جميعاً، بخاصة من هم معنيون بترجمة معاني القرآن الكريم، للعمل الجاد والمخلص لتحقيق رؤية استراتيجية لنقل تراثنا الديني الإنساني إلى اللغات الأجنبية، وتشكيل سياسات خاصة بقطاع الترجمة تتحرى الصواب وتتجاوز أعمال الترجمة الفردية أو المذهبية، والتعويل بالتالي على مؤسسات ومراكز متخصصة تتضافر فيها طاقات الكوادر الكفوءة والمؤهلة، ومن سائر الاختصاصات، لتحقيق الهدف المنشود، فنحن الأجدر بفهم تراثنا واستيعابه، والأقدر على ترجمة معاني القرآن الكريم إلى لغات أجنبية بأمانة وموضوعية، ووفق ما يمكن أن تحمله اللغة المترجم إليها من أبعاد النص القرآني الأصلي دون مساس بروحية هذا النص وقداسته. ولا بأس في استثمار ما توصل إليه العلم الحديث في حقل علوم اللغة، واستخدام مناهج حديثة قادرة على تقديم رؤية متكاملة لموضوع من موضوعات القرآن الكريم أو مفردة من مفرداته، شرط أن لا يُغفل عن خصائص النص الشرعي الذي يختلف عن النص الأدبي الوضعي.

المصادر:

- القرآن الكريم
- الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني، لا. ط، لا. ت.
- الغزالي، أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، دمشق: الحكمة للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الغزالي، أبو حامد، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، راجعها وحققها إبراهيم أمين محمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، لا. ط، لا. ت.
- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٣، تحقيق: محمد إبراهيم، بغداد: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨١ م.
- سيبويه، الكتاب، مج ١، بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية، ط ١، ٢٠١٥.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

- الزمخشري، أساس البلاغة، الجزء الثاني، مادة لغو، تحقيق: محمد باسيل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨.
- السيوطي، الإتقان، الجزء الأول، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١، ١٤٢٩ هـ.

المراجع

باللغة العربية:

- أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ط ٢، ١٩٧٦.
- أمير، عباس، مدخل لنظرية معرفية في نشوء الكون ونظام الكائنات، الكتاب الأول، الأردن/ عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، لا ط، لا ت.
- ألسيف، نيكيتا، الشرق الإسلامي في العصر الوسيط، ترجمة منصور أبو الحسن، بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٨٦.
- بلاشير، القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره، ترجمة رضا سعادة، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٧٤.
- بركة، بسام، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١، ٢٠١٣.
- خان، محمد عبد المعيد، الأساطير العربية قبل الإسلام، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧ م.
- الدردير، أحمد، شرح أسماء الله الحسنى، مخطوطة، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٥٧.
- روبنسون، دوغلاس، الترجمة والأمبراطورية، ترجمة: نائر الديب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط ١، ٢٠٠٥.
- الرفاعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٩، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.
- الزميتي، محمد عبد المجيد، أسماء الله الحسنى ومرادفاتها وأويلاتها باللغتين العربية والإنجليزية، القاهرة: مكتبة الآداب، ط ٣، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

د. علي محسن قبلان

- الزين، سميح عاطف، تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم، بيروت: دار الكتاب العالمي، ط ٣، ١٩٩٤ م.
- سويلمي، محمد، مفهوم التوحيد وإبدالاته في خطاب الإسلام السياسي، بحثٌ نشر في الملف البحثي: التوحيد بين الأصل الإسلامي والتأويل الجهادي: الأعلام والنصوص، بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٨، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، إشراف بسام الجمل، تقديم أنس الطريقي.
- سروش، عبد الكريم، بسط التجربة النبوية، ترجمة وتحقيق أحمد القبانجي، العراق: دار الفكر الجديد، ٢٠٠٦.
- الشاطر، محمد مصطفى، القول السديد في حكم ترجمة القرآن المجيد، القاهرة: مطبعة حجازي، ١٣٥٧ هـ/١٩٣٦ م.
- الشعراوي، محمد متولي، أسماء الله الحسنى، مصر: مطبوعات أخبار اليوم، لا ط، لا ت.
- صالح، سعيد إسماعيل، ترجمة النصوص الإسلامية المقدّسة، الرياض: كتاب العربية، ٥٩، ط ١، ١٤٣٤ هـ/٢٠١٣ م.
- الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج ١، بيروت: المطبعة التجارية، لا ط، لا ت.
- عناني، محمد، مرشد المترجم، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ط ٣.
- العقاد، عباس محمود، الله، القاهرة: دار المعارف، ط ٩، لا ت.
- عاقل، نبيه، تاريخ العرب القديم وعصر الرسول، سلسلة تاريخ العرب والإسلام-١، بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٢.
- عمارة، محمد، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، لا ط، لا ت.
- العزب، محمود، إشكاليات ترجمة معاني القرآن الكريم (اللغة والمعنى)، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٦.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

- عبد العزيز، زينب، ترجمات القرآن إلى أين: وجهان لجاك بيرك، القاهرة: مكتبة وهبة، ط ١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٥ م.
- فرُّوخ، عمر، العرب والإسلام في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط منذ الجاهلية إلى سقوط الدولة الأموية، بيروت: منشورات المكتب التجاري، ط ٢، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م.
- منصور، خيرى، الاستشراق والوعي السالب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١، ص ١١٠.
- مدكور، إبراهيم، في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيقه، مصر: دار المعارف، ط ٢، ١٩٦٨.
- منوفي، علي بن إبراهيم، دراسة مقارنة بين ثلاث ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإسبانية (كورنتس، بيرنتن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)، مقدّم إلى ندوة ترجمة معاني القرآن الكريم: تقويم الماضي وتخطيط المستقبل المنعقد في المدينة المنورة بين ١٠-١٢/٢/١٤٢٣ هـ.
- مغنية، محمد جواد، الإسلام والعقل، بيروت: دار مكتبة الجواد، ١٩٨٤.

الرسائل والأطاريح:

- رزيق، محمود، الترادف في ترجمة معاني القرآن الكريم إلى الفرنسية-حالة التكافؤ- لفظة القيامة نموذجاً، دراسة تحليلية نقدية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الترجمة، جامعة قسنطينة، قسم الترجمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، السنة الجامعية ٢٠١٥-٢٠١٦.
- سريسر، مليكة، ترجمة معاني القرآن الكريم عند دونيز ماسون-دراسة تطبيقية-، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران/ كلية الآداب/ قسم الترجمة، ٢٠١١/٢٠١٢.
- طيبي، عبد الحفيظ، ترجمة أسماء الله الحسنى إلى الفرنسية بين الدلالة المعجمية والسياق القرآني-سورة الحشر نموذجاً-، مذكرة بحث لنيل درجة الماجستير في الترجمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث

د. علي محسن قبلان

العلمي: جامعة منتوري-قسنطينة-كلية الآداب واللغات/ قسم الترجمة/ مدرسة الدكتوراه، السنة الجامعية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

• الغامدي، أحمد بن سعود بن سعد، الاتجاهات الفلسفية اليونانية في الإلهيات- دراسة نقدية-، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، المملكة العربية السعودية/ وزارة التعليم العالي/ جامعة أم القرى/ كلية الدعوة وأصول الدين/ قسم العقيدة.

• ماضي، صبرينة، بلاغة أسماء الله الحسنى بين الدلالة المعجمية والاستخدام القرآني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١١-٢٠١٢.

• النعماني، حفصة، الضمائر في القرآن الكريم وترجمتها إلى اللغة الانكليزية-دراسة تحليلية للأحزاب العشرة الأولى-، أطروحة معدة لنيل شهادة الدكتوراه في الترجمة (إنجليزي/عربي)، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات: قسم الترجمة، ٢٠١٠.

• مغربي، الهوارية، القرآن والترجمة: قراءة في ترجمة «أندريه شوراكى»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، كلية اللغات والآداب/ قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٥-٢٠١٦.

المجلات العلمية:

• المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث /AJSRP/مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، المجلد الثالث، فبراير ٢٠١٩.

• عالم المعرفة، العدد ١٩٣، رجب ١٤١٥/كانون الثاني ١٩٩٥.

• مجلة الممارسات اللغوية، تصدر عن جامعة مولود معمري-تيزي أوزو، العدد ٣٠، ٢٠١٤م.

• مجلة الفكر العربي، العدد ٦٠، السنة الحادية عشرة، نيسان- حزيران ١٩٩٠.

• مجلة عالم الفكر، المجلد ١٥، العدد ٣، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر ١٩٨٤.

باللغة الأجنبية:

• LE NOBLE CORAN et la traduction en langue française, complexe Roi FAHD pour l'impression du NOBLE CORAN.

ترجمة معاني القرآن الكريم بين الممكن والمُمتنع، ترجمة اسم الله الأعظم «الله» ودلالاته نموذجاً

- Hardoug, Mimouni, L'Islam Agressé, Entreprise nationale du livre «ENAL».
- Arin, F., Le Coran, traduction de Denise Masson, In: Revue de l'Occident et de la Méditerranée, n°3, 1967.

المواقع الإلكترونية:

- www.mominoun.com
- www.daouatalhak.ma
- www.arab-pa.org
- Noor-book.com
- Books-library.on line
- <https://dawa.center>

حدود السلطة الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي

د. علي مدلول محسن

جمهورية العراق

جامعة أهل البيت (ع) / كلية القانون

ملخص

تؤدي الرقابة في المجتمعات كافة دوراً مهماً في بناء ركائز نموها وتطورها، وذلك من خلال المتابعة والإشراف على المشروعات العامة والعمليات المالية التي تقوم بها الدولة، والتأكد من كفاءة التنفيذ وتحقيق النتائج المطلوبة.

من هنا ندرك أهمية الرقابة المالية، وضرورة تطويرها بحيث تساعد مساعدة علمية على حسن تنفيذ الموازنة. والرقابة المالية أمرٌ ضروريٌ للتحقق من أن تنفيذ الموازنة يسير وفقاً للإجازة التي أعطاها البرلمان، إذ نجد أن الفساد هو ظاهرة قديمة، أصابت الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وازداد تطوراً وتنوعت أساليبه مع تطور النظم الإدارية، ما جعل الدول تهتم أكثر بتنظيم الرقابة على الأموال العائدة لها بهدف الحفاظ على تلك الأموال وحمايتها من الهدر والضياع. ولعل أهمية الرقابة على أموال الدولة إنما تنبع من أهمية هذه الأموال ذاتها، يستوي في ذلك أن تكون هذه الأموال من أموال الدولة العامة أو الخاصة.

الكلمات المفتاحية: المال العام - المال الخاص - ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

Abstract

Oversight in all societies plays an important role in building the pillars of their growth and development, through monitoring and supervision of public projects and financial operations undertaken by the state, and

ensuring the efficiency of implementation and achieving the required results.

From here we realize the importance of financial control, and the need to develop it so that it helps scientific assistance in the proper implementation of the budget. Financial supervision is necessary to verify that budget implementation is in line with the authorization given by Parliament, as we find that corruption is an old phenomenon, affecting developing and developed countries alike, and its methods have increased and diversified with the development of administrative systems, which made countries more concerned with regulating money control to protecting it from waste and loss. Perhaps the importance of controlling the state's funds stems from the importance of these same funds that form the state's public or private funds.

Keywords: Public money-Private funds- Federal Audit Bureau.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

يرتبط مفهوم الرقابة المالية بشكل عام ونشأتها ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإدارة المالية العامة، وذلك لأن إدارة الأموال العامة تتطلب الثقة وتمثل نوعاً من المسؤولية. والرقابة المالية ليست هدفاً نهائياً بحد ذاتها، وإنما هي شرطٌ ضروريٌ لحسن إدارة المال العام وفقاً لأحكام القانون، فقد لجأت التشريعات في العديد من الدول إلى تحديد الجهات الخاضعة للرقابة، مع أن دساتير بعض هذه الدول التي تُعتبر مؤسسات الرقابة المالية فيها من المؤسسات الدستورية، لم تنص على تحديد تلك الجهات، بل إن قوانينها هي التي نصّت على ذلك، ومنها على سبيل المثال لبنان والأردن.

أما في العراق، يُعدُّ جهاز الرقابة المالية الاتحادي من المؤسسات الدستورية بنصّ المادة ١٠٣ منه، كما تمّ تنظيمه بقانونٍ خاصّ رقم ٣١ لسنة ٢٠١١، قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي المعدّل. ومن خلال متابعة هذا القانون نقف على حدود سلطته الرقابية، فلم نجد نصّاً قانونياً يتناول الهيئات التي تخضع لسلطة ديوان الرقابة المالية على سبيل الحصر والتحديد، بل جاء النصّ مطلقاً متضمناً الرقابة على المال العام أينما وُجد، وكأنما أُريد به الديمومة مع المتغيرات التي تحدث في الهيئات والمؤسسات العامة والإدارات في الدولة.

ثانياً: مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث من خلال عدة تساؤلاتٍ يمكن عرضها أو إثارتها وفق الآتي:

- ١ - ماذا نقصد بالأموال العامة؟ وما هو النظام القانوني الذي يحكمها؟
- ٢ - كيف يتم استعمال المال العام؟ وما هو المعيار المُعتمد في تمييزه عن المال الخاص؟
- ٣ - ما هي الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي؟

ثالثاً: منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي والمُقارن لدراسة موضوع (حدود السلطة الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي)، وذلك من خلال تحليل نصوص دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، والتشريعات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

رابعاً: خطة البحث

سنقسم خطة البحث إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول ماهية المال العام، وهو بدوره سيقسم إلى مطلبين، سنُخصّص المطلب الأول لبيان تعريف المال العام ومعياري تحديده، أما المطلب الثاني فسنتناول فيه الأحكام القانونية للمال العام.

أما المبحث الثاني فسيُخصّص لبيان الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهو سيقسم إلى ثلاثة مطالبٍ، نتناول في الأول رقابة الديوان بموجب قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي، أما الثاني فسنتناول فيه الجهات التي ينصُّ قانونها أو نظامها على خضوعها لرقابة وتدقيق الديوان. أما الثالث فسنُخصّصه لبيان الجهات المُستثناة من الخضوع لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي وتدقيقه، ثم خاتمة البحث التي عرضنا فيها أهم النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها.

المبحث الأول

ماهية المال العام

إن الدولة وغيرها من الأشخاص الإدارية المختلفة، وهي بصدد إدارة المرافق العامة، تحتاج إلى أموالٍ متنوعةٍ، منها الثابت ومنها المنقول، وهذه الأموال إما أن تكون خاصةً أو عامةً، فالأموال العامة يُطلق عليها اسم الدومين العام، أما الأموال الخاصة فيُطلق عليها اسم الدومين الخاص.

إن أموال الدولة العامة تخضع لنظام قانوني متميز يتضمن قواعد ونظماً غير معروفة في مجال علاقات القانون الخاص، إذ تحتوي هذه القواعد والنظم على امتيازات خارقة للشريعة العامة لصالح الإدارة تجاه تلك الأموال. أما في ما يتعلق بأموال الدولة الخاصة، فملكية الدولة لها لا تكاد تختلف عن ملكية الأفراد لأموالهم، إذ تخضع للأحكام القانونية ذاتها، وهي قواعد القانون المدني، ويختص بنظر المنازعات المتصلة بها القضاء العادي^(١).

وفي ضوء ما تقدم سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول تعريف المال العام ومعياري تحديده، أما المطلب الثاني فسنتناول فيه الأحكام القانونية للمال العام وفق التفصيل الآتي:

المطلب الأول: تعريف المال العام ومعياري تحديده

تقسم الأموال بصورة عامة إلى عدة تقسيمات، فمن حيث طبيعتها نجد أنها تُقسم إلى أموال ثابتة ومنقولة، ومن ناحية تعلق الحق بها، فهي تُقسم إلى أموال مملوكة، وموقوفة، ومباحة، أما من ناحية مالكيها، فهي تُقسم إلى أموال عامة وخاصة، إلى آخره من التقسيمات الأخرى. ولكن، ما يهمنا من هذه التقسيمات هو تقسيم الأموال إلى عامة وخاصة حسب مالكيها. أما في ما يتعلق بمعياري تحديد المال، فقد ظهرت الحاجة إلى معيار للتمييز بين الأموال العامة والأموال الخاصة العائدة للدولة بعد تطبيق مبدأ عدم قابلية بعض أموال الدولة للتصرف بها في فرنسا، باعتبارها أموالاً مخصصةً للنفع العام.

وفي ضوء ما تقدم، سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الأول تعريف المال العام، وفي الفرع الثاني معياري تحديده وفق التفصيل الآتي:

الفرع الأول: تعريف المال العام

إن الفقه قد ذكر عدّة تعريفات للمال العام، فضلاً عن التشريعات القانونية، كالتشريع المصري والعراقي. فمن الفقهاء من ذهب لتعريف المال العام بأنه «جميع الأموال المملوكة للدولة أو لغيرها من الأشخاص العامة، محلية أو مرفقية، وسواء أكانت هذه الأموال عقارات أم منقولات. وعلى ذلك تُعتبر جميع الأموال المملوكة للأشخاص العامة أموالاً عامةً أيّاً كان نوع تخصيصها، أي سواء أكانت مخصصةً لأداء منفعة إدارية،

(١) محمد أنس قاسم جعفر، الوسيط في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٣٤.

أم اقتصادية، أم غيرها من أوجه النفع العام، «ويرى البعض الآخر أن المال العام هو ذلك المال الثابت والمنقول العائد إلى الدولة والأشخاص الإدارية الأخرى والمُخصَّصة للمنفعة العامة»^(١)، بينما يذهب البعض إلى تعريفه بأنه المال الذي يُخصَّص لخدمة المرفق العام أو لخدمة الجمهور مباشرة^(٢).

إضافةً إلى ذلك نجد أن التشريعات القانونية قد أوردت تعاريف مختلفةً للمال العام منها التشريع المصري والعراقي، إذ عرف المُشرِّع المصري المال العام في القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ في المادة (٨١) الفقرة الأولى بقوله «هو كلُّ حقٍّ له قيمةٌ ماديةٌ» كما أضافت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن المال «كلُّ شيءٍ لا يخرج عن التعامل بطبيعته وبحكم القانون يصح أن يكون محلاً للحقوق المالية».

ومما تقدم نجد أن المُشرِّع المصري من خلال هذا النص يُميِّز بين الأشياء والأموال، وهذا مطابق لما جاء به القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، إذ عرَّف المال العام في المادة (٦٥) بقوله «هو كلُّ حقٍّ له قيمةٌ ماديةٌ» وأضافت المادة (٦١) في الفقرة الأولى من نفس القانون «كلُّ شيءٍ لا يخرج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصح أن يكون محلاً للحقوق المالية».

الفرع الثاني: معيار تحديد المال العام

لقد تعدّدت المعايير الفقهية بصدد تمييز الأموال العامة عن الخاصة، فظهرت عدَّة معايير من بينها معيار تخصيص المال للاستخدام المباشر من قبل الجمهور، ومعيار تخصيص المرفق للنفع العام. ففي ما يتعلق بالمعيار الأول نجد أنه يقوم على أساس تمييز المال فيما إذا كان عاماً أو خاصاً، من خلال طبيعة المال ذاته، فيما إذا كان قابلاً للتملُّك الخاص أم لا، فإذا لم يكن قابلاً للتملُّك الخاص بطبيعته ومُخصَّصاً للاستعمال المباشر من قبل الأفراد، كالطرق العامة والمتنزهات، فهو يُعدُّ مالاً عاماً^(٣)، سواء كانت هذه الأموال عقارات أم منقولات، وسواء كان استخدامها مقابل رسم أم مجاناً، ولكن ما يلاحظ على هذا المعيار أنه قد وُجِّه إليه الانتقاد لأنه لا يستوعب جميع الأموال التي لا خلاف في وصفها بأنها أموالٌ عامَّةٌ بالرغم من أنها لا تخضع للاستخدام المباشر من

(١) إبراهيم عبد العزيز شبحا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٩٤، ص ٢٤٦.

(٢) محمد عبد الحميد أبو زيد، حماية المال العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ٨.

(٣) إبراهيم عبد العزيز شبحا، أصول القانون الإداري (أموال الإدارة العامة وامتحاناتها)، مؤسسة المعارف، ١٩٧٩، ص ١١.

قبل الأفراد، إضافةً إلى ذلك أنه لا يوجد ماٌ بطبيعته غير قابلٍ للتملك، وإنما هذه الصفة لحقت بالمال العام من أجل حمايته^(١).

أما في ما يتعلق بالمعيار الثاني وهو معيار تخصيص المرفق للذفع العام، فنجد أنه قد ظهر كأساس للقانون الإداري وعُدَّ محوراً لنظرياته، فقد اتجه جانبٌ كبيرٌ من الفقه إلى اعتبار كلِّ عقارٍ أو منقولٍ تُخصَّصه الدولة لمرفقٍ عامٍّ من الأموال العامة، ومن ثم تُعدُّ من الأموال العامة محطات السكك الحديدية وقاطراتها، وكذلك المدارس بحكم تخصيصها لمرفق التعليم، لأنها مُخصَّصةٌ لخدمة مرفقٍ عامٍّ، وليس لخدمة الجمهور مباشرةً^(٢).

ولكن يُعاب على هذا المعيار أنه قد وسع من مفهوم المال العام من ناحية، وصيَّقه من ناحيةٍ أخرى. فمن حيث التوسع نجد أن هناك أموالاً لا تُعدُّ ذات جوهرٍ في إدارة المرفق العام، أي أنها تُعدُّ أموالاً ثابتةً كأدوات المكاتب، إضافةً إلى ذلك أنه يُضفي على كلِّ الأموال المُرتبطة بالمرفق العام صفة العمومية حتى لو كان أصلها أموالاً خاصةً تُستخدم في تسيير مرفقٍ عامٍّ^(٣). أما من ناحية التضييق لمفهوم المال العام، فنجد أنه قد أخرج منه الأموال العامة التي لا تخضع لاستعمال الجمهور مباشرةً، طالما أنها لم توضع بصورة مباشرة لخدمة مرفقٍ عامٍّ^(٤).

المطلب الثاني: الأحكام القانونية للمال العام

تخضع الأموال العامة لنظامٍ قانونيٍّ خاصٍّ بها، يختلف بطبيعته عن النظام القانوني الذي تخضع له الأموال الخاصة بالأفراد، بل ويختلف حتى عن النظام الذي تخضع له الأموال الخاصة للدولة والهيئات العامة، وتكمن العلة في ذلك أن هذه الأموال مُخصَّصةٌ للمنفعة العامة، لذلك توجب أن يحكمها نظامٌ قانونيٌّ خاصٌّ حتى لا تتعطل هذه الخدمة. وفي ضوء ما تقدّم، سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول الطبيعة القانونية للمال العام، أما الفرع الثاني فسُنخّصه لبيان استعمال المال العام، وفق التفصيل الآتي:

(١) ماجد راغب الحلوي، القانون الإداري، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧، ص ١٨٦.

(٢) أحمد كامل حسن حسين، النظام القانوني لأموال الدولة العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٨٦.

(٣) عبد الحفيظ الشيمي، مبادئ القانون الإداري، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص ٤٦٣.

(٤) م.ن.، ص ٤٦٤.

الفرع الأول: الطبيعة القانونية للمال العام

لا خلاف حول الطبيعة القانونية لحقّ الدولة والأشخاص الإدارية الأخرى على أموالها الخاصة، فالجميع مُتفقون على أنه حقّ ملكية عاديّ لا يختلف عن حقّ الأفراد في أموالهم، ومن ثم، تُنظّم أحكامه أساساً قواعد القانون الخاص، ولكن يُلاحظ أن الخلاف القائم بين الفقهاء هو حول طبيعة حقّ الدولة والأشخاص الإدارية الأخرى على أموالهم العامة، فحقّ الدولة على أموالها الخاصة هو حقّ ملكية عادية، وما يتضمّنه هذا الحقّ من سلطات الاستعمال، والاستغلال، والتصرف، بحيث تخضع للأحكام القانونية التي تخضع لها الملكية المدنية مع وجود بعض القيود التي اقتضتها طبيعة الدولة^(١). لذلك نجد أن الفقه قد انقسم بصدد ذلك إلى اتجاهين، الأول ينكر تكييف حقّ الدولة بأنه حقّ ملكية، بينما يذهب الاتجاه الآخر وهو أكثر حداثةً، إلى تكييف حقّ الدولة بأنه حقّ ملكية، فالاتجاه الأول الذي أنكر حقّ ملكية الدولة استند إلى أحكام القانون المدني باعتبار أن طبيعة حقّ الدولة في أموالها العامة يختلف عن طبيعة حقّ الملكية الذي ينظّمه القانون المدني من حيث حقّ الاستعمال والاستغلال والتصرّف، إذ يرون أن حقّ الدولة على المال العام لا يتعدّى الإشراف وحمايته^(٢).

أما الاتجاه الآخر فقد أقرّ بحقّ الدولة والأشخاص العامة في ملكية المال العام مُستندين في ذلك إلى عدّة حجج منها، أن حقّ الدولة على أموالها يتضمّن كافة عناصر الملكية المعروفة، وهو حقّ الاستعمال والاستغلال والتصرّف. فمن حيث الاستعمال تُحجز العديد من الأموال التي تستعملها الدولة ويُحرم الجمهور من استعمالها، أما حقّ الدولة في استغلال الأموال العامة فقائمٌ لأنها هي التي تمتلك ثمار هذه الأموال سواء أكانت هذه الثمار طبيعيةً كالحدائق العامة والغابات، أم كانت فرديةً كالدخل الذي تُحقّقه مقابل انتفاع الأفراد بالأموال العامة. أما عن حقّ التصرّف فإن هذا الاتجاه يُعترف به من حيث أن للدولة حقّاً في أموالها العامة بعد إنهاء تخصيصها للمنفعة العامة وتحويلها إلى أموالٍ خاصّة^(٣).

(١) عصام البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٣، ص ٣٩٠.

(٢) محمود عاطف، مبادئ القانون الإداري في الأموال العامة والوظيفة العامة، القاهرة: دار الفكر العربي، بدون سنة نشر، ص ١٥.

(٣) محمد جمال، الوجيز في القانون الإداري، عمان: دار الثقافة، ط ٢، ٢٠١١، ص ٣٥٨.

الفرع الثاني: استعمال المال العام

إن تخصيص المال للمنفعة العامة يعني أن بإمكان الأفراد الانتفاع بالمال العام في حدود الغرض الذي من أجله تم تخصيص المال العام وفقاً للقوانين والأنظمة ذات العلاقة. فاستعمال المال العام للمنفعة العامة يكون بصورتين، الأولى هي الاستعمال العام للمال ونقصد به إتاحة استعمال المال للجمهور كافة دون تمييز بينهم، بحيث يكون هذا الاستعمال لجمهور المستفيعين بلا اختصاص لأي منهم^(١)، وهو لا يلزم شخصاً بذاته على نحو يجعله من قبيل الحريات العامة، مثلاً المرور في طريق عام أو دخول أماكن العبادة، والمساجد والكنائس، أو نقل البضائع عبر الممرات البرية أو البحرية. ولكن، ما يمكن ملاحظته على استعمال المال العام أنه يخضع لعدة قواعد أهمها، المساواة في الانتفاع أي أن يكون الاستعمال أو الاستخدام المشترك متاحاً بشكل متساوٍ للجميع، بدون أية تفرقة أو تمييز بينهم في هذا الاستعمال عند تماثل المراكز القانونية للأفراد، فالمساواة تكون بين المتساوين في الشروط والظروف. أما في ما يتعلق بالقاعدة الثانية للاستعمال، فهي الحرية في الانتفاع، ونقصد بها أن يكون لكل فرد الحق في الانتفاع بالمال العام بحرية تامة دون الحاجة إلى ترخيص أو إذن، ومن دون الإخلال بالغرض الذي خصص له المال العام. أما القاعدة الأخيرة وهي مجانية الانتفاع بالأموال العامة، فهي تمثل القاعدة العامة، ومع ذلك فإنه يجوز للإدارة أن تفرض رسوماً محددةً مقابل استعمال الأموال العامة في بعض الأحوال ووفقاً للقانون أو بناءً على قانون، كالرسوم التي تُفرض مقابل الانتفاع، أو الضرائب التي تُفرض ضد كل شخص يخالف ضوابط استخدام المال العام^(٢).

أما في ما يتعلق بالصورة الثانية لاستعمال المال العام، وهو الاستعمال الخاص للمال العام في حالة استئثار الفرد بجزء من هذا المال استئثاراً يمنع غيره من استعماله، وهو بهذا المعنى استعمالاً يُغايّر بصفة عامة الغرض الذي من أجله خصص المال العام، وإن كان لا يحول دون تحقيق هذا الغرض، وهو استعمال لا يتميز بتجهيل المنتفع كما هو الحال في الاستعمال المشترك، بل هو استعمال فرد أو أفراد محددين بذواتهم لجزء من المال العام بصورة تجعل من المتعذر على غيرهم استعماله، فهو إذن كما يسميه بعض

(١) ماجد راغب الحلوي، القانون الإداري، م.س، ص ١٩٨.

(٢) خالد خليل الظاهر، القانون الإداري (دراسة مقارنة)، ج ١، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٨٦.

الفقهاء استعمالاً استثنائي^(١). فالانتفاع الخاصّ بالمال العام يتوقف على إذنٍ سابقٍ من الإدارة، إذ تتمتع الإدارة بإزاءه بسلطةٍ تقديريةٍ سواء في السماح به أو إنهائه بإرادتها المنفردة وللأسباب التي تقدّرها، وهي لا تسمح بها إلا إذا تأكدت أن هذا الانتفاع الخاصّ لا يعوق الانتفاع العام، وهو استعمالُ الأصل فيه أنه بمقابل، لأنه ينطوي على حرمان الغير من الانتفاع به، وعلى استعمال المال العام في غير ما أُعدّ له ولأنه كثيراً ما يكون مورد كسبٍ لصاحبه^(٢).

والاستعمال الخاصّ أو الفرديّ للمال العام إما أن يكون عادياً أو يكون غير عاديّ، فالاستعمال العادي هو الاستعمال الذي يدور حول أخذ جزءٍ من المال العام من أحد الأفراد أو الأشخاص بذاته ويُحرّم استعماله من قبل الآخرين، ويكون هذا الاستعمال للأغراض العامة مُقيّداً لأغراضٍ محدودةٍ كالأسواق العامة، إلا أن هذا الاستعمال يجب أن يتفق مع الغرض الأصلي المُحدّد للمال العام، إذ يوصف هذا الاستعمال بأنه فرديّ لوجود عنصر الانفرادية فيه، وهو عاديّ لأنه استعمال المال العام في الغرض المُعدّ له أو المُخصّص له أصلاً^(٣). أما في ما يتعلق بالاستعمال غير العادي فهو استعمال المال العام في غير ما خصّص له المال أصلاً، كإقامة محطات بنزين فوق سطح الأرض، أو وضع كشكٍ لبيع الجرائد على الطرق العامة، ولكن هذا الاستعمال مُقيّدٌ بعدم استعمال المال العام، فهو مساعدٌ له أو مُخصّصٌ من أجله، لأن استعمال المال العام يقتصر على الأصل في وجوده من طبيعته وتخصيصه^(٤).

المبحث الثاني

الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي

لم يكتفِ المُشرّع العراقي بالإشارة إلى خضوع المال العام أينما وُجد إلى السلطة الرقابية والتدقيقية لديوان الرقابة المالية الاتحادي، بل عاد مؤكّداً مرةً أخرى لبيان هذه الجهات وجميع تصرفاتها، بنص المادة (٨) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ المعدّل: تخضع لرقابة وتدقيق ديوان المالية الاتحادي الجهات الآتية:

(١) عبد الفتاح حسن، مبادئ القانون الإداري، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص ٧٥٦.

(٢) ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، م.س.، ص ٢٠١.

(٣) فتحي محمد الأحول، الرقابة على أموال الدولة العامة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ٢٠١٣، ص ٤٧.

(٤) م.ن.، ص ٤٨.

أولاً: مؤسسات ودوائر الدولة والقطاع العام أو أي جهة تتصرف في الأموال العامة جباية أو إنفاقاً أو تخطيطاً أو تمويلياً أو صيرفةً أو تجارةً أو إنتاج أعيانٍ أو إنتاج السلع والخدمات.

ثانياً: أية جهة ينص قانونها أو نظامها على خضوعها لرقابة الديوان وتدقيقه.

كما نصّت المادة (٩) من القانون ذاته: تُستثنى السلطة القضائية في ما يتعلق باختصاصاتها القضائية فقط من الخضوع لرقابة الديوان وتدقيقه.

ومن خلال النصوص أعلاه نجد أن المُشرّع قد صنّف الجهات الخاضعة لرقابة الديوان إلى جهاتٍ خاضعةٍ بحكم قانون الديوان، وجهاتٍ خاضعةٍ لرقابة الديوان بحكم قانونها الخاص، وجهاتٍ مُستثناةٍ بحكم القانون. وإيداناً لهذا التصنيف سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، خصّصنا لكلٍّ منها فرعاً مستقلاً. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن قانون ديوان المحاسبة اللبناني قد أورد الجهات الخاضعة لرقابته بالتحديد^(١)، مما ترك مجالاً للنقد حول هذا التحديد.

المطلب الأول: رقابة الديوان بموجب قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي

تُعَدُّ الدولة من أهم الأشخاص المعنوية العامة، وشخصيتها ركنٌ من أركان وجودها وفقاً لقواعد القانون الدولي، كما أن شخصيتها هي التي تضمن لها الاستمرار بصرف النظر عن أشكال الحكومات المُختلفة التي تتعاقب عليها^(٢). وتضمّ الدولة ضمن هيكلها الإداري مؤسساتٍ عامةً وهيئاتٍ مستقلةً بالإضافة إلى دوائر القطاع العام، وجميعها تكون خاضعةً لرقابة الديوان كما يأتي:

الفرع الأول: دوائر الدولة والقطاع العام

إن للدولة شخصيةً واحدةً تُغطي جميع تصرفاتها، سواء كانت تلك التصرفات تنطوي على قدرٍ من امتيازات السلطة العامة أو في دائرة الحقوق المالية. وبهذا فإن جميع دوائر الدولة ابتداءً من مجلس الوزراء والوزارات إلى المديريات العامة المرتبطة بها وكافة فروعها، تكون خاضعةً لرقابة وتدقيق الديوان. هذا، ونجد في إطار التشريع العراقي إلى جانب الشخصية المعنوية للدولة أن هنالك بعض الأشخاص الإقليمية

(١) المادة (٢) من «قانون الديوان ومهامه صادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٦ أيلول سنة ١٩٨٣ المعدل ١٩٩٢».

(٢) عصام البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، م.س.، ص ٩٦.

التي تتمتع بالشخصية المعنوية، كالمحافظة والقضاء والناحية التي نصَّ عليها قانون المحافظات وغير المرتبطة بإقليم، القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، المادة (٢٢): لكل وحدة إدارية شخصية معنوية، واستقلال مالي وإداري، ولها في سبيل ممارسة أعمالها ما يأتي:

أولاً: استيفاء الضرائب والرسوم والأجور وفقاً لأحكام القوانين الاتحادية النافذة.

ثانياً: مزاولة الاختصاصات الممنوحة لها بموجب الدستور.

ثالثاً: القيام بالأعمال والمهام الموكلة إليها بموجب القوانين بما لا يتعارض مع الدستور.

وبهذا فإن رقابة الديوان لا تنصرف إلى دوائر الدولة التنفيذية من الوزارات والمديريات العامة التابعة لها فقط، بل تخضع لها أيضاً الوحدات الإدارية الإقليمية التي تتمتع بالشخصية المعنوية وتتصرف بالمال العام^(١). كما أن المشرع بصياغته للنص على وجه العموم فإنه شمل جميع الإدارات الحالية والإدارات التي من الممكن أن تُستحدث مستقبلاً، وهو بهذا قد تجاوز الحرج الذي وقعت به بعض التشريعات، ومنها قانون ديوان المحاسبة اللبناني. حيث إن عدد البلديات التي تخضع لرقابة ديوان المحاسبة بأنواعها كافة (٥٢) بلدية واتحاد بلديات، أي ما نسبته ١٠٪ تقريباً من عدد البلديات القائمة حالياً في لبنان^(٢). أما آلية إخضاع البلديات لرقابة ديوان المحاسبة وقانون المحاسبة العمومية ولسلطة المراقب المالي، فقد نظمتها الأحكام الآتية: نصّت المادة (٩٠) من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٧/١١٨ (قانون البلديات) على ما يأتي: تخضع بلدية بيروت لرقابة ديوان المحاسبة وكذلك البلديات الخاضعة حالياً للرقابة ذاتها، تُحدّد البلديات الأخرى التي تخضع لرقابة ديوان المحاسبة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية. ويُشترط لإخضاع البلديات لقانون المحاسبة العمومية ولرقابة ديوان المحاسبة ولسلطة مراقب مالي، أن تزيد وارداتها الفعلية على مليون ليرة لبنانية بموجب الحساب القطعي^(٣) وذلك اعتباراً من أول السنة التالية للسنة التي أقرَّ فيها الحساب القطعي الذي أظهر زيادة الواردات الفعلية على المليون ليرة. أما اتحادات البلديات فيُعلّق خضوعها

(١) ينظر: تقرير الفصل الأول، جدول تقارير الصادرة للفترة ١/١/٢٠١٥ ولغاية ٣/٣١/٢٠١٥، جدول رقم واحد، المتضمن محافظة بغداد، تجديد إجراءات التعاقد للعقدين المؤرخين في ١٨/٦/٢٠١٤، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، بغداد.

(٢) وسيم نقولا أبو سعد، رقابة ديوان المحاسبة الادارية المسبقة، دراسة مقارنة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط ١، ٢٠١٠، ص ٤٨.

(٣) قطع حساب الموازنة هو الذي يوضع في نهاية السنة المالية وتتصف أرقامه بالصفة الحقيقية.

للقابة على تجاوز موازنتها^(١) السنوية المليون ليرة كما هي مبيّنة في آخر موازنة مُصدقة، وتعيّن البلديات واتحادات البلديات تلك، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء^(٢)، كما أن اقتراح وزير الداخلية والبلديات كشرط آخر لإصدار المرسوم (المادة ٩٠ من قانون البلديات) لا يعني عن اقتراح رئيس مجلس الوزراء (المادة ٢ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة) الذي اعتبره الديوان من المعاملات الجوهرية في مرحلة إعداد المرسوم^(٣)، وبمجرد صدور المرسوم القاضي بإخضاع بلدية ما لرقابة الديوان، فإنها تُصبح خاضعةً لأنواع الرقابة كافة التي يُمارسها ديوان المحاسبة. إن الأخذ بشرط المليون ليرة لبنانية يؤدي إلى إخضاع كافة البلديات واتحاداتها إلى رقابة ديوان المحاسبة، غير أنه من المؤكد أن نيّة المُستريح لم تنصرف إلى تحقيق هذه الغاية عند وضع شرط المليون ليرة في عام ١٩٨٢^(٤)، لأن قيمة النقد بالمقارنة مع الدولار الأمريكي كانت مرتفعةً في ذلك الوقت حيث كان مبلغ المليون ليرة يساوي آلاف الدولارات، والبلديات التي تصل موازنتها أو قطوعات حساباتها إلى المليون ليرة كانت تُعتبر أنها تنصرف بمبالغ كبيرة تُوجب إخضاعها لرقابة ديوان المحاسبة^(٥) إلا أنه ومن الثابت بالمقابل، أن هنالك عشرات البلديات التي تتجاوز موازنتها السنوية المليار ليرة لبنانية، لاتخضع -رغم ذلك- لرقابة الديوان ولا لسلطة مراقب مالي^(٦). ومن أجل وضع حدّ لتفاقم هذا الأمر وما يجره ذلك من إلحاق الضرر بالمال العام البلدي (يرى البعض وجوب تعديل النصوص القانونية المعنية)^(٧) يجب أن يتم إخضاع كافة البلديات لرقابة ديوان المحاسبة (المُسبقة والمؤخّرة) لأن أموالها تُصنف بالطابع العام، ويمكن ذلك بصورةٍ تدريجيةٍ وباعتماد الآلية التي سبق لديوان المحاسبة أن اقترحها، والتي تقضي بإخضاع البلديات واتحاداتها للرقابة كلما تجاوزت وارداتها الفعلية مبلغاً معيناً يتم تحديده، وذلك دون الحاجة إلى استصدار مرسوم. ومن أجل تطبيق هذا الاقتراح يُفرض على البلديات كافةً، ضمن مهلةٍ محددةٍ، إيداع قطوعات حساباتها ووزارة الداخلية والبلديات التي تُصدر في نهاية كل عام قراراً بتحديد البلديات التي أصبحت خاضعةً للرقابة بحكم القانون، ويكون لهذا القرار

(١) الموازنة هي الوثيقة التي تقدر فيها النفقات والواردات عن سنة مقبلة وتجاز بموجبها الجباية والإنفاق.

(٢) المواد ١٠٥ و ١١٤ و ١١٥ من المرسوم رقم/٥٥٩٥/تاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢.

(٣) رأي استشاري صادر عن ديوان المحاسبة رقم ١١/تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٠.

(٤) السنة التي صدر فيها المرسوم رقم/٥٥٩٥/.

(٥) وسيم نقولا أبو سعد، رقابة ديوان المحاسبة الإدارية المسبقة، م.س.، ص ٥٠.

(٦) ومن تلك البلديات بلدية قرية شهوان، بتغرين، الرانية، بيت الدين، المنصورية، ينظر: أبو سعد، م.ن.، ص ٥٠.

(٧) م.ن.، ص ٥١.

الصفة الإعلانية وليس الصفة الإنشائية^(١). وفي هذا السياق قام الديوان بإعداد مشروع مرسوم يرمي إلى إخضاع ٣١٥ بلدية و٧ اتحادات بلديات إلى رقابته، ولسلطة مراقب عام، ولأحكام قانون المحاسبة العمومية، وذلك بسبب امتلاكها لموارد مالية هامة، وقد أُرسِل مشروع المرسوم هذا إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٧ وإلى تاريخه لم يُعط مجراه القانوني^(٢). وفي مقابل مشاريع القوانين والمراسيم التي ترمي إلى زيادة عدد البلديات الخاضعة لرقابة الديوان، نجد أن مشروع قانون البلديات^(٣) نصّ في المادة (٨٨) منه على أنه: خلافاً لأي نص آخر، تخضع البلديات واتحادات البلديات لرقابة ديوان المحاسبة المؤخّرة فقط، فإذا كان من الصحيح أن النص الأخير يوسع إطار رقابة الديوان المؤخّرة بحيث تشمل كافة البلديات واتحاداتها، إلا أنه وبالمقابل، يمنع إجراء الرقابة المسبقة على البلديات التي تخضع لها الآن والتي يبلغ عددها ٥٢ بلدية واتحاد بلديات.

الفرع الثاني: المؤسسات العامة

لما كانت المؤسسة العامة هي أسلوب من أساليب إدارة المرافق العامة، ويتميز هذا الأسلوب بكون المرفق يُدار بواسطة هيئة عامة تتمتع بنوع من الاستقلال نتيجة منح الشخصية المعنوية لذلك المرفق، وذلك لتسهيل مهمته على أتم وجه^(٤)، فقد جعل المُشرّع يتناول المؤسسات العامة بصورة مُطلقة، ويجعل جميع هذه المؤسسات مشمولةً برقابة الديوان، كما أنه لم يتطرق إلى ذكر تلك المؤسسات على وجه الحصر والتحديد لعدّة أسباب، منها كثرة هذه المؤسسات وارتباطها بهيكلية وزارات الدولة التي قد تتغيّر من وقتٍ لآخر، وشرعنة القانون للسلطة التنفيذية لاستحداث هذه المؤسسات ودمجها حيث نصّت المادة (٢) من قانون المؤسسة العامة رقم (١٦٦) لسنة ١٩٦٥ (لمجلس الوزراء فك ارتباط أي من المؤسسات التي تتبعها، وإلحاقها بمؤسسة أخرى أو بإحدى الوزارات، كما أن له أن يفك ارتباط أية مؤسسة من الوزارة التي تتبعها ويلحقها بإحدى الوزارات الأخرى). ونذكر من هذه المؤسسات على سبيل المثال:

(١) التقرير السنوي الصادر عن ديوان المحاسبة اللبناني عام ١٩٩٤، ص ٧١.

(٢) نشر مشروع المرسوم المذكور في التقرير السنوي لديوان المحاسبة عن عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ص ٢١١. كما تجدر الإشارة إلى أن المشروع المقدم من قبل وزارة التنمية الإدارية والمتعلق بتعديل قانون تنظيم ديوان المحاسبة يرمي إلى إخضاع اتحادات البلديات وبلديات مراكز المحافظات والأقضية إلى رقابة ديوان المحاسبة.

(٣) استحوذ مشروع قانون البلديات على الكثير من الجد أثناء مناقشته أمام لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي، والتي عقدت آخر جلسة لها بهذا الموضوع بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٤ من غير أن تنهي مناقشة مواد المشروع كافة.

(٤) عصام البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، م.س.، ص ٩٧.

حدود السلطة الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي

١. الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية.
٢. الشركة العامة لتجارة الحبوب.
٣. الشركة العامة لتصنيع الحبوب.
٤. الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن.
٥. الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية.
٦. الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية.
٧. الشركة العامة للأسواق المركزية.
٨. الشركة العامة لصناعة الحرايات.
٩. الهيئة العامة للضرائب.
١٠. الهيئة العامة للجمارك.

وحسناً صنع المُشرِّع عندما أورد النصَّ على وجه الإطلاق، وإلَّا كان لزاماً الاستمرارية بالتعديل فيما لو كان أورد هذه الهيئات على سبيل الحصر، سيِّما والدولة العراقية في طور عدم استقرارٍ إداريٍّ على مستوى هيكله مؤسساتها، وبهذا تجنب ما وقعت به بعض التشريعات، ومنها قانون ديوان المحاسبة اللبناني حيث جاء فيه: عملاً بأحكام المادة الثامنة من المرسوم الاشتراعي ٨٣/٨٢: تخضع للرقابة المُسبقة لديوان المحاسبة: أ- إدارات الدولة، ب- المؤسسات العامة التابعة للدولة أو البلديات، والتي أُخضعت لهذه الرقابة بموجب النصوص الخاضعة المُتعلقة بها... ومن خلال ما تقدّم يتضح أن جميع الإدارات العامة-مبدئياً- تخضع لرقابة ديوان المحاسبة اللبناني، لكن الغموض طاول بعض النصوص القانونية، منها: عملاً بأحكام القرار رقم ١/٣٥ تاريخ ١٧/١٢/١٩٧٦^(١): يرأس الهيئة العليا للإغاثة رئيس مجلس الوزراء وتضم عدداً من الوزراء بصفة أعضاء، وعدداً آخر من المديرين العامين بصفة أعضاء معاونين، وقد حُددت مهام الهيئة بالقيام بجميع الأمور التي لها طابع الإغاثة إضافةً إلى جميع القضايا المُحال عليها من قبل مجلس الوزراء مهما كانت مواضعها. استناداً إلى هذه النصوص قامت الهيئة ولا تزال، بتنفيذ عشرات المشاريع على مختلف الأراضي اللبنانية، العديد منها

(١) يُنظم أعمال الهيئة العليا للإغاثة القرار رقم ١/٣٥ تاريخ ١٧/١٢/١٩٧٦ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء والمصدق بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٢ تاريخ ١٨/٣/١٩٧٧.

يدخل في اختصاصات الوزارات المختلفة ولا تتصف بطابع الإغاثة (كشراء محصول التفاح وزيت الزيتون وتنظيف مجاري الأنهار..). مُنقَّه لقاء ذلك مئات المليارات من الليرات اللبنانية دون أن تُخضع في أعمالها هذه لرقابة ديوان المحاسبة سواء أكانت مُسبقةً أو قضائيةً مؤخَّرة^(١). كما أن هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل أصدرت آراءً متناقضةً في الموضوع، فاعتبرت في الاستشارة رقم ١٦٦٤ تاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥ أن الهيئة العليا للإغاثة بما أُعطيت من صلاحياتٍ تقريريةٍ وفي النطاق المُختص بالإدارة العامة، إذ لا يجوز استخدام الموظف المتقاعد للعمل فيها. في حين اعتبرت هيئة التشريع باستشارةٍ أخرى صادرةٍ عنها^(٢) أن الأنظمة المُطبَّقة على الهيئة العليا للإغاثة تؤدي إلى القول، بتمتعها بمقومات الشخصية المعنوية وبالاستقلالين الإداري والمالي، كلُّ ذلك ضمن حدود أهدافها ومهمتها، وإن التخبُّط في هذه الاستشارات من شأنه أن يحدَّ من رقابة ديوان المحاسبة على إدارةٍ من إدارات الدولة والتي من المُفترض خضوعها لرقابة الديوان كافة.

المطلب الثاني: الجهات التي ينصُّ قانونها أو نظامها على خضوعها لرقابة الديوان وتدقيقه

لعل التكرار الذي جاء في قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي، هو نوعٌ من أنواع التوكيد، حيث بدأ بتحديد السلطة الرقابية للديوان بمتابعة المال العام أينما وُجد، وبهذا لا يمكن تصوُّر أية مؤسسةٍ من مؤسسات الدولة وإداراتها أن تُسيِّر شؤونها دون استخدام المال العام، بل هي وُجِدَت للتعامل بهذا المال وتوظيفه حسب الحاجة والأولويات لخدمة المجتمع. بعد ذلك نصَّ قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ المُعدَّل، في المادة (٨)، أولاً: على ماهية المؤسسات والإدارات التي تخضع لرقابة الديوان كما لاحظنا أعلاه، ومن ثم عاد ليذكر في الفقرة ثانياً من نفس المادة الجهات التي تنصُّ قوانينها أو نظامها على الخضوع لرقابة الديوان، والتكرار يتجلى عندما نجد قوانين بعض المؤسسات العامة تُشير إلى خضوع تلك المؤسسات لرقابة الديوان على الرغم من أن قانونها لاحقٌ لتشريع قانون الديوان. ولم يقتصر هذا التوجُّه على المُشرِّع العراقي فقط، بل صدر في لبنان قانون رقم (١٧٣) في ١٤/٢/٢٠٠٠، ينصُّ على إخضاع تلفزيون لبنان لرقابة ديوان المحاسبة المؤخَّرة، حيث نصَّت المادة (١٣٥) منه على: خلافاً لأي

(١) وسيم نقولا أبو سعد، رقابة ديوان المحاسبة الإدارية المسبقة، م.س، ص ٤٤.

(٢) استشارة رقم (١٦٩٤) تاريخ ١٩٨٩/١٢.

نص آخر، تخضع موازنة تلفزيون لبنان لتصديق وزيرَي المالية والإعلام، ويخضع تلفزيون لبنان، للرقابة المؤخّرة لديوان المحاسبة^(١).

وعليه، سنتناول الجهات التي تضمّنت قوانينها الخاصة خضوعها لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق، من خلال فرعين وفق التفصيل الآتي:

الفرع الأول: سلطات الدولة والهيئات المستقلة

أولاً: سلطات الدولة

وفق التقسيم الشائع لسلطات الدولة فإن هناك ثلاث سلطات، هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ولما كانت إدارات هذه السلطات هي جزءاً من مؤسسات الدولة فهذا يعني أنها تخضع لرقابة الديوان كونها تُسيّر مرافقها بتمويل من المال العام، وأنها من الجهات التي تتصرف بالمال العام، كما وأنها لم تُستثن من الأصل الذي هو الرقابة على المال العام أينما وُجد وتدقيقه، وسنستثني هنا السلطة القضائية، وسيأتي بحثها على انفراد في الجهات المُستثناة من رقابة الديوان «تجنباً للتكرار». كما سنبحث في حدود الرقابة للهيئات المُستقلة الواردة بالدستور لعام ٢٠٠٥.

١ - السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية في العراق من مجلس النواب ومجلس الاتحاد^(٢)، وبما أن مجلس الاتحاد لم يتم إنشاؤه حتى الآن انحصرت السلطة التشريعية بمجلس النواب فقط، وأن هذه المؤسسة التشريعية الرقابية تحتاج إلى ميزانية مستقلة لتغطية احتياجاتها والقيام بمهامها وتسيير إداراتها بشكل مطّرد، فقد حدّد النظام الداخلي لمجلس النواب عملية التنظيم المالي وفق الشكل الآتي:

موازنة المجلس: للمجلس موازنة خاصة تُحدّد بالتنسيق مع الجهات المالية المُختصة، وتُدرج ضمن الموازنة العامة للدولة. ويقوم القسم المالي في المجلس بإعداد الحسابات الختامية للمجلس، ويُعرض على هيئة الرئاسة للموافقة عليه وإحالته إلى لجنة الشؤون المالية، وترفع اللجنة تقريراً بذلك للمجلس للمُصادقة عليه. كما تخضع حسابات المجلس لرقابة ديوان الرقابة المالي

(١) نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، العدد (٧)، تاريخ ١٦/٢/٢٠٠٠.

(٢) ينظر المادة ٤٨ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

وتدقيقه^(١). وعلى الرغم من أن مجلس النواب هو السلطة الرقابية العليا في البلد، إلا أنه نصّ في نظامه الداخلي على خضوع حساباته لرقابة ديوان الرقابة المالية وتدقيقه، وهي خطوة إيجابية بغية تفعيل الشفافية التي هي إحدى أهداف ديوان الرقابة المالية.

٢- السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية، من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء^(٢)، ولكلّ منهما نظاماً داخلياً حدّدت فيه آلية العمل والصلاحيات. وما يعيننا هنا هو وجود ميزانية مستقلة لكلّ منهما، فقد نصّت المادة (٢٧) من النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠١٥ لرئاسة جمهورية العراق على: تُعدّ الدائرة المالية بالتنسيق مع تشكيلات رئاسة الجمهورية موازنة رئاسة الجمهورية، ويُرفع مشروع الموازنة ومرفقاته والهيكل التنظيمي والملاك إلى رئيس الجمهورية للموافقة عليه وإرساله إلى وزارة المالية. وكذلك مجلس الوزراء، فإن موازنته مُحدّدة ضمن الموازنة العامة ابتداءً من مكتب رئيس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء والهيئات المرتبطة برئاسة الوزراء، وانتهاءً بالوزارات كل على انفراد^(٣)، وبالتالي فإن السلطة التنفيذية برئاساتها تُخضع موازنتها للتدقيق ورقابة الديوان.

ثانياً: الهيئات المستقلة

من الوسائل الحديثة التي اعتمدها بعض دساتير النظم السياسية للرقابة على أعمال الإدارة استحداث هياكل جديدة سُميت بالهيئات المستقلة، وسُميت بالمستقلة لأنها تكون مستقلة عن السلطين التشريعية والتنفيذية^(٤)، لذلك فإنها تُمارس الرقابة على تصرفات الإدارة والنظر في موافقتها للقانون^(٥). في حين أن العديد من الدول انتهجت نظام (الأمبودسمان)^(٦)، كهيئة مستقلة عن السلطين التشريعية والتنفيذية ويُطلق عليها أحياناً (الوسيط في التظلم والتشكي أمام البرلمان). فالأصل التاريخي لهذه الوظيفة في

(١) ينظر النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي الصادر في ١٥/٦/٢٠٠٦ المواد: (١٤٤، ١٤٣، ١٤٢).

(٢) ينظر المادة ٦٦ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

(٣) قانون الموازنة المالية العراقي لعام ٢٠١٦، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٩٤)، في ١٨/١/٢٠١٦.

(٤) أحمد يحيى الزهيري، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد ٢٠٠٣، بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٦، ص ١٠٨.

(٥) مازن ليلو راضي، «نظام الأمبودسمان، أو ضمانة لحقوق الأفراد وحرّياتهم»، مجلة القادسية، عدد (٢)، صادرة عن كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ١٩٩٠، ص ٢٤٩.

(٦) الأمبودسمان: هو الشخص المصلح للأخطاء التي يمكن أن تقوم بها المصالح العامة في معاملاتهم مع الناس، وقد تبع تأسيس هذه الوظيفة قيام بعض الدول باستحداث أدوار للقيام بعمل مماثل، في كل من فلندا ١٩١٩، والدنمارك ١٩٥٢، وفي كيوبك تحت عنوان (حامي المواطن) منذ عام ١٩٨٦، للمزيد من المعلومات راجع: حسان شفيق العاني، النظم السياسية والدستورية المقارنة، جامعة بغداد: مطابع التعليم العالي، ١٩٨٦، ص ٢٧١.

حدود السلطة الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي

السويد منذ عام ١٨٠٩، استُند في وظيفته على استلام شكاوي المواطنين وبحثها في ما يتعلق بسوء تصرّف الإدارة^(١). ويبدو أن المُشرّع الدستوري العراقي قد أخذ لأول مرة بهذا الأسلوب من الرقابة، فقد ورد في المادة (١٠٢) من الدستور: تُعدّ المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب وتُنظّم أعمالها بقانون^(٢) بل حُدّدت بعدّة مواد^(٣). وعلى الرغم من تصنيف هذه الهيئات على أنها هيئات مستقلة تتمتع باستقلال مالي وإداري، إلّا أنها تبقى خاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهذا ما نصّت عليه قوانينها، فقد نصّ قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ في المادة (١٤) منه على: تتكون الموارد المالية للمفوضية من:

أولاً- المبالغ المُخصّصة لها في الموازنة العامة للدولة.

ثانياً- ما يُقدّم لها من موارد من داخل العراق وخارجه على أن لا تتناقض والقوانين العراقية ولا تؤثر على استقلالية المفوضية.

ثالثاً- تسلم المفوضية الموارد المذكورة في ثانياً أعلاه بعد موافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة.

رابعاً- تودّع الأموال النقدية للمفوضية في حساب خاصّ لدى أحد المصارف العراقية.

خامساً- تخضع حسابات المفوضية لتدقيق ديوان الرقابة المالية ورقابته. ونصّت الفقرة الخامسة على أن تخضع حسابات المفوضية لرقابة الديوان وتدقيقه، وبهذا لم تُترك أية فرصة للاجتهاد بغير هذا على اعتبار أن مواردها لا تقتصر على المال العام فقط.

أما قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ المُعدّل، فقد نصّت المادة (٩) منه على: رابعاً: تكون للمفوضية ميزانية سنوية مستقلة يتم إعدادها وفقاً للأسس والقواعد المُتعارف عليها، تُقترح من قبل مجلس المفوضين بالتشاور مع وزارة المالية، يُصادق عليها مجلس النواب وتُدرج ضمن الموازنة العامة للدولة. وبهذا

(١) م.ن.، ص ٢٤٧.

(٢) المادة (١٠٢) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣) للمزيد حول المواد المتعلقة بالهيئات المستقلة ينظر: كل من المادة (١٠٢) - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

فإن جميع تصرفات المفوضية خاضعةً لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي وتدقيقه، وكذلك بقية الهيئات المستقلة، ومنها قانون ديوان الوقف الشيعي رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٢ الذي نصَّ في المادة (٢٠) منه على: تخضع حسابات الديوان لرقابة ديوان الرقابة المالية وتدقيقه، وكذلك، ما جاء بقانون ديوان الوقف السني رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢: تخضع حسابات الديوان لرقابة ديوان الرقابة المالية وتدقيقه، وهنا تجدر الإشارة إلى توجُّه المُشرِّع بالنصِّ الصريح إلى خضوع الهيئات المستقلة لرقابة ديوان الرقابة المالية وتدقيقه فيما لو كانت موارد هذه الهيئات لا تقتصر على الأموال العامة، كالهبات والمعونات والتبرعات، أما في حال اعتمادها بشكلٍ رئيسٍ على المال العام وتحديد موازنتها ضمن الموازنة العامة، فهو يكتفي بالإشارة إلى استقلالية الموازنة الخاصة بها وارتباطها بالموازنة العامة.

الفرع الثاني: النقابات المهنية

ظهر في فرنسا-ومن ثم ساد هذا في الفقه القانوني- اتجاهٌ حديثٌ يرمي إلى إدخال هيئاتٍ أخرى ضمن الأشخاص المعنوية العامة بالإضافة إلى الأشخاص الإدارية الإقليمية والأشخاص الإدارية المرفقية، وتمثل هذه الهيئات بالنقابات المهنية. فبعد أن كانت هذه النقابات (نقابة الأطباء، نقابة المحامين، نقابة المهندسين، نقابة المعلمين،... إلخ) تُعتبر من أشخاص القانون الخاص، نجد أن مجلس الدولة الفرنسي قد أصدر بشأنها حكمين^(١)، الأول في قضية مونبرت Monpeurt في ٣١ تموز ١٩٤٢، والثاني في قضية بوكين Bouguen في ٢ نيسان ١٩٤٢^(٢)، وقد قضى مجلس الدولة بأن النقابات المهنية وإن لم تكن من المؤسسات العامة، إلا أنها من أشخاص القانون العام، وذلك لأنها تُباشر- إلى جانب نشاطها الاعتيادي- نشاطاً من ذلك النوع الذي تزاوله عادةً السلطات العامة. فهي تُسهم بإدارة مرفقٍ عام (كتنظيم مهنة الطب والرقابة عليها)، وتُمارس لهذا الغرض بعض الصلاحيات التنظيمية attributions réglementaires، ولها على أعضائها سلطةٌ انضباطيةٌ كفرض الجزاء على الذين يرتكبون الأخطاء التي تَمَسُّ شرف المهنة وسمعتها الأدبية التي نصَّت عليها القواعد العامة، ووضعتها النقابة لتنظيم المهنة. وغالباً ما تكون العقوبات التي تقع على العضو الذي يرتكب خطأً مهنيًا، عقوباتٍ مهنيةً (كمنع العضو المخالف من ممارسة مهنة المحاماة مثلاً)، وهذا مانجده واضحاً في قانون المحاماة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ المُعدَّل، أو في قواعد السلوك المهني الصادرة عن مجلس نقابة

(١) عصام البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، م.س.، ص ١٠١.

المحامين بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٧. أما بشأن التكييف القانوني للنقابات المهنية في التشريع العراقي، فإنها، وإن لم تكن تُعتبر من المؤسسات العامة في الدولة، إلا أنها من أشخاص القانون العام لنفس الأسباب التي ذكرناها بالنسبة للنقابات الفرنسية، رغم أننا نجد قرار مجلس قيادة الثورة المُنحل رقم (٩) في ٣/١/١٩٨٨ قد نصَّ على كون الانتماء إلى الاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات والنوادي اختياريًا، وإلغاء النصوص التي تعتبر الانتماء إلى تلك الجهات إجبارياً^(١). وعلى الرغم من تمتع النقابات باستقلالية مالية إلا أننا نجد جزءاً من مالية هذه النقابات هو من المال العام، فقد نصَّت المادة (١٢٤) من قانون المحاماة على:

تتألف مالية النقابة مما يأتي:

١- رسوم التسجيل بجداول المحامين.

٢- الاشتراكات السنوية.

٣- ما تساهم به الحكومة على أن لا يقلَّ عن ألفي دينار... إلخ. فيتضح من خلال النصِّ المذكور وفي الفقرة الثالثة بالتحديد، أن الحكومة تسهم بجزءٍ من مالية النقابة. وقد جاء في أهداف ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ المعدَّل في المادة (٤): يسعى الديوان لتحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: الحفاظ على المال العام من الهدر أو التبذير أو سوء التصرف، وضمان كفاءة استخدامه.. فحفاظاً على المال العام الداخل في ميزانية النقابات من الهدر والتبذير والتحقق من كفاءة استخدامه، ولكون النقابات من أشخاص القانون العام وفق الرأي السابق، ولزيادة أعداد أعضائها التي تصل إلى عشرات الآلاف من المنتسبين، وحفاظاً على الشفافية والحيادية في التدقيق المالي، ولكي تورث الطمأنينة لدى متسبي تلك النقابات، وتدرأ شبهة الفساد عن إدارتها، فإننا نجد من الواجب أن تخضع النقابات لرقابة ديوان الرقابة المالية وتدقيقه لكونه جهازاً مختصاً إدارياً وفنياً، ولديه الكفاءة بالتعامل مع الحسابات الكبيرة والمُتفرَّعة للإدارات. وحسناً صنع المُشرِّع في إقليم كردستان العراق عندما نصَّ صراحةً على ذلك في القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ «قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان-العراق» (المادة العاشرة) منه (تخضع الجهات الآتية للرقابة المالية:.....

(١) م.ن.، ص ١٠٢.

ثانياً: جميع النقابات والجمعيات والاتحادات والمنظمات المُجازة من قبل الحكومة). أما ديوان المحاسبة اللبناني فإنه لم ينص صراحةً على خضوع النقابات لرقابته، لكنه أشار أيضاً إلى خضوع الجمعيات والمؤسسات التي تكون للدولة علاقةً ماليةً بها عن طريق المساهمة أو المساعدة أو التسليف. ونصّت المادة (٢) من قانون الديوان ومهامه الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٦ أيلول سنة ١٩٨٣ المُعدّل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٥ تاريخ ٢٣/٣/١٩٨٥ وبالقانون رقم ١٣٢ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٩٢ (٥٠٠) - المؤسسات والجمعيات وسائر الهيئات والشركات التي للدولة أو للبلديات أو للمؤسسات العامة التابعة للدولة أو للبلديات علاقةً ماليةً بها عن طريق المساهمة أو المساعدة أو التسليف...

المطلب الثالث: الجهات المستثناة من الخضوع لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادية وتدقيقه

لم يستثن قانون ديوان الرقابة المالية أية جهة من الخضوع لرقابته وتدقيق حساباتها بشكلٍ مطلق، إلا أنه قد استثنى السلطة القضائية في حدود اختصاصها القضائي فقط، فقد نصّت المادة (٩) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ المُعدّل (تُستثنى السلطة القضائية في ما يتعلق باختصاصاتها القضائية فقط من الخضوع لرقابة وتدقيق الديوان)، وقد نصّت على تشكيلات السلطة القضائية في العراق التعليمات الصادرة عن السلطة القضائية: رقم (١) لسنة ٢٠١٤ المادة ١ تتكون السلطة القضائية من التشكيلات الآتية:

أولاً- المحكمة الاتحادية العليا.

ثانياً- مجلس القضاء الأعلى.

ثالثاً- محكمة التمييز الاتحادية.

رابعاً- محاكم الاستئناف الاتحادية والمحاكم المرتبطة بها.

خامساً- جهاز الادعاء العام.

سادساً- هيئة الإشراف القضائي.

سابعاً- المحكمة الجنائية المركزية.

ثامناً- المحكمة الجنائية العراقية العليا.

حدود السلطة الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي

تاسعاً - دائرة شؤون القضاة وأعضاء الادعاء العام.

عاشراً - دائرة الشؤون المالية.

حادي عشر - دائرة الشؤون الإدارية والحراسات القضائية.

ثاني عشر - دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية.

ثالث عشر - مكتب رئيس السلطة القضائية.

رابع عشر - قسم إدارة السلطة القضائية.

خامس عشر - قسم التدقيق والرقابة الداخلية.

سادس عشر - قسم الإعلام.

سابع عشر - قسم التطوير القضائي.

وقد نظمت السلطة القضائية آلية التعامل المالي من خلال تخصيص قسم للمالية يُدير جميع التعاملات المالية التي تخوضها لتسيير مرفقها. فقد خصّصت الفصل الحادي عشر تحت عنوان دائرة الشؤون المالية، لبيان آلية عمل دائرة الشؤون المالية في التعليمات الصادرة عنها لسنة ٢٠١٤. ونصّت المادة (١٥) على: يُدير دائرة الشؤون المالية موظفٌ بعنوان مدير عام، حاصلٌ على شهادة جامعيةٍ أوليةٍ في القانون أو في الشؤون المالية، وتتولى إدارة الشؤون المالية للسلطة القضائية وتُمارس عملها من خلال الأقسام الآتية:

أولاً: قسم الموازنة: يُديره موظفٌ بعنوان مدير في الأقل حاصلٌ على شهادة جامعيةٍ أوليةٍ في مجال عمل القسم، ومن ذوي الخبرة.

ثانياً: قسم النفقات: يُديره موظفٌ بعنوان مدير في الأقل حاصلٌ على شهادة جامعيةٍ أوليةٍ ذات اختصاص، ويُمارس عمله من خلال شعبة الإدارة المالية.

ثالثاً: قسم العقود: يُديره موظفٌ بعنوان مدير في الأقل حاصلٌ على شهادة جامعيةٍ أوليةٍ ذات اختصاص، ويُمارس عمله من خلال الشعب الآتية:

أ - التعاقد.

ب - الأرشفة.

ج - المتابعة.

رابعاً: قسم المخازن: يُديره موظفٌ بعنوان مدير في الأقل حاصلٌ على شهادةٍ جامعيّةٍ أوليّة، ويُمارس عمله من خلال الشُّعب الآتية:

أ - الأثاث.

ب - المطبوعات والقرطاسية.

ج - مخزن السلاح.

خامساً: قسم التدقيق: يُديره موظفٌ بعنوان مدير في الأقل حاصلٌ على شهادةٍ جامعيّةٍ أوليّة في مجال الاختصاص، ويُمارس عمله من خلال الشُّعب الآتية:

أ - تدقيق النفقات التشغيلية.

ب - تدقيق الملاك الموقت.

ج - تدقيق رواتب القضاة المتقاعدين.

سادساً: قسم التقاعد: يُديره موظفٌ بعنوان مدير في الأقل حاصلٌ على شهادةٍ جامعيّةٍ أوليّة ومن ذوي الخبرة والاختصاص، ويُمارس عمله من خلال شعبة رواتب تقاعد القضاة وأعضاء الادعاء العام.

سابعاً: قسم الرواتب: يُديره موظفٌ بعنوان مدير في الأقل حاصلٌ على شهادةٍ جامعيّةٍ أوليّة في مجال الاختصاص، ويُمارس عمله من خلال الشُّعب الآتية:

أ - الملاك الدائم.

ب - الملاك الموقت الخاص بحماية القضاة.

ج - الملاك الموقت الخاص بحماية المباني.

ومن خلال النصّ المتقدم يتضح أن المرفق القضائي لا يقتصر عمله على الاختصاص القضائي فقط، بل إن هناك تعاملاتٍ ماليّةً تستوجب تسيير المرفق، وبما أن السلطة القضائية مستقلةٌ حتى بموازنتها المالية، حيث نلاحظ أن مُخصّصات مجلس القضاء الأعلى في موازنة عام ٢٠١٦ قد حُدّدت بـ (٤٥٣,٥٥٣,٣١٦) ألف دينار^(١)، فإن جميع تعاملات السلطة القضائية وحساباتها تدخل ضمن رقابة ديوان الرقابة المالية

(١) «قانون الموازنة المالية العراقي لعام ٢٠١٦ جدول (ب) الدوائر الخدمية الممولة مركزياً»، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٩٤)، في ١٨/١/٢٠١٦.

وتدقيقه، بغية الحفاظ على المال العام أينما وُجد، كما أننا نجد أن دائرة للشؤون المالية قد حددت ضمن تشكيلات السلطة القضائية لضرورة تسيير المرفق القضائي، كما نصت التعليمات على وجود قسم للعقود وقسم للنفقات، ولما كان المرفق القضائي كغيره من مرفق الدولة الأخرى يحتاج إلى توسعة وتطوير ليتسنى له النجاح في أدائه وتحقيق الغاية التي وُجد من أجلها، فمن الطبيعي أنه يتطور ويتوسع حسب الحاجة، وعندها يكون أمام عمليات إنشاء جديدة، وقد تشمل بناء محاكم وتأنيثها، وتأمين عجالات، وتأمين أجهزة... إلخ، وهذه العمليات جميعها تتم باستخدام المال العام، وبالتالي تحتاج إلى رقابة من قبل الجهاز المختص الذي أُنيطت به مهمة الرقابة والتدقيق. والسلطة القضائية لها اختصاصات واسعة^(١)، ولكن في مجال المال العام فهي تُعتبر حكماً عادلاً للبت في القضايا، سواء ما يتعلق منها بحقوق الدولة اتجاه الأفراد أو حقوق الأفراد اتجاه الدولة، فتتظر في قضايا الفساد المالي والإداري، والتلاعب والتزوير والاختلاس، والإهمال الوظيفي في حماية المال العام والتهاون وكذلك التصيير في إدارة المال العام.. إلخ. وهذا يعني أن كل القرارات والأحكام الصادرة عن القضاء ضمن الاختصاص الوظيفي للقضاء^(٢)، تكون غير خاضعة لرقابة الديوان، كما في إصدار الغرامات أو عقوبات مالية أو تعويضات أو إعفاءات أو كفالات مالية.. إلخ، فليس للديوان سوى الرقابة على حقيقة جبايتها في الدائرة المالية دون حق التدخل بماهية القرار وحيثياته، لأن الأحكام القضائية حجة على الناس كافة بما دون فيها. وقد رسم القانون طرق الطعن بتلك الأحكام، وهي طرق طعن قضائية بحتة حيث لا سلطان فوق القضاء وأن كلمته هي الفصل في جميع المنازعات.

الخاتمة :

لقد توصلنا في بحثنا هذا إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

١- إن المُشرِّع العراقي قد راعى أهمية عمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في التشريعات الخاصة، وأشار إلى خضوع تلك المؤسسات إلى رقابة الديوان بالرغم

(١) في النظام القضائي واختصاصاته ومبادئه الأساسية؛ أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٢، صص ٢٧٦-٢٩٩.

(٢) في ما يتعلق بالاختصاص الوظيفي ينظر المواد (٢٩ و ٣٠) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

من أن بعض تلك التشريعات جاءت لاحقاً لتشريع قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهذا التكرار على الرقابة يُعدُّ نوعاً من أنواع التوكيد على أهميتها وضرورة الخضوع لها.

٢- كما اتضح من خلال هذا البحث أهمية استقلال الديوان، وأثر ذلك في سير أعمال الرقابة، وبالأخص عندما يكون الاستقلال ناتجاً عن سندٍ دستوريٍّ، فإن الأساس الدستوري للاستقلال يُحافظ على هيكلية هذه المؤسسة وعدم تسيُّسها، ويحفظ لها هيبتها، ويضفي القوة على أعمالها متى ما عزّزت بتشريعاتٍ تُساعد على ذلك.

٣- إن الأساس الدستوري لاستقلال المؤسسة الرقابية، وبالرغم من ضرورته وأهميته، لا يُعدُّ كافياً لوحده في تأديتها لدورها وتحقيق مهامها، فإن طبيعة العمل الذي تقوم بهذه المؤسسة يُعدُّ عاملاً رئيساً في تقدم العمل الرقابي وتحقيق نتائجه، وهذا يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على التشريع الخاص بهذه المؤسسة، والنُظم المعمول بها، وكذلك التشريعات الأخرى.

ثانياً: التوصيات

١- تعديل نصّ المادة ٢٢ من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لعام ٢٠١١، والتي تنصُّ على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية بناءً على اقتراح مجلس الوزراء، وهو ما نراه يتعارض مع استقلالية الديوان وحياديته، ونقترح أن تقوم السلطة القضائية بترشيح أكثر من شخصية يتم اختيار الأجدر منهم بتصويت البرلمان، ويُصادق رئيس الجمهورية على من يقع عليه الاختيار من البرلمان دون المرور بالسلطة التنفيذية، وكذلك في ما يخص نائبي الرئيس.

٢- النصُّ صراحةً على توفير الحصانة والضمانات الكافية لرئيس الديوان ونائبيه، لتوفير المساحة الآمنة لهم في حرية إصدار القرارات بعيداً عن أية ضغوطاتٍ قد تُمارس عليهم.

٣- دمج كلٍّ من (هيئة النزاهة، ومكتب المفتش العام) مع ديوان الرقابة إضافةً إلى مهمة تقويم الأداء والأعمال الفنية المعتادة.

٤- تضمين الديوان هيئةً قضائيةً تحت اسم المحكمة الإدارية، تختص بالقضاء المالي، وتتمتع بإصدار أحكامٍ باتّة، أتباعها مُلزَمٌ على المحاسبين والحسابات.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- أبو سعد، وسيم نقولا، رقابة ديوان المحاسبة الإدارية المسبقة، دراسة مقارنة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط ١، ٢٠١٠.
- الأحول، فتحي محمد، الرقابة على أموال الدولة العامة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ٢٠١٣.
- أبو زيد، محمد عبد الحميد، حماية المال العام، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨.
- البرزنجي، عصام وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٣.
- جمال، محمد، الوجيز في القانون الإداري، عمان: دار الثقافة، ط ٢، ٢٠١١.
- جعفر، محمد أنس قاسم، الوسيط في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.
- حسن، عبد الفتاح، مبادئ القانون الإداري، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
- الحلو، ماجد راغب، القانون الإداري، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧.
- شيحا، إبراهيم عبد العزيز، أصول القانون الإداري (أموال الإدارة العامة وامتيازاتها)، مؤسسة المعارف، ١٩٧٩.
- شيحا، إبراهيم عبد العزيز، مبادئ وأحكام القانون الإداري، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٩٤.
- الزهيري، أحمد يحيى، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد ٢٠٠٣، بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٦.
- الشيمي، عبد الحفيظ، مبادئ القانون الإداري، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤.
- الظاهر، خالد خليل، القانون الإداري (دراسة مقارنة)، ج ١، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٨.
- العاني، حسان شفيق، النظم السياسية والدستورية المقارنة، مطابع التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٨٦.

د. علي مدلول محسن

- عاطف، محمود، مبادئ القانون الإداري في الأموال العامة والوظيفة العامة، القاهرة: دار الفكر العربي، بدون سنة نشر.

ثانياً: الأطاريح الجامعية

- حسين، أحمد كامل حسن، النظام القانوني لأموال الدولة العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.

ثالثاً: المجلات والدوريات

- جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٩٤)، في ١٨/١/٢٠١٦.
- المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية يناير ١٩٩٤.
- مجلة القضاء، نقابة المحامين العراقيين، العددان (١، ٢)، السنة (٥٨/٢٠٠٥).
- المجلة القضائية، العدد الأول، نيسان، تاريخ ١٢/٤/٢٠٠٧.
- مجلة القادسية، عدد (٢)، صادرة عن كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ١٩٩٠.
- المجلة القضائية، بغداد (العراق)، العدد الرابع، شباط، سنة ٢٠١١.
- مجلة النزاهة والشفافية للدراسات والبحوث، عدد (١).

رابعاً: الدساتير

- دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

خامساً: القوانين

أ- قوانين عراقية

- قانون دائرة تدقيق الحسابات العامة رقم (١٧) لسنة ١٩٢٧.
- قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٢.
- قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل.
- قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٨.
- قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لعام ١٩٦٩.
- قانون ديوان الرقابة المالية رقم (١٩٤) لسنة ١٩٨٠.
- قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠.

حدود السلطة الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي

- قرار أمر سلطة الائتلاف رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٤.
- قانون مفوضية النزاهة المرقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤.
- قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل.
- قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١.

ب- قوانين لبنانية

- المرسوم الاشتراعي رقم (١١٨) لسنة ١٩٥٩.
- قانون المحاسبة العمومية الصادر بالمرسوم رقم (١٤٩٦٩) بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٣.
- قانون رقم (١٧٣) الصادر في ١٤/٢/٢٠٠٠ (إخضاع تلفزيون لبنان لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة).
- أعمال الهيئة العليا للإغاثة القرار رقم ١/٣٥ تاريخ ١٧/١٢/١٩٧٦ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء والمصدق بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٢ تاريخ ١٨/٣/١٩٧٧.
- مرسوم ١١ شباط ١٩٨٥.

سادساً: الأنظمة والتعليمات

- النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٠٦.
- النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠١٥ لرئاسة جمهورية العراق.

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

تجربة في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية

د. غالب العلي^(١)

ملخص

تُعتبر مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية من المداخل الأساسية للتنشئة الاجتماعية المدرسية في لبنان، وفي السنوات الأخيرة يجري العمل على إيجاد طروحاتٍ جديدةٍ لتطوير تعليم هذه المادة بعد أن أثبتت الدراسات حاجتها لذلك، ويجري التداول بالتربية بالكفايات كمقاربةٍ جديدةٍ في تعليم هذه المادة، لذا قمنا بتجربة ميدانيةٍ لاختبار مدى فعالية هذه المقاربة في ميدان التنشئة الاجتماعية في مدرستَي المهدي^(٢) الكائنتين في ضاحية بيروت الجنوبية. وأفضت نتائج التجربة إلى أنّ التربية بالكفايات عززت الحافزية للتعلم لدى متعلّمي الصفّ الخامس الأساسي، وأضفت الحيوية على العملية التعليمية، ممّا زاد من تفاعل المتعلّمين واندماجهم في الأنشطة التعليمية، وانعكس ذلك إيجاباً في مستوى تحصيلهم للكفاية ومواردها المعرفية والمهارية والموقفية، وذلك وفقاً لنتائج الاختبار الذي قمنا به ولنتائج استصراحات المعلّمت اللواتي نفّذن التجربة، ونتائج استصراحات التلامذة الذين خضعوا لها.

الكلمات المفتاحية: التربية بالكفايات، التنشئة الاجتماعية، الوضعية التعليمية.

مقدمة

عند تناول موادّ الاجتماعيات في مناهج التعليم الرسمي في لبنان والتي تُعنى بشكلٍ أساسٍ بالتنشئة الاجتماعية المدرسية، ترتفع الأصوات مناديةً بتغييرٍ جوهريٍّ يطاول بناها الأساسية، لا سيّما مقارباتها التعليمية، فهناك عددٌ كبيرٌ من الانتقادات توجه لهذه

(١) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية، ومدير الإشراف التربوي في المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم.

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

المناهج، سواء على مستوى محتواها وارتكازها على الحشو المعلوماتي، أو على مستوى استراتيجيات وطرائق تدريسها، أو على مستوى الأدوات المتبعة في تقييم مكتسبات التلامذة فيها. وفي هذا المجال يطالعنا العديد من الدراسات التي ركزت على مكان الخلل في هذه المناهج وعدم قدرتها على مواكبة ومتابعة المتغيرات المجتمعية، والتطورات التي طاولت حقول المعرفة والتقدم العلمي والتقني وثورة المعلومات والاتصالات، مما يجعل هذه المواد التعليمية على محك الجدوى التربوية في عصر التحولات الكبرى في المجتمعات الإنسانية.

وهذا ما حدا بالمركز التربوي للبحوث والإنماء في لبنان إلى فتح ملف المناهج اللبنانية وتحديثها، بعد أن مرّ على إنتاجها ما يزيد عن ٢٢ عاماً من دون أن تطاولها تعديلات أو تحديثات يُعتدُّ بها، مما أفقدها مواكبتها لآخر التطورات التي طاولت العلوم التربوية أو التي طاولت التخصصات المختلفة.

لقد أطلق المركز ورشة المناهج التفاعلية منذ العام ٢٠١٤، ووضع بعض الآليات للبدء بمشروع التحديث التربوي للمناهج التربوية اللبنانية، ولكن هذه الورشة لم يكتب لها الاستمرارية التي تحوّلها إلى مشروع فعلي، وبقيت أسيرةً لمصادر تمويلها وإرادة المضي بها. لكن، وبموازاة ذلك، كان هناك محاولة جادة للعمل على تطوير منهاج مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، فشكّل المركز التربوي للبحوث والإنماء لجنة من التربويين لإعداد منهاج جديدة لهذه المادة، تنطلق من مقاربات جديدة في تعليمها بما يتناسب مع تطّعات المجتمع اللبناني، وبما يجعل منها مادة حيوية تحاكي اهتمامات متعلّميها، وتؤثر في تنشئتهم الاجتماعية.

لقد كانت مقارنة التربية بالكفايات هي المقاربة المعتمدة في تأليف المنهاج الجديد، والتي تنطلق من مبدأ أنّ على المتعلّم إحراز القدرة على توظيف مكتسباته التعلمية في وضعيات حياتية، فيكون للتعلم معنى ويعبر عن قدرة، مما يحفز المتعلّم على التعلم، ويضعه في سياقات تثير اهتمامه وتلبّي احتياجاته، فيقبل على التعلم ويندمج فيه، فيكون التعلّم حينئذٍ ممتعاً ومفيداً وراسخاً.

لقد وضعت اللجنة غايات تعليم مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، ثم حدّدت كفايات تعليمها التي توزعت على الصفوف التعليمية بمعدّل كفايتين لكل صفّ تعليمي، أي بمجموع ٢٤ كفاية تعليمية لمرحلة التعليم العام بدءاً بالصفّ الأول الأساسي حتى

الصف الثالث الثانوي. ثم قامت بتحديد الجداول التفصيلية لكل كفاية من هذه الكفايات بالارتكاز على الموارد الداخلية وبعض الموارد الخارجية المطلوبة لتعليمها، وبالتالي القدرة على توظيف مكتسباتها من قبل المتعلمين.

واستطاعت اللجنة أن تنتج هذه المناهج بوقتٍ قياسيٍّ امتدَّ من ١٥ كانون الأوَّل ٢٠١٦ حتَّى ٣٠ نيسان ٢٠١٦، ولاحقاً، وبعد المراجعات المختلفة تمَّ إجراء بعض التعديلات عليها لُتُرفع إلى اللجنة العليا للمناهج التي يرأسها وزير التربية والتعليم العالي للإقرار قبل رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء، ولكنَّ الأمر توقَّف عند هذا الحدِّ، ولم يتمَّ استكمال نقاشها في اللجنة العليا للمناهج، ومن مبررات عدم المضيِّ بها هو أنَّها تحتاج إلى تجريبٍ قبل الاعتماد، فلم يسبق أن تمَّ تجريب هذه المقاربة في مناهج التعليم في لبنان بالصيغة التي بُنيت عليها هذه المناهج.

١. الإطار المنهجي للدراسة

إنَّ منطق تطوير المناهج التربوية يقرُّ بأهميَّة إجراء البحوث التجريبية قبل اعتماد البرامج التطويرية، للتأكد من ملاءمتها للواقع التربوي في المجتمعات التي يُراد تطبيقها فيها، وللوقوف على متطلَّبات التطبيق انطلاقاً من الواقع.

فما هو الجديد الذي يشكّل القيمة المضافة على تعليم مادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، بالانتقال من اعتماد المقاربة بالأهداف إلى اعتماد المقاربة بالكفايات؟ وإلى أيِّ مدى يمكن لهذه المقاربة أن تترك أثراً واضحاً في التنشئة الاجتماعية للمتعلِّمين، بما يضعهم في سياقاتٍ تفاعليةٍ منتجةٍ، ويشكّل اتجاهاتٍ إيجابيةٍ في التعامل مع القضايا المجتمعية وبيني قدراتهم في التعامل مع المشكلات التي يواجهونها في حياتهم الاجتماعية؟

وبالتالي فإنَّ الفرضيات التي نطلق منها تؤكِّد الآتي:

– إنَّ التربية بالكفايات ترفع من مستوى تفاعل المتعلِّمين في مادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنية.

– إنَّ التربية بالكفايات ترسخ مكتسبات التلامذة في مادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنية.

وللتبث من صحّة الفرضيتين، قمنا بدراسةٍ تجريبيةٍ في مادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنية في الصفِّ الخامس الأساسي في ثانويّ المهدي^(٤)، شاهد والحدث، الكائنين في

ضاحية بيروت الجنوبية في منطقتي برج البراجنة والحدث^(١)، وطبقنا في التجربة مقارنة التربية بالكفايات خلال الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، وكرّرناها أيضاً في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، وذلك باعتماد ٨ شعب كمجموعاتٍ تجريبية، و٤ شعب كمجموعاتٍ ضابطة.

وقبل البدء بتناول التجربة ونتائجها وخلصاتها، لا بدّ من التعرّض لبعض المفاهيم الأساسية التي تضع الدراسة في سياقها المعرفي، لذا سنتناول مقاربات المناهج التربوية في سياق تطوّر العلوم التربوية.

٢. مقاربات المناهج التربوية

خلال الأعوام المئة المنصرمة تطوّرت المقاربات التربوية المعتمدة في إعداد المناهج التعليمية وتصميمها، وذلك تبعاً لتطوّر العلوم التربوية ونظرياتها، فقد كانت مقاربات المناهج التعليمية قديماً تتمحور حول المحتوى المراد تعليمه، ثم تطوّرت للتمحور حول الأهداف، وصولاً إلى التمحور حول الكفايات، وفي ما يأتي نتعرّض لهذه الأنواع الثلاثة.

١, ٢. المقاربة بالمحتوى:

في هذا النوع من المقاربات التربوية، ينطلق واضعو المناهج التربوية من المحتوى المراد تعليمه، ويصمّمون المناهج وفقاً له، ويكون المحتوى هو المحرّك الأبرز لفعاليّات التعليم. لذا، فإنّ المقاربة بالمحتوى هي مقارنة تقوم على منطلق التلقين، فعلى المعلم أن يُملّي المعرفة على المتعلّم، وعلى المتعلّم أن يحفظ المحتوى ويضبطه ليتمكّن من اجتياز مراحل التعليم المختلفة.

إنّ المعلم في هذه المقاربة هو الرابط بين كنوز المعرفة المتوافرة في الكتب والمراجع، وبين المتعلّمين، ينظّمها ويقدمها لهم ليملأوا أدمغتهم بها، فالمعلم عارفٌ، والتلميذ جاهلٌ، والمعلم متكلّمٌ وعارِضٌ، والتلميذ سامعٌ ومنصت.

لذا، فإنّ المقاربة بالمحتوى ترتكز على المعلم باعتباره صاحب سلطةٍ معرفيةٍ مطلقة، يقدم المعرفة الجاهزة للتلميذ لحفظها وتكرارها وتقليدها. وهذه المعرفة عادةً ما تكون مجردةً غيرٍ وظيفية، ولا تستند إلى خبرات التلميذ وتجاربه، فهو يحفظها حفظاً ويستظهرها عن ظهر قلب، فيتركز الاهتمام هنا على كميّة المعارف وليس على نوعيتها.

(١) أُجري البحث في مديرية الإشراف التربوي للمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم، وشارك في إعداده وتنفيذه كلٌّ من د. غالب العلي والأساتذة مهى نصر الدين، والمنسقتين نادين اللقيس ولينا الحسين، والمعلّمت فاطمة حسن وإيمان حسين وأنجا فرحات وأمال دبوب ودعاء سويدان وزهراء نون.

٢, ٢. المقاربة بالأهداف:

استلهمت المقاربة بالأهداف من النظرية السلوكية التي وضع أسسها واتسون (Watson) في بداية القرن العشرين، وقد بدأت بالتعليم المبرمج مع سكنر (Skinner)، ثم تبلورت مع تايلر (Tyler) ابتداءً من منتصف سبعينات القرن العشرين.

تسعى المقاربة بالأهداف إلى تحديد الفعل التربوي وتوجيهه باتجاه مقاصد محدّدة مسبقاً، وذلك عن طريق تحديد أهداف تعليمية دقيقة تكون بمثابة توقعات لمخرجات العملية التعليمية، على شكل أهداف سلوكية قابلة للقياس والتشكّل لدى المتعلّمين، وتظهر نتائج التعلّم على شكل سلوك ومهارات تصدر من المتعلّمين، وتكون قابلة للملاحظة والقياس. وبالتالي، سعت المقاربة بالأهداف إلى تجزئة المحتوى وتفكيكه ليتمكّن المتعلّم من اكتساب أجزائه بشكل أدق، وهذا ما أدّى إلى تجزئة المعرفة بمستوياتها المتعدّدة، وأفقدتها اتّساقها وترابطها وعلاقتها الداخلية والخارجية، فأخرجت التعلّم من سياقه الثقافي والاجتماعي بوضعها التعلّقات في سياقات مجردة ومحايدة، وجعلت من المتعلّم متلقياً سلبياً بعد أن قولبت العملية التعليمية بقوالب جاهزة ومرسومة مسبقاً، وعلى المتعلّم أن ينساق معها.

وفي هذه المقاربة نميّر أربعة مستويات من الأهداف: الغايات (Finalités)، والأغراض (Buts)، والأهداف العامة (Objectifs)، والأهداف الإجرائية (Objectifs opérationnels). وتقع الأهداف الإجرائية في ثلاثة مجالات: المجال العقلي (Cognitive)، والمجال الوجداني (Affective)، والمجال الحسي الحركي (Psychomotor).

إذاً، المناهج المعتمدة لمقاربة التربية بالأهداف تركّز على المعارف التي تغطّي مجمل المحتوى، حيث تكون مقاصد التعلّم واضحة، والتعلّم مجزّأً، والأهداف غير مندمجة، ومحفّزات التعلّم خارجية وترتكز على تعليمات واضحة، وعملية القياس موضوعية، وهذه المقاربة تقوم على منطق التعليم، وليس التلقين.

٢, ٣. المقاربة بالكفايات:

بدأت المقاربة بالكفايات بالبروز بعد الحالة اللاوظيفية التي وصلت إليها المؤسّسات التربوية، لعدم قدرتها على المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة وتحقيق مستقبل واعد للمتعلّمين وخريجي الجامعات، الذين يتزايدون سنةً بعد سنةً مع ازدياد العاطلين من

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

العمل بشكل كبير، ما حدا بالدول إلى العمل على إعداد المتعلمين إعداداً وظيفياً، وإكسابهم القدرات والكفايات المهاريّة، والمعرفيّة، والمنهجية، والأدائية، لمواجهة تحديات الحياة ومتطلباتها الزاخرة بوضعيات جديدة صعبة، ومركبة، ومعقدة، ومتنوعة. فظهرت المقاربة بالكفايات لتعيد النظر في وظيفة المدرسة التي ركزت كثيراً على المعارف الكميّة على حساب الكفايات والمهارات والقدرات التوظيفية.

وتتأسس المقاربة بالكفايات على ثلاثة مداخل فكرية هي: النظرية المعرفية (cognitivism) التي يمثلها تارديف (Tardif) وتشومسكي (Chomsky)، والتي تُولى أهمية خاصة للجانب المعرفي الذي يُحوّل المعلومة إلى معرفة عن طريق إدماج معلومات جديدة في النسيج المعرفي السابق لدى المتعلم، فعملية التعلم تحظى فيها بأهمية كبرى على حساب عملية التعليم. والمدخل الثاني هو النظرية البنائية (constructivism) التي أسسها بياجيه (Piaget)، والتي تعتبر أنّ التعلم ذاتي ويتمّ بالتدرج. والمدخل الثالث هو النظرية البنائية الاجتماعية (socioconstructivism) التي وضع أسسها فيغوتسكي (Vigotsky)، والتي تعتبر أنّ بناء المعرفة واكتساب المهارة والاتجاه، يتمّان في نطاق التفاعل مع الغير، والمُقارَنة بين الإدراك الذاتي للأشياء والأفراد والأحداث، وإدراك الآخرين لها، وعن طريق تبادل الآراء والتجارب الشخصية، من منطلق أنّ التفكير ومختلف العمليات الذهنية أدوات اجتماعية من أجل التفاعل والتعامل مع الآخرين^(١).

واعتمدت المقاربة بالكفايات بادئ الأمر في مجال التعليم المهني، حيث اعتبرت الكفاية معرفة مدمجة في إطار العمل، فكان الهدف الأساس من اعتمادها هو تأهيل الفرد للتكيف مع المحيط الذي يتفاعل معه، ليصبح قادراً على حلّ مختلف المشكلات التي يواجهها في حياته^(٢). ثمّ انتقلت تدريجياً إلى التعليم الأساسي، ثمّ إلى الأطر التعليمية الأخرى.

وجاءت هذه التربية لتركز على ثلاثة مكوناتٍ ضرورية، هي: الكفايات، والوضعيات، والسياق الوظيفي، ما جعلها مقاربة إجرائية ناجعة في معالجة مشاكل التربية والتعليم^(٣).

(١) المراجع والمصادر:

- مولوي المصطفى البرجاوي (٢٠١٤)، المقاربة بالكفايات مدخل جديد لتطوير المناهج التعليمية، المشاهدة <https://www.alukah.net/social/0/75605/#ixzz62F2MZnn4>، ٢٠١٩/١٠/١٣

(٢) هيئة التحرير، «مفاهيم مفتاحية»، في مجلة دفاتر التربية والتكوين، المغرب، المجلس الأعلى للتعليم، العدد ٢، ٢٠١٠، ص ٥٨.

(٣) جميل حمداوي، بيداغوجيا الكفايات والإدماج، المشاهدة ١٨/٠٩/٢٠١٣، <https://www.maghress.com/arriinu/160251>

د. غالب العلي

والكفاية كمفهوم، عرفت تحديداتٍ مختلفةً بحسب اتجاهات المشتغلين بها في المجال التربوي، لذا نجد عدداً كبيراً من التعريفات التي تناولت الكفاية، نعرض بعضاً منها.

عرّف لوبوترف (G. Le Boterf, 96) الكفاية بأنها القدرة على الفعل، أي دمج، أو توظيف، أو نقل مجموعةٍ من الموارد (معارف، مواقف، معلومات، معطيات...) في سياقٍ محدّدٍ من أجل إنجاز مهمّةٍ، أو حلّ مسائلٍ مختلفة^(١).

وعرّف دي كتيل (J.M. De Ketele, 96) الكفاية بأنها مجموعةٌ منسّقةٌ من النشاطات المطبّقة على محتوياتٍ في فئةٍ من الوضعيات لحلّ مسألةٍ مطروحةٍ في هذه الوضعيات أو من قبليها^(٢).

ويعرّفها فيليب بيرنو (Perrenoud) بأنها «القدرة على تعبئة مجموعةٍ من الموارد المعرفية (معارف، وقدرات، ومعلومات، إلخ)، بغية مواجهة جملةٍ من الوضعيات بشكلٍ ملائمٍ وفعلٍ»^(٣).

أمّا جيليه (Gillet) فيعرّف الكفاية بأنها «نظامٌ من المعارف المفاهيمية (الذهنية) والمهارية (العملية) التي تنتظم في خطاطاتٍ إجرائية، تمكّن، في إطار فئةٍ من الوضعيات، من التعرف على المهمة-الإشكالية، وحلّها بنشاطٍ وفعاليةٍ»^(٤).

وجونارت (Jonnaert, 2003 Ph.) عرّفها بأنها قدرة فردٍ على تحريك كلّ أو بعضٍ من موارده الملائمة (عقلية وعاطفية، والإسناد المتوفّر في البيئة المادية، والموارد الإنسانية والاجتماعية والمعلوماتية والمصادر...) من أجل معالجة ناجحةٍ لوضعيةٍ معقّدةٍ أو غير ذلك^(٥).

Le Boterf, G. (1996) In Gérard J. M. & Roegiers X. (2003), Des manuels scolaires pour apprendre, (١) Concevoir, évaluer, utiliser De boeck, Belgique, p. 60.

De ketele, J. M. (1996) In Gérard J. M. & Roegiers X. (2003), Des manuels scolaires pour apprendre, (٢) Concevoir, évaluer, utiliser De boeck, Belgique, p. 59.

(٣) باولا جونتيل، وروبيرتا بنتشيني، الكفايات في التدريس بين التنظير والممارسة، تعريب محمد العمارتي والبشير اليعكوبي، الرباط: مطبعة أكذال، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٤١.

Gillet, P., L' utilisation des objectifs en formation, contexte et évolution, éducation permanente, Nr: 85, (٤) octobre 1986, pp. 17-37.

Jonnaert, Ph. & autres (2003), Compétence et socioconstructivisme De boeck, 1ère éd, 2ème tirage, (٥) Bruxelles, Belgique, p. 41.

أما سكالون (Scallon, 2004 G.) فيعرفها بأنها القدرة على توظيف، واثق ودون تردد، لمجموعة من الموارد المتداخلة المكوّنة من معارف وقدرات، ومواقف داخلية وخارجية للإنسان عندما يتواجد في عائلة من الوضعية-المسائل (Situation-Problem/Situations-Problèmes).^(١)

هذه التعاريف ركزت بالمجمل على القدرة التوظيفية للموارد المختلفة في عائلة من الوضعيات المشكّلة واجتيازها بنجاح.

ويوجد نوعان من الكفايات التعليمية؛ الكفايات النوعية وهي المرتبطة بمادّة دراسية معينة، وهي مبنية على الأطر المعرفية والمنهجية لهذه المادّة ووظيفتها التكوينية والاجتماعية، والكفايات المستعرضة التي تتجاوز المادّة التعليمية الواحدة إلى عدّة موادّ، وتتعلّق بالمنهجيات العامة، والأطر التواصلية، والثقافية. ويتطلّب تحصيل هذا النوع من الكفايات زمناً طويلاً نسبياً، فامتلاك منهجيات التفكير العلمي هو كفاية مستعرضة لأنها مرتبطة بأكثر من مادّة تعليمية، لأنّ التفكير العلمي ليس مقتصرًا على مادّة دون أخرى، بل يدخل ضمن كلّ المواد، كما أنّ التمكن من مركّبات هذه الكفاية يتطلّب وقتاً، وذلك لتعدّد هذه المركّبات وتنوعها.

وبحسب التعريفات الآنفه الذكر، نجد أنّ الكفاية مرتبطة بالوضعية، والعلاقة بينهما هي علاقة جدليّة، وعلاقة استلزامٍ اختباريٍّ وتقييميٍّ وديداكتيكيٍّ.^(٢)

والوضعية التعليمية هي عبارة عن مجموعة من الظروف المكانية والزمانية والحالية التي ترتبط بموضوع الكفاية، وهي «تطرح إشكالاً عندما تجعل المتعلّم أمام مهمّة عليه أن ينجزها، مهمّة لا يتحكّم في كلّ مكوناتها وخطواتها، وهكذا يطرح التعلّم كمهمّة تشكّل تحدياً معرفياً للمتعلّم، بحيث يشكّل مجموع القدرات والمعارف الضرورية لمواجهة الوضعية وحلّ الإشكال، ما يُعرف بالكفاية»^(٣).

وقد عرّف عواضة الوضعية بأنها «نشاطٌ معروضٌ من المعلّم على المتعلّمين (بحث، تقويم، رحلة، نقاش...) أو مجموعة من المعلومات المسيّقة، موضوعةٌ في تصرّف

Scallon, G. (2004), L'évaluation des apprentissages par une approche par compétences De boeck, Canada, (١) p. 105.

(٢) جميل حمداوي، بيداغوجيا الكفايات والإدماج، المشاهدة ١٨/٠٩/٢٠١٣، <https://www.maghress.com/> arrifinu/160251

(٣) محمد الدريج، الكفايات في التعليم، المعرفة للجميع، العدد ١٦، ٢٠٠٠، ص ٦٠.

المتعلم لاستعمالها في إنجاز مهمة، على أنه يُفترض فيها وجود عائق أمام الحل يُنتظر من المتعلم تجاوزه (إنجاز مجسم، حل مشكلة بيئية مطروحة...) (١).

وبحسب أستولفي (ASTOLFI) تتميز الوضعية المشكّلة بمجموعة من الخصائص، فهي تحدّد مجال عمل الكفاية، وتحدّد عائقاً ينبغي حله بالقدرات المكتسبة، وهي حقيقة ملموسة، وواقعية تفرض على المتعلم صياغة فرضيات، وهي مصاغة بطريقة واضحة ومفهومة، وهي تتطلّب معارف وقدرات ومهارات، ومواقف تساهم في تكوين الكفاية في مختلف مستوياتها المعرفية والحركية والوجدانية، وهي تشابه مع وضعية حقيقية يمكن أن تواجه المتعلمين في حياتهم خارج المدرسة، وهي تضع المتعلم أمام مشكل حقيقي لا يكون فيه الحل بديهياً، وهي تشكّل فرصة يثري فيها المتعلم خبراته، وتُحدّد بحسب المستوى المعرفي للمتعلّم (٢).

ويوجد عدّة أنواع من الوضعيات، أهمّها: الوضعيات المكانية التي ترتبط بمكان محدد كالمختبر، الوضعيات الزمانية التي ترتبط بزمان محدد كفصل الشتاء، والوضعيات الحالية التي ترتبط بحالة محددة كالطقس الحار أو الجمهور المضطرب، أو الوضعيات الأدائية التي ترتبط باستخدام أدوات محددة كالكمبيوتر والدراجة الهوائية والطابة، والوضعيات التواصلية التي ترتبط بشكل محدد من أشكال التواصل كالتواصل الجماهيري.

وبناءً على ما تقدّم، تقوم الكفاية على عنصرين: أولهما القدرة على الفعل بنجاعة في وضعية معينة، وثانيهما القدرة على توظيف المكتسبات في وضعيات جديدة. فالكفاية تركز على الفعل أكثر من تركيزها على المعارف النظرية، وتتم في وضعيات دالة مرتبطة بالمحيط لتحقيق الوظيفية (٣).

إذاً، تتجاوز المقاربة بالكفايات التراكم الكمي للمعرفة المبنية على الحفظ والاستظهار، وتؤكد على الفعل المنهجي في تقديم المعرفة ومعالجتها، بما يضع المتعلم في مساقات استكشاف المعرفة وبنائها، اعتماداً على منهجيات تفكير متناسبة مع طبيعة المواد التعليمية، كخطوة من خطوات بناء القدرات والكفايات المستهدفة في التعليم، وصولاً

(١) هاشم عواضة، تقويم التعلّم، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠١٠، صص ٧١ - ٧٢.

(٢) Astolfi, j, p, (1993), «Placer les élèves en situation-problème?» dans Probio revue, 16, 4,13-Bruxelles,

Association des professeurs de biologie (ASBL).

(٣) بوبكر جيلالي، المقاربات التربوية في الجزائر بين الأهداف والكفاءات، المشاهدة ١٣/١٠/٢٠١٩، <http://www.almothaqaf.com/qadaya2014/882660.html>

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

إلى الاستقلالية الفكرية وترجمتها بالنماذج العملية. فالمقاربة بالكفايات تبني التعلم على تدرج المعارف، والمتعلم هو المسؤول عن بناء معارفه، وتعتمد الحافزية الداخلية للتعلم بروحية البحث والنقد والتعلم الذاتي. وتمحور الكفاية حول وضعية يكون فيها المتعلم أمام مشكلة تُلزِمه بتوظيف معارفه المكتسبة وقدراته المختلفة في سبيل التعامل معها، فيستحضر المفاهيم والقواعد والقوانين والنظريات والمنهجيات والخبرات...

وهذه المقاربة تخدم ترحيل المكتسبات التعليمية المدرسية بمستويين؛ مستوى أول بترحيل المعارف واستعمالها في وضعية قريبة جداً من وضعية الإعداد المدرسي، ومستوى ثانٍ بترحيل المعارف واستعمالها في وضعيات خارج المناهج التعليمية^(١).

وهي تفيد في تجنب تجزئة المعارف وضياع معنى التعلم، وتقدم للمتعم مهام معبرة ومحفزة للتعلم في وضعيات ناشطة، وتساهم في تغيير النظام الفكري للمتعم، وتعديل بناه الفكرية ارتكازاً إلى النظرية البنائية في التعليم والتعلم^(٢).

وفي هذه المقاربة يكون المعلم منظماً وموجهاً لمسار العملية التعليمية التعلمية، والمتعلم مساهماً فعالاً في بناء معارفه بمختلف أنواعها، والمحتويات تحددها الكفاية المطلوب تحقيقها لدى المتعلمين. ويكون التقييم شاملاً ولا ينحصر بالمعارف وحدها، بل يتعداها إلى المعارف الفعلية والسلوكية، بتوظيف قدرات المتعم ومهاراته، وبالتالي هي تركز على منطق التعلم والتكوين، والتلميذ هو محورها.

ولا تخلو المقاربة بالكفايات من محاذير، من قبيل وجود معارف وقدرات ومهارات في المناهج المدرسية لا ترتبط بوضوح بالكفايات، ومن قبيل عدم تطابق بعض المواقف المتعلقة بالشخصية (الصفات الأخلاقية، الأذواق، الاهتمامات) مع سياق معين أو مع عائلة وضعيات^(٣).

مما تقدم، وجدنا أن المناهج التربوية تُبنى وفق مقاربات تربوية تتطور بتطور العلوم التربوية، ووجدنا أن مقاربة التربية بالكفايات هي مقاربة حديثة ظهرت نتيجة حاجة

De Ketele J.M. in Roegiers X., (2004), Une pédagogie de l'intégration. Compétences et intégration des (١) acquis dans l'enseignement De boeck, 2ème éd, Belgique, p. 90.

Carette V., in Lopez L. M. & Crahay M. (2009), Evaluations en tensions Entre la régulation des (٢) apprentissages et le pilotage des systèmes De boeck, Bruxelles, Belgique, p. 154.

Bellier S. (1998) & Scallon, G. (2004), L'évaluation des apprentissages par une approche par compétences (٣) De boeck, Canada, p. 79.

مجتمعية لتوظيف المعرفة في السياقات الحياتية، ولاستثمار مخرجات العملية التعليمية التعلمية في تقدّم المجتمع وإعادة إنتاج المعرفة.

ومن مدخل المقاربات التربوية، نتقل لتناول التجربة الميدانية التي نفذناها لاختبار فعالية التربية بالكفايات في تعليم وتعلّم مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية كمادّة أساسية تُعنى بالتنشئة الاجتماعية المدرسية.

٣. التجربة الميدانية

لقد أجرينا الدراسة التجريبية على مرحلتين خلال عامين دراسيين، لتتمكّن من دراسة الأثر ومقارنة النتائج في المدى البعيد.

ففي العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، بدأنا التجربة في ثانويتي المهدي^(٤)، الحدث وشاهد، خلال الفصل الأول من العام الدراسي، وبالتزامن، فقد اعتمدنا ٤ شعب صفّ خامس في ثانوية المهدي^(٥) الحدث، اثنتان منهما من التلامذة الذكور (واحدة تجريبية والأخرى ضابطة)، واثنتان من التلامذة الإناث (واحدة تجريبية والأخرى ضابطة)، وقامت معلّمة واحدة بتعليم الشعب الأربع بتطبيق التربية بالكفايات في الشعبتين التجريبتين، والتربية بالأهداف في الشعبتين الضابطين. كما تمّ اعتماد ٤ شعب صفّ خامس في ثانوية المهدي^(٦) شاهد، اثنتان منهما من التلامذة الذكور (واحدة تجريبية والأخرى ضابطة)، واثنتان من التلامذة الإناث (واحدة تجريبية والأخرى ضابطة)، واعتمدنا معلّمة لشعبتي الذكور ومعلّمة لشعبتي الإناث، مع تطبيق التربية بالكفايات والتربية بالأهداف. وقد بلغ عدد تلامذة الشعب التجريبية ٩٩ تلميذاً وتلميذة، وعدد تلامذة الشعب الضابطة ١٠١ تلميذ وتلميذة.

وفي العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، أعدنا التجربة في الثانويتين مع شعب جديد من الصفّ الخامس، حيث تمّ اختيار شعبتين تجريبتين من ثانوية الحدث (واحدة من الإناث وأخرى مختلطة من الذكور والإناث)، وقامت بتعليمهما معلّمة واحدة وفق التربية بالكفايات. كما تمّ اختيار شعبتين تجريبتين من ثانوية شاهد أيضاً (واحدة من الإناث وأخرى من الذكور)، وقامت بتعليمهما معلّمتان مختلفتان وفق التربية بالكفايات أيضاً. وقد بلغ عدد تلامذة الشعب التجريبية ١٠٣ تلميذ وتلميذة.

لقد تمّ التعليم في الشعبتين الضابطين بالمنهج المعتمد لمادّة التربية الوطنية والتنشئة المدنية من قِبَل المركز التربوي للبحوث والإنماء بموجب مناهج ١٩٩٧، مع

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

اعتماد التعليم على الطرائق المناسبة للتعليم بالأهداف. وفي الشعبتين التجريبتين تمّ انتقاء محور قضايا المجال العام من مناهج الصفّ السادس، وتحويله إلى كفاية تعليمية للصفّ الخامس امتدت على مدار النصف الأول من العام الدراسي، وتمّ وضع الموارد الداخلية والموارد الخارجية المطلوبة لتحقيق الكفاية. كما تمّ تحديد طرائق التعليم المناسبة، والأنشطة التعليمية الملائمة للتربية بالكفايات، وتمّ تحديد الوضعيات التقييمية لمكتسبات المتعلمين.

وقد صيغت الكفاية على الشكل الآتي:

تمكين المتعلم من اقتراح الحلول المناسبة لإحدى قضايا المجال العام، مُبرزاً دور المشاركة في مستوياتٍ متاحةٍ ضمن الإطار المدرسيّ.

وتضمّنت هذه الكفاية موارد داخليةً موزّعةً على أربعة عناوين هي الآتية:

أ. قضايا المجال العام:

- تحديد معاني المجالين الخاص والعام.
- تحديد المجال العام في المساحات العامة داخل المدرسة.
- تحسّس احترام المجال العام.
- تعيين بعض قضايا المجالين العام والخاص.
- تحديد بعض قضايا المجال العام في الحيّ وبعض الشوارع المحيطة.
- تحسّس الالتزام بقضايا المجال العام.

ب. العمل الفريقي:

- معرفة مبادئ العمل الفريقي وأُسسه.
- تثمين العمل الفريقي.

ج. في منهجية حلّ المشكلات:

- معرفة مراحل منهجية حلّ المشكلات.
- اكتساب أولي لمهارة حلّ المشكلات.
- تحسّس أهمية العمل بمنهجية لحلّ المشكلات.

د. العمل بالمشروع:

- معرفة طريقة العمل بالمشروع.

- اكتساب أولي لمهارة إعداد المشروع.

وقد تطلّب تعليم الكفاية توافر صورٍ لقضايا خاصّة بالمجالين العام والخاص، وفيلمٍ وثائقيٍّ حول مرافق وقضايا المجال العام، وفيلمٍ لمباراة كرة قدم، وعددٍ من العروض التقديميّة (P.P.) لتوضيح المفاهيم والأفكار المرتبطة بالكفاية، ونماذج تقييماتٍ جزئيةٍ للتأكد من اكتساب المتعلّمين لموارد الكفاية.

أمّا الوضعية التعليميّة الدامجة للموارد فقد كانت عبارةً عن مشكلةٍ يعاني منها المجال العام في المدرسة، والعمل على حلّها من خلال منهجيّة حلّ المشكلات والعمل بالمشروع. وبناءً على مقترحات التلامذة، تمّ تعيين مشكلةٍ يعاني منها المجال العام في المدرسة، ثمّ تمّ تحديدها معهم وفق مقتضيات «منهجيّة حلّ المشكلات». بعد ذلك توزّع التلامذة على مجموعاتٍ لاستكمال خطواتٍ منهجيّة حلّ المشكلات (استعراض الحلول، اختيار الحلّ الأنسب، وضع خطةٍ للتنفيذ وفق استمارةٍ معدّة مسبقاً). وبعد انتهاء عمل المجموعات، تمّ استعراض الخطط التنفيذيّة للمجموعات، وتقييمها وتوحيدها في خطةٍ واحدةٍ للصفّ كلّ، على أن يكون تنفيذ الحلّ من قبل كلّ مجموعةٍ وبإشراف المعلّمة خلال أسبوع. وبعد ذلك تمّ تقييم ما تمّ إنجازه، وتحديد الثغرات في العمل المُنجَز بناءً على المنهجيّة المتّبعة في حلّ المشكلات.

وفي الوضعية التقييميّة لقياس مدى اكتساب التلامذة للكفاية، فقد قُسم التلامذة إلى مجموعاتٍ، وطلّب من كلّ مجموعةٍ، وبشكلٍ مستقلٍّ، القيام بمشروعٍ لحلّ مشكلةٍ من مشكلات المجال العام المدرسي، بدءاً بالتخطيط، ومروراً بالتنفيذ، ووصولاً إلى التقييم. واقتصر دور المعلّمة على المواكبة العامّة لحسن سير الأمور.

أمّا تقييم مكتسبات التلامذة، فقد ارتكز إلى تقييماتٍ جزئيةٍ حول الموارد المعرفيّة المكتسبة في سياق التعلّم، بالإضافة إلى تقييم أداء المجموعات في تعاملهم مع المشكلة التي اختاروها وكيفية حلّها وفقاً لمعايير تقييم الكفاية، فضلاً عن تقييم نهائيٍّ معرفي.

ولقياس أثر التجربة وانعكاساتها، قمنا بإجراء اختبارٍ مشتركٍ بعددٍ لجميع التلامذة المستهدفين في المجموعات التجريبيّة والضابطة، وقد تمّ إجراؤه في شهر أيار من

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

العام ٢٠١٩ بمشاركة الشعب التجريبي الثمانية للعامين الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ و٢٠١٨-٢٠١٩، وبمشاركة الشعب الضابطة الأربعة التي اعتمدت في العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، أي أن الاختبار أُجري للشعب التجريبي والضابطة التي اعتمدت في العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، أي بعد مرور سنة وثلاثة أشهر على تنفيذ تجربتهم، وأجري الاختبار أيضاً للشعب التجريبي المعتمدة في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ أي بعد مرور ثلاثة أشهر على تنفيذ تجربتهم. وقد لجأنا إلى هذا الخيار في محاولة لقياس أثر التعلم على التلامذة بعد مرور وقتٍ طويل نسبياً على التجربة، مما يعطي صدقية أعلى للنتائج.

وقد صُمم الاختبار ليقاس مستوى اكتساب مفهومي المجال الخاص والمجال العام لدى التلامذة، ومستوى تحسّسهم للمشكلات التي يتعرّض لها المجال العام، وقدرتهم على التخطيط لحلّ هذه المشكلات.

وقد تعاملت أسئلة الاختبار مع الموارد الداخلية للكفاية والبالغة ١٢ مورداً، سبعة منها موارد معرفية^(١)، واثنان موارد مهارية^(٢)، وثلاثة موارد موقفية^(٣).

ومن جهةٍ أخرى، تمّ إجراء استطلاع رأي تلامذة المجموعات التجريبية، للوقوف على آرائهم وانطباعاتهم حول التجربة وانعكاساتها التربوية والنفسية.

وأيضاً، تمّ إجراء استطلاع رأي المعلّمات المشاركات في التجربة للوقوف على آرائهن وملاحظتهن واقتراحتهن.

٤. نتائج التجربة:

ما يهّمنا في استعراضنا لنتائج الدراسة هو الإضاءة على أثر التربية بالكفايات في تعزيز دور المدرسة على التنشئة الاجتماعية من خلال مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، فهل أحدثت التربية بالكفايات فرقاً نوعياً على هذا الصعيد من خلال التجربة التي قمنا بها؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سنستعرض نتائج الدراسة في ثلاثة عناوين، نبدوها بعرض نتائج مستويات تحصيل التلامذة للموارد الداخلية للكفاية المتعلّمة، ثمّ نتقل لعرض

(١) الموارد المعرفية هي: تحديد معاني المجالين الخاص والعام، تحديد المجال العام في المساحات العامة داخل المدرسة، تعيين بعض قضايا المجالين العام والخاص، تحديد بعض قضايا المجال العام في الحيّ وبعض الشوارع المحيطة، معرفة مبادئ وأسس العمل الفرقي، معرفة مراحل منهجية حلّ المشكلات، ومعرفة طريقة العمل بالمشروع.

(٢) الموارد المهارية هي: اكتساب أولي لمهارة حلّ المشكلات واكتساب أولي لمهارة الإعداد للمشروع.

(٣) الموارد الموقفية هي: تحسّس احترام المجال العام، تحسّس الالتزام بقضايا المجال العام، تمييز العمل الفرقي، وتحسّس أهميّة العمل بمنهجية لحلّ المشكلات.

د. غالب العلي

اتجاهات التلامذة نحو تجربة التربية بالكفايات، لنهني مع عرض اتجاهات المعلمّات نحو هذه التجربة.

١, ٤. مستويات تحصيل التلامذة للموارد الداخليّة للكفاية المتعلّمة

لقد ارتكزت الكفاية التي تمّ اختيارها في الصفّ الخامس على مجموعةٍ من الموارد الداخليّة المذكورة أعلاه، والتي ترتبط بالمعارف والمهارات والمواقف التي يستلزمها التعامل مع عائلة الوضعيّات المتّسقة مع الكفاية التي يتمّ تعليمها، وبالتالي فإنّ امتلاك المتعلّم لهذه الموارد هو المرتكز الأساسيّ للنجاح في حلّ الوضعيّة المشكّلة التي تتعامل معها الكفاية.

وبناءً عليه، سنستعرض نتائج تحصيل المتعلّمين لهذه الموارد وفقاً للاختبار الذي أجريناه بعد الانتهاء من تعليم الكفاية على مدى ١٤ أسبوعاً، وبمعدّل حصّة تعليميّة واحدة بالأسبوع، أي ما مجموعه ١٤ حصّة تعليميّة، فضلاً عن العمل الميداني الذي قام به المتعلّمون في التعامل مع وضعيّات جديدة ترتبط بمجال المشكّلات التي يتعرّض لها المجال العام المدرسي.

١, ٤. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الأوّل (عدّد ثلاثة أمثلة ينطبق عليها مفهوم المجال الخاص؟):

لقد استطاع تلامذة التجربة في الصفّ الخامس في سنة التجربة، بحسب معطيات الجدول أدناه، أن يذكروا أمثلة تنطبق على المجال الخاص بنسبة صحّة بلغت ٨٧٪، وهذا ما يشير إلى مستوى عالٍ من القدرة على تطبيق المفهوم على مصاديقه الخارجيّة، وبعد مرور عام وثلاثة أشهر على التجربة، حافظ تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة على قدرتهم في تطبيق مفهوم المجال الخاص على مصاديقه الخارجيّة، إذ بلغت نسبة صحّة إجاباتهم ٨٨٪. أمّا تلامذة المجموعات الضابطة، وبعد مرور عام وثلاثة أشهر على التجربة، فإنّ قدرتهم على تطبيق مفهوم المجال الخاص على مصاديقه الخارجيّة كانت مقبولة، إذ بلغت نسبة صحّة إجاباتهم ٦٢٪ فقط، وبالتالي يتبيّن أنّ تلامذة التجربة استطاعوا أن يحافظوا على فهمهم لمفهوم المجال الخاص وانطباقاته.

وللتحقّق من هذه النتيجة، قمنا بتطبيق اختبار Chi-Square على علامات التلامذة ربطاً بالمجموعات التي ينتمون إليها، فوجدنا أنّ $P=0.000$ ، وهي أصغر من ٠,٠٠٥، ما يعني وجود فروقٍ دالّةٍ بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ١: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الأول (عدّد ثلاثة أمثلة ينطبق عليها مفهوم المجال الخاص؟)		
١,٥	العلامة القصوى	
١,٣	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية في الصف الخامس
٪٨٧	النسبة المئوية من العلامة القصوى	
١,٣	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية بعد انتقالها للصف السادس
٪٨٨	النسبة المئوية من العلامة القصوى	
٠,٩	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات الضابطة بعد انتقالها للصف السادس
٪٦٢	النسبة المئوية من العلامة القصوى	

ولمّا كان السؤال الأوّل يتعامل مع الموارد المعرفية التي ترتبط بتطبيقات مفهوم المجال الخاص والتمييز بينه وبين المجال العام، فقد أثبتت التجربة ثبات مكتسبات تلامذة الشُعَب التجريبية في فهمهم وتمييزهم لمفهوم المجال الخاص، وبالتالي فإنّ التربية بالكفايات رسّخت المفهوم لدى التلامذة بالرغم من مرور وقتٍ طويلٍ على الاكتساب.

٢, ١, ٤. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الثاني (عدّد ثلاثة أمثلة ينطبق عليها مفهوم المجال العام؟)

بحسب معطيات الجدول أدناه، يظهر أنّ تلامذة التجربة في الصفّ الخامس في سنة التجربة، استطاعوا أن يذكروا أمثلةً تنطبق على المجال العام بنسبة صحّة بلغت ٪٨٥، وهذا ما يشير إلى مستوى عالٍ من القدرة على تطبيق المفهوم على مصاديقه الخارجية، وبعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة ارتفعت قدرة تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة في تطبيق مفهوم المجال العام على مصاديقه الخارجية، إذ بلغت نسبة صحّة إجاباتهم ٪٩٠. أمّا تلامذة المجموعات الضابطة وبعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، فإنّ قدرتهم على تطبيق مفهوم المجال العام على مصاديقه الخارجية كانت مقبولةً، إذ بلغت نسبة صحّة إجاباتهم ٪٦٠ فقط، وبالتالي يتبيّن أن تلامذة التجربة استطاعوا أن يحافظوا على فهمهم لمفهوم المجال العام وانطباقاته ويزيدوا منه.

د. غالب العلي

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أن $P=0.000$ ، ممّا يعني وجود فروقٍ دالّةٍ بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ٢: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الثاني (عدّد ثلاثة أمثلة ينطبق عليها مفهوم المجال العام؟)		
١, ٥	العلامة القصوى	
١, ٣	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبيّة في الصف الخامس
٪٨٥	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	
١, ٤	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبيّة بعد انتقالها للصف السادس
٪٩٠	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	
٠, ٩	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات الضابطة بعد انتقالها للصف السادس
٪٦٠	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	

ولمّا كان السؤال الثاني يتعامل مع الموارد المعرفيّة التي ترتبط بتطبيقات مفهوم المجال العام والتمييز بينه وبين المجال الخاص، فقد أثبتت التجربة ثبات مكتسبات تلامذة الشّعَب التجريبيّة في فهمهم لمفهوم المجال العام وتمييزهم له، وبالتالي فإنّ التربية بالكفايات رسّخت المفهوم لدى التلامذة بالرغم من مرور وقتٍ طويلٍ على الاكتساب.

٤, ١, ٣. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الثالث (أذكرُ مشكلةً يعاني منها المجال العام في مدرستك أو محيط سكنك؟)

بناءً على معطيات الجدول أدناه، فإنّ تلامذة التجربة في الصفّ الخامس في سنة التجربة، استطاعوا أن يشخصوا مشكلةً يعاني منها المجال العام في مدرستهم أو محيط سكنهم بنسبة صحّةٍ بلغت ٪٨٩، وهذا ما يشير إلى مستوى عالٍ من القدرة على تشخيص قضايا يعاني منها المجال العام في محيطهم الحيّاتي. وبعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، تراجعت قدرة تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة في تشخيص قضايا يعاني منها المجال العام في محيطهم الحيّاتي، إذ بلغت نسبة صحّة إجاباتهم ٪٧٦، وهي نسبةٌ جيّدةٌ جدّاً بمعايير تقويم التعلّم. أمّا تلامذة المجموعات الضابطة، وبعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، فإنّ قدرتهم على تشخيص قضايا يعاني منها المجال العام في محيطهم الحيّاتي، كانت مقبولةً، إذ بلغت نسبة صحّة إجاباتهم ٪٥٩ فقط، وبالتالي يتبيّن أنّ تلامذة التجربة استطاعوا أن يحافظوا جزئياً على فهمهم لمفهوم قضايا المجال العام وتشخيصاته.

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أن $P=0.000$ ، ممّا يعني وجود فروقٍ دالّةٍ بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ٣: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الثالث (أذكر مشكلة يعاني منها المجال العام في مدرستك أو محيط سكنك؟)		
٠,٥	العلامة القصوى	
٠,٤	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية
٪٨٩	النسبة المئوية من العلامة القصوى	في الصف الخامس
٠,٤	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية
٪٧٦	النسبة المئوية من العلامة القصوى	بعد انتقالها للصف السادس
٠,٣	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات الضابطة
٪٥٩	النسبة المئوية من العلامة القصوى	بعد انتقالها للصف السادس

ولمّا كان السؤال الثالث يتعامل مع الموارد المعرفية التي ترتبط بتطبيقات مفهوم قضايا المجال العام، فقد أثبتت التجربة ثباتاً عالياً لمكتسبات تلامذة الشّعب التجريبية في عامهم الأوّل في تمييزهم لمفهوم قضايا المجال العام وتشخيصاته وفهمهم له، وهذا ما يؤكّد قدرة التربية بالكفايات على زرع المفاهيم والقدرة على توظيفها في المدى البعيد.

٤,١,٤. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الرابع (من المسؤول عن حلّ هذه المشكلة؟)

إنّ معطيات الجدول أدناه، تشير إلى أنّ تلامذة التجربة في الصفّ الخامس في سنة التجربة، استطاعوا أن يشخّصوا الجهات المسؤولة عن حلّ مشكلةٍ يعاني منها المجال العام في مدرستهم أو محيط سكنهم، بنسبة صحّة بلغت ٪٨٩، وهذا ما يشير إلى مستوى عالٍ من قدرتهم على تشخيص المسؤولين عن قضايا المجال العام في محيطهم الحياتي. وبعد مرور عام وثلاثة أشهرٍ على التجربة، تراجعت بشكلٍ لافتٍ قدرة تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة في تشخيص الجهات المسؤولة عن حلّ مشكلةٍ يعاني منها المجال العام في محيطهم الحياتي، إذ بلغت نسبة صحّة إجاباتهم ٪٦٦، وهي نسبةٌ حسنةٌ بمعايير تقويم التعلّم. أمّا تلامذة المجموعات الضابطة، بعد مرور عام وثلاثة أشهرٍ على التجربة، فإنّ قدرتهم على تشخيص الجهات المسؤولة عن حلّ مشكلةٍ يعاني منها المجال العام في محيطهم الحياتي كانت مقبولةً، إذ بلغت نسبة صحّة إجاباتهم ٪٥٢ فقط. وبالتالي

د. غالب العلي

يتبين أن تلامذة التجربة استطاعوا أن يحافظوا جزئياً على قدراتهم على تشخيص الجهات المسؤولة عن قضايا المجال العام بالمقارنة مع غيرهم من التلامذة.

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أن $P=0.000$ ، ما يعني وجود فروقٍ دالّةٍ بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ٤: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الرابع (من المسؤول عن حلّ هذه المشكلة؟)	
٠,٥	العلامة القصوى
٠,٤	متوسط علامات التلامذة
٨٩%	النسبة المئوية من العلامة القصوى
٠,٣	متوسط علامات التلامذة
٦٦%	النسبة المئوية من العلامة القصوى
٠,٣	متوسط علامات التلامذة
٥٢%	النسبة المئوية من العلامة القصوى

ولما كان هذا السؤال يتعامل مع الموارد الموقفة التي ترتبط بالالتزام بقضايا المجال العام، فقد كان الأثر المباشر للتربية بالكفايات على التلامذة واضحاً بعد التجربة في عامها الأول، وتراجع نسبياً في عامها الثاني، ويُمكن تفسير هذا التراجع بأنّ الموارد الموقفة بطبيعتها تتغير إن لم تتحوّل إلى قيمٍ راسخة.

١,٥, ٤. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الخامس (هل تستطيع أنت أن تساهم في حلّ هذه المشكلة؟ لماذا؟)

لقد عبّر تلامذة التجربة في الصفّ الخامس في سنة التجربة عن مواقفهم تجاه مسؤولياتهم في قضايا المجال العام، ودورهم في حلّ المشكلة التي حُدّدت من قبلهم، وقد عبّرت إجاباتهم عن مستوى حسّهم بالمسؤولية بنسبة بلغت ٧٦٪، وهذا ما يشير إلى مستوى جيّد لتحسّسهم احترام المجال العام والالتزام بقضاياها. وبعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، عبّر تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة، وبمسؤولية أيضاً، عن دورهم بنسبة ٦٤٪، وهي نسبة مقبولةً عموماً. أمّا تلامذة المجموعات الضابطة، بعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، فإنّ تعبيرهم عن حسّهم بالمسؤولية تجاه قضايا المجال العام كانت منخفضةً، إذ بلغت نسبة إجاباتهم التي تعبّر عن مستوى حسّهم

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

بالمسؤولية ٤٢٪ فقط، وبالتالي يتبين أن تلامذة المجموعات التجريبية كانوا أكثر حساساً بالمسؤولية تجاه قضايا المجال العام من المجموعات الضابطة، وبفارق كبير نسبياً لصالح المجموعات التجريبية.

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أن $P=0.000$ ، مما يعني وجود فروق دالة بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ٥: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الخامس (هل تستطيع أنت أن تساهم في حل هذه المشكلة؟ لماذا؟)		
٠,٧٥	العلامة القصوى	
٠,٦	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية في الصف الخامس
٧٦٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	
٠,٥	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية بعد انتقالها للصف السادس
٦٤٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	
٠,٣	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات الضابطة بعد انتقالها للصف السادس
٤٢٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	

ولما كان هذا السؤال يتعامل مع الموارد الموقفة التي ترتبط بتحسّس احترام المجال العام والالتزام بقضايها، فقد تبين من خلال التجربة أن التربية بالكفايات تركت أثراً في مواقف متعلمي التجربة مقارنة بمتعلمي الشعب الضابطة، واستطاعت أن تميّزهم بمستوى مقبول من المواقف الإيجابية تجاه المجال العام وقضايها.

١,٦,٤. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال السادس (اقترح ثلاثة حلول لحل مشكلة التدافع أمام الدكان المدرسي، لتقوم بتنفيذ أحدها أنت وزملاؤك في الصف؟)

بحسب معطيات الجدول أدناه، نجد أن تلامذة التجربة في الصف الخامس في سنة التجربة استطاعوا التعامل مع خطوة أساسية من خطوات منهجية حل المشكلات التي ترتبط بالجوانب الإبداعية في التفكير، وهي وضع بدائل حلول للمشكلة المطروحة، فقاموا بتقديم ثلاثة حلول لمشكلة التدافع أمام الدكان المدرسي بنسبة صححة بلغت ٧٨٪، وهذا يعبر عن قدرتهم على تقديم حلول للمشكلة بشكل جيد. وبعد مرور عام وثلاثة أشهر على التجربة، قدّم تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة حلولاً بنسبة صححة بلغت ٦٩٪، وهي نسبة جيدة عموماً. أما تلامذة المجموعات الضابطة بعد مرور عام وثلاثة أشهر

د. غالب العلي

على التجربة، فقد قدّموا حلولاً بنسبة صحّة بلغت ٥٢٪ فقط، وهي نسبةٌ وسطيةٌ. إنّ هذه النتائج تُظهر أيضاً تقدّم مجموعات التجربة على المجموعات الضابطة في قدرتهم على وضع الحلول لمشكلات المجال العام كخطوةٍ من خطوات منهجية حلّ المشكلات.

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أنّ $P=0.000$ ، ممّا يعني وجود فروقٍ دالّةٍ بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ٦: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال السادس (اقتراح ثلاثة حلولٍ لحلّ مشكلة التدافع أمام الدكان المدرسي، لتقوم بتنفيذ أحدها أنت وزملاؤك في الصف؟)		
١,٥	العلامة القصوى	
١,٢	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية في الصف الخامس
٧٨٪	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	
١	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية بعد انتقالها للصف السادس
٦٩٪	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	
٠,٨	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات الضابطة بعد انتقالها للصف السادس
٥٢٪	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	

ولمّا كان هذا السؤال السادس يتعامل مع الموارد المهارية التي ترتبط باكتسابٍ أوّلِيٍّ لمهارة حلّ المشكلات، وبحسب نتائج التجربة، فإنّ للتربية بالكفايات أثراً واضحاً في إكساب التلامذة بعض المهارات المطلوبة في منهجية حلّ المشكلات، إذ إنّ الحلّ ينطلق من القدرة على تحديد المشكلة وتشخيصها، ومن ثمّ القدرة على اقتراح حلولٍ تناسبها، وقد اكتسب المتعلّمون قدراتٍ مناسبةً للتعامل مع هذه المنهجية، وثبتت هذه القدرات عموماً مع مرور الزمن. وبالمردود التربوي العام، فإنّ مكتسبات التلامذة في هذه المهارة تشكّل حافزاً لهم على العمل في حلّ المشكلات التي تطاول مجالهم العام والانخراط في الحياة العامّة.

٤,١,٧. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال السابع (حدّد الحلّ الأنسب من بين مقترحات الحلّ؟)

إنّ اختيار البديل الأنسب لحلّ المشكلة من بين عدّة بدائل هو أيضاً خطوةٌ من خطواتٍ منهجية حلّ المشكلات، وتتطلّب مهارةً فكريّةً لوضع المعايير التي في ضوئها يتمّ الاختيار. وبحسب معطيات الجدول أدناه، نجد أنّ تلامذة التجربة في الصفّ الخامس

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

في سنة التجربة استطاعوا اختيار البديل الأنسب لمشكلة التدافع أمام الدكان المدرسي بنسبة صححة بلغت ٧١٪، وهذا يعبر عن قدرتهم على تقييم البدائل بشكل جيد. وبعد مرور عام وثلاثة أشهر على التجربة، استطاع تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة اختيار البديل الأنسب بنسبة صححة بلغت ٦٣٪، وهي نسبة حسنة. أما تلامذة المجموعات الضابطة، وبعد مرور عام وثلاثة أشهر على التجربة، فقد استطاعوا اختيار البديل الأنسب بنسبة صححة بلغت ٤٤٪ فقط، وهي نسبة تحت الوسط. ومرة أخرى تتقدم مجموعات التجربة على المجموعات الضابطة في القدرة على اختيار البديل الأنسب لحل مشكلات المجال العام كخطوة من خطوات منهجية حل المشكلات.

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أن $P=0.001$ ، وهي أصغر من ٠,٠٠٥، مما يعني وجود فروق دالة بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ٧: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال السابع (حدّد الحل الأنسب من بين مقترحات الحل؟)		
١	العلامة القصوى	
٠,٧	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية في الصف الخامس
٧١٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	
٠,٦	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية بعد انتقالها للصف السادس
٦٣٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	
٠,٤	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات الضابطة بعد انتقالها للصف السادس
٤٤٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	

ولما كان هذا السؤال الثامن يتعامل أيضاً مع الموارد المهارية التي ترتبط باكتساب أولي لمهارة حل المشكلات، وهنا كما نتائج السؤال السادس، فإن التجربة بينت قدرة للتربية بالكفايات في إكساب التلامذة بعض المهارات المطلوبة في منهجية حل المشكلات، إذ إن اختيار الحل الأنسب ينطلق من القدرة على تحديد المشكلة وتشخيصها، واقتراح حلول تناسبها، ومن ثم القدرة على تحديد الحل الأنسب الذي يتحدد بموجب معايير تركز على الموارد المتوفرة لتنفيذ الحل، وقد اكتسب المتعلمون قدرات مناسبة للتعامل مع هذه المنهجية، وثبتت هذه القدرات عموماً مع مرور الزمن مقارنة بتلامذة الشعب الضابطة.

٨, ١, ٤. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الثامن (ما هي أهم الإجراءات التي ستفقدونها لحل هذه المشكلة وفق الحل الأنسب الذي حدّدته؟)

إن إحدى أهم خطوات العمل بالمشروع هي وضع الخطة التنفيذية التي تظهر على شكل مجموعة إجراءات. وفي هذا الصدد طلب من التلميذ أن يذكر أهم الإجراءات التي سيعتمدها مع زملائه لحل مشكلة التدافع أمام دكان المدرسة. لقد بينت النتائج أن تلامذة التجربة في الصف الخامس في سنة التجربة، استطاعوا وضع إجراءات تنفيذية متناسبة مع البديل الذي اختاروه لحل المشكلة، بنسبة صحّة بلغت ٥٥٪، وهذا عبّر عن قدرة وسطية في وضع إجراءات لمشروع الحل. أمّا تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة، وبعد مرور عام وثلاثة أشهر على التجربة، فإنهم استطاعوا وضع إجراءات بنسبة صحّة بلغت ٢٨٪ فقط، وهي نسبة ضعيفة. في حين أن تلامذة المجموعات الضابطة، وبعد مرور عام وثلاثة أشهر على التجربة، فإنهم استطاعوا وضع إجراءات بنسبة صحّة بلغت ١٧٪ فقط، وهي نسبة ضعيفة جدًا. وهكذا، نجد أن مجموعات التجربة تتقدّم على المجموعات الضابطة في القدرة على وضع مخطّط تنفيذي لمشروع حل مشكلات المجال العام.

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أن $P=0.000$ ، ما يعني وجود فروق دالّة بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ٨: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال الثامن (ما هي أهم الإجراءات التي ستفقدونها لحل هذه المشكلة؟)		
٢, ٥	العلامة القصوى	
١, ٤	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية في الصف الخامس
٥٥٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	
٠, ٧	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية بعد انتقالها للصف السادس
٢٨٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	
٠, ٤	متوسط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات الضابطة بعد انتقالها للصف السادس
١٧٪	النسبة المئوية من العلامة القصوى	

ولمّا كان السؤال الثامن يتعامل مع الموارد المهارية التي ترتبط باكتساب أولي لمهارة إعداد المشروع، فقد تبين من التجربة أن التربية بالكفايات لم تستطع أن تكسب التلامذة

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

هذا المستوى الأولي من المهارة بالشكل المطلوب، وذلك نظراً لصعوبة هذه المهارة، وبالتالي فإنها استطاعت أن تجعل التلامذة يتعاملون مع هذه المهارة بمستوى مقبول وبخاصة تلامذة السنة الأولى من التجربة، فيما تلامذة الشَّعب الضابطة لم تستطع التعامل معها.

٩, ١, ٤. نتائج تحصيل التلامذة في السؤال التاسع (عدّد ثلاث مشكلاتٍ يعاني منها المجال العام في لبنان؟)

بحسب معطيات الجدول أدناه، نجد أن تلامذة التجربة في الصفّ الخامس في سنة التجربة، استطاعوا استحضار مشكلاتٍ يعاني منها المجال العام في لبنان بنسبة صحّة بلغت ٧٥٪، وهذا يعبر عن مستوى جيّد لتحسّسهم قضايا المجال العام في لبنان كدائرة أوسع من نطاق حياتهم المحلي. أمّا تلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة وبعد مرور عام وثلاثة أشهرٍ على التجربة، فإنهم استحضروا المشكلات بنسبة صحّة بلغت ٦٥٪، وهي نسبة جيّدة عموماً. في حين أن تلامذة المجموعات الضابطة بعد مرور عام وثلاثة أشهرٍ على التجربة، فإنهم استحضروا المشكلات بنسبة صحّة بلغت ٥١٪ فقط، وهي نسبةً وسطية. إنّ هذه النتائج أيضاً، تُظهر تقدّم المجموعات التجريبية على المجموعات الضابطة في قدرتهم على استحضار مشكلات المجال العام، وتحسّسها في دائرة حياتهم الأوسع، ما يشكّل مرحلةً مهمّةً للالتزام بقضايا المجال العام.

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أنّ $P=0.003$ ، وهي أصغر من ٠,٠٠٥، ممّا يعني وجود فروقٍ دالّةٍ بين علامات التلامذة والمجموعات التي يتّهمون إليها.

جدول رقم ٩: نتائج تحصيل التلامذة في السؤال التاسع (عدّد ثلاث مشكلاتٍ يعاني منها المجال العام في لبنان؟)		
١,٥	العلامة القصوى	
١,١	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية في الصف الخامس
٧٥٪	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	
١	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات التجريبية بعد انتقالها للصف السادس
٦٥٪	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	
٠,٨	متوسّط علامات التلامذة	نتائج تلامذة المجموعات الضابطة بعد انتقالها للصف السادس
٥١٪	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	

ولمّا كان السؤال التاسع يتعامل مع الموارد الموقفيّة التي ترتبط بتحسّس الالتزام بقضايا المجال العام، فالتربية بالكفايات جعلت تلامذتها يتحسّسون قضايا المجال العام، وبالتالي يستطيعون أن يُعبّروا عنها، فبنت لديهم الاتجاه للالتفات إليها، وهذا ما يُسجّل لهذا النوع من التربية.

١٠, ١, ٤. النتائج العامّة لتحصيل التلامذة في الاختبار

إنّ الجدول أدناه، يُظهر الفروق في نتائج مجموع أسئلة الاختبار، فتلامذة التجربة في الصفّ الخامس في سنة التجربة حصلوا على معدّلٍ وسطيٍّ ٥, ٧ من ١٠، وتلامذة مجموعات التجربة للسنة السابقة، بعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، حصلوا على معدّلٍ وسطيٍّ ٥, ٦ من ١٠، بينما تلامذة المجموعات الضابطة، بعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، حصلوا على معدّلٍ وسطيٍّ ٦, ٤ من ١٠. هذه النتائج تُظهر تقدّم تلامذة المجموعات التجريبيّة على تلامذة المجموعات الضابطة، وقد تقدّم تلامذة المجموعات التجريبيّة في سنة التجربة على تلامذة المجموعات التجريبيّة بعد مرور سنةٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ، لأنّ المفاهيم والتطبيقات والمواقف تكون مستحضرةً لقرّبها من وقت التعلّم، ولكن الالفت في الأمر أن تبقى هذه المفاهيم والتطبيقات والمواقف مستحضرةً بشكلٍ حسنٍ بعد مرور هذا الزمن الطويل نسبياً.

وبتطبيق اختبار Chi-Square، وجدنا أنّ $P=0.000$ ، ممّا يعني وجود فروقٍ دالّةٍ بين علامات التلامذة والمجموعات التي ينتمون إليها.

جدول رقم ١٠: نتائج تحصيل التلامذة في مجموع أسئلة الاختبار		
نتائج تلامذة المجموعات التجريبيّة في الصف الخامس	متوسّط علامات التلامذة	من ١٠٧, ٥
	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	٪٧٥
نتائج تلامذة المجموعات التجريبيّة بعد انتقالها للصف السادس	متوسّط علامات التلامذة	من ١٠٦, ٥
	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	٪٦٥
نتائج تلامذة المجموعات الضابطة بعد انتقالها للصف السادس	متوسّط علامات التلامذة	من ١٠٤, ٦
	النسبة المئويّة من العلامة القصوى	٪٤٦

وبالمحصّلة العامّة، نستطيع القول في ضوء نتائج الاختبار، إنّ التربية بالكفايات استطاعت أن تثبّت المعارف التي أكسبتها للمتعلّمين، وأن تكسب المتعلّمين مستوياتٍ

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

مقبولة من المهارات، وأن تخترق بفعالية نسبية ميدان التربية على بناء المواقف، وغرس القيم وزرع الاتجاهات. لذا، يمكننا القول إن هذه المقاربة بتعليم مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية لها فعالية عالية في إكساب التلامذة أهداف وكفايات هذه المادة.

والسؤال الذي يطرح هنا: لماذا اكتسبت هذه المقاربة فعالية في مجالات الأهداف التعلمية، العقلية منها والوجدانية؟

للإجابة عن جزء من هذا السؤال، سنتعرف على اتجاهات تلامذة التجربة واتجاهات معلّماتها حول هذا النوع من التربية، من خلال عرض الاستصرحات التي استهدفتم.

٢, ٤. اتجاهات التلامذة نحو تجربة التربية بالكفايات

بعد التجربة الأولى في العام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨، قمنا باستصرach تلامذة المجموعة التجريبية في الصف الخامس عن رأيهم بالتعلم وفق منهجية حل المشكلات، المتضمنة للتعلم بالمشروع في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، وتقديرهم للقدرة التي اكتسبوها من خلال هذا الأسلوب من التعلم. وفي ما يأتي نعرض أهم نتائج الاستطلاع:

لقد عبّر التلامذة عن إعجابهم بالتعلم وفق مقاربة التربية بالكفايات بنسبة ٩٣٪، بينما ٥٪ منهم عبّروا عن إعجاب قليل، و٢٪ عن عدم إعجاب. وأسباب الإعجاب تركّزت حول أجواء التعاون بين التلامذة بنسبة ٣٠٪، وقلة المادة المخصّصة للحفظ بنسبة ٢٦٪، والقدرة على المساهمة في حل مشكلات تتعلّق بالمجال العام بنسبة ١٨٪، وتعلم قيم جديدة، وإنجاز أعمال، وتنظيم العمل، بنسبة ٨٪.

إن نسبة الإعجاب هذه كانت مرتفعة جداً، وبالتالي تعبّر عن موقف المتعلّمين الإيجابي من مقاربة التربية بالكفايات، وتفاوتت أسباب الإعجاب، ولكنها تركّزت على الجانب الذي يتعلّق بتنمية القدرات وبناء المهارات والمواقف، كما نظرت إلى البعد التطبيقي العملائي، وهذا ما يثبت صحّة ما نادى به هذه المقاربة.

وعن أبرز مكتسبات التلامذة في فترة التعلم بالكفايات، أفادوا بأنهم اكتسبوا قيم التعاون، والعمل الفريقي، والمحبة والصبر ومساعدة الآخرين (٢١٪)، وقيم المحافظة على النظافة، وترشيد استهلاك المياه (١٩٪)، والقدرة على حل المشكلات (١٤٪)، والقدرة على التمييز بين المجال العام والمجال الخاص (٥٪).

د. غالب العلي

وتقدير التلامذة لما اكتسبوه خلال التعلّم بالكفايات، ركّز على اكتسابهم للقيم بالدرجة الأولى، والقدرات بالدرجة الثانية، مع إشارة محدودة لاكتساب المعارف. وهذا الأمر يدعم أيضاً ما نادى به التربية بالكفايات، ويساهم في التنشئة الاجتماعية العمليّة، ما سيكون له آثارٌ مهمّةٌ في التربية على المواطنة الفاعلة، وسينتج مواطناً عاملاً ومشاركاً.

وأفاد التلامذة أنّ العمل وفق منهجية حلّ المشكلات الذي نفّذوه في المدرسة في نهاية مرحلة اكتساب الكفاية، مكّنهم من مراقبة المجال العام حولهم بدقةً ونسبة ٦٦٪، ورصد المشكلات التي يعاني منها المجال العام بنسبة ٦٦٪ أيضاً، واقتراح حلولٍ للمشكلات بنسبة ٦٣٪، واختيار البديل (الحلّ) الأنسب بنسبة ٥٣٪، والسعي لوضع خطة عملٍ لحلّ المشكلة بنسبة ٥٩٪، والقدرة على تنفيذ هذا الحلّ بنسبة ٥٥٪، والقدرة على تقييم الأداء أثناء التنفيذ بنسبة ٥٣٪. وأضاف بعضهم أنّ هذا النوع من العمل أفادهم في: معرفة كيفية التعامل مع الناس، التقرب من الرفاق، القدرة على تنظيم الوقت، القدرة على تنفيذ حلول المشكلات، الثقة بالنفس وحلّ المشكلات الشخصية، القدرة على مساعدة الآخرين، تشخيص المشكلات، العمل الفريقي.

لقد كان للعمل وفق منهجية حلّ المشكلات انعكاساتٌ مهمّةٌ في مهارات التلامذة بالتعامل مع قضايا المجال العام في محيطهم المحلي، وانتقالهم من الشاهد والمشهد لما يجري حولهم، إلى الفاعل والمتدخّل في إعادة رسم المشهد الاجتماعي بالارتكاز إلى الأساس المنهجي في التفكير، وإعادة إنتاج المعرفة خدمةً للمجتمع الذي يُمثّل المجال العام الأوسع.

إذاً، من خلال استصراح آراء التلامذة حول تجربتهم، يتبيّن الأثر الكبير الذي تركته هذه المقاربة في نفوسهم، ونوعية المكتسبات التي رسّختها في ذواتهم، ومستوى القدرات التي مكّنتهم منها. إنّ قراءةً متأنيةً لما صرّح به التلامذة يقودنا إلى عمق أثر هذا النوع من التربية في تحقيق ما تصبو إليه العملية التربوية، وبخاصّةٍ في مادة التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة.

٣، ٤. اتجاهات المعلّمت نحو تجربة المقاربة بالكفايات:

بعد الانتهاء من التجربة في عامها الثاني، تمّ استصراح المعلّمت الست اللواتي نفّذن هذه التجربة، عن رأيهن بالتعليم وفق المقاربة بالكفايات، وقد جاءت آراؤهن كالآتي:

١, ٣, ٤. رأي المعلمات بمقاربة التربية بالكفايات مقارنةً بالتربية بالأهداف:

لقد سمحت التجربة للمعلمات اللواتي اختبرن التربية بالأهداف طوال الفترة السابقة، أن يتلمسن الفارق بينها وبين التربية بالكفايات، وهذا ما يُعطي صدقية لما عبّر عن لآته ينطلق من تجربة شخصية.

لقد اعتبرت المعلمة الأولى أنّ التربية بالكفايات تعتمد على تراكم المعرفة ومهارات التعامل معها وتسلسلها وترابطها، وهذا يحتاج إلى وقتٍ أطول من الوقت المُستغرق في التربية بالأهداف.

والمعلمة الثانية اعتبرت أنّ التربية بالكفايات أفضل من ناحية النتائج على صعيد المتعلم، حيث تنمي قدرته الذهنية أكثر من التعلم بالأهداف، فيصبح التركيز على النتائج أكثر من العملية نفسها. كما أفادت بأنّ التربية بالكفايات تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، بحيث يصبح المتعلم متقناً لما يقوم به، خصوصاً عند تكرار التعرّض لعائلة الوضعيات، كما أنّها تعطي المتعلم القدرة على أن يصبح متعلماً مستقلاً، قادراً على التوجّه الذاتي (يمكن أن يتعامل مع كلّ القضايا وفي مختلف الظروف).

والمعلمة الثالثة تحدّثت عن فعالية التربية بالكفايات، فاعتبرتها ناشطةً وفعالةً أكثر من التربية بالأهداف، فهي تشجّع المتعلمين على المشاركة وتقديم الأفضل، ولكنها تستغرق وقتاً أطول، ولكن مع إنتاجية أعلى.

والمعلمة الرابعة اعتبرت هذا النوع من التعليم ممتعاً للتلامذة، ومنشطاً لمهاراتهم، ويحرّك الحواس والفاعليات والقدرات كلّها في آنٍ واحد.

والمعلمة الخامسة أفادت بأنّ التربية بالكفايات تحوي حافزيةً كبرى تدفع التلامذة نحو مزيدٍ من الإنتاجية والعمل الجديّ، حيث تندفع الأغلبية بفعاليةٍ وحماسٍ نحو إنجاز ما يُطلب منهم.

ولفتت المعلمة السادسة إلى مستوى المتعة في التعلم الذي يشعر به المتعلمون، خصوصاً في مراحل إعداد المشاريع وتنفيذها، ما برز نتائجهم المميّز من خلال ما أنجزوه. لقد أضاءت المعلمات على تمايز التربية بالكفايات ودورها في زيادة الحافزية لدى المتعلمين على التعلم، وقدرتها على تجاوز المعرفة إلى العمل والتطبيق والتوظيف، ومساهمتها الفاعلة في تعزيز قدرات المتعلمين، وبالتالي فإنّ التربية بالكفايات تمايزت بشكلٍ واضحٍ عن التربية بالأهداف المعتمّدة أساساً في مناهج التعليم.

٢, ٣, ٤. تقدير المَعْلَمَات لمستوى تحقّق الكفاية عند المتعلّمين:

إنّ تقويم تحقّق الكفاية لدى المتعلّمين لا يقتصر على التقييمات الكتابيّة المعرفيّة، وإنّما يتجاوزها بأساليب تقويمية متنوّعة ترتبط بالتقويم الأصيل متعدّد الأدوات، كتقويم أداء المتعلّمين من خلال عملهم بالمجموعات، وامتلاكهم منهجيّة حلّ المشكلات، والتعامل معها من خلال المشاريع وما إلى ذلك، وصولاً إلى تمكين المتعلّمين من إعطاء التقدير المناسب لمستويات تحقّق الكفايات لدى المتعلّمين. لذا، فإنّ تعبيرات المَعْلَمَات الواردة أدناه، تستند إلى مجمل تقديرهنّ لمستوى اكتساب متعلّميهن، بناءً على مجمل ما تمّت ملاحظته في تطوّر معارفهم وقدراتهم على توظيفها في الوضعيّات بما يتناسب مع معايير تقويم تحقّق الكفايات.

لقد أفادت معلّمتان بأنّ اكتساب المتعلّمين للكفاية كان بمستوى جيّد، وقد كانت نتائج الاختبار الذي خضع له التلامذة بعد عام وثلاثة أشهرٍ مؤشراً على تحقّق الكفاية بنسبة واضحة. أمّا في ما يخصّ التلامذة ذوي صعوبات التعلّم، فقد كان عملهم في المجموعات إيجابياً، غير أنّ تحصيلهم للمعارف بقي محدوداً، ونتائج تقييماتهم الخطيّة متدنيّة.

وأفادت معلّمةٌ أخرى بأنّه كان هناك تفاوتٌ في تحقّق الكفاية بين المتعلّمين، وقد ظهر هذا الأمر من خلال نتائج التقويمات في ما يتعلّق بمهارة التحليل، وعزت ذلك لتفاوت القدرات والإمكانات العقليّة بين المتعلّمين، لذلك ذهبت إلى أنّ الاكتساب كان نسبياً.

واعتبرت ثلاث معلّماتٍ أخريات أنّ مستوى الاكتساب كان جيّداً جداً، مع الأخذ بعين الاعتبار ذوي الصعوبات التعلّميّة.

إذاً، أجمعت المَعْلَمَات على أنّ المتعلّمين بمعظمهم استطاعوا أن يكتسبوا الكفاية بمستوى جيّد وجيّد جداً، وأنّ عدم تحصيل الباقيين لهذه المستويات، يعود إلى أنّهم من ذوي الصعوبات التعلّميّة أو الحالات، ولكنّهم تفاعلوا وأعطوا ما يتناسب مع قدراتهم، وهذا ما يُعطي مؤشراً إيجابياً لقدرة التريية بالكفايات على إحداث فرقٍ في مكتسبات المتعلّمين المعرفيّة والمهاريّة والموقفيّة.

٣, ٣, ٤. توصيف المَعْلَمَات لتفاعل المتعلّمين مع هذه المقاربة:

لا شكّ أنّ تفاعل المتعلّمين في العمليّة التعليميّة التعلّميّة يُعتبر ركناً أساسياً في التعلّم، فكّلما كان تفاعلهم النفسي والانفعالي أعلى، كان تحصيلهم للعلم أكبر، فهل كان للتريية بالكفايات أثرٌ في تحفيز المتعلّمين على التفاعل مع تطبيقاتها؟

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

لقد أفادت ثلاث معلّمتٍ بأنّ التلامذة الذين تفاعلوا كانوا أكثر عدداً من الذين كانت لديهم نظرة سلبيةً بعض الأحيان، ولم ينسجموا بسهولةٍ مع المقاربة، ولكن كثيرين منهم، مع مرور الوقت ومع محاولات إدماجهم، تغيّرت نظرتهم إيجاباً تجاهها.

وبحسب إفادة معلّمةٍ أخرى، فإنّ هذه المقاربة نمت روح المنافسة عند المتعلّمين، وحفّزتهم على التعلّم، خصوصاً عند معرفتهم أنّ النتائج العمليّة (وليس فقط العلامات) هي مرهونةٌ بأدائهم واستيعابهم في كلّ حصّةٍ تعليميّة.

وقالت إحدى المعلّمتين بأنّ التلامذة كانت لديهم حافزيّةٌ للعمل في إطار المجموعات والأنشطة وتقسيم الأدوار والتعاون، وانحصرت اللامبالاة فقط بالتلميذ الضعيف، أو من لديه حالة اجتماعيّة أثرت سلبياً في تفاعله.

واعتبرت معلّمةٌ أخرى أنّ هذه المقاربة لاقت تفاعلاً مميّزاً من قبل التلامذة، وقد كان العمل الميداني الأكثر جذباً لهم باستثناء بعض الحالات.

لقد أجمعت المعلّمتان على أثر التربية بالكفايات في تأمين بيئةٍ تفاعليّةٍ أثناء العمليّة التعليميّة التعلّميّة، حيث كان التلامذة مندفعين ذاتياً للمشاركة والتفاعل، وبذل الجهد، وصولاً إلى الإنجاز وتحقيق الأهداف. وهذا ما يؤكّد أنّ التعلّم الهادف لتنمية القدرات على اختلاف أنواعها يحفّز التلميذ داخلياً، ويدفعه ذاتياً للتفاعل.

٤, ٣, ٤. رأي المعلّمتين بأبرز إيجابيات المقاربة المنعكسة على المتعلّمين:

اعتبرت المعلّمتان أنّ هذه المقاربة أضفت على العمليّة التعليميّة حيويّةً، فالمتعلّم فيها مشاركٌ أول، يشارك بفاعليّة، فتحوّل من مجرد متلقٍ إلى فعّالٍ لا يقتصر دوره على تخزين المعلومات.

وقلن بأنّها أتاحت الفرصة للمتعلّمين أن يبرزوا قدراتهم، ويطوّروا مهاراتهم في التفكير الناقد، وحلّ المشكلات، والتواصل والتعاون مع الآخرين، والتفاوض والاستماع، وعزّزت لديهم الاتّجاهات لتقبّل الرأي الآخر، والانفتاح، ومنحتهم الثقة بالنفس، وشجعتهم على المبادرة، وحثّتهم على التفكير والإبداع وبذل أقصى جهودهم، ودربّتهم على استثمار الوقت والإنجاز في المهل المحدّدة، وعزّزت روح التعاون بينهم، وساهمت في تقوية شخصيّاتهم، وبخاصّة المتعثّرين تعليمياً، حيث ساعدهم هذا العمل على إيصال أفكارهم، وإنماء الشعور لديهم بقدرتهم على الإنجاز بالتعاون مع

رفاقهم، وأكسبت التلامذة أيضاً القدرة على التصرف حيال أيّ مستجدّ، والقدرة على التوجّه الذاتي.

إنّ ما أدلّت به المعلّمت يوكّد من جديدٍ فعاليّة هذه المقاربة، وآثارها الإيجابيّة في العمليّة التعليميّة التعلّميّة، وتحقيق أهدافها، فالحيويّة، والتفاعل، والتفكير، والمشاركة، والتعاون، وبذل الجهد، هي عناوين تميّزت المقاربة بالكفايات بالتعامل معها.

٥, ٣, ٤. رأي المعلّمت بأبرز سلبيّات المقاربة المنعكسة على المتعلّمين:

أفادت المعلّمت أنّ بعض التلامذة كانوا يعتمدون على زملائهم لإنجاز المشروع من خلال المجموعات، وهذا ما كان يؤثّر على التأكّد من تحقّق المكتسبات لدى الجميع. كما أنّه في بداية تطبيق المقاربة حصلت أمورٌ، مثل: الفوضى، وهدر الوقت، وعدم الانسجام بين أفراد المجموعة الواحدة، وسوء توزيع الأدوار بينهم... وبخاصّة لدى التلامذة الذكور، وفي بعض الأحيان كان ينشأ تنافسٌ سلبيٌّ بين المتعلّمين في المجموعة الواحدة، أو بين المجموعات المختلفة، ولكن، مع التقدّم في العمل كان يتمّ تجاوز هذه الإشكاليّات لاعتیاد المتعلّمين على هذا النمط وهذا الأسلوب في التعلّم.

إنّ السلبيّات التي تمّ ذكرها ارتبطت بمجموعةٍ من السلوكات الناتجة عن الوضع الجديد للتعلّم، من خلال التركيز على عمل المجموعات في إطار إنجاز الأعمال الممتدة، والمشاريع وتنفيذها. ففي إطار التربية بالأهداف، كان عمل المجموعات مقتصرًا على المهمّات السريعة التي تُنجز في دقائق، أمّا عمل المجموعات في التربية بالكفايات، فإنه يمتدّ على فتراتٍ طويلة، ويتطلّب إنجاز مهمّاتٍ متشعّبة، وبالتالي، هذا ما يحتاج إلى مهاراتٍ متنوّعة من قبّل التلامذة ليستطيعوا إنجاز ما هو مطلوبٌ منهم، والإشارة التي أوردتها المعلّمت تؤكّد ذلك، فالمتعلّمون مع مرور الوقت، والتقدّم بإنجاز المهام، كانوا يتجاوزون هذه السلوكات.

لقد تبين من استصراح المعلّمت أنّ مواقفهنّ إيجابيّةٌ عموماً من التربية بالكفايات، فقد تلمّسن الفارق بينها وبين التربية بالأهداف، وأثرها في السلوك التعلّمي للمتعلّمين، وانعكاسها في تجويد مكتسباتهم، وبالتالي، في تحقّق أُمير، وتوظيف أعلى لأهداف العمليّة التعليميّة التعلّميّة في سياق التربية الفاعلة التي تُبنى على المعرفة، وتتجاوزها لإعادة إنتاجها، وتوظيفها في الحياة بما ينعكس إيجاباً في تطوّر المجتمعات وتقدّمها.

٥. الاستنتاجات والخلاصات:

لقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ التعليم والتعلّم وفق مقاربة التربية بالكفايات في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، لاقت استحساناً كبيراً من قِبَل المتعلّمين، فقد أخرجتهم من دوامة الحفظ، لتفتح أمامهم مسارات جديدة في المعرفة، فلم تعد المعرفة معزولة عن سياقها الاجتماعي، خصوصاً وأنّ هذه المادة بالتحديد تُعنى بشكلٍ أساسيٍّ بالتنشئة الاجتماعية، والتي من المفترض أن تبني اتجاهاتٍ، وتؤسّس لتمثّل منظومة القيم المجتمعية، وهذا لا يتأتّى من خلال تكديس المعلومات، بحيث لا تتحوّل هذه المعلومات إلى معرفةٍ تتحرّك في فضاء النفس، فتتفاعل معها لتخرج إلى حيّز الوجود الخارجي، وتعبّر عن نفسها بالسلوك. لقد كان تفاعل المتعلّمين مع هذه المقاربة لافتاً ومؤثراً في مقبوليتهم للمادة والتفاعل معها، لقد خرج التلامذة إلى المجتمع، واختبروا معارفهم وقدراتهم، وتحسّسوا قضاياهم الحياتية وتفاعلوا معها، وبادروا للتدخل في معالجة مشكلات مجتمعهم، وكان كلّ ذلك يتمّ برغبةٍ وشوقٍ واندفاع. لقد ساهمت الوضعيات التعليمية الواقعية بإعطاء بُعدٍ عمليٍّ للتعلّم، فنحن لا نتعلّم فقط لنعلم، ولكننا نتعلّم أيضاً لنعمل.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ التنشئة الاجتماعية المتأتمية من التعلّم ذي المعنى، هي أكثرُ رسوخاً واستدامةً وأثراً من التنشئة الاجتماعية المتأتمية من التعلّم المجزوء والمقطّع والمسقط.

لقد أظهرت نتائج استطلاع الرأي مستوى رضا التلامذة عن هذا النوع من التعليم، وإعجابهم به، وتفاعلهم معه، ممّا يعطيه قيمةً مضافةً، فيجعل من التعلّم أمراً ممتعاً ومحبيّاً، ويزيد من دافعية المتعلّمين للتعلّم والاكتساب، وهذا ما نحتاجه بشدّة في عصرنا الحاضر الذي يشهد تراجع الدافعية نحو التعلّم، وبذل الجهد، والسعي للإنجاز.

ونتائج استطلاع رأي المعلّمت المنفّذات للتجربة، أفصحت أيضاً عن تقديرٍ عالٍ لهذه المقاربة في تعليم مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، فتأثيرها كان واضحاً وجليّاً في إيجاد الحافزية لدى المتعلّمين نحو تعلّم المادة، وتأثيرها كان واضحاً في تفاعلهم معها، وتجلّت قدرتها في تعاملها مع قدراتهم المختلفة، ووضعهم في سياقات تعلّمٍ ممنوعٍ وله معنى.

وهذا ما يؤكّد صحّة الفرضية الأولى القائلة بأنّ التربية بالكفايات ترفع من مستوى تفاعل المتعلّمين في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية.

كما أظهرت نتائج الاختبار أنّ المتعلّمين الخاضعين للتجربة، تقدّموا في معارفهم المرتبطة بالموارد المعرفيّة، على زملائهم ممّن لم يخضعوا للتجربة، كما تقدّموا عليهم بمهارات حلّ المشكلات والعمل بالمشروع، ومستوى تحسّسهم لقضايا المجال العام في مجتمعهم.

وأظهرت نتائج الاختبار أيضاً مستوى رسوخ المعارف والمهارات والمواقف لدى تلامذة التجربة بعد مرور عامٍ وثلاثة أشهرٍ على التجربة، فالتلامذة عموماً استطاعوا أن يستحضروا معارفهم ومهاراتهم ومواقفهم بنسبة جيّدة، وكانوا متقدّمين بنسبة مرتفعةٍ عن زملائهم ممّن لم يخضعوا للتجربة.

كما أنّ نتائج استطلاع رأي التلامذة أشار إلى تقدير التلامذة لمستوى اكتسابهم لمهاراتٍ منهجيّةٍ حلّ المشكلات والعمل بالمشروع، وهذا ما يضعهم في مساقات التدخّل الاجتماعي، ويني اتجاهاتٍ مواطنيّةٍ جديدةً لدى المتعلّمين تؤهّلهم في المستقبل ليكونوا فاعلين اجتماعياً.

ونتيجة استطلاع رأي المعلّمت المنفّذات للتجربة، أكّدت أثر التربية بالكفايات في تحقّق المكتسبات لدى تلامذة المجموعات التجريبيّة، فقد كانت مرتفعةً بحسب ملاحظات المعلّمت.

وهذا ما يؤكّد صحّة الفرضيّة الثانية القائلة بأنّ التربية بالكفايات ترسّخ مكتسبات التلامذة في مادّة التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة.

لقد أظهرت الدراسة أنّ اعتماد مقارنة التربية بالكفايات في تعليم مادّة التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة، له تأثيرٌ كبيرٌ في تحقيق أهداف هذه المادّة، فالآثار الإيجابية للتربية بالكفايات، بحسب التجربة، كانت عابرةً لكل أركان العملية التعليميّة التعليميّة، ومنعكسةً في كلّ مفصلٍ من مفاصلها، فهي تعاملت بجداريةٍ مع نوعي الأهداف التعليميّة، العقلية والوجدانية.

إنّ مقارنةً حديثةً للتعلّم بالكفايات، هي جديرةٌ بأن تُعتمد في بناء مناهج مادّة التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة في لبنان، مع الأخذ بعين الاعتبار توفير متطلّبات تطبيقها، لكي تأخذ مسارها في العملية التعليميّة التعليميّة، وتُبنى من قبل جميع المعيّنين بشأن تطبيقها.

وما تقدّم يسمح لنا بالقول إنّ نجاح المدرسة في وظيفتها المرتبطة بالتنشئة الاجتماعيّة، تحتاج إلى مقارباتٍ جديدةٍ تنقل التلميذ من وضعيّة حامل المعرفة الاجتماعيّة، إلى

التربية بالكفايات وأثرها في تعزيز التنشئة الاجتماعية المدرسية

وضعية المتفاعل مع المعرفة الاجتماعية التي تضعه أمام التحديات التي تواجه مجتمعه، ليأخذ دوره كفاعل اجتماعي على صلة بقضايا المجتمع ومشكلاته.

ومن مدخليات النظرية البنائية الاجتماعية في التعليم والتعلم، التي تضع المتعلمين في سياقات واقعية من حياتهم اليومية، ومن اعتبارها منصة للتعلم تركز على قدرتهم في بناء معارفهم وتحويلها إلى قدرات قابلة للتوظيف في مختلف المواقف الاجتماعية والحياتية، يُمكن للتربية بالكفايات أن تكون هي المقاربة التربوية الأنسب في التنشئة الاجتماعية للتلامذة من خلال المناهج التعليمية، بخاصةً مناهج مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية.

درجة ممارسة المنسق التربويّ لدوره في تقييم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

(دراسة ميدانية في بعض مدارس قضاء النبطية)

عبدالله أحمد نصور

طالب دكتوراه في التربية

الجامعة اللبنانية

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقييم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي في بعض مدارس قضاء النبطية، وكذلك إلى الكشف عن الأساليب التي يتبعها في عملية التقييم من وجهة نظر المعلمين في هذه المدارس.

تكوّنت عيّنة الدراسة من معلّمي مادة علوم الحياة واللغات الأجنبية، للمرحلة المتوسطة في قضاء النبطية. ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث ببناء استبيان مؤلّف من ٣٢ بنداً تغطّي محاور الدراسة، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي.

وأفضت النتائج المحصّلة إلى أنّ درجة ممارسة المنسق لدوره في تقييم أداء المعلم في مجال التقييم كانت كبيرة، كذلك الأمر بالنسبة للإدارة الصفيّة والتقييم.

في المقابل، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقييم كفايات المعلمين تُعزى لمتغيّري سنوات الخبرة ومادة التدريس.

وأما في ما يتعلق باستخدام المنسق لأدوات التقييم المختلفة، فقد أظهرت النتائج أنّ ٥٠٪ من الإجابات جاءت ضمن خانة كبيرة وأكثر، و ٥٠٪ كانت أجوبتها قليلة إلى قليلة جداً. ولم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين

درجة ممارسة المنسّق التربويّ لدوره في تقويم أداء المعلّمين في مرحلة التعليم الأساسي

لدرجة ممارسة المنسّق لدوره في استخدام أساليب التقويم المختلفة تُعزى لمتغيّر سنوات الخبرة ولمادة التدريس.

مقدمة :

يُعتبر النظام التربوي جزءاً لا يتجزأ من سياسة المجتمع. لذلك، فهو يتأثر بحركة التطور، وبالتالي على المدارس وهيئاتها التعليمية مواكبة هذا التطور باعتبارها الركن الأساس لهذا النظام التربوي. ويكون تطور المعلمين من خلال توجيههم وإرشادهم وتدريبهم للوصول بكفاءتهم ومهاراتهم إلى أعلى المستويات ليمارسوا وظيفتهم التعليمية بأفضل أداء.

تعتبر عملية إعداد المعلمين عمليةً مستمرةً تبدأ من خلال الإعداد في كلية التربية، وحال دخولهم الخدمة تبدأ الحاجات التأهيلية بالظهور، أولاً من خلال الفارق بين الإعداد النظري والتطبيق العملي، وثانياً من خلال الحاجات المستجدة (عواضة، ٢٠٠٨، ص ٢٦٩).

يحتاج المعلّم خلال عمله، خصوصاً في البداية، إلى إنسانٍ خبيرٍ لديه الكفاءة والإمكانية ليأخذ بيده لتطوير أدائه وتنمية كفاياته المهنية. وهنا تظهر الحاجة إلى المنسّق التربوي الذي أوكلت إليه هذه العملية.

ويبرز دور المنسّق في العملية التعليمية من خلال تفعيل أداء المعلمين حتى يتم تحقيق الأهداف التربوية بكلّ كفاءةٍ وفاعليّة، إذ يشكّل الإشراف التربوي عملية تقويمٍ مستمرةً تهدف إلى مساندة المعلّم من خلال مناقشة القضايا الإيجابية والسلبية في عمله، وتقديم الإرشاد المستمر بهدف الرفع من مستوى خبراته ومهاراته، والعمل على زيادة فاعليته (الأكلبي، ٢٠٠١، صص ٦٧ - ٩٦).

الإشكالية :

من خلال ممارستنا لعملية التعليم والتنسيق لمدّة من الزمن، وعلى الرغم من تطوّر الإشراف التربوي في مفهومه وممارساته، فإنّ الدراسات التي تناولت الإشراف التربوي خلال السنوات الماضية تشير إلى بعض القصور. يرجع ذلك القصور، إمّا إلى محدودية الأساليب الإشرافية التي يستخدمها المشرفون، وضعف أداء بعض الأساليب الإشرافية المهمة في تنمية مهارات المعلّمين، وإمّا إلى تباين آراء المشرفين حول الأدوار المطلوبة منهم (حلس، ٢٠١٠، صفحة ٢).

لذلك، فإنّ الباحث ارتأى قياس مستوى أداء المشرف التربوي (المعبر عنه بالمنسّق التربوي في لبنان) من قبَل المعلمين في بعض المدارس المتوسطة، إذ إنّ هذا النوع من التقويم المعكوس، باعتقاد الباحث، سيفضي إلى نتائج وحقائق لا يمكن كشفها عند المشرف التربوي عندما يقوم هو بتقدير كفاءة أدائه بنفسه أو عبر أقرانه. وقد وجد الباحث ضرورة تعرّف المعلمين على أداء المشرف التربوي كونهم الركيزة الأساسية في العملية التعليمية، ولكون مستوى تقديرهم لدرجة أداء المشرف مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتقدير المشرف لأداء المعلمين.

أسئلة الدراسة :

١. ما درجة ممارسة المنسّق لدوره في تقويم أداء المعلمين في كفايات (التخطيط، الإدارة الصفية، التقويم) في مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية من وجهة نظر المعلمين؟
٢. ما درجة ممارسة المنسّق التربوي لدوره في استخدام أساليب تقويم أداء معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية من وجهة نظر المعلمين؟

فرضيات الدراسة :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسّق التربوي لدوره في تقويم كفايات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في بعض مدارس قضاء النبطية تُعزى لمتغيّر مادة التدريس.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسّق التربوي لدوره في تقويم كفايات معلّمي المرحلة التعليم الأساسي في بعض مدارس قضاء النبطية تُعزى لمتغيّر سنوات الخبرة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسّق التربوي لدوره في استخدام أساليب تقويم أداء معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في بعض مدارس قضاء النبطية تُعزى لمتغيّر مادة التدريس.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسّق التربوي لدوره في استخدام أساليب تقويم أداء

درجة ممارسة المنسّق التربويّ لدوره في تقويم أداء المعلّمين في مرحلة التعليم الأساسي

معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في بعض مدارس قضاء النبطية تُعزى لمتغيّر سنوات الخبرة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في ما يأتي:

- الكشف عن درجة ممارسة المنسّق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلّم، وعن الأساليب التي يعتمد عليها في عمله، وإذا ما كانت هذه الأساليب تحاكي الأساليب الحديثة المعتمّدة في الدول المتقدمة.
- تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في العمل الذي يؤدّيه المنسّق والذي يؤثّر في أداء المعلّم.
- كما تظهر أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على بعض العوامل التي تؤثر في آراء المعلمين بعمل المنسّق، من قبيل مادة التدريس وعدد سنوات الخبرة.
- قد تنفيذ نتائج الدراسة المنسّقين أنفسهم في تطوير قدراتهم ومهاراتهم لتفعيل وتطوير أداء المعلّمين.
- إفادة المعنيين في الحقل التربوي من النتائج التي ستكتشف معنا، ما قد يؤدّي إلى إعادة النظر بكيفية إعداد المنسّق وتطوير دوره في تقويم أداء المعلّم.

مجتمع الدراسة :

تكوّن مجتمع الدراسة من معلّّات مادتي علوم الحياة واللغات الأجنبية في مرحلة التعليم الأساسي في بعض مدارس قضاء النبطية الخاصة للعام الدراسي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠. وقد اخترنا الحلقتين الثانية والثالثة من مرحلة التعليم الأساسي فقط، لأنّ الحلقة الأولى يقوم بتدريسها معلّّات اللغات الأجنبية وليس معلّّات متخصصات في مادة علوم الحياة.

عيّنة الدراسة :

شملت عيّنة الدراسة معلّّات المرحلة الأساسية (الحلقتان الثانية والثالثة) في بعض مدارس قضاء النبطية الخاصّة، حيث بلغ عددهن ٦٠ معلّمة تمّ الوقوف على آرائهن. وقد تمّ اختيار هذه المدارس بشكلٍ قصديّ، باعتبارها متقاربةً سواءً لجهة المستوى الأكاديمي،

أو لجهة شريحة المتعلمين التي تستهدفها، أو لجهة الكوادر التعليمية التي تستقطبها، أو حتى لجهة المناهج الدراسية التي تعتمدها.

حدود الدراسة :

كانت حدود الدراسة على الشكل الآتي:

المعلمون: معلّمو مادة علوم الحياة واللغات الأجنبية في المدارس الثلاث قيد الدراسة.

المنطقة الجغرافية: قضاء النبطية، لسهولة تواصل الباحث ضمن نطاق عمله، وعلاقته مع معلّمي وإدارات المدارس لتسهيل العمل.

نوع المدارس: مدارسٌ خاصّةٌ غيرٌ مجانية، وهي مؤسساتٌ تعليميةٌ كبيرةٌ لا تتبع لأفرادٍ، يُتّبع العمل فيها من قِبَل إدارتها المركزية في بيروت، ولديها مجموعةٌ من المنسّقين لكل المراحل التعليمية.

متغيرات الدراسة :

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم أخذ المتغيرات الآتية بعين الاعتبار:

١. المتغيرات المستقلة

– خبرة المعلم التعليمية، ولها أربعة مستويات:

• أقل من ٣ سنوات.

• من ٣ إلى ١٠ سنوات.

• من ١١ إلى ١٥ سنة.

• أكثر من ١٥ سنة.

– نوع المادة الدراسية:

• علوم حياة.

• لغات (فرنسي-إنكليزي).

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

٢. المتغيرات التابعة

- تقدير المعلم لأداء المنسق في تقويم كفايات المعلم.
- تقدير المعلم لأداء المنسق في استخدام أساليب التقويم المختلفة.

أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن فروضها، اعتمدنا الاستبيان كأداة قياسٍ لموضوع بحثنا. والاستبيان هو مجموعةٌ من الأسئلة المرتبة حول موضوعٍ معيّن يتم وضعها في استمارةٍ تُرسل للأشخاص المعيّنين بالبريد، أو يجري تسليمها باليد، تمهيداً للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها. وقد اعتمدنا في هذا الاستبيان على النوع المغلق، وهو النوع الذي يوضع السؤال فيه مع عددٍ من الإجابات المحتملة، فيختار المستجيب الإجابة التي يرى بأنها الأفضل أو الأصحّ بالنسبة إليه.

ولتصميم بنود هذا الاستبيان، قمنا بالخطوات الآتية:

- تحديد محاور الاستبيان بعد مراجعة الأدب المختصّ.
- صياغة كلّ العبارات التي من شأنها أن تعكس نظرة المعلمين نحو درجة ممارسة المنسق لدوره في تقويم أداء المعلم في كلّ محورٍ من محاور الاستبيان.
- توزيع العبارات الخاصّة بشكلٍ محدّدٍ في محورين اثنين. وقد اعتمدنا في الاستبيان مقياس ليكرت الخماسي المتدرّج (Likert Scale).
- للتأكد من الصدق الظاهري (validity) للاستبيان، أي التأكد من قدرته على قياس ما يجب قياسه، جرى عرضه على عددٍ من المتخصّصين في المجال التربوي لإبداء الرأي حوله ووضع الملاحظات.
- تمّت إعادة صياغة عددٍ محدودٍ من عبارات الاستبيان استناداً إلى آراء المتخصّصين.
- وللتحقّق من ثبات هذا الاستبيان، تمّت الاستعانة بمعامل الارتباط (Pearson) الذي بلغ ٨٩٪، ما يمكن اعتباره مقبولاً لأغراض هذه الدراسة.
- وبعد استكمال خطوات إعداد الاستبيان، تمّ توزيعه على عيّنة الدراسة لجمع البيانات المطلوبة.

تضمّن الاستبيان في صورته النهائية معلوماتٍ شخصيةً حول المعلمين، عدد سنوات الخبرة ومادّة التدريس، بالإضافة إلى واحدٍ وثلاثين بنداً موزعةً على محورين: محور تقويم كفايات المعلم في ثلاثة مجالات: التخطيط، الإدارة الصفية والتقويم، ومحور استخدام المنسق لأساليب التقويم المختلفة. وهي على الشكل الآتي:

١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦.	درجة ممارسة المنسق لدوره في تقويم كفايات المعلم (مجال التخطيط).
٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣.	درجة ممارسة المنسق لدوره في تقويم كفايات المعلم (مجال إدارة الصف).
١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨.	درجة ممارسة المنسق لدوره في تقويم كفايات المعلم (مجال التقويم).
١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١.	درجة ممارسة المنسق لدوره في استخدام أساليب التقويم المختلفة في تقويم أداء المعلم.

خطوات الدراسة:

- بعد تحديد إشكالية الدراسة وفرضياتها، قمنا بالخطوات الآتية:
١. اختيار المدارس بناءً على عدّة معايير:
 - مدارس خاصة (مؤسسات تعليمية وليس مدارس إفرادية).
 - وجودها في منطقة جغرافية محدّدة.
 - وقوعها ضمن نطاق عملنا، ومعرفتنا بمديري ومعلمي هذه المدارس ممّا سهّل علينا عملية التواصل معهم.
 ٢. تحديد بنود الاستبيان وعباراته على أسسٍ نظريّةٍ متعلّقةٍ بموضوعنا.
 ٣. التحقّق من صدق أداة الدراسة.
 ٤. توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.
 ٥. تفرّغ الاستبيان بالاستعانة ببرنامج SPSS.
 ٦. عرض النتائج وتحليلها.

درجة ممارسة المنسق التربويّ لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

منهج الدراسة :

لقد اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يقوم على دراسة الظواهر كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً. فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أمّا التعبير الكميّ فيصفها وصفاً رقمياً ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى» (ساعتي، ١٩٩٢، صفحة ٧٨).

مصطلحات الدراسة:

سنقدم تعريفاً لبعض المصطلحات التي يقوم عليها البحث حتى يكون القارئ على بينة ممّا يراد فيه، وذلك لتفادي أيّ لبسٍ أو إشكالٍ عنده.

– المنسق (Coordinator): هو الشخص الذي يتولّى مهمّة تنظيم عملية التنسيق وتطويرها ومتابعتها، وهو يشرف على تعليم مادّة اختصاصه في مرحلة أو أكثر من مراحل التعليم، ومتابعة تنفيذ كلّ ما يتعلّق بها.

– تقويم أداء المعلم (Evaluating Teacher's Performance): هو إجراء تُستخدم فيه المهام التي يقوم بها المعلم للحصول على معلومات عن جودة أدائه، وقدرته على تطبيق ما يمتلكه من معرفة ومهارات في مواقف تربوية متعدّدة.

– التعليم الأساسي: وهو يضمّ مرحلتين: المرحلة الابتدائية، مقسّمة إلى حلقتين: الأولى والثانية، ومدة كلّ منهما ثلاث سنوات، تليها المرحلة المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات أيضاً (مناهج التعليم العام وأهدافها، ١٩٩٧).

بعد أن تناولنا ما يرتبط بإشكالية الدراسة وأسئلتها وأهمّيتها وعييتها وأدواتها والمنهج المعتمد، نتوقّف عند مراجعة موجزة لدور المنسق في عملية تقويم كفايات المعلم، والأساليب التي يتبعها في عملية تقويمه لأداء المعلم. ومن ثمّ سنقوم بعرض نتائج الجانب الميدانيّ للدراسة ومناقشتها.

الإطار النظريّ:

حظي الإشراف التربويّ (التنسيق التربوي كما يُطلق عليه في لبنان) بقدر كبير من الرعاية والاهتمام، لا سيما أنّه تقع عليه المسؤولية في تطوير وتجويد العملية التعليمية

بكافة عناصرها. وهو يسعى لتحقيق أهداف النظام التربوي المتمثلة في المتعلم والمعلم والمنهاج. وهو يعدُّ عمليةً تعاونيةً إنسانيةً يقوم بها أناسٌ مؤهلون تأهيلاً جيداً.

أ. تعريف التنسيق التربوي

اختلفت التسميات لعملية التنسيق التربوي، فمنهم من يرى أنّها عملية إشرافٍ، ومنهم من يرى أنّها عملية توجيهٍ وإرشادٍ، بينما يراها البعض الآخر عملية تفتيش.

يعتبر (فيفر ودنلاب، ١٩٩٧، صفحة ٩٠) (Pfeifer & Dunlap) أنّ التنسيق «هو عملية التفاعل التي تتم بين فردٍ من الأفراد وبين المعلمين بقصد تحسين أدائهم وتحسين تعليم التلاميذ».

ويعرّف أهرن وليو (Ehren & Leeuw, ٢٠٠٥، p ٢٩٤) الإشراف بأنّه «الوسيلة التي تهدفُ إلى تقويم وتحسين الظروف التي تؤثرُ على التعليم، وأنّه خدمةٌ فنيةٌ يقوم بها متخصصون، وتهدف بصفةٍ رئيسيةٍ إلى دراسة كلّ الظروف التي تؤثرُ على النمو المهنيّ للمعلمين وتحسينها». ويعتبر عوضاً بأنّ المعلم يحتاج إلى من يقفُ إلى جانبه لمواكبة عمله ومساعدته في تطوير أدائه، وليس السعي وراء أخطائه للحكم عليه من خلالها (عوضاً، تطوير أداء المعلم، ٢٠٠٨، صفحة ٢٧١).

وعليه، فالتنسيق عمليةٌ تتطلّب وجودَ شخصٍ يتمتعُ بكفاءةٍ عاليةٍ في مجال تخصصه، ويقومُ ببذل جهوده من أجل توجيه وتطوير ممارسات المعلمين حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم بشكلٍ يُتيحُ لهم تحصيلاً تعليمياً جيداً.

ب. مهام المنسق

يعتبر (عوضاً، تطوير أداء المعلم، ٢٠٠٨، صفحة ٢٧٣) بأنّ المنسق يقوم بأداء مجموعةٍ من المهام، يأتي في طليعتها:

- تحديد الاحتياجات التأهيلية للعاملين تحت إشرافه.
- تأهيل العاملين تحت إشرافه وتطوير أدائهم.
- الإشراف على تأهيل العاملين من قبل اختصاصيين.
- توثيق أعماله وملفات العاملين ووثائقهم ونماذج من إنجازاتهم.
- تقييم المناهج التعليمية الخاصة بوحده التعليمية وتقويمها.

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

- إعداد خطة عملٍ لمجال إشرافه، والعمل على تطويرها على ضوء التجربة.
 - الإشراف على عمل المعلمين (التوزيع السنوي، التحضير الكتابي، الاختبارات، الطرائق وغيرها).
 - الإشراف على مسار تطور مكتسبات المتعلمين وعمليات الدعم المدرسي.
 - إجراء الأبحاث الإجرائية المساعدة على حلّ المشاكل والنهوض بعملية التعليم-التعلم.
- ونرى أنّ هناك أهدافاً أخرى للمنسق ومنها:
- الكشف عن حاجات المعلمين والعمل على تلبيتها وتزويدهم بما هو جديد في الاكتشافات التي تخصّ عملهم.
 - نقل الخبرات والتجارب إلى المعلمين وتطبيقها ممّا يُطور من كفاياتهم الأدائية ويُنمي مهاراتهم القيادية.

ج. جوانب أداء المعلم

تعدّ جوانب أداء المعلم وتغيّر بتغيّر المواقف التي تفرضها العولمة، وثورة الاتصالات، والمعلوماتية، والتقدم العلمي، والتطور التقني، والتجديد التربوي. وحسب ما ورد في الأدب التربوي، فإنّ هناك جوانب كثيرة لأداء المعلم المعاصر، تتغيّر بحسب ما تضيفه المجالات والمستحدثات التربوية التي تُعدّ مرآة عاكسة للتغيّرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي يُفرزها النظام العالمي الجديد، باعتبار أنّ النظام المحلي جزء من النظام العالمي. ولهذا، ليس من السهل تحديد جوانب أدوار المعلم التي يجب أن يُؤديها، لأنّها متجددة ومتغيرة باستمرار، بالإضافة إلى أنّها متشابهة بعضها مع البعض الآخر، ويكمل بعضها بعضاً، وقد يقوم المعلم بأداء أكثر من جانب في وقت واحد. وفي ما يأتي نعرض لبعض هذه الجوانب:

١- التخطيط

التخطيط مهمّة أساسية في العملية التربوية بشكل عام، وفي العملية التعليمية بشكل خاص، والتخطيط الجيد خطوةٌ يودّي إنجازها إلى ضمان النجاح في تحقيق الأهداف المنشودة.

ويعرّف التخطيط الدراسي بأنه «تصوّر مسبق لما سيقوم به المعلم من أساليب وأنشطة وإجراءات، واستخدام أدوات وأجهزة أو وسائل تعليمية من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرغوبة» (الهوري، ٢٠٠٨، صفحة ١٥٠).

وتعرّفه (دروزة، ٢٠٠٨، صفحة ٦٤٨) بأنه عبارة عن تصوّر مسبق لما سيقوم به المعلم داخل غرفة الصفّ من عمليات تعليمية قبل الانخراط المباشر بها، عن طريق التحضير لها بشكل منظم ومدرّس، لكي يضمن تحقيق الأهداف التعليمية ضمن الفترة الزمنية المحددة لها، فالمعلم عند تحديده لموضوع الدرس يبحث عن الوسيلة والطريقة، والأسلوب الأنسب للموقف التعليمي، لكي يُحقّق الغاية منه في الوقت المحدد وبمشاركة فعّالة من المتعلّمين. ويجب أن تتضمّن الطريقة مجموعة من الخطوات الواضحة التي يمكن للمعلّم أن يتبعها، ويصل بالمتعلّم إلى مجموعة الأهداف المرغوبة، وأن تتمّ ترجمة الشروحات والتفسيرات النظرية للطريقة إلى خطوات عملية إجرائية، وأن تُحقّق النموّ الفردي والاجتماعي للمتعلّم، أي أنّ على الطريقة أن تراعي فريّة المتعلّم من جهة، وأن تعمل على إكسابه مجموعة من القيم والصفات والمهارات التي تساعده في أن يكون عضواً فعّالاً في المجموعة من جهة أخرى.

٢ - إدارة الصفّ

تعدّدت التعاريف في مفهوم الإدارة الصفية، فهي «جميع الإجراءات التي يتبعها المعلم وبقصد الضبط وحفظ النّظام، وبما يكفل هدوء التلاميذ في الصفّ، وإفساح المجال أمام المعلم لكي يُلقّي المعلومات. ويشتق هذا المفهوم من الفلسفة التقليدية، أو من التربية التقليدية التي تنظر إلى التعليم على أنّه عملية نقل المعلومات من بطون الكتب إلى أذهان التلاميذ، والمعلم هو الناقل لهذه المعلومات (قطامي وآخرون، ٢٠٠٠، صفحة ٣٣)».

وهي بتعريف (الخطابية، ٢٠٠٥، صفحة ٢٠) «مجموعة من الإجراءات التنظيمية المصحّحة وفق مبادئ وقواعد تضمن تحقيق بيئة تعليمية فعّالة من خلال الأنشطة التي يقوم بها المعلم في الصفّ».

وهي «تنظيم البيئة الصفية لتوفير المناخ الملائم لقيادة وتوجيه العملية التعليمية نحو تحقيق أهدافها، من خلال تفاعل أطراف العملية تفاعلاً يقوم على حُسن توزيع الأدوار بين المعلم ومتعلّميّه» (كريم وآخرون، ٢٠٠٦، صفحة ١٦). ويعرّفها (مارزانو، ٢٠٠٩، صفحة ١٢٠) بأنها «محصلة ما يقوم به المعلم من إجراءات في أربعة مجالات متميّزة،

درجة ممارسة المنسّق التربويّ لدوره في تقويم أداء المعلّمين في مرحلة التعليم الأساسي

وهي: وضع وتدعيم قواعد وإجراءاتٍ صفّيّة، تنفيذ الإجراءات الخاصّة بالانضباط، الحفاظ على علاقاتٍ فعّالةٍ بين الطلاب والمعلّم، الحفاظ على ذهنيّة ملائمةٍ من أجل الإدارة».

ويتضح ممّا سبق بأنّ الإدارة الصفّيّة لم تُعدّ مجرد ضبط إيقاع الصّفّ من المعلّم لكي يوصل المعلومات إلى المتعلّمين، بل تجاوزت ذلك إلى تحديد دور كلّ من المعلّم والمتعلّم وتفاعلهما في بيئةٍ صفّيّةٍ ملائمةٍ لتحقيق أهدافٍ تعليميّةٍ محدّدةٍ مسبقاً.

٣- التقييم

يتفق الأدب التربوي اتّفاقاً عاماً على حتميّة تقويم التعليم في كل مجالات المعرفة، لمعرفة مدى تحقّق الأهداف المتوخاة، ولتعزيز عناصر القوة في عملية التعليم-التعلّم، ومعالجة عناصر الضعف فيها.

والتقويم عمليّةٌ لا غنى عنها في التدريس، لأنّها تهدفُ إلى إصدار حكمٍ على التحصيل الدراسي للمعلّم، ليتمّ تشخيص نقاط القوة والضعف في عملية التعلّم.

لذلك لا بدّ للمعلّم أن يمتلك استراتيجيات التقويم النظاميّة وغير النظاميّة، وأن يستخدمها لتقويم نموّ المتعلّم العقلي والاجتماعي والجسمي ليضمن استمراره، وبالتالي، يتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تعديل الخطّة الدراسية أو طرائق التدريس، وما إلى ذلك من قراراتٍ ضمن تقويم كافة الإجراءات العملية التي تهدف إلى تقدير ما يذلل من جهد لتحقيق الأهداف التربوية في ضوء ما اتّفق عليه من معايير، وما وُضع من تخطيطٍ مسبقٍ، والحكم على مدى فاعلية هذه الجهود، وما يصادفها من عقباتٍ وصعوباتٍ في التنفيذ، بقصد تحسين الأداء والوصول به إلى تحقيق الأهداف التربوية.

أ. أساليب تقويم أداء المعلّم: يعتمد القيّمون في عمليّة التقويم عدّة أساليب يعتبرونها أساسيّة في هذه العملية، ويمكن الاعتماد عليها لأنّها تساهم في الحصول على مجموعةٍ من المعلومات الدقيقة نسبياً في ممارسات المعلّم الصفّيّة. وبذلك يمكن من خلالها تقويم أداء المعلّم والحكم عليه، ومنها:

١. تقويم المعلّم من خلال المشاهدة الصفّيّة: المشاهدة الصفّيّة هي عبارةٌ عن عمليّة حضور المقوم في الصّفّ عند المعلّم، بهدف ملاحظة أدائه وتسجيل هذا الأداء، ثم تحليله لاستثماره فيما بعد، ويقوم بهذه المشاهدة مجموعةٌ من الأشخاص، كالمنسّق أو مدير المدرسة أو مختصّين بذلك.

وتُعتبر الملاحظة أكثر الأساليب شيوعاً في عملية تقويم المعلم، فمن خلالها يمكن مشاهدة أداء المعلم وسلوكه الصفي، وفعاليته تعليمه للمتعلمين، بشكل حسي وواقعي ومباشر. ويُشترط أن تكون الملاحظة وفق معايير علمية سليمة ومحددة، لكي يكون الحكم على أداء المعلم سليماً وعادلاً وصادقاً.

وقد حدّد الدوسري مجموعة من المعايير، نذكر منها:

- يجب أن يكون الشخص الملاحظ نزيهاً وأميناً وعادلاً غير منحاز، وأن يكون مدرباً تدريباً جيداً على أساليب الملاحظة.
- يجب أن تكون الملاحظات والمشاهدات مرتبطة بعدد ثابت ومستقر من الزيارات الصفية للمعلم، ويجب أن تكون مرتبطة بثبات أداء المعلم واستقراره من فترة إلى أخرى.
- يجب أن تركز الملاحظة على عناصر محددة من الأعمال الصفية المرتبطة بأداء المعلم وسلوكه الصفي، وليس على مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يصعب ضبطها وتكون مربكة للمقوم.
- أن يكون للمقوم نظامٌ محدّد مسبقاً لتسجيل أعمال المعلم وتوثيقها.
- أن يتم تحليل البيانات الناتجة عن الملاحظة الصفية المنظمة من خلال إطار واضح ومحدّد ومتسق.

٢. تقويم أداء المعلم من خلال بناء الأهداف التعليمية: إن التقويم الذي يعتمد أساساً على بناء الأهداف التعليمية، يركز في لبه على تكثيف مبدأ الدعوة إلى الحصول على دليل ملموس عن تعلم التلاميذ (الدوسري، ٢٠٠٩، صفحة ١٧٠). يقوم المعلم في بداية العام الدراسي، وبالالتفاق مع الإدارة التربوية للمدرسة، بوضع الأهداف التربوية التي سيعمل عليها خلال هذا العام، والتي يهدف من خلالها إلى تطوير أداء المتعلمين وتحصيلهم. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب على المعلم أن يراعي الخطوات الآتية، وهي:

- تحديد هدف واضح، وذلك من خلال اعتماد استراتيجية تقييم محددة أو نوع من أنواع الأداء، وكذلك من خلال هدف قابل للقياس وواقعي ومرتبطة بجدول زمني لتحقيقه.
- انتقاء استراتيجيات تقويم منسجمة مع الهدف، كجمع البيانات قبل التعلم الصفي وبعده، واستعمال مقاييس متعددة لتعلم التلميذ، لتحليل نتائج التلميذ والتحقق منها.

درجة ممارسة المنسّق التربويّ لدوره في تقويم أداء المعلّمين في مرحلة التعليم الأساسي

- المراجعة النهائيّة، كإجراء تعديلاتٍ ملائمةٍ للتعليم الصّفي، وتوزيع الطّلبة حسب مستوياتهم التعليميّة.

٣. تقويم المعلّم من خلال تقارير المتعلّمين عنه: تُعتبر تقارير المتعلّمين عن مستوى أداء معلّميهم مجموعةً أو تجميعاً منظّماً للمعلومات عن مرئيات المتعلّم حول معلّمه، باعتبار أنّ المتعلّم وثيق الصّلة وبشكلٍ دائمٍ بالمعلّم، وهو أكثر الأشخاص احتكاكاً به. ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال أدوات، كالاستمارات (استبيان أو استطلاع).

إنّ هذا الأسلوب في جمع المعلومات عن أداء المعلّم يلاقي رفضاً عند بعض المعلّمين، وقبولاً مشروطاً لدى البعض الآخر، إلّا أنّه يمكن للمتعلّم أن يقدّم بعض المعلومات عن ممارسات المعلّم، بشرط أن لا يدخل المتعلّم في أحكام حول كفاءة المعلّم في المادّة التعليميّة، لأنّه لا يملك المعلومات والخبرة التي تسمح له بذلك.

٤. تقويم المعلّم بواسطة الملفّ التعلّميّ **Portfolio**: يذكر الدكتور هاشم عواضة نقلاً عن بوير «بأنّ فكرة الملفّ التعلّميّ بدأت في المملكة المتحدة في إعداد الراشدين كأداة اعترافٍ بمكتسباتهم، ومن ثمّ تحوّلت إلى مجال التعليم الجامعي، ثمّ الثانوي فالابتدائي خلال وحدة تعليم وتعلّم أو في نهايتها. ثمّ انتقل استعمالها إلى الولايات المتحدة الأميركيّة في موادّ متعدّدة، إلى أن أصبح الملفّ التعلّميّ أداة تقويم مميّزة. وتطورت استعمالات الملفّ ليصبح أداة تقويم أصيل، وأداة تعلّم فعليّ (عواضة، الجديد في تقويم التعلّم: من التقويم التقليدي إلى التعلّم بالتقويم، ٢٠١٨، صفحة ١٩٢).

ويرى بولسن ومير (Paulson & Meyer, 1991, pp. 60-62) بأنّ الملفّ التعلّميّ «عبارة عن مجموعةٍ مدروسةٍ من أعمال المعلّم، وهو اختيارٌ يوضّح جهوده وتقدّمه ونجاحاته في مجالٍ واحدٍ أو أكثر».

ويعرّف (الدوسري، ٢٠٠٩، صفحة ١٦٢) ملفّ أعمال المعلّم «أو الحقيبة التّقويميّة بأنّها عبارة عن مجموعةٍ أو نماذجٍ من أعماله وإنجازاته في التعليم والتعلّم الصّفي، وفي تقويم تعلّم الطّلبة وتحصيلهم الدّراسي، وتأثّلات المعلّم الدّاتيّة، وتفكيره التأمليّ في تلك الأعمال، وما يرتبط بذلك من مهارات المعلّم في التعليم والتعلّم الصّفيّ.

ويمكن أن يحوي ملفّ أعمال المعلّم الاختبارات التي يقدّمها لطلّبه، وكلّ الأوراق والنشاطات الصّفيّة وغير الصّفيّة التي قدّمها لطلّبه، ومشروعات الطّلبة واختباراتهم التي

صحّحها، والمؤتمرات والحلقات والندوات والبرامج التي شارك فيها والتي تُسهّم في تطوير تعليمه الصّفي».

ويختلف هذا الأسلوب عن الأساليب الأخرى التقليديّة، في كونه يعتمد على مقارنة الأعمال الجديدة للمعلّم بالأعمال السّابقة، وتحديد مدى تطوّره وتقدّمه من خلالها، ولا يهتمّ في الغالب بمقارنة أعمال المعلّم بأعمال المعلّمين الآخرين.

ويُعدّ هذا الأسلوب في تقويم المعلّم من الأساليب والاتجاهات المعاصرة التي برزت في الميدان التربوي. لذلك، فإنّ الهدف الأساسي لملف أعمال المعلّم هو توثيق عمله ليصف واجباته وخبراته في التّعليم، ونموّ خبراته المهنيّة من عامٍ إلى آخر.

5. تقويم المعلّم من خلال أدائه التعليمي: يعتمد هذا النوع من التّقويم على وضع منهجيّة واضحة لأعمال المعلّم أو عينيّة من أعماله، ويتمّ اختياره غالباً لقدرته على تقديم طرقٍ منظّمةٍ ووسائلٍ محدّدةٍ لتقويم عيّناتٍ حقيقيّةٍ من أعماله، وما ينتج عن ذلك من أعمال المتعلّمين، فيبرز نتائجهم وتحصيلهم من جهةٍ، وقابليّة ذلك للتطبيق على المعلّمين من جهةٍ أخرى.

ويركز هذا النّظام على تعلّم المتعلّم كغرضٍ أساسيٍّ ومعياريٍّ جوهريٍّ للتّعليم والتّعلّم الصّفيّ الجيّد. ومن أهمّ مضامين هذا النّظام في التّقويم التّركيزُ على تحسين المعلّم وتطوير كفاءته المهنيّة، ومساءلته عن تعلّم المتعلّم وتحصيله، أي أنّ الغرض النهائي للتّعلّم الصّفيّ وتقويم المعلّم هو التّركيزُ على آثار التّعليم الصّفيّ في تعليم المتعلّم وتحصيله.

أمّا كفيّة عمل نظام التّقويم، فيمكن معرفة ذلك من خلال اعتماد هذا النّظام على التّواتج، أي ناتج التّعلّم من جهةٍ، والسّياق الذي يطبّق فيه من جهةٍ أخرى. أمّا تصميم هذا التّقويم فيتطلّب من المعلّمين التّعرّف على مجموعةٍ من القضايا ثمّ مجانستها بالتّقويم والتّدرّس والتّعلّم.

6. تقويم المعلّم من خلال ملاحظة كفاءته التّدرّسيّة: إنّ ملاحظة سلوك المعلّم داخل غرفة الدّراسة وخارجها، يُعتبرُ من أفضلِ المعايير لتقويمه والحكم على كفاءته التّدرّسيّة، ولا أدلّ على ذلك من الاتّفاق السّائد بين معظم الدّراسات التي تناولت هذا الجانب، والتي تؤكّد بشكلٍ أو بآخر أهميّة الاعتماد على أسلوب الكفايات، ليس

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

لتقويم أداء المعلم فحسب، بل لإعداده وتدريبه قبل الخدمة وأثناءها. ويستند هذا الاتجاه إلى فرضية فحواها أن عملية التدريس ليست إلا سلوكاً عاماً يمكن تجزئته وتحليله إلى أنماط سلوكية (كفايات) يسهل ملاحظتها وقياسها، ومن ثم توجيهها وتقويمها، وأن المعلم الكفوء هو من يستطيع أن يتقن هذه الكفايات التعليمية المرتبطة بدوره في الموقف التعليمي.

7. تقويم المعلم بناءً لتقويمه الذاتي لنفسه (Autoevaluation): «التقييم الذاتي هو طريقة لتشجيع المعلمين على التفكير في ما تعلموه، والبحث عن طرق لتحسين أدائهم، والتخطيط لما سيساعدهم على التقدم وتحقيق أهدافهم. على هذا النحو، فإنه يتضمن مهارات في إدارة الوقت، والتواصل مع الزملاء والانضباط الذاتي، بالإضافة إلى التفكير (الحسي-النقدي) والتقويم (Broad foot, 2007, pp. 135-136). وهو نابع من ذات المعلم، بينما الخارجي غالباً ما يكون من سلطة تربوية أو مسؤول تربوي. فالتقويم الذاتي يمارسه المعلم من نفسه وعلى نفسه، وفي العادة لا يستطيع القيام بهذا النوع من التقويم إلا المعلم الذي يسعى إلى تطوير نفسه وتحسين أدائه، وتحقيق النمو المهني لنفسه من خلال حركة ذاتية هادئة وهادفة، لأن ما يكشفه من أخطاءٍ وتقصيرٍ في الأداء سيكون بينه وبين نفسه، وسيكون حريصاً على إصلاح ذلك الخطأ أو التقصير، لأن الحكم جاء من قناعته الذاتية، فلا أحد أدري من المرء بنفسه من نفسه. وهناك أكثر من وسيلة يمكن أن يستعملها المعلم في تقويم عمله، منها ما ذكره (قنديل، ١٤٢١ هـ، صفحة ٢٥) وهي:

- تحليل نتائج الطلاب في الاختبارات: إن المعيار الأساس لتقويم عمل المعلم هو مدى تحقق الأهداف التعليمية المرغوبة، كما تظهر بصورة عملية فعالة في سلوك المتعلم. فإذا كانت الاختبارات التي تستعمل في تقويم المتعلمين تعكس بصدق هذه الأهداف، فإن نتائج الاختبارات يمكن أن تُعدّ مقياساً لمدى نجاح المعلم في تحقيق أهداف عمله.

- الاستبانات الذاتية: هذا النوع من الاستبانات يضعها بعض المرّيين، أو يضعها المعلم نفسه لتساعده في تقويم عمله وأساليبه، وهي أسلوبٌ للتقويم الذاتي يقوم على أساس معايير موضوعية مستمدة من فهم مسؤوليات المعلم وواجباته. وتشتمل مثل هذه الاستبانات على جميع مجالات عمل المعلم، مثل: فهمه لأغراض التربية، فهمه أهداف تدريس مادة تخصصه بوجه خاص، قدرته على إثارة اهتمام المتعلمين، المادة

العلمية التي يقدمها لمتعلميه من حيث صحتها وكفايتها ومسايرتها للتطور، أنواع الأنشطة التي يوفّرها للطلاب ومدى ملاءمتها لهم وللأهداف المرغوبة، نوع التدريبات التي يوفّرها للمتعلمين ومدى جدواها، نوع العلاقة التي تربطه بطلابه.

٨ . تقويم المعلم من خلال تحصيل المتعلم: يُعدّ مقدار التعلم ونوعيته التي حصل عليها المتعلم دليلاً على أهمية وجودة أداء المعلم وفعالية تعليمه. فمن الملاحظ أنّ المتعلمين الذين تمكّنوا من اكتساب معارف ومهارات بشكل متقن، يستطيعون بكل سهولة تطبيقها عملياً، ويعدّ ذلك مؤشراً على كفاءة المعلم في التعليم، فيعتبر تحصيل المتعلم المؤشر المباشر لجودة أدائه، إذ التعليم الصفيّ الجيد يؤدي إلى تعلّم جيد.

انتقد الكثير من التربويين هذا الأسلوب لتقويم أداء المعلم، لأنّ المتعلمين غير متساوين ذهنياً وجسدياً، ممّا يؤثّر في القدرة على تحصيل الطلاب. كما أنّ نتائج الطلاب لا تتأثّر فقط بجهود المعلم، بل قد تؤثّر فيها عوامل أخرى، مثل: دافعية المتعلم، دور الوالدين، التحصيل السابق للمتعلم، الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن عوامل خارجية لا يستطيع المعلم ضبطها والتحكّم بها، كعدد المتعلمين في الصفّ، والموارد الصفية، وبيئة التعلّم الصفيّ.

٩ . تقويم المعلم بواسطة تقارير أولياء الأمور: يلعب الوالدان دوراً مهماً وكبيراً في تعلّم أبنائهم. كما أنّ تقارير الوالدين عن المعلمين هي عبارة عن مجموعة منظّمة من المعلومات حول مرئيات أولياء الأمور عن جودة أداء المعلم. ويمكن جمع المعلومات من أولياء الأمور من خلال الاستبيانات والمقابلات.

١٠ . تقويم المعلم من خلال مراجعة الزملاء للموادّ التعليمية التي يجربها: تعتبر مراجعة الزملاء المعلمين للموادّ التعليمية التي يجربها المعلم من العمليات التي لها اعتبارٌ في تقويم فعالية أداء المعلم، ومستوى ذلك الأداء، حيث يقوم المعلمون باستعمال معرفتهم المباشرة، وخبرتهم المهنية، في فحص الموادّ التعليمية التي تعكس ممارسات المعلم الصفية، والحكم على أهليتها وقيمتها المهنية والعلمية، ودورها في تقويم أداء المعلم. ولا بدّ أن يكون الزملاء المعلمون من مدارس أخرى، ولا يعرف بعضهم البعض الآخر، ولا تربطهم علاقات شخصية أو مصالح، وأن يكون المعلم معلماً للصف نفسه، وله الخبرة التعليمية نفسها على الأقل، وذا تدريب عالٍ، ومعدداً إعداداً خاصاً في تقويم المعلم.

درجة ممارسة المنسّق التربويّ لدوره في تقويم أداء المعلّمين في مرحلة التعليم الأساسي

١١ . الممارسة التفكيرية: يعرف (أبو عمشة، ٢٠١٠، صفحة ٧) التفكير التأمليّ بأنه «استقصاءٌ ذهنيّ نشِطٌ واعيٌّ ومتأنٌّ للفرد حول معتقداته وخبراته، ومعرفته المفاهيمية الإجرائية في ضوء الواقع الذي يعمل فيه، يُمكنه من حلّ المشكلات العملية والعلمية، وإظهار المعرفة الضمنية إلى سطح الوعي بمعنىً جديدٍ يساعد في اشتقاق استدلالاتٍ لخبراتٍ حسيّة، تقوده إلى تكوين نظريةٍ خاصّةٍ به للممارسات المرغوب تحقيقها في المستقبل.

ويعتبر أوسترمان أنّ الممارسة التأملية هي الوسيلة التي يستطيع الممارسون بموجبها أن يطوروا مستوىً أكبر من الوعي بالذات عن طبيعة الأداء وأثره، ووعياً يخلق فرصاً للنمو والتطوير المهني. وقد ذكر ديوي أن نموّ التفكير التأمليّ للفرد يأتي من خلال تنظيم خبراته وتأملها، بما يمكنه من رسم منظوره في التعليم من جديد.

إنّ مصطلح التأمل له دلالةٌ خاصّةٌ تتعلق بمرحلةٍ معيّنة من مراحل النموّ المهني الشخصي للمعلّم، والتي تتضمّن مجموعةً من العمليات الذهنية المعقّدة والمنظمة، التي يمارسها المعلّم من أجل معرفة ممارسةٍ تدريسيةٍ معيّنة (teaching practice)، وتحليلها في سياقٍ تدريسيٍّ معيّن (teaching context) من أجل الوصول إلى فهمٍ عميقٍ لواقع هذه الممارسة تحديداً، ومحاولة خلق تصورٍ جديدٍ حول كيفية تطوير هذه الممارسة في المستقبل.

وتحت الممارسة المتأمّلة على التفكير الناقد للمشاكل التي تواجه المعلم أثناء تدريسه في الغرفة الصفية، من خلال انشغاله فكرياً في العمليات المعرفية. والمعلّم المتأمل هو المعلّم الذي يعرف سبب قيامه بعمل ما، والاستراتيجيات التي يستعملها للقيام بذلك العمل، ومدى تأثيره على طلبته. وتتضمن المعرفة المهنية سبعة مجالاتٍ تتمثل في: إتقان المادة الأكاديمية، معرفة عميقة بالمنهج، معرفة شاملة بأهداف التربية وقيمتها، معرفة بيداغوجية عامة، مبادئ التعليم المخصّصة لموضوعٍ معيّن (الغتم، ٢٠٠٧، صفحة ١٨).

١٢ . البحث الإجرائي: من أساليب التنمية المهنية التي برزت مؤخراً وانتشرت في المؤسسات التي تقدّم تعليماً مهنيّاً، أسلوب البحث الإجرائي Action Research الذي يدور حول السؤال الآتي: كيف أطوّر عملي؟ ويعدّ البحث الإجرائي أحد نماذج الإعداد والتقييم المهني للمعلّم (Bill, 2005, pp. 175-188)، حيث يشجّع المعلّم على التفكير في ممارساته، وفحص أدائه، وتحديد المشكلات التي يواجهها، ليحلّها باستخدام منهجية

علمية ملائمة. فالمعلم، من منظور البحث الإجرائي، أفضل مقوم لتجربته التعليمية، وهو القادر على تطوير نظرياته التربوية.

وؤسم البحث بأنه إجرائي لأنه إجراء يتم في البيئة الصفية، وهو نهج يجمع بين البحث والإجراء، أي بحثٌ بهدف اتخاذ إجراءٍ من أجل تغييرٍ إيجابيٍّ في البيئة التربوية، بخلاف البحوث الأخرى التي تركز على تقديم نتائج البحث (Mills, 2007, p. 66).

وتختلف أساليب البحث الإجرائي، فقد يُجري المعلم بمفرده البحث، أو بالتعاون مع أحد الباحثين في الجامعات. وتعرف البحوث الإجرائية بأنها تلك البحوث التي يقوم بها المدرسون لتطوير أنفسهم أو لحلّ مشاكل تواجههم في العملية التربوية، حيث يقومون بتحديد المشكلة التي هم بصدد إيجاد حلّ لها، ثم يقومون بتنفيذ إجراءاتٍ يعتقدون أنها مناسبة لحلّ هذه المشكلة. بعدها يتأملون فيما يقومون به من جهدٍ، فيما إذا كان ناجحاً في حلّ المشكلة، فإذا لم يكن كذلك، يقومون بالمحاولة مرةً أخرى (الخالدي ووهبة، ٢٠١٤، الصفحات ٩-١٤).

فالبحث الإجرائي في التربية يهدف إلى إيجاد حلولٍ لمشاكل تعترض التربويين، من قبَل الإداريين أو المعلمين في الصفّ أو المدرسة، وهو وسيلةٌ ناجحةٌ لتطوير إمكانات المعلم وخبراته، بدلاً من الاعتماد على المشرفين أو المستشارين، وهو مؤسّرٌ على أنّ لدى المعلم الرغبة في تطوير ذاته وتطوير طلابه، ومن ثم تطوير المنظومة التعليمية بشكلٍ عام.

وللقيام بإجراء بحثٍ إجرائيٍّ نتبّع الخطوات الآتية:

- تحديد المشكلة التي ننوي دراستها.
- وضع خطةٍ للبحث تشمل المصادر المطلوب الاطلاع عليها أو توفرها (دراسة نظرية للمشكلة).
- المباشرة بجمع المعلومات والقيام بتنظيمها.
- تحليل هذه المعلومات ثمّ تفسيرها.
- كتابة ما تعلّمنا من هذه التجربة.
- مشاركة الآخرين في ما توصلنا إليه والتنفيذ فوراً.

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

المقاربة الميدانية:

يهدف معرفة درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء معلّمي المرحلة الأساسية، قمنا بتوزيع استبيانٍ على عيّنةٍ مؤلفةٍ من ٦٠ معلّمةً ممّن يعملن في صفوف المرحلة الأساسية (الحلقتين الثانية والثالثة) في مجموعةٍ من المدارس الخاصّة في قضاء النبطية.

وفي ما يأتي وصفٌ لعيّنة الدراسة، من حيث توزّعها تبعاً لعدد سنوات الخبرة ومادة التدريس، ثمّ عرضٌ لنتائج الاستبيان ومناقشة النتائج، وذلك بحسب أسئلة وفرضيات الدراسة.

أ. وصف العيّنة

تألّفت عيّنة الدراسة من ٦٠ معلّمةً يعملن في مدارس خاصّة في قضاء النبطية، ويدرسن في المرحلة الأساسية. وفي ما يأتي عرضٌ تفصيليٌّ لعيّنة الدراسة، من حيث توزّعها وفقاً لسنوات الخبرة ومادة التدريس.

نورد بدايةً الجدول الرقم (١) الذي يوضّح عدد التكرارات والنسب المئوية لنوع الاختصاص لعيّنة الدراسة:

جدول رقم (١)

التكرارات والنسب المئوية لعدد سنوات الخبرة

النسب المئوية	التكرارات	سنوات الخبرة
١٣,٣	٨	أقل من ٣ سنوات
٤٠	٢٤	من ٣ إلى ٩ سنوات
٢٠	١٢	من ١٠ إلى ١٥ سنة
٢٦,٧	١٦	أكثر من ١٥ سنة
٪ ١٠٠	٦٠	المجموع

يشير الجدول الرقم (١) إلى التكرارات والنسب المئوية لمادة التدريس

جدول رقم (٢)
التكرارات والنسب المئوية لمادة التدريس

النسب المئوية	التكرارات	مادة التدريس
٥٣,٣	٣٢	علوم
٤٦,٧	٢٨	لغة عربية
٪١٠٠	٦٠	المجموع

ب. نتائج الاستبيان:

١ - الإحصاء الوصفي

تم استحداث ٤ متغيراتٍ جديدةٍ لمجموع الأسئلة في كل محورٍ في الاستمارة:

- متغير التخطيط، وهو مجموع الأجوبة عن الأسئلة من ١ إلى ٧، بحيث أن أدنى قيمةٍ لهذا المتغير هي ٧ وهي ترمز إلى أن جميع الأجوبة عن الأسئلة في هذا المحور هي كبيرةٌ جداً، وأعلى قيمةٍ لهذا المتغير هي ٣٥ وهي ترمز إلى أن جميع الأجوبة عن الأسئلة في هذا المحور هي قليلةٌ جداً.

- متغير الإدارة الصفية، وهو مجموع الأجوبة عن الأسئلة من ٨ إلى ١٤ بحيث أن أدنى قيمةٍ لهذا المتغير هي ٧ وهي ترمز إلى أن جميع الأجوبة عن الأسئلة في هذا المحور كبيرةٌ جداً، وأعلى قيمةٍ لهذا المتغير هي ٣٥ وهي ترمز إلى أن جميع الأجوبة عن الأسئلة في هذا المحور قليلةٌ جداً.

- متغير التقويم، وهو مجموع الأجوبة عن الأسئلة من ١٥ إلى ١٩ بحيث أن أدنى قيمةٍ لهذا المتغير هي ٥ وهي ترمز إلى أن جميع الأجوبة عن الأسئلة في هذا المحور هي كبيرةٌ جداً، وأعلى قيمةٍ لهذا المتغير هي ٢٥ وهي ترمز إلى أن جميع الأجوبة عن الأسئلة في هذا المحور قليلةٌ جداً.

- محور أساليب التقويم، وهو مجموع الأجوبة عن الأسئلة من ٢٠ إلى ٣٢ بحيث أن أدنى قيمةٍ لهذا المتغير هي ١٣ وهي ترمز إلى أن جميع الأجوبة عن الأسئلة في هذا المحور هي كبيرةٌ جداً، وأعلى قيمةٍ لهذا المتغير هي ٦٥ وهي ترمز إلى أن جميع الأجوبة عن الأسئلة في هذا المحور قليلةٌ جداً.

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

جدول رقم (٣)

المعدل الوسطي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة

المتغيرات الجديدة	التخطيط	الإدارة الصفية	التقويم	الأساليب
Mean	14,00	12,77	8,40	34,60
Median	13,50	11,50	8,00	36,50
Std. Deviation	5,420	3,559	2,444	10,197
Minimum	7	7	5	14
Maximum	37	19	13	56
Percentiles	10	8,10	5,00	17,30
	25	10,75	6,75	27,00
	50	13,50	8,00	36,50
	75	16,00	10,00	42,00
	90	17,90	12,00	46,80

من خلال تحليل النتائج في الجدول أعلاه نجد أن: معدّل الأجوبة على محور التخطيط هو ١٤ والمعدل الوسطي هو ١٤. كذلك نجد أن ٧٥٪ من الأجوبة لديها قيمة تحت ١٦، وهذا يعني أن معدّل الأجوبة بالمجمل عن هذا المحور كانت ضمن خانة كبيرة، و فقط نسبة صغيرة لا تتخطى ٢٥٪ كانت أجوبتها قليلة إلى قليلة جداً.

كذلك الأمر بالنسبة للإدارة الصفية، بحيث أن معدّل الأجوبة عن هذا المحور هو ١٣ والمعدل الوسطي هو ١٢، كذلك نجد أن ٧٥٪ من الأجوبة لديها قيمة تحت الـ ١٦. وهذا يعني أن معدّل الأجوبة بالمجمل عن هذا المحور كانت ضمن خانة كبيرة، و فقط نسبة صغيرة لا تتخطى ٢٥٪ كانت أجوبتها قليلة إلى قليلة جداً.

أما بالنسبة للتقويم، فإن المعدل العام والمعدل الوسطي هما ٨. كذلك نجد أن ٩٠٪ من الأجوبة لديها قيمة تحت ١٢. وهذا يعني أن معدل الأجوبة بالمجمل عن هذا المحور كانت ضمن خانة كبيرة، و فقط نسبة صغيرة لا تتخطى ١٠٪ كانت أجوبتها قليلة إلى قليلة جداً.

وأخيراً، نجد أن المعدل في محور الأساليب هو تقريباً ٣٤,٥ والمعدل الوسطي هو ٣٦,٥. هذا يعني أن ٥٠٪ من الأجوبة لديها قيمة تحت ٣٦,٥، وهذا يعني أن أقل من ٥٠٪ من الأجوبة بالمجمل عن هذا المحور كانت ضمن خانة كبيرة، وأكثر من ٥٠٪ كانت أجوبتها قليلة إلى قليلة جداً.

تظهر هذه النتائج أن درجة ممارسة المنسق لدوره في تقويم كفايات المعلم (التخطيط، الإدارة الصفية والتقويم) هي كبيرة، وهو يقوم بهذا الدور بشكل فعال، وذلك على عكس ما جاء في دراسة (فرج، ٢٠١١، صفحة ١٧٠) بأن أداء المشرف التربوي لم يصل إلى المستوى المرضي، وهذه النتيجة تتقاطع مع ما توصل إليه (أبو شملة، ٢٠٠٩، صفحة ١٥٦) بأن مستوى الإشراف يتسم بالفعالية، وهي متفاوتة في محاور أداء المعلم، حيث حصل مجال التخطيط المركز الأول على وزن نسبي ٧٦٪، في حين حصل مجال التقويم على وزن نسبي ٧٤٪، وحصل مجال الإدارة الصفية على وزن نسبي ٧٢٪. كذلك دراسة (صالح، ٢٠٠٧، صفحة ٣٧) والتي توصلت إلى أن المشرف التربوي يمارس جميع مجالات دوره المهني بدرجة كبيرة.

٢ - الإحصاء التحليلي:

فرضية ١: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم كفايات (التخطيط - الإدارة الصفية - التقويم) لدى معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمتغير مادة التدريس.

للإجابة عن هذه الفرضية، درسنا أولاً كيفية توزيع المحاور الثلاثة التي تبين أن توزيع المحورين، الإدارة الصفية والتقويم، هو طبيعي (normaly distributed)، وهذا مكّننا من استخدام (independent T-Test)، أما توزيع المحور الثالث (التخطيط) وهو غير طبيعي (Not normaly distributed)، ولهذا استخدمنا a non parametric test من نوع Mann Whitney.

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

جدول رقم (٤)

العلاقة بين درجة ممارسة المنسق لدوره في تقويم كفايات المعلم ومادة التدريس

P-value	df	Test value	Independent Samples t- Test
$>0.405 > 0.05$	28	-0.846	الإدارة الصفية
$0.704 > 0.05$	28	0.384	التقويم
P-value	Test value		Mann-Whitney U
$0.202 > 0.05$	81.50		التخطيط

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم كفاية التخطيط ($P \text{ value} = 0.202 > 0.05$) لدى معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمادة التدريس.

كذلك أظهر الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم كفاية التقويم ($P \text{ value} = 0.705 > 0.05$) لدى معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمادة التدريس.

كذلك أظهر الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم كفاية الإدارة الصفية ($P \text{ value} = 0.405 > 0.05$) لدى معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمادة التدريس.

هذه النتيجة تتعارض مع نتيجة دراسة توصل إليها (علوان، ٢٠١٦، صفحة ١١٣) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المشرفين التربويين تُعزى لمتغير الاختصاص لصالح المعلمين بتخصص العلوم الإنسانية، وربما يعود ذلك إلى السياق الموحد الذي يقوم عليه العمل الإشرافي في جميع المواد، حيث إن جميع منسقي المواد يستخدمون الملاحظة الصفية، وتتم عملية الملاحظة بنفس الآلية، وتتم تعبئة بطاقة الملاحظة ذاتها لجميع المواد.

فرضية ٢: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقييم كفايات (التخطيط- الإدارة الصفية-التقويم) لدى معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمتغيّر سنوات الخبرة.

للجواب عن هذا السؤال استخدمنا a non parametric test من نوع Kruskal Wallis.

جدول رقم (٥)

العلاقة بين درجة ممارسة المنسق لدوره في تقييم كفايات المعلم وسنوات الخبرة

Kruskal Wallis Test			
التقويم	الإدارة الصفية	التخطيط	Grouping Variable: سنوات الخبرة
0.882	3.969	2.630	Chi-Square
3	3	3	Df
0.830>0.05	0.265>0.05	0.452>0.05	Asymp. Sig.

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقييم كفاية التخطيط (P value=0.452>0.05) لدى معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لسنوات الخبرة.

كذلك أظهر الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقييم كفاية التقويم (P value=0.830>0.05) لدى معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لسنوات الخبرة.

كذلك أظهر الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقييم كفاية الإدارة الصفية (P value=0.265>0.05) لدى معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لسنوات الخبرة.

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

وهذا يتناقض مع ما توصل إليه (أبو شملة، ٢٠٠٩، صفحة ١٥٨) من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة المعلمين على فقرات الاستبانة حول فعالية بعض الأساليب الإشرافية تُعزى لصالح معلمين ذوي خبرة أقل من خمس سنوات.

ويتطابق مع دراسة (صالح، ٢٠٠٧، صفحة ٣٤) بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة ممارسة المشرف التربوي للأدوار الإشرافية المطلوبة منه تُعزى لمتغير سنوات الخدمة.

فرضية ٣: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في استخدام أساليب تقويم أداء معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمتغير مادة التدريس.

جدول رقم (٦)

العلاقة بين درجة ممارسة المنسق لدوره في استخدام أساليب التقويم ومادة التدريس

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	ANOVA
0.685>0.05	1,68	18,021	1	18,021	Between Groups
		107,042	28	2997,179	Within Groups
			29	3015,200	Total

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في استخدام أساليب تقويم أداء معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة (p-value=0.685>0.05).

فرضية ٤: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في استخدام أساليب تقويم أداء معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (٧)

العلاقة بين درجة ممارسة المنسق لدوره في استخدام أساليب التقويم ومادة التدريس

Kruskal Wallis Test	
أساليب التقويم	Grouping Variable: سنوات الخبرة
4,561	Chi-Square
3	Df
0.207>0.05	Asymp. Sig.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات معلّمي مرحلة التعليم الأساسي لدرجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في استخدام أساليب تقويم أداء معلّمي مرحلة التعليم الأساسي في قضاء النبطية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة ($p\text{-value}=0.207>0.05$).

خلاصات وتوصيات:

هدفت الدراسة إلى تبيان درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلّمين في مرحلة التعليم الأساسي في بعض مدارس قضاء النبطية، وكذلك إلى الكشف عن الأساليب التي اتبعتها في عملية التقويم. تكوّنت عينة الدراسة من جميع معلمي مادة علوم الحياة ومادتي اللغة العربية والإنكليزية، للمرحلة المتوسطة في قضاء النبطية وبلغ عددهم ٦٠ معلّمة من ٣ مدارس خاصة. ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث ببناء استبيان مؤلّف من ٣٢ بنداً تغطي محاور الدراسة، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي. واستخدم في تحليله للاستبيان التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأسلوب تحليل التباين (ANOVA) واستخدم معامل الارتباط (Pearson) واختبار مربع كاي للاستقلالية (Chi-square).

أظهرت نتائج الدراسة بأن درجة ممارسة المنسق لدوره في تقويم أداء المعلّم في مجال التقويم كانت كبيرة بنسبة ٧٥٪، كذلك الأمر بالنسبة للإدارة الصفية ٧٥٪، أمّا بالنسبة لمجال التقويم فكانت النسبة مرتفعة جداً ٩٠٪.

درجة ممارسة المنسّق التربويّ لدوره في تقويم أداء المعلّمين في مرحلة التعليم الأساسي

في المقابل، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسّق التربوي لدوره في تقويم كفايات المعلمين تُعزى لمتغيّري سنوات الخبرة ومادة التدريس.

وهذا يُظهر مدى التزام المنسّقين بدورهم في تقويم هذه المجالات الثلاثة، فلم تظهر فروق بين المعلمين، لا استناداً إلى سنوات الخبرة التي يكتسبها المعلّم الذي يصبح قادراً على التمييز بين الأداء الجيد والضعيف، ولا بحسب الاختصاص.

وأما في ما يتعلق باستخدام المنسّق لأدوات التقويم المختلفة، فقد أظهرت النتائج أن ٥٠٪ من الإجابات جاءت ضمن خانة كبيرة وأكثر من ٥٠٪ كانت أجوبتها قليلة إلى قليلة جداً. ولم تُظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المنسّق لدوره في استخدام أساليب التقويم المختلفة تُعزى لمتغيّري سنوات الخبرة ولمادة التدريس.

يُعتبر أداء المعلّم الركن الأساس في النظام التربوي، فعليه يقوم بإيصال الأهداف التربوية، وإكساب المتعلّمين للكفايات والمهارات المطلوبة في كلّ مرحلة تعليمية. ويلعب المنسّق دوراً محورياً في التأكد من امتلاك المعلمين للمهارات اللازمة، وحسن استخدامها في عملهم. وهذا يتطلب من المنسّق، لكي يكون تقويمه صادقاً، استخدام أساليب تقويم متنوعة تسمح له بالكشف عن جميع كفايات ومهارات المعلّم، وألا يكتفي باستخدام أسلوب واحد أو اثنين فقط. فالأساليب التقليدية في التقويم، التي تقوم بمعظمها على الزيارات الصفية ونتائج المتعلّمين، لا يمكن أن تعطي فكرة شاملة عن أداء المعلّم، وهذا ما بيّنته دراستنا ودراسات كثيرة (الشاعر، ٢٠٠٦، صفحة ٤) و(صيام، ٢٠٠٧، صفحة ٦١)، وهي اعتماد المنسّقين بشكل كبير على المشاهدة الصفية، وعدم التنوع في استخدام الأساليب الإشرافية الحديثة، وإهمال الاعتماد على آراء المتعلّمين، وآراء أولياء الأمور، والتقوية الذاتية، والممارسة التأملية، والبحث الإجرائي.

استناداً إلى النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، فإننا نوصي بالآتي:

- ضرورة تدريب المنسّقين بشكل مستمرّ على الأساليب الحديثة في عملية تقويم أداء المعلمين.

- ضرورة إشراك جميع المعنيين بالعملية التعليمية في عملية تقويم المعلم (إداريين وأقران والأهل وغيرهم).

- تدريب المعلمين على استخدام التقويم الذاتي، لأن المعلم هو أدرى بما يواجهه من صعوبات.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- الأكلبي، فهد، اتجاهات المشرفين التربويين نحو مهنة التدريس، المجلة التربوية، المجلد ١٥: ٥٩، الكويت، ٢٠١١.
- أبو شملة، كامل، فعالية الأساليب الإشرافية في تحسين أداء معلمي مدارس وكالة الغوث بغزة من وجهة نظرهم وسبل تطويرها (رسالة ماجستير)، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٩.
- أبو عمشة، خالد، أهمية التفكير التأملي وأثره في تعليم الطلبة، الأردن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠١٠.
- أحمد، علوان، درجة ممارسة المشرفين التربويين للإشراف التربوي القائم على الحاجات في المدارس الثانوية بمحافظة غزة وسبل تطويرها (رسالة ماجستير)، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠١٦.
- البناء، محمد، الدور المهني للمشرف التربوي ومدى ممارسته له من وجهة (رسالة ماجستير)، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٣.
- فيفر، إيزابيل وجين دنلاب، التوجيه التربوي على المعلمين، دليل لتحسين التدريس، (ترجمة محمد عيد ديرياني)، الأردن: الجامعة الأردنية، ١٩٩٧.
- حلس، ماجد، الممارسات الإشرافية وعلاقتها بالنمو المهني لمعلمي المرحلة الأساسية الدنيا في محافظة غزة في ضوء معايير الجودة، غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٠.
- الخالدي، موسى وهبة، نادر، البحوث الإجرائية مع معلمات ما قبل الخدمة: تجربة مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، مجلة رؤى التربوية، رام الله: مركز القطان للبحث والتطوير التربوي، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٠.
- الخطايب، ماجدة، التفاعل الصفّي، عمان: دار الشروق، ط ٢، ٢٠٠٥.
- دروزة، أفنان، الجودة والاتساق في عمليات تخطيط التعليم كأداة لتقييم أداء المعلم وتطويره، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، نابلس: فلسطين، مجلد ٢٢: ٢، ٢٠٠٨.
- الدوسري، راشد، تقويم المعلم، دمشق: دار كيوان، ط ١، ٢٠٠٩.

درجة ممارسة المنسّق التربويّ لدوره في تقويمهم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

- ساعتى، أمين، تبسيط كتابة البحث العلمي من البكالوريوس ثم الماجستير، مصر: المركز السعودي، ط٢، ١٩٩٢.
- الشاعر، جمال محمود، واقع الممارسات الإشرافية التي يمارسها المشرفون التربويون في مدارس وزارة التربية والتعليم في محافظة الإحساء من وجهة نظر المعلمين، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
- صالح، نجوى، تحسين دور المشرف التربوي في مدارس محافظة غزة في ضوء مفهوم الجودة، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الثالث الجودة في التعليم الفلسطيني «مدخل للتمييز»، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٧.
- صيام، محمد، دور أساليب الإشراف التربوي في تطوير الأداء المهني للمعلمين في المدارس الثانوية في محافظة غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٧.
- عوضة، هاشم، تطوير أداء المعلم، بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ٢٠٠٨.
- عوضة، هاشم، الجديد في تقويم التعلّم: من التقويم التقليدي إلى التعلّم بالتقويم، بيروت: مركز التأليف والنشر، ط١، ٢٠١٨.
- الغتم، نورة أحمد، المؤتمر التربوي السنوي الحادي والعشرون التعليم الإعدادي تطوير وطموح من أجل المستقبل، رؤية جديدة للإشراف التربوي، ٢٠٠٧.
- فرج، عيسى، تقويم أداء المشرفين التربويين بشعبة الجبل الأخضر، ليبيا: جامعة عمر المختار، ٢٠١١.
- قطامي، يوسف وآخرون، تصميم التدريس. عمان: دار الفكر، ط٣، ٢٠٠٠.
- قنديل، يس عبد الرحمان، التدريس وإعداد المعلم، الرياض: دار النشر الدولي، ط٢، ١٤٢١هـ.
- كريم، علي، وآخرون، الإدارة الصفية، عمان: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٦.
- مارزانو، روبرت، الممارسات المدرسيّة الفاعل، الدمام: دار الكتاب التربوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- لهويدي، زيد، الأساليب الحديثة في تدريس العلوم، العين: دار الكتاب الجامعي، ط١، ٢٠٠٨.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- Bill, A., Models professional development in the education and practice of new teachers in higher education, Teaching in higher education, 10:2, pp.175-188.
- Mills, G., (2007), Action research: A guide for the teacher researcher, Columbus, Ohio: Merrill prentice Hall.
- Ehren, M. & Leeuw, F., (2005), On the Impact of the Dutch Educational Supervision Act Analyzing Assumptions Concerning the Inspection of Primary Education Inspection of Primary, Journal Education American of Evaluation, 26:1, pp.60-67.
- Broad foot, Patricia, (2007), An Introduction to Assessment, London: Continuum.
- Paulson & Meyer, P., (1991), What Makes a Portfolio? Educational Leadership, U.S.A, 48: (5), pp.60-62.

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

استبيان درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلم:

* سنوات الخبرة: أقل من ٣ سنوات من ٣ إلى ٩ سنوات أكثر من ١٥ سنة

* مادة التدريس: علوم لغات

بند	كبير جداً	كبير	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

بند	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
١٥	يتحقق المنسق من مدى استخدام المعلم لأساليب التقويم المناسبة للمواقف التعليمية					
١٦	يلاحظ المنسق قدرة المعلم على استخدام أدوات التقويم المناسبة لمخرجات التعليم المختلفة					
١٧	يراقب المنسق أسئلة الاختبارات التي يضعها المعلم ويضع ملاحظاته					
١٨	يدقق المنسق في إجابات المتعلمين في الاختبارات التي يضعها المعلم					
١٩	يقوم المنسق قدرة المعلم في إعداد الخطط العلاجية بناءً على نتائج التقويم					

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠	يعتمد المنسق على المشاهدة الصفية في تقييم أداء المعلم					
٢١	يقوم المنسق أداء المعلم من خلال بناء الأهداف التعليمية					
٢٢	يعتمد المنسق على آراء المتعلمين في تقييم أداء المعلم					
٢٣	يستخدم المنسق الملف التعليمي Portfolio في تقييم أداء المعلم					
٢٤	يقوم المنسق المعلم بواسطة تقارير أولياء الأمور					
٢٥	يقوم المنسق المعلم من خلال ملاحظة كفاءاته التدريسية					
٢٦	يستخدم المنسق التقييم الذاتي (Auto evaluation) للمعلم كمصدر لتقييم أدائه					
٢٧	يعتمد المنسق على نتائج تحصيل المتعلم في تقييم أدائه					
٢٨	يفعل ورش العمل التبريرية في تقييم أداء المعلم					

درجة ممارسة المنسق التربوي لدوره في تقويم أداء المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي

رقم بند	الفترة	كبيراً جداً	كبيراً	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
٢٩	يقوم المنسق المعلم من خلال مراجعة الزملاء للمواد التعليمية التي يجرئها					
٣٠	يقوم المنسق المعلم من خلال نوعية الاختبارات التي يبننها					
٣١	يستند المنسق على الممارسة التأملية للمعلم في تقويم أدائه					
٣٢	يوظف المنسق البحث الإجرائي لتقويم أداء المعلم					

تكامُلُ أبعادِ إدارةِ علاقاتِ الزبونِ في تسييرِ البياناتِ بمنظّماتِ الأعمالِ

أ. سهام معاش

أ.د. سامية لحوّل

جامعة باتنة/الجزائر

ملخص

يهدف البحث إلى إبراز مدى التكامل والترابط بين الأبعاد الثلاثة لإدارة علاقات الزبون (التحليلية-التشاركية-العملية)، في تسيير بيانات الزبائن المتحصّل عليها من البيئة التقليدية والإنترنت، والمجمّعة في قواعد البيانات ومستودعاتها بمنظّمات الأعمال.

أظهرت النتائج المستخلّصة تكامل الأبعاد السابقة في تسيير البيانات، حيث تمثّل إدارة علاقات الزبون التشاركية فرصةً لجمع بياناتٍ دقيقةٍ عن الزبائن، ما يسمح باستهدافٍ ملائمٍ لحاجاتهم وتوقّعاتهم، وتقوم إدارة علاقات الزبون التحليلية بتخزين البيانات المتولّدة عن إدارة علاقات الزبون التشاركية والعملية وتحليلها، بهدف استخراج المعلومات التي بناءً عليها تقوم أدوات إدارة علاقات الزبون العملية باقتراح العرض المناسب في الوقت المناسب عن طريق القناة المناسبة. يتمُّ هذا التكامل بفضل التفاعلات بين أبعاد إدارة علاقات الزبون ومجموعةٍ من البرمجيات التي لها القدرة على جمع، تخزين، تنظيم، تحليل، واستخدام البيانات، أهمها (مستودع البيانات، التنقيب عن البيانات...) ما يحسّن من سيرورة إدارة علاقات الزبائن.

الكلمات المفتاحية: إدارة علاقات الزبون التحليلية - التشاركية - العملية، تسيير

بيانات الزبائن.

Abstract

This research aims to highlight the extent of integration and interdependence between the three dimensions of CRM, (Analytical-

Collaborative-Operational), in the conduct of customer data obtained from the off-line and on-line environment, and assembled in databases and data warehouse in business organizations.

The results revealed the integration of the previous dimensions in data management, where the CRM collaborative is an opportunity to collect accurate customer data, allowing appropriate targeting of their needs and expectations. The CRM analytical stores and analyzes the data generated by the CRM collaborative in order to extract the information that the CRM operational tools rely on it to propose the right offer at the right time through the appropriate channel. This integration is achieved by interactions between the dimensions of CRM and a set of software that have the ability to collect, store, organize, analyze, and use data such as (data warehouse, data mining...), which improves the CRM process.

Keywords: CRM Analytical-collaborative-operational, Customer Data Management.

مقدمة

الملاحظ خلال سنوات الألفية الجديدة، أن موضوع العلاقة بين منظّمات الأعمال وزبائنها في تحديثٍ مستمرٍّ ودائمٍ، ما سمح بتطبيق التسويق بالعلاقات على نطاقٍ واسعٍ، بهدف بناء علاقاتٍ مربحةٍ وطويلة الأمد مع الزبائن، والتي تأثرت بشكلٍ كبيرٍ بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC)، بسبب توظيف برمجياتٍ وتقنياتٍ متنوّعةٍ في الممارسات التسويقية.

التطورات السابقة جعلت الزبُون في قلب منهج التسويق، وأكّدت على ضرورة تحسين العلاقة بين المورد والزبُون، وهذا ما تسعى إليه عملية إدارة علاقات الزبُون (CRM)، التي تقدّم مجموعةً من الحلول والبرامج التي تساعد المنظّمات في اتخاذ القرارات بأفضل صورةٍ، وتُحسّن نوعية السلع والخدمات المقدمة للزبائن وكميّتها.

من أجل تحقيق أهداف إدارة علاقات الزبُون، لا بد من التواصل الدائم مع الزبائن، وجمع البيانات الممكنة عنهم، ما يسمح بمعرفتهم وتوظيف هذه المعرفة ضمن الإستراتيجية التسويقية، ما يؤدي إلى رضا الزبائن وولائهم للمنظمة.

مشكلة البحث

تتعامل المنظّمات يومياً مع كمٍّ هائلٍ من الزبائن، وتحصل على بياناتٍ كثيرةٍ ومختلفةٍ عنهم، ما أدى إلى ازدياد حاجتها إلى تخزين هذه البيانات وتحليلها.

وقد أدى الانتشار الواسع لتقنية المعلومات وسهولة إتاحتها، إلى تضخم حجم البيانات، وازدياد كميتها المتاحة للتخزين بمعدلاتٍ قياسية، لدرجة أنها تُقاس بالترابايت (Terabytes)^(١).

وتتحدث منظمات الأعمال عن ٢,٥ كوينتيليون بايت^(٢) من البيانات كل يوم، الأمر الذي أدى إلى تطوير أدواتٍ لتسيير هذه البيانات واستخراج المعلومات والمعارف منها.

وفي ظل هذه الظروف التي تتسم بالديناميكية وسرعة التغيير، برزت مشكلة التنسيق بين الأبعاد الثلاثة لإدارة علاقات الزبون (التحليلية-التشاركية-العملية) في عملية تسيير بيانات الزبائن بمنظمات الأعمال، من أجل الاستجابة المثلى لطلباتهم.

انطلاقاً مما سبق، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مدى تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير بيانات الزبائن بمنظمات الأعمال؟ وذلك بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي إدارة علاقات الزبون؟ وما مختلف أبعادها؟
- ما هي بيانات الزبائن المهمة لمنظمات الأعمال؟ وما هي مصادر الحصول عليها؟
- فيما تتمثل أنظمة إدارة علاقات الزبون التي تتولى تسيير بيانات الزبائن؟
- كيف يتم اعتماد أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات؟
- كيف يتم بناء نموذج تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات بمنظمات الأعمال؟

أهمية البحث

يستمدُّ البحث أهميته من حيث تطرُّفه إلى موضوع مهمٍّ جداً في أدبيات التسويق، نظراً لكون تسيير بيانات الزبائن هو تحدُّ استراتيجيٍّ لمنظمات الأعمال، ما يعطيها ميزةً تنافسيةً تستند في بنائها على جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها بفضل التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

وقد جاء البحث نتيجة الحاجة إلى إدراك الرابط بين مختلف أبعاد إدارة علاقات الزبون في عملية تسيير البيانات، من أجل السيرورة المثلى لإدارة علاقات الزبون، وبناء منظمات الأعمال علاقاتٍ دائمةً ومنسجمةً مع زبائنها.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة صياغة إطار مفاهيمي لإدارة علاقات الزبون، بالتطرق إلى تعريفها ومختلف أبعادها.
- التأكيد على ضرورة إنشاء منظمات الأعمال قواعد ومستودعات بيانات للزبائن، وتوفير البرامج والتقنيات الحديثة المستخدمة في تخزين بيانات الزبائن وتحليلها، وإعداد التقارير اللازمة.
- إبراز الدور المحوري الذي يقدمه كل بعد من أبعاد إدارة علاقات الزبون (التحليلية- التشاركية-العملية) في توجيه الجهود التسويقية لتحقيق الأهداف المرسومة لعملية إدارة علاقات الزبون.
- التوصل إلى بناء نموذجٍ لكيفية تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات بمنظّمات الأعمال.

منهجية البحث

- للإلمام بالبحث من الناحية النظرية، تم الاعتماد على المعلومات المتوفرة في الكتب والمجلات العلمية الموثوقة، وما تزخر به شبكة الإنترنت من مواقع رسمية متخصصة، ولإتمام الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية هي الآتية:
- المحور الأول: إطار مفاهيمي حول إدارة علاقات الزبون وأبعادها.
 - المحور الثاني: تسيير بيانات الزبائن بمنظّمات الأعمال.
 - المحور الثالث: تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات.

أولاً: إطار مفاهيمي حول إدارة علاقات الزبون وأبعادها

بالنسبة لكثير من الباحثين، التسويق بالعلاقات يعني إدارة علاقات الزبون وذلك نتيجة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ففي تطبيق التسويق بالعلاقات يمكن الاستماع للمستهلك وتحليل سلوكه، وهذا الاستماع وهذا التحليل يمثلان إدارة علاقات الزبون⁽³⁾.

١- تعريف إدارة علاقات الزبون: انطلاقاً من تعريف التسويق بالعلاقات بأنه (...استراتيجية لجذب الزبون، وتحسين العلاقات معه والمحافظة عليها)، أصبح مصطلح إدارة علاقات

الزبون نسخةً لاحقةً للتسويق بالعلاقات، وللمصطلحين المعنى نفسه، ولكن يتم استعمال مصطلح إدارة علاقات الزبون بطريقةً مختلفةً في أدبيات التسويق^(٤). فسابقاً تلخصت إدارة علاقات الزبون في نشاطٍ بسيطٍ متمثّلٍ في تسيير بيانات الزبائن، بهدف معالجة المعطيات المتعلقة بكل فردٍ، وتسيير فرص الالتقاء التي تسمح بتدعيم ولاء الزبون اتجاه المنظمة. ولكن، مؤخراً تم إعطاء إدارة علاقات الزبون معنىً أكثر اتساعاً، فهي تمثل العملية الكلية التي تركز على بناء علاقاتٍ مربحةٍ مع الزبائن والمحافظة عليها، وذلك بمنحهم قيمةً وإشباعاً يفوقان ما يمنحه المنافس، فهي تجمع كل النشاطات التي تهدف إلى التغلغل وسط الزبائن والحصول على ولائهم^(٥). وعُرِّفت إدارة علاقات الزبون أنها استراتيجيةٌ تسمح للمنظمة بمعرفة زبائنها وإعادة تدوير هذه المعرفة للاستفادة منها، لأجل تحديد عرضها تبعاً للجمهور المستهدف، وبهدف تحسين نوعية الخدمات، والاهتمام بإدارة علاقات الزبون التي تُعتبر من أولويات القطاع الخاص، كما تدخل ضمن فلسفة القطاع العام في إطار إدارة العلاقات مع المواطن^(٦).

من وجهة نظر نظم المعلومات، عُرِّفت إدارة علاقات الزبون أنها التقاطع الوظيفي بإدماج كلٍّ من: المناهج، الأشخاص، العمليات، والقدرات التسويقية، التي تتحقق بواسطة المعلومات، التكنولوجيات والتطبيقات^(٧). فإدارة علاقات الزبون مفهومٌ يحدّد كيفية تكامل التكنولوجيا بعمليات مبيعات التسويق وخدمة الزبائن في إطار تحسين إدارة علاقات الزبون، وهي ليست مجرد أدواتٍ بل عبارة عن عمليات توظيف البرمجيات والأساليب والاستراتيجيات والسلوكيات لإدارة أكثر فعاليةً مع الزبون، تبدأ بعملية التنقيب عنه، وتستمر ببحوث ولاء الزبائن^(٨).

وتقدم إدارة علاقات الزبون مجموعةً من الحلول والبرامج القادرة على أتمتة علاقات الزبائن وتوفُّعاتهم بأكملها، وتتضمن عمليات تخصيص التسويق (Personalization)، وعمليات تفصيل المنتجات والخدمات (Customization)، لتلائم طلب الزبون وعمليات التفاعل مع ويب المنظمة (Web site)، إذ تتيح هذه الحلول للمنظمة تركيز عملياتها على الزبون، وتحسين ربحيته وولائه بتحويل هذه العلاقة إلى استثمارٍ دائمٍ، من خلال سياسة الخدمة والعرض والتكاليف الخاصة والقابلة للتعديل. وتتكون إدارة علاقات الزبون من برمجيات إدارة الاتصال التي تقوم بإدخال، تخزين واسترجاع معلومات الزبائن لإدارة العلاقات معهم، كما تتضمن العديد من مستودعات البيانات والأدوات التحليلية والتطبيقات المستخدمة لجمع معلومات الزبائن وتحليلها^(٩).

تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات بمنظمات الأعمال

بناءً على ما سبق، يمكن اقتراح التعريف الآتي لإدارة علاقات الزبون:

«إدارة علاقات الزبون عبارة عن فلسفة واستراتيجية أعمال، تنطوي على سلسلة من العمليات المتكاملة التي تقوم على التواصل الدائم بالزبون، بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، وجمع البيانات الممكنة عنه للحصول على نموذج آلي لمعرفة الزبون، ما يساعد على فهمه، وتوظيف هذا الفهم ضمن الاستراتيجية التسويقية، ما يؤدي إلى زيادة رضاه وولائه للمنظمة».

٢- أبعاد إدارة علاقات الزبون: قدمت (Meta group) تصنيفاً لأبعاد إدارة علاقات الزبون في ثلاثة أنظمة فرعية هي^(١٠):

- إدارة علاقات الزبون التشاركية (CRM Collaboratif).

- إدارة علاقات الزبون التحليلية (CRM Analytique).

- إدارة علاقات الزبون العملية (CRM Opérationnel).

وفي ما يأتي مفهوم مختصر لكل بعد من الأبعاد السابقة:

أ- مفهوم إدارة علاقات الزبون التشاركية: عرّفت إدارة علاقات الزبون التشاركية بأنها استخدام تقنيات تعاونية موجهة لتسهيل الاتصالات بين المنظمة وزبائنها، وكذا الاندماج مع مختلف مصالح المؤسسة ووحداتها^(١١). وتسمى أيضاً بإدارة علاقات الزبون التفاعلية، وهي التطبيقات التي تدعم مختلف أشكال الاتصال مع الزبائن، خصوصاً تلك التي تستعمل فيها التكنولوجيات الحديثة للاتصالات الإلكترونية، إذ يدعم استعمال هذه التكنولوجيا عمل الموظفين الذين هم في اتصال مباشر مع الزبائن، بالسماح بأتمتة الاتصالات^(١٢). وتمثل إدارة علاقات الزبون التشاركية في كل قنوات المبادلة مع الزبون، كالبريد الإلكتروني، أو بين جميع أصحاب المصلحة حول الزبون، والهدف منها تحسين الربحية والولاء^(١٣).

ب- مفهوم إدارة علاقات الزبون التحليلية: عرّفت إدارة علاقات الزبون التحليلية بأنها مجموعة من ميكانيزمات تحليل البيانات المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالزبائن، الشركاء، أو المورددين، بهدف تكوين نماذج للسلوك، المساهمة في التقسيم الكلي أو الجزئي لأصناف الزبائن، التنبؤ بحجم رقم الأعمال. وترتكز إدارة علاقات الزبون التحليلية على تكنولوجيات ذكية تمد المنظمة بأرضية تسمح بالمساعدة على اتخاذ القرار

التسويقي^(١٤)، وتستخدم برمجيات لها القدرة على جذب، تخزين، تنظيم، تحليل، تفسير، واستخدام البيانات التي يمكن أن توظفها المنظمة^(١٥).

ج- مفهوم إدارة علاقات الزبون العملية: عُرِّفَت إدارة علاقات الزبون العملية بأنها القدرة على التنفيذ التي تتعلق بالعمل، فهي إدماج وأتمتة العمليات الأفقية التي هي في ارتباط مع الزبون (الواجهة الأمامية: المبيعات، التسويق، خدمات الزبائن)، والواجهة الخلفية (ERP). ونجد في هذا الصنف كل أدوات الواجهة الأمامية، القوى البيعية وتسيير الحملات التسويقية، وكذا مراكز المكالمات. وتتعلق إدارة علاقات الزبون العملية بالتسيير اليومي للعلاقة مع الزبون عن طريق مجموع نقاط الالتقاء (نقاط البيع، الهاتف، الفاكس، الإنترنت،... إلخ)، فهي مجموعة أدوات يكمن دورها بمساعدة المسوّقين والمسؤولين عن العلاقة مع الزبون في أعمالهم اليومية^(١٦).

ومن بين التكنولوجيات المستخدمة فيها: مراكز الاتصال، قواعد بيانات الزبائن، برمجيات خدمات الزبون (Customer Support Systems)، برامج أتمتة البيع (Sales Force Automation)، برامج التسيير الإلكتروني للوثائق (GED)، مصالح الشكايات، الهاتف، الفاكس، الويب، الاستقبال والبيع على الخط، وبرمجيات إجارة الطلبات^(١٧).

ثانياً: تسيير بيانات الزبائن بمنظمات الأعمال

قبل أن تساعد البيانات منظمات الأعمال في إدارة علاقات الزبون، لا بد من جمعها وتخزينها ثم تحليلها من أجل فهم الزبائن وبناء علاقات خاصة معهم، لذلك، يجب على المنظمات الحصول على العديد من البيانات والمعلومات عن الزبائن بطرق مختلفة ومن مصادر متعددة.

من أفضل الحالات تلك التي يتم فيها التعامل مع منظمات تمتلك برنامج إدارة علاقات الزبون، ففي هذه الحالة، عليها أن تبدأ بجمع البيانات الداخلية وتتبع نوعيتها، فيما يخصّ الدقة، الحداثة، التمام... إلخ. وكذلك جمع البيانات الخارجية الواجب شراؤها وتتبعها. فالمنظمات التي يوجد فيها برنامج إدارة علاقات الزبون مسبقاً، تواجه صعوبات مع الشروط المتواجدة فيما يتعلق بنوعية البيانات الداخلية، أو أنظمة البيانات المقدمة. أما إذا كانت المنظمة ستبدأ بالعمل ببرنامج إدارة علاقات الزبون للمرة الأولى، فنظرياً يمكنها البدء من الصفر، أي أنه ليس هناك وجود للزبائن، وبالتالي لا وجود لبيانات حول الزبائن، ومن البدهي أن تقوم بتطوير برنامج لاكتساب الزبائن، وشراء معطيات خارجية

تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات بمنظمات الأعمال

على الفور، وتكوين علاقات مع زبائنها الجدد^(١٨)، ويتم التمييز عند معالجة البيانات بين قناتين: قناة جمع البيانات وقناة استعمال البيانات^(١٩).

١- قناة جمع البيانات: هنا لا بد من تتبع البيانات وجمعها في البيئة التقليدية وفي بيئة الإنترنت.

أ- تتبّع بيانات الزبون في البيئة التقليدية وجمعها: من بين بيانات الزبون الضرورية في البيئة التقليدية: الصورة الاجتماعية الديمغرافية للزبائن، مثل (العمر، الحالة العائلية، عدد الأولاد، عمل المرأة، مستوى المعيشة)، بيئة الزبون، مثل (مكان الإقامة، نوعية السكن، نسبة الكثافة السكانية والتجارية، تاريخ علاقة الزبون مع العلامة، قيمة العلامة بالنسبة للزبون، سلوك الزبون في قنوات التوزيع التقليدية، موقع الزبون الجغرافي مقارنةً بمنطقة تواجد نقاط البيع لعلامة معينة... إلخ)^(٢٠).

ب- تتبّع بيانات الزبون وجمعها في بيئة الإنترنت: تتيح المواقع الإلكترونية، بما توفره من برامج خاصة ومتطورة، جمع معلومات تسويقية وبتكلفة منخفضة، خصوصاً ما يتعلق منها برغبات الزبون وتفضيلاته، والتي تسمح بتحسين معرفة هذا الأخير. ففي كل مرة يزور فيها الشخص الموقع الإلكتروني لمنظمة الأعمال، يتم تخزين هذه المعلومة وحفظها من طرف الموقع لتحليلها لاحقاً، لمعرفة طريقة تعامله وردود فعله تجاه الموقع ومحتوياته^(٢١)، إضافة إلى قاعدة البيانات التي تكون غنية بمعلومات الزبون، حيث تحوي معلومات عن مشترياته السابقة، ملفه الديمغرافي (العمر، الدخل، الوضعية العائلية...)، ملفه البيكولوجي (الأنشطة، الاهتمامات...) وأيضاً عاداته. وفي البيئة الصناعية، قاعدة البيانات تعطي معلومات عن المنتجات المشتراة، الأسعار المدفوعة، المحاور الرئيسة المشاركة في صنع القرار، الممولين الآخرين، حالة العقد ونقاط القوة والضعف في المنظمات، ما يساعدها في تجزئة أسواقها^(٢٢). أيضاً من بين البيانات الضرورية في بيئة الإنترنت، مصدر الحصول على زبون جديد (عن طريق حملة على البريد الإلكتروني، برنامج مقارنة الأسعار، الدخول المباشر، عن طريق كلمة مفتاحية لعلامة المنظمة والتي تم إدخالها في محرك البحث... إلخ)، ما يعطي فكرة جيدة عن القيمة المحتملة للزبون الجديد، المنتجات والخدمات التي تم تفحصها في الموقع الإلكتروني، يتم إدماج هذه البيانات في قاعدة بيانات الزبون لإدارة علاقات الزبون المتعدّد القنوات، ويتم استغلالها في التسيير الكلي للعلاقة مع الزبون^(٢٣).

ج- مصادر المعلومات: يجب جمع معلوماتٍ عن كل زبونٍ، أو على الأقل، عن الذين يتم استهدافهم في مخطّط العمل. هذه المعلومات يتم تشكيلها ودمجها في قاعدة بياناتٍ للحصول على نموذجٍ دائمٍ وآليٍّ لمعرفة الزبائن. ومن بين مصادر المعلومات: الاستقصاءات، قوى البيع، المحاسبة، بطاقة الولاء، قسم التوصيل، مصلحة ما بعد البيع، مراكز الهاتف، الإنترنت، البريد، قواعد البيانات الخارجية... إلخ. كما تمتلك المنظمات قواعد بياناتٍ جزئيةٍ وغير تامةٍ يجب عدم إهمالها^(٢٤).

٢- قناة استعمال البيانات: في هذه القناة، يتم التمييز بين استعمال بيانات البيئية التقليدية في قنوات بيئية الإنترنت، وبين القيام بالطريق العكسي، أي الحصول على البيانات من بيئة الإنترنت ونقلها إلى قنوات البيئية التقليدية وتخزينها في إدارة علاقات الزبون، وإغفال هاتين الحالتين يحدّ من الإمكانيات المتاحة. فبيانات بيئية الإنترنت والبيئية التقليدية مكملتان إحداهما للأخرى بشكلٍ كبيرٍ، لذلك من المهم توسيع مجال استعمال بيانات البيئتين في مقاربةٍ متعددة القنوات، وتحرير قناة الجمع وتوسيعها، فمن الممكن بناء جسورٍ من أجل نقل البيانات من بيئةٍ إلى أخرى^(٢٥).

أ- نقل البيانات: بمجرد تواجد البيانات في الإنترنت تصبح قابلةً للنقل، كما أن تكلفة استغلالها هامشيةً نسبياً. لذا يُعتبر الويب أداةً مذهلةً لاستغلال البيانات، ولكن هذه الحالة ليست دائمةً في البيئية التقليدية، حيث تكون البيانات مجمعةً ومحصورةً في برامج إدارة علاقات الزبون، مغلقةً من الصعب الدخول إليها لاستعمالها في الوقت المناسب، فتكلفة هذا الاستعمال تحدّ من التطور. لذا، من الأفضل نقل بيانات البيئية التقليدية إلى الإنترنت لمعالجتها، حيث يتمّ نقلها على شكل كوكي (Cookie)^(٢٦) مجهول يمكن قراءته لاحقاً من طرف جهاز الخادم للتطبيقات، من أجل تنفيذ عملية الاستهداف المرغوب فيها على موقعٍ معينٍ، أو على الإنترنت بصفةٍ عامة^(٢٧).

ب- تخزين البيانات وتنظيمها: يتم تخزين بيانات الزبائن في قواعد بياناتٍ خاصةٍ من أجل حفظها لاستعمالها عند اللزوم. فقبل إطلاق صفحات الموقع الإلكتروني للمنظمة، يتم إنشاء جداول بياناتٍ خاصةٍ بالزبائن، تحوي جميع معلوماتهم الشخصية، وتستطيع المؤسسة الاطلاع عليها متى شاءت^(٢٨). وتُعرّف قاعدة بيانات الزبون «أنها مجموعةٌ مهيكلةٌ من المعلومات المتاحة والتشغيلية عن الزبائن، والتوقعات التي تُستخدم للحصول على المسارات، النوعيات، مبيعات السلع والخدمات، أو للحفاظ على العلاقة التجارية. ويركّز التسويق القائم على قواعد البيانات، على بناء قواعد البيانات وتعزيزها،

تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات بمنظمات الأعمال

واستخدامها من أجل التنقيب وبناء العلاقات مع الزبائن^(٢٩). ويمر بناء قاعدة بيانات الزبون بعدة مراحل، هي^(٣٠):

- مراجعة مصادر المعلومات الحالية، الداخلية والخارجية للمنظمة، حول الزبون.
- تقييم مصادر المعلومات المحتملة من جانب المنفعة، التكلفة وإمكانية التحقيق، أي قنوات الاتصال التي تسمح بضم الزبائن والتفاعل معهم.
- تحديد السياسة التي تنظم جمع المعلومات: ما هي الأهداف؟ بأية وسائل؟ ما هو المقابل؟
- تقييم مدى قابلية إدماج قواعد البيانات الموجودة: ففي بعض الحالات يفصل الانطلاق من قواعد بيانات موجودة مسبقاً، وفي حالات أخرى يفصل الانطلاق من الصفر.

تتولى برامج إدارة قواعد البيانات عملية إدارة قواعد بيانات الزبائن، منها برنامج (SQL Server) الذي يتيح الكثير من التبسيط في الإدارة مع توفير أقصى قدر ممكن من الفرص، والحفاظ على سلامة البيانات وترابطها، وهو مسؤول عن تخزين البيانات، فحص قيود التكامل المحددة، ضمان ترابط البيانات المخزنة حتى في حالة التوقف المفاجئ للنظام، وضمان العلاقات بين البيانات المعروفة من قبل المستخدم^(٣١).

تخزين البيانات هو الخطوة التي تسبق التحليل، وهذا ما يقوم به مستودع البيانات (Data warehouse)، حيث يتم جمع البيانات حسب الوظائف، وتنظيمها حسب المواضيع، بتقسيمها إلى مستودعات فرعية^(٣٢). يدخل مستودع البيانات في مفهوم موسّع يتعلق بإدماج أنظمة المعلومات غير المتجانسة، وهو يشير إلى إدماج البيانات التي يتم مشاركتها من طرف الأنظمة المستقلة، فهو يمثل مصلحة محورية بين كل بعد من أبعاد إدارة علاقات الزبون. عند الحديث عن (المحلل، رئيس المنتج، المسوق، منسق مركز الاتصالات)، فلكل واحد من هؤلاء منفذ لمصدر البيانات نفسه وللمعلومات نفسها، وذلك بفضل مستودع البيانات، فالمحلل يستعمل أدوات التحليل من أجل أن يجد في مستودع بيانات الزبون نتائج هذه الاستفسارات، ومعارف جديدة تساعد المسيرين في قراراتهم. يركّز رئيس المنتج اهتمامه على مبيعات متوجه حسب المنطقة، وحسب الفترة، وغالباً ما يكون هذا بوساطة مستودع بيانات الأقسام (data mart)^(٣٣). كما يمكن بفضل المسوق معرفة فعالية الحملة الإشهارية من عدمها وتصحيحها إذا دعت الحاجة لذلك.

وأخيراً، منسّق مركز الاتصالات يكون لديه منفذٌ للمعلومة المكتملة إلى أقصى ما يمكن حول كل زبونٍ يتم الاتصال به، وذلك بفضل (Operational Data Stores) (34) الذي يُعتبر كوسيطٍ بين المستخدم ومستودع البيانات (35).

ج- تحليل بيانات الزبائن: من أجل خلق المعرفة والفهم اللازم لسلوكات الزبائن وتفضيلاتهم، لا بد من تحليل بياناتهم، ويعتمد في ذلك على برمجيات لها القدرة على جذب، تنظيم، تحليل، تفسير، واستخدام البيانات التي يمكن أن توظفها المنظمة، أهمها:

- لغة المعالجة الهيكلية (Structured Query Language SQL): تُعتبر من أبسط أنواع المعالجة للبيانات لغرض الوصول إلى المعلومات من خلال قواعد البيانات، حيث يكون بناء الجملة فيها واضحاً ومختصراً، وسهلاً الفهم من قِبَل المستخدم الذي يمتلك بعض الأرضية التقنية. وهناك عددٌ من العمليات التي لا يمكن لهذه اللغة أداؤها، مثل: التحليلات الإحصائية الأولية أو التدرج، بينما يمكنها تنفيذ الاستفسارات المباشرة (36).

- نُظْمُ المعالجة التحليلية الفورية (On-Line Analytical Processing Systems): تمثل نُظْمُ المعالجة التحليلية الفورية (OLAP) نتاج التطور النوعي لُنُظْمِ معالجة المعاملات (TPS)، التي تتولى أنشطة تسجيل وتصنيف المعاملات، ومعالجة البيانات المرتبطة بأنشطة الأعمال اليومية، وبالمهام الروتينية التي تخضع لظروف حالة التأكد، وبالتالي، تكون نتائج هذه الأنشطة والمهام محدّدة ومعروفة سلفاً. وظهرت نُظْمُ المعالجة التحليلية الفورية لتقديم قدرات التحليل المنهجي للبيانات بعد تسجيلها، وتخزينها في قواعد أو مستودعات البيانات، وذلك من أجل إعادة النظر في هذه البيانات، وإجراء أنشطة المعالجة التحليلية المقدّمة لتجهيز المدراء بمعلومات ذات قيمة مضافة، وذات أبعادٍ وأوجهٍ متعددةٍ ومتنوعةٍ، تستوفي كل متغيرات الظاهرة موضوع القرار أو الدراسة (37). تمثل (OLAP) أدواتٍ برمجيةً منفصلةً عن مستودعات البيانات، تستخدم لتحليل البيانات المخزنة في قواعد البيانات، وقد تكون لها قاعدة بياناتٍ خاصةٍ يتم تجميع البيانات فيها وفق الأبعاد الخاصة بالتحليل، كما تكون البيانات من النوع التاريخي، والمجمعة من مصادر مختلفة، وبذلك تقوم هذه الأنظمة بالاستفسارات المعقدة والتي تعالج الكثير من القيود في كل مرة (38).

- تنقيب البيانات (Data Mining): تركز تقنية تنقيب البيانات على استخراج المعارف انطلاقاً من حجمٍ كبيرٍ من المعلومات، بواسطة تقنيات التعلم والإحصاء،

تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسخير البيانات بمنظّمات الأعمال

وتطبّق أساساً على إشكاليات التصنيف والتنبؤ^(٣٩). وقدّمت مؤسسة (IGI Global) ١١٤ تعريفاً لتنقيب البيانات، منها» هو خطوة واحدة في اكتشاف المعرفة داخل قواعد البيانات (KDD) حيث تستخدم أساليب التحليل، مثل: الشبكات العصبية (Neural Networks) أو الخوارزميات الجينية (Genetic Algorithms) أو شبكة القرارات (Decision Trees) أو التقنية والنماذج الهجينة (Hybrid Models)، لتحديد الأنماط والعلاقات في مجموعات البيانات»^(٤٠).

ويُعتبر تنقيب البيانات خطوةً في عملية أكبر هي اكتشاف المعرفة في قواعد البيانات (Knowledge Discovery)، والخطوات الأخرى تحوي تنقية البيانات (Cleaning)، تكامل البيانات (Integration)، اختيار البيانات (Selection)، نقل البيانات (Transformation)، تنقيب البيانات (Data Mining)، تقييم البصمة (Pattern Evaluation)، وتمثيل المعرفة (Knowledge Presentation). ويمكن أن يعمل تنقيب البيانات على بياناتٍ ممثلةٍ بشكلٍ كمّيٍّ أو نصّيٍّ أو متعدد الوسائط، كما تستطيع تطبيقات تنقيب البيانات أن تجري معاملاتٍ متغيرةً لفحص البيانات. تحتوي هذه التطبيقات على الارتباط «Association» (نماذج حيث يكون حدثٌ واحدٌ مرتبطاً بحدثٍ آخر، مثل شراء قلم حبرٍ وشراء ورقة)، وتحليل تسلسلٍ أو مسارٍ (بصماتٍ حيث يؤدي حدثٌ واحدٌ إلى حدثٍ آخر، مثل ولادة طفلٍ وشراء حفاظات)، تصنيف «Classification» (تعريف بصماتٍ جديدة، مثل صدفةٍ بين شراء مجرى هواءٍ وشراء أغطيةٍ بلاستيكية)، والعنقدة «Clustering» (إيجاد ومشاهدة مجاميع توثيقيةٍ لحقائق غير معروفةٍ سابقاً، مثل مواقع جغرافية ومصادر جديدة)، والتوقع «Forecasting» (اكتشاف بصماتٍ والتي يمكن عمل بعض التوقعات المعقولة بالنسبة إلى الفعاليات المستقبلية، مثل التوقع بأن الناس الذين يتمون إلى نادٍ رياضيٍّ سوف يدخلون إلى محاضراتٍ تدريبية)^(٤١).

- تحليلات الويب (web analytics): يشمل مجال تحليلات الويب قياس التقارير وجمعها وتحليلها، وإعداد التقارير لبيانات الإنترنت، من أجل فهم استخدام شبكة الإنترنت وتحسينها، وتتجاوز تحليلات الويب الإحصائيات التقليدية في المواقع الإلكترونية الكلاسيكية إلى شبكات التواصل الاجتماعي والبيانات خارج الموقع. وتتضمن تحليلات الويب نوعين من المؤشّرات الكمية، هي الأرقام والنسب، مثلاً حساب (عدد زوار الموقع الإلكتروني، نسبة الخروج من الموقع، معدل التردد على

صفحة معيّنة، عدد المشاهدات... إلخ)، كما تحوي مؤشراتٍ نوعيةً، مثل (الصفحات التي يزورها كل زبونٍ، مكانه الجغرافي، تنقلات المستخدم من صفحةٍ إلى صفحةٍ إلكترونيةٍ أخرى... إلخ). أما عن القيمة المضافة لتحليلات الويب، فهي تحلّل معلوماتٍ وتعطيها للمنظمة من أجل اتخاذ القرارات وإعداد استراتيجياتٍ فعّالة^(٤٢).

ثالثاً- تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير بيانات الزبائن

تسمح إدارة علاقات الزبون بجمع البيانات حول الزبائن في قاعدة بياناتٍ مشتركةٍ، ما يسمح بتوحيد المعلومة، حيث تحسن تعاضدية البيانات من التعاون داخل المجموعة، وداخل مختلف المصالح في منظمة الأعمال، فيتم ربح الوقت بتجنّب تكرار إدخال البيانات، والتقليص من المعلومات الخاطئة^(٤٣). ولإثراء الهدف من إدارة علاقات الزبون، وإظهار صورةٍ واحدةٍ للمنظمة في نظر الزبون، من الضروري النظرُ إلى أبعاد إدارة علاقات الزبون على أنها عمليةٌ متقاطعةٌ، إذ يجب على أقسام التسويق، المبيعات والخدمات، تنسيق مسؤولياتها، نشاطاتها، أنظمة معلوماتها، وبياناتها^(٤٤). كما أن الجمع أو الربط بين مختلف أبعاد إدارة علاقات الزبون يحقق الهدف الذي وُضعت من أجله استراتيجية إدارة علاقات الزبون في المؤسسة، أي تطوير العلاقات مع الزبون وأتمتها^(٤٥).

وفي ما يأتي تبيانٌ للدور المحوري لكل بعدٍ من الأبعاد الثلاثة لإدارة علاقات الزبون، والتكامل فيما بينها في تسيير بيانات الزبائن في إطار عملية إدارة علاقات الزبون بمنظمات الأعمال.

١- الدورُ المحوريُّ لإدارة علاقات الزبون التحليلية: تتجلى القدرة التحليلية لبرنامج إدارة علاقات الزبون في تخزين وتحليل البيانات المتولدة عن العمليات التسويقية، البيعية، وخدمات ما بعد البيع بكمياتٍ كبيرةٍ جداً، وكذا المعلومات المجمّعة حول الزبائن أثناء الاتصال الهاتفي أو الإلكتروني، بالإضافة إلى تلك المجمّعة بفضل الاستجابات المختلفة^(٤٦). وتقوم إدارة علاقات الزبون التحليلية بتحليل البيانات التي تم جمعها في مستودع البيانات باستخدام تنقيب البيانات أو المناهج الإحصائية، وهي تمثل المفتاح الحقيقي لنظام (CRM) إذ توفر تفاصيل أكثر، وبطريقةٍ ملخّصةٍ، كما تركز على تخزين وتحليل واسعين للمعطيات المولدة أفضل من إدارة الزبائن العملية والتشاركية. وانطلاقاً من هذه المعطيات، تدعم أدوات التحليل المختلفة استخراج المعارف التي تعتبر دعامةً أساسيةً لاتخاذ القرارات، وتسمح بتحسين سيرورة إدارة علاقات الزبائن العملية والتشاركية^(٤٧).

تُغطّي إدارة علاقات الزبون التحليلية الجهود من أجل تكوين قاعدة بيانات الزبائن، إنجاز تحاليل حول بيانات مناسبة من أجل توجيه الاستثمارات التجارية والتسويقية، نشر المعلومات من الداخل بطريقة تسمح بسيرورة البيع المتقاطع (cross selling)^(٤٨)، وإرسال المعلومات للموظفين الذين هم في اتصال مباشر مع الزبائن لخدمتهم بشكل أفضل^(٤٩). وتمنح إدارة علاقات الزبون التحليلية كل العناصر من أجل تحليل خصائص الزبون وسلوكاته لإتمام نشاطات إدارة علاقات الزبون العملية مع احترام حاجات وتوقعات الزبائن، كما أن هدفها الأساسي هو منح كل معلومة ضرورية من أجل خلق حوار مضبوط ومتقاطع القنوات مع كل زبون منفرداً، بالتركيز على تفاعلاته الحالية^(٥٠). وتوفّر المعلومات المعرفة والمجمّعة الأساس لتقارير الإدارة العليا، كما تمكّن من التحليل الاستراتيجي، وتستخدم كمدخلات للحملات على الأسواق المستهدفة، مما يقود إلى استجابة أسرع في زيادة الربحية وحصّة السوق، تقابلها استجابة الزبائن ممثلة بالرضا^(٥١).

٢- الدور المحوري لإدارة علاقات الزبون التشاركية: تمثّل إدارة علاقات الزبون التشاركية الصنف الثاني من تكنولوجيايات إدارة علاقات الزبون، وتهدف إلى تحسين الاتصالات والتنسيق الداخلي بالاستعانة بالتكنولوجيا التي تضمن ترتيب الأنشطة بما يسمح بدمج الزبون، وأيضاً التنسيق الخارجي بفضل التكنولوجيا، كالبريد الإلكتروني الذي يسهّل التفاعلات المباشرة مع الزبون ويطوّرها. كما تسمح التكنولوجيا التشاركية لإدارة علاقات الزبون باتصالات شخصية في الوقت الحقيقي، ومعرفة جيدة لتفضيلات الزبائن بفضل اتصال في اتجاهين^(٥٢).

يستخدم المسوّقون خليطاً من استراتيجيات الاتصالات لاستهداف الزبائن، أشهرها الاتصالات التسويقية (Marcom) التي تستهدف التداخلات بين المؤسسة وزبائنها الحاليين والمتوقّعين، باستخدام وسط واحد أو أكثر، مثل (البريد المباشر، الصحف الإخبارية، المجالات، التلفاز، الراديو، الهاتف، الإنترنت)، والاتصالات التسويقية المتكاملة (IMC) التي تشمل إدارة كل أدوات اتصالات التسويق، لتسليم رسالة واضحة عن المؤسسة ومنتجاتها. ويسمح نظام قاعدة بيانات إدارة علاقات الزبون باستخدام فعّال لهذا النمط الاتصالي كونه يخزّن معلومات عن تفضيلات الزبائن، ويسمح بتركيز أنشطة التسويق تجاه أهداف محددة^(٥٣). في الوقت نفسه، تمثّل إدارة علاقات الزبون التشاركية فرصة لجمع معلومات دقيقة عن الزبون ليتمّ تخزينها، ما يسمح باستهداف دقيق لحاجاته وتوقعاته. وأحد أهم تحديات إدارة علاقات الزبون التشاركية هو ضمان دخول

كل موظفٍ إلى معلوماتٍ تامّةٍ وأكثر حداثةً حول الزبون^(٥٤). كما أن دمج برامج إدارة علاقات الزبون التشاركية في نقطة الاتصال مع الزبون مهمٌ جداً من أجل نجاح استخدام تكنولوجيا (CRM) وتنفيذها. وتحمل القدرة على دمج برنامج إدارة علاقات الزبون في مختلف أنظمة منظمة الأعمال (المحاسبة، المالية، الموارد البشرية، التوزيع...) قيمةً إضافيةً للزبائن، لأن معالجة استفساراتهم يصبح بطريقةٍ احترافيةٍ وفي الوقت الملائم مع اقتناص الفرص المتاحة. كما أن القدرة التشاركية للبرنامج تدعم أيضاً دمج مراكز اتصال الزبون (مراكز المكالمات، البريد الإلكتروني، المواقع الإلكترونية...) ما يسمح بالتفاعل بين الزبون والمنظمة^(٥٥).

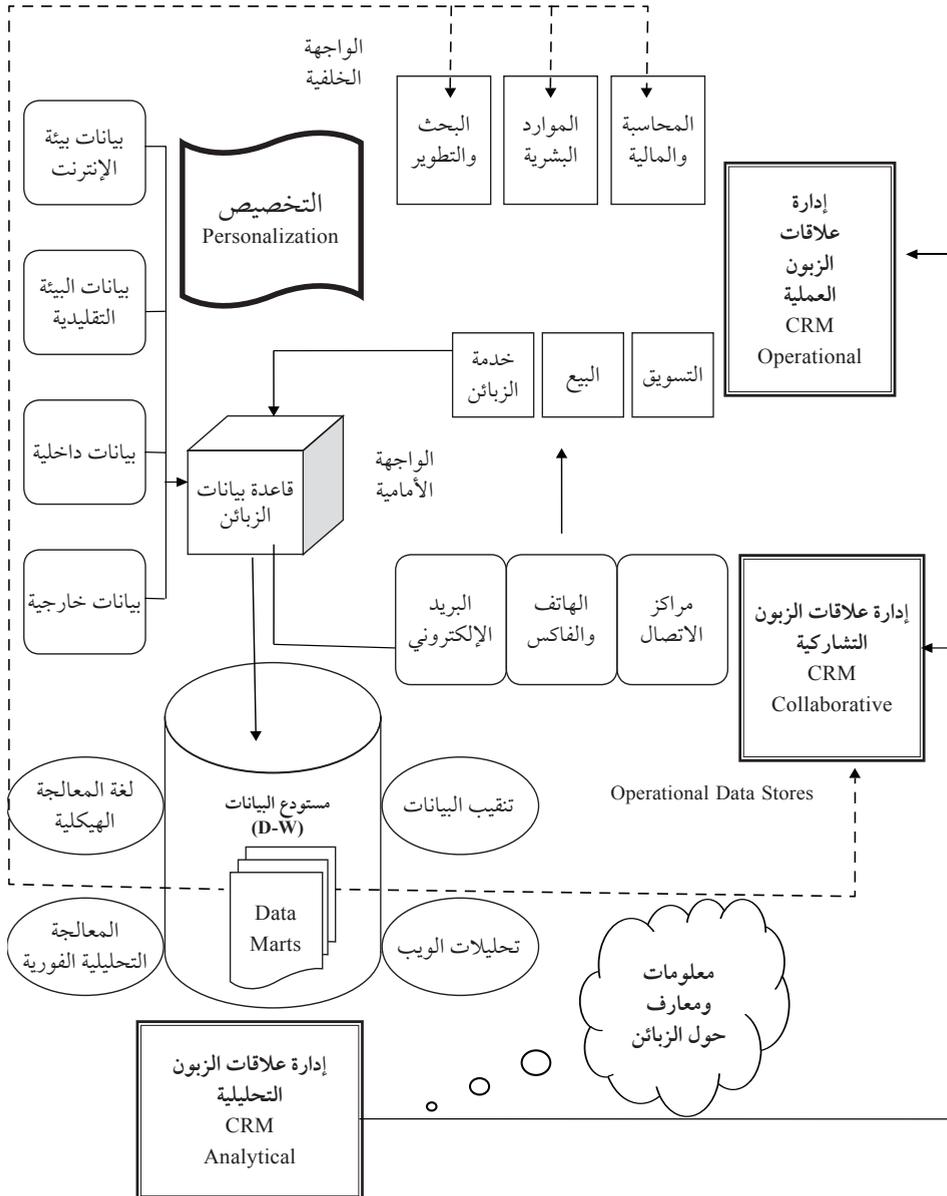
٣- الدور المحوري لإدارة علاقات الزبون العملية: إذا كانت إدارة علاقات الزبون التحليلية تساهم في حل إشكالية الاستهداف واختيار الزبائن، فأدوات إدارة علاقات الزبون العملية تسمح باقتراح العرض المناسب للزبون في الوقت المناسب، عن طريق القناة المناسبة^(٥٦). والدور الأساسي لإدارة علاقات الزبون العملية هو أتمتة عمليات البيع وتحسينها، والتسويق، وخدمات الزبون باستمرار، وكل هذا أصبح ممكناً بفضل تحليل البيانات، الذي يسمح بإضافة تحسيناتٍ لهذه العمليات، مثلاً، يصبح تحديد الجمهور المستهدف لنشاطٍ تسويقيٍّ أكثر دقةً، كذلك يتم أقلمة قناة توزيع المنتج حسب تفضيلات كل زبون^(٥٧).

وتقوم إدارة علاقات الزبون العملية بأتمتة العمليات الأفقية المرتبطة مع الزبون (الواجهة الأمامية: المبيعات، التسويق، خدمات الزبائن) وتكاملها مع الواجهة الخلفية (ERP)^(٥٨)، مستخدمةً في ذلك المعلومات المقدّمة من طرف إدارة علاقات الزبون التحليلية من أجل اقتراح عروضٍ خاصةٍ للزبائن^(٥٩). وتتمُّ عملية تخصيص المنتجات، عند قيام الزبون بإرسال معلوماته الخاصة للموقع الإلكتروني للمنظمة، حيث يقوم نظام المعلومات الآلي بجمع المعطيات التاريخية حول استفسارات الزبون وطلباته وخصائص سلوكه في قواعد البيانات، ويتم صنع المعلومات في قاعدة البرنامج الآلي الخاص، ويتم تحديد النموذج الممكن للزبون بالانسجام مع التصنيف الموجود في قاعدة البيانات، بعد ذلك ينقل سيناريو التسويق بالتطابق مع نموذج الزبون وسلوكه، وبالتركيز على ما تمّ تكوينه، إلى المصلحة التي تتولى اقتراح المنتج الخاص، والتي تُسمى «المصلحة الاستشارية» لمنظمة الأعمال^(٦٠).

ويعود استعمال برامج أتمتة القوى البيعية بفضل إدارة علاقات الزبون العملية، بفوائد كبيرةٍ على المنظمة، فهي تسمح بتقليص الأخطاء، إلغاء الطلبات، كما تسمح بزيادة رقم

تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات بمنظمات الأعمال

الأعمال نتيجةً للمتابعة الجيدة للفرص التجارية. كما تقوم برامج أتمتة القوى البيعية بتقليص آجال إتمام الصفقات والأعمال، وتمكين البائعين من التركيز على العلاقة مع الزبائن للحصول على ولائهم^(١١). نعرض نموذج تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات بمنظمات الأعمال من خلال الشكل الآتي:



يتضح من الشكل أعلاه أن إدارة علاقات الزبون التشاركية تسمح عن طريق أشطتها المتعلقة بالاتصال المباشر بالزبون (مثل مراكز الاتصالات، الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني... إلخ)، بجمع بياناتٍ دقيقةٍ عن الزبائن، يتم تخزينها في مستودع البيانات، إضافةً إلى البيانات المتولّدة عن إدارة علاقات الزبون العملية الناتجة عن عمليات (التسويق، البيع، وخدمة الزبائن). تتولّى إدارة علاقات الزبون التحليلية عملية استخراج المعلومات والمعارف من هذه البيانات بفضل تقنيات وبرمجياتٍ، أهمها (تنقيب البيانات ونُظُم المعالجة التحليلية الفورية... إلخ)، وتساعد النتائج المقدّمة من طرف إدارة علاقات الزبون التحليلية على أتمتة عمليات الواجهة الأمامية المرتبطة مع الواجهة الخلفية، ما يسمح باقتراح عروضٍ خاصةٍ للزبائن، وتفصيل المنتجات والخدمات لتلائم طلباتهم. كما يحصل منسّقو مراكز الاتصال على معلوماتٍ مكتملةٍ، وبأقصى ما يمكن، حول كل زبونٍ يتمُّ الاتصال معه.

نتائج التكامل بين مختلف أبعاد إدارة علاقات الزبون

يعطي تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير البيانات بمنظمات الأعمال مجموعةً من النتائج أهمها:

- تكامل وتوحيد معلومات الزبائن داخل المجموعة وداخل مختلف مصالح المنظمة، ما يحسّن من التعاون، فيتم ربح الوقت بتجنّب تكرار إدخال البيانات، والتقليص من المعلومات الخاطئة.
- المتابعة الفورية والتفصيلية لعمليات البيع والتسويق، والاستجابة السريعة لمختلف استفسارات الزبون، مع التنبؤ بهذه الأنشطة بفضل تحليل سلوك الزبائن.
- تسهيل عملية إدارة علاقات الزبون عن طريق الوصول للمعلومة الدقيقة في الوقت المناسب، وتقديم السلع والخدمات حسب الطلب، من أجل رضا الزبائن وولائهم.
- التجزئة السوقية باستخدام قاعدة بيانات الزبائن لتكملة الاستهداف الأولي الذي يربط بين السياسة التسويقية وسياسة العلاقات، وخلق حملاتٍ تسويقيةٍ أكثر خصوصية.
- إنجاز لوحات القيادة لبيانات الزبائن من أجل اتخاذ القرارات الجيدة، كتحديد الزبائن المحتملين، ونسبة الزبائن المفقودين، وإيجاد الفرص لرفع مستوى المبيعات.

خاتمة

إن الهدف الأساس من إدارة علاقات الزبون هو توفير معلومات ومعرفة عن الزبائن بشكل دائم ومستمر، ولهذا أصبحت منظمات الأعمال تستمد عوامل تميزها ونجاحها من الاستجابة السريعة لحاجات الزبائن ورغباتهم، ما يساعدها في تكوين علاقات طويلة الأمد معهم، بتحويل هذه العلاقة إلى استثمار دائم عن طريق تسيير بياناتهم، والاستفادة من المعلومات والمعارف المستخلصة منها للاحتفاظ بهم.

بيّنت النتائج المستخلصة من البحث تكامل أبعاد إدارة علاقات الزبون في تسيير بيانات الزبائن بمنظمات الأعمال، حيث تقوم إدارة علاقات الزبون التحليلية بتجميع، وتخزين، وتحليل البيانات الناتجة عن عمليات التسويق والبيع وخدمة الزبائن، التي تمثل إدارة علاقات الزبون العملية، والمعلومات التي تم جمعها من الزبائن خلال الاتصالات الهاتفية أو البريد الإلكتروني أو من خلال الاستبيانات، وهي عمليات الاتصال المباشر بالزبون التي تمثلها إدارة علاقات الزبون التشاركية، ما يسمح باستخراج المعلومات والمعارف التي يستخدمها الموظفون الذين هم في اتصال دائم مع الزبائن في توجيه الاستثمارات التسويقية لخدمة الزبائن بشكل أفضل.

في الوقت نفسه، تمثل إدارة علاقات الزبون التشاركية فرصة لجمع معلومات دقيقة عن الزبون، ما يسمح باستهداف جيد لحاجاته وتوقعاته. وتقتصر أدوات إدارة علاقات الزبون العملية العرض المناسب له، في الوقت المناسب، عن طريق القناة المناسبة، كما أن عملية أتمتة البيع، التسويق، وخدمات الزبون، أصبحت ممكنة بفضل إدارة علاقات الزبون التحليلية التي تسمح بإضافة تحسينات لهذه العمليات.

إن الجمع أو الربط بين مختلف أبعاد إدارة علاقات الزبون بشكل متكامل، يحقق الهدف الذي وضعت من أجله استراتيجية إدارة علاقات الزبون في المؤسسة، وهو بناء علاقات مربحة وطويلة الأمد مع الزبائن، وتقديم المنتجات والخدمات حسب الطلب لتحقيق رضاهم وولائهم.

الهوامش والمراجع

(1) Terabytes = 1 000 000 000 000 Bytes.

(٢) الكوينتيليون: هو الرقم واحد متبوعاً بـ ١٨ صفراً.

- (3) Byblice COOVI, Management du cycle de vie du client: proposition d'un modèle d'évaluation de l'utilisation des logiciels CRM, Thèse Doctorat, Université d'Auvergne, France, Décembre 2010, p. 29.
- (4) Dirk Arndt & Wendt Gersten, Data Management in Analytical Customer Relationship Management, DaimlerChrysler AG, Research & Technology, Data Mining Solutions, FT3/AD, PO BOX 2360 89013 Ulm, Germany, retrieved November, 2002, p. 02.
- (5) Gary Armstrong & Philip Kotler, Principes de Marketing, 11^{em} édition, PEARSON, France, 2013, p. 14.
- (6) Vincent Royaix & Eric Rublé, Le «Citizen» Relationship Management-Comment l'administration peut-elle tirer profit du CRM? LIVRE BLANC, www.gfi.fr, p.10.
- (7) Dorota Jelonek, The Evolution of Customer Relationship Management System, Recent Advances in Computer Science, is with the Faculty of Management, Czestochowa University of Technology, Czestochowa, Poland, p. 29.
- (8) Alain Fernandez Nodesway, extrait du livre: «Le bon usage des technologies expliqué au manager », www.piloter.org, 2010, p. 06.
- (9) Byblice COOVI, Op-cit, p. 34.
- (10) Alain Fernandez Nodesway, Op-cit, p. 08.
- (11) Byblice COOVI, Op-cit, p. 95.
- (12) Dorota Jelonek, Op-cit, p. 30.
- (13) Alain Fernandez Nodesway, Op-cit, p. 08.
- (14) Byblice COOVI, Op-cit, p. 93.
- (15) Byblice COOVI, Ibid, pp. 119-120.
- (16) Byblice COOVI, Ibid, pp. 96-97.
- (17) Mohamed El LOUADI, Meriem AGREBI, Ahmed Ben HAMMOUDA, Les corrélats du CRM et du Marketing relationnel, Université de Droit, d'économie et des sciences du Marseille, Université PAUL CEZANNE, France, W.P. n° 701, Novembre 2004, p. 9.
- (18) Dirk Arndt & Wendt Gersten, Op-cit, p. 07.
- (19) Alian Sanjaume, Arraund Caplier, Marketing Comportemental, Exploiter la donnée marketing client, DUNOD, France, 2010, p. 79.

- (20) Alian Sanjaume & Arraund Caplier, Op-cit, p. 82.
- (21) Grégoy Bressolles, L'E-Marketing, Dunod, France, 2012, pp. 09-11.
- (22) Philip Kotler, Kevin Keller, Bernard Dubois & Delphine Manceau, Marketing Management, 12^{ème} édition, Person, France, 2006, pp. 193-194.
- (23) Alian Sanjaume & Arraund Caplier, Op-cit, p. 82.
- (24) Lendrevie, Lévy, MERCATOR, Dunod, 11^{ème} édition, Paris, France, 2014, p. 2011.
- (25) Alian Sanjaume & Arraund Caplier, Op-cit, p. 80.

(٢٦) الكوكي (Cookie): ملف بيانات يتم حفظه في القرص الصلب لكمبيوتر المستخدم من قبل خادم الويب بدون علم الزبون وبدون رضاه عادةً، وعن طريقه يتم الحصول على المعلومات التي تم حفظها عندما يقوم بالدخول إلى نفس الموقع الإلكتروني مرةً أخرى، حيث يتم تداول هذه المعلومات من قبل المنظمة وحفظها في ملفٍ للقيام بدراساتها باستخدام برامج ذكية ويتم تسويق المنتجات أو الخدمات بناءً عليها.

- (27) Alian Sanjaume & Arraund Caplier, Op-cit, pp. 79-80.
- (28) Francois et Sandrine Houste Delphine Bouton avec la contribution de Raphaëlle, Créer un site e-commerce avec Dreamweaver cs4 et PHP/My SQL, 4^{ème} édition, Pearson France, 2009, p. 160.
- (29) Philip Kotler et Autres, Marketing Management, Op-cit, pp. 193-194.
- (30) Lendrevie, Lévy, Op-cit, p. 2011.
- (31) Jérôme Gabillaud, SQL Server 2008: Administration d'une base de données avec SQL Server Management Studio, France, 2009, pp. 8 - 9.
- (32) Géraldine Graf & Julien Stern, Le CRM analytique, Les outils d'analyse OLAP et le Data Mining, le cadre du séminaire «Customer Relationship Management», Faculté des Sciences économiques et sociales, Université de Fribourg, le 26 avril 2008, pp. 8-9.

(٣٣) مستودع بيانات الأقسام (data mart): هو جزءٌ من مستودع البيانات يسمح بإجراء استفساراتٍ على قاعدة بياناتٍ جد صغيرةٍ تضم البيانات المتعلقة باحتياجات المستخدم، إذ يمتلك كل من مسؤول التسويق ومسؤول المبيعات مستخرجاً

لمستودع البيانات خاص بمجال نشاطه، والبيانات التي يحتويها مستودع بيانات الأقسام تكون أقل عدداً وتسمح بإجراء تحليلاتٍ أكثر سرعة واستهدافاً.

(٣٤) (Operational Data Stores): وسيطٌ بين المستخدم ومستودع البيانات، يتم إعادة تحديثه على طول العمليات التجارية، يسمح باستفساراتٍ بسيطةٍ على كميةٍ قليلةٍ من البيانات مثلما تحدده حالة الطلبية، وهو مماثلٌ للذاكرة على المدى القصير، على عكس مستودع البيانات الذي يخزن البيانات على مدى ٥ إلى ١٠ سنوات.

(35) Géraldine Graf, Op-cit, p. 08.

(٣٦) سامية لحول، صليحة مقاوسي، وزكرياء عقاري، دور نظم المعلومات التسويقية في إنتاج المعرفة بمؤسسات النقل الجماعي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد ٠١، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٣٣.

(٣٧) سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الأردن: دار المناهج، ٢٠١٢، صص ٩٦-٩٨.

(38) Fabio A. Schreiber, Data warehouse e-knowledge discovery, departamento di elettronica e informzione politecnico di Milano, www.elet.polimi-it/upload/schreibe/dbmanagementsystems/material/pdf, 2000, p. 3.

(39) René Lefébure & Cilles Venturi, Gestion de la relation client, EYROLLES, 2^{ème} tirage, Paris, France, 2009, p. 260.

(40) IGI Global, What is Data Mining, www.igi-global.com/dictionary/data-mining/6763, 28/09/2014, 00:40.

(٤١) علاء حسين الحمامي، تنقيب البيانات، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، صص ٢٦ - ٢٧.

(42) Jérôme Chambard, Web Analytics, www.dictionnaireduweb.com/web-analytics/, 05/04/2016, 14:00.

(43) Everwin, Quels sont les 6 avantages d'un logiciel CRM dans Relation Client? www.technique-de-vente.com/gestion-de-la-relation-client-crm-everwin/, 14/10/2017, 15:00.

(44) Dirk Arndt & Wendt Gersten, Op-cit, p. 02.

(45) Géraldine Graf & Julien Stern, Op-cit, p. 06.

(46) Byblice COOVI, Op-cit, p. 93.

(47) Alain Fernandez Nodesway, Op-cit, p 08.

(٤٨) البيع المتقاطع (Cross Selling): مصطلحٌ لممارسة بيع منتجٍ أو خدمةٍ إضافية ذات صلةٍ بمنتجٍ آخر هو في الأساس قيد عملية البيع، سواءً كانت هذه الصلة بالصفات أو كان منتجاً تكملياً للمنتج الأساسي، وقد يكون منتجاً ليس ذا صلةٍ مباشرةً بالمنتج الرئيسي ولكنه منتجٌ موصى به للزبون.

(49) Byblice COOVI, Op-cit, p. 93.

(50) Dirk Arndt & Wendt Gersten, Op-cit, p. 02.

(٥١) درمان صادق سليمان، التسويق المعرفي المبني على إدارة علاقات ومعرفة الزبون التسويقية، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية، ٢٠١٢، ص ١٣٩.

(52) Mohamed El LOUADI et autres, Op-cit, pp. 9-10.

(٥٣) في كومار، ويرنر ريناتز، تعريب (سرور علي إبراهيم سرور)، إدارة علاقات العميل: مدخل قاعدة البيانات، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، ٢٠١٠، صص ٤٠٨-٤٠٩.

(54) Géraldine Graf & Julien Stern, Op-cit, p. 6.

(55) Byblice COOVI, Op-cit, p. 96.

(56) Byblice COOVI, Ibid, p. 97.

(57) Géraldine Graf & Julien Stern, Op-cit, p. 06.

(58) Alain Fernandez Nodesway, Op-cit, p. 08.

(59) Byblice COOVI, Op-cit, pp. 96-98.

(60) Elena V.Pogorelova, Irina V.yakheneeva, Anna N.agofonova & Alla O.prokurskaya, Marketing mix for E-Commerce, International Journal of Environmental and Education, Vol.11, No.14, 2016, pp. 675-752.

(61) Byblice COOVI, Op-cit, p. 98.

إصلاحُ الإدارةِ الماليةِ العامةِ اللبنانيةِ

- الشفافيةُ والمساءلةُ -

حسن دياب
طالب دكتوراه
جامعة الجنان

ملخص:

تتمثّل إشكالية هذه الدراسة في مدى إمكانية الانتقال من الإدارة المالية العامة التقليدية إلى الإدارة (المالية) العامة الجديدة (NPFM)، بهدف تعزيز الأداء، وتحسين الشفافية، وبناء ثقافة المساءلة.

وتوصّلت هذه الدراسة عبر مقارنة إشكاليات الإدارة المالية العامة اللبنانية، إلى مجموعةٍ من النتائج، أبرزها: صرامة النظام الإداري والمالي في لبنان باعتماده «موازنة البنود» التي تعيق المبادرة الذاتية لدى الإدارة؛ النقص في شمولية الموازنة؛ ضعف الإبلاغ المالي؛ تبعية ديوان المحاسبة للسلطة التنفيذية، ومراجعته البيانات المالية لناحية الامتثال فقط بدلاً من الأداء؛ ضعف الرقابة البرلمانية، وعدم وجود ثقافة المساءلة لدى المواطنين.

وعليه، تمّت صياغة توصياتٍ عدّة، أبرزها: اعتماد الموازنة القائمة على النتائج (Results-Oriented Budget)؛ توسعة شمولية الموازنة (Budget coverage)؛ استقلالية ديوان المحاسبة عن السلطة التنفيذية وإلغاء الرقابة المسبقة واعتماده تدقيق الأداء وفقاً للمعايير الدولية؛ تعزيز الرقابة البرلمانية؛ تفعيل دور المجتمع المدني والإعلام.

Abstract:

This study addresses the question of shifting from the traditional model of Public Financial Administration to the New Public Financial Management (NPFM), in order to boost performance, transparency, and accountability.

Through addressing the peculiarities of the Lebanese Public Financial Management, the research offers a group of findings: rigidity of the Lebanese administrative and financial system, as it abides to 'line-item budget', which in turn disrupts self-initiatives within the administration; fragility of financial reporting; the affiliation of the Court of Audits with the government, and its inspection of the financial data to assess compliance rather than performance; and, ineffective parliamentary control along with the community's unfamiliarity with accountability.

Based on these findings, the research proposes some recommendations, including: adopting a results-oriented budget; expanding the budget coverage; abolishing the prior control on the Court of Audits, and endorsing it as an independent body, to oversee performance as per international standards; enhancing the parliamentary control; and, engaging the media and civil society organizations.

تمهيد:

دخل الاقتصاد العالمي منذ سبعينات القرن العشرين، أزمةً بنويّةً عميقةً لا تزال آثارها تمتد حتى اليوم، وفرضت على الحكومات مواجهة هذا التحديّ بتبنيّ تشريعاتٍ جديدةٍ أحدثت تغييراتٍ جذريّةً في آلية عمل الجهاز الحكومي، وتفعيل دوره لمواكبة التغييرات في النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة. كما فرضت على الدول تبنيّ جملةٍ من الإجراءات الفورية، أبرزها: حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، وضع التشريعات الملائمة، وتقليص حجم الإدارات العامة بتخفيض الأعباء الاجتماعية، واعتماد الشفافية في البيانات المالية.

وهكذا، فرض الإصلاح نفسه كضرورةٍ لتغيير الثقافة القائمة بعد الحرب العالمية الثانية. وضغطت المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتغيير دور القطاع العام، وتفعيل نشاطه، ليتلاءم ومتطلبات تحقيق النمو الاقتصادي، وفق المرحلة النيوليبرالية التي قضت بإنهاء مرحلة دور الدولة التداخلية في الاقتصاد. فسارعت حكومات العالم إلى تبنيّ عملية «الإصلاح» بتحرير اقتصاداتها، وقد بدأتها حكومة تاتشر^(١)، بإدخال ثقافة السوق وقواعده على مؤسسات الدولة، واعتمدت سياساتٍ تنظيميةً مختلفةً ومتربطةً لجعل القطاع العام أشبه بالقطاع الخاص: كالخصخصة، واللامركزية، والشركات المختلطة.

(١) مارغريت هيلدا تاتشر (Margaret Thatcher)، (1925-2013)، عرفت بـ«المرأة الحديدية»، كانت رئيسة وزراء المملكة المتحدة للفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠، وعُرفت بمواجهتها الشرسة غير المسبوقة للقطاع العام.

إن هذا الاتجاه لإدارة القطاع العام، هو عنصرٌ أساسٌ في مجموعةٍ من المبادرات، يشار إليها باسم الإدارة العامة الجديدة (New Public Management). وهذا ما أوجب ابتكار منهجياتٍ إداريةٍ وماليةٍ ومحاسبيةٍ جديدةٍ وتطويرها، دخلت معها مصطلحاتٌ حديثةٌ، مثل الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية، والشفافية، اضطرت بتتبعها هيئات القطاع العام إلى إعادة تقييم ممارساتها الإدارية، لتصبح أكثر خضوعاً للمساءلة في استخدامها للموارد العامة^(١).

إنّ الإدارة المالية العامة، ليست مجموعةً من الأنظمة الفرعية المنفصلة، أو مجرد نظامٍ تقنيٍّ، بل تضم مجموعةً معقدةً من الأنظمة والعمليات الديناميكية المترابطة بشكلٍ وثيق. وبالتالي، فإنّ أيّ ضعفٍ في إحداها ينعكس على الأخرى، كما أنّ إصلاح نظامٍ فرعيٍّ معيّن، يؤثر في الأنظمة الأخرى ذات الصلة^(٢). ولهذا الغاية، سوف نقوم بتحليل دورة الموازنة العامة من الإعداد إلى التنفيذ، وصولاً إلى الإبلاغ والرقابة.

واستناداً إلى ما سبق أعلاه، تتناول إشكالية هذه الدراسة مدى إمكانية الانتقال من الإدارة المالية العامة التقليدية إلى الإدارة (المالية) العامة الجديدة (NPFM)، بهدف تعزيز الأداء^(٣)، وتحسين الشفافية^(٤)، وبناء ثقافة المساءلة^(٥).

ولمعالجة هذه الإشكالية، تسعى هذه الدراسة لتحليل واقع الإدارة المالية العامة اللبنانية، وتحديدًا من خلال دورة الموازنة العامة (الإعداد، والتنفيذ، والرقابة، والإبلاغ)، مع تقديم الاقتراحات المناسبة للإصلاح، ومدى انسجامها مع مفاهيم الإدارة العامة الجديدة.

Ferlie, E., Ashburner, L., Fitzgerald, L. & Pettigrew, A., (1996), **The New Public Management**, Oxford: (١) Oxford University Press.

Witt, M. & Müller, I., (2006), **Implementing the Paris Declaration in Public Finance Challenges by Capacity Development**, Eschborn: GTZ, p.30.

(٣) احتل لبنان المرتبة ٢٨ من أصل ١٨٠ في مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١٨ الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، (Accessed: 2019-10-03) (<https://www.transparency.org/cpi2018>)

(٤) حصل لبنان على درجة ٣.٣٪ في تصنيف مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧، الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية، الأمر الذي يضع البلد في فئة البلدان التي توفر الحد الأدنى من المعلومات، (Accessed: 2019-10-03) (<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/open-budget-index-rankings>)

(٥) تلقى لبنان درجة ٧,٥٢٪ في مؤشر النزاهة العالمية ٢٠١٧، وبذلك يُعدّ لبنان دولةً ضعيفةً من حيث النزاهة نتيجة عدم وجود تشريعات كافية لمكافحة الفساد، (Accessed: 2019-10-03) (<https://integrity-index.org>)

أولاً: موازنة البنود، الصياغة التقليدية للموازنة

تكشف الموازنة العامة من طريقة صياغتها معلومات واضحة عن نفقات الحكومة وواراداتها، وتُعدّ تصنيفات الموازنة أداة أساسية لتحسين إدارة المال العام، وتعزيز شفافيّتها. فهي تحدّد مستوى تحكّم الحكومة بمواردها المالية، وتتيح حصر النفقات، ووضع أُسس تحليلها ومراقبتها ومتابعتها، فضلاً عن توفير إمكانية المقارنة بين المعطيات ضمن فترة معيّنة، وتقديم تقديرات دقيقة للإنفاق، وتحليل نتائج الأنشطة الحكومية.

يعتمد لبنان في إعداد الموازنة وصياغتها الموازنة التقليدية أي ما يسمى «موازنة البنود»، التي تؤديّ إلى تفصيل البنود وتخصيصها على الوحدات الإدارية للقطاع العام. ورغم أن تفصيل بنود الموازنة يسمح للسلطة التشريعية بمراقبة أعمال الحكومة، إلا أن التفصيل المبالغ فيه، يُطيل أمد المناقشات البرلمانية، ويعيق السلطة التشريعية عن ممارسة سلطتها الرقابية على أعمال الحكومة. وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً في فاعلية المساءلة البرلمانية، ويحوّل البرلمان من سلطة مراقبة سياسية إلى سلطة رقابية محاسبية^(١).

ناهيك بصرامة هذا النظام، الذي يؤديّ إلى انعدام المبادرة لدى الإدارة، فضلاً عن ترقّب غير دقيقٍ للنفقات، انخفاضاً أو مبالغةً بها، نظراً إلى الصفة التقديرية للموازنة. فكلما كانت النفقات مفصّلة، ارتفع احتمال ارتكاب الأخطاء في تقديرها. مع العلم، أن معظم بلدان العالم اعتمدت معايير ومبادئ جديدة، تسمح لها التدخل عبر الموازنة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية^(٢).

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والتبدلات الحاصلة في المفاهيم والمبادئ المالية، فرضت الانتقال من الموازنة التقليدية إلى الموازنة القائمة على النتائج.

وُلدت فكرة موازنة البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حثّت لجنة هوفر الثانية (Hoover Commission)، الحكومة الأمريكية على خلق انسجام بين كلّ من التصنيف الإداري، وتصنيف الموازنة، والتصنيف المحاسبي^(٣).

(١) كريستال زاهر، كريم الحاج، الموازنة العامة بين التخصّص والتخصيص: ضرورة الحفاظ على الصدقية والشفافية، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠١٣، ص ١٤٤.

(٢) م.ن.ص.ن.

(٣) عبد الفتاح ياغي، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، صص ٣٧٦-٣٧٧.

وما لبث هذا الأسلوب أن اكتسب المزيد من الاهتمام، في العقدين الماضيين، وتبنته عدة بلدان، أولها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، سواء في موازنة الأداء أو البرامج، وبدرجات متفاوتة.

وتتيح موازنة البرامج (Program budgeting) إطاراً فعّالاً للتخطيط الحكومي، بالربط بين أهداف السياسات الحكومية ونتائجها من جهة، ومخرجات الموازنة من جهة أخرى، في مدة زمنية متعددة السنوات^(١). وتُعدّ موازنة الأداء (Performance budgeting) أسلوباً «لإدارة» الإنفاق الحكومي، أكثر منها أسلوباً «للتحكّم» فيه. فهي تربط بشكل مباشر بين الخدمة المقدّمة، والموارد اللازمة لتقديمها، ما يعطي الحكومة إطاراً مالياً وإدارياً، يُمكن من تخصيص الموارد المالية بكفاءة وفعالية، مع مساءلة المسؤولين عنها، على أساس الأداء^(٢).

هكذا أصبحت إدارة الأموال بفعالية وكفاءة هدفاً تسعى إلى تحقيقه جميع الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، بغية الحصول على جودة عالية في إنتاج السلع والخدمات بأقل كلفة مالية ممكنة، تأميناً للقدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية^(٣).

وفي هذا الإطار، يقدم دليل إحصائيات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي (GFS2001)، إرشادات بشأن تصنيف إيرادات الحكومة ونفقاتها ووظائفها، ويسهل إعداد التقارير الإحصائية، وتحليل الاقتصاد الكلي للبيانات المالية. ويستخدم هذا الدليل، رموز التصنيف، لتحديد أنواع المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، وأرصدة الأصول والخصوم^(٤)، وما يسمح بتحسين مستويات الشفافية، وتحليل أهداف الموازنة بصورة أوضح.

وفي هذا السياق، إن تبني الحكومة اللبنانية لموازنة البرامج والأداء، يقتضي إعادة تبويب الموازنة على أساس هرمي، يتدرج من المهام إلى البرامج ثم الأنشطة ووحدات الأداء. ويفرض اعتماداً التبويب الجديد للنفقات العمومية، تجاوز التصنيف الإداري التقليدي، والتقسيمات المتشعبة، كالنفقات الإدارية والرأسمالية، التي لم تعد تتلاءم مع

(١) أحمد بدوي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، دراسات اقتصادية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١١، ص ١٨.

(٢) م.ن صص ١٦-١٧.

(٣) بسام وهبه، أهمية التحول إلى موازنة البرامج والأداء، بيروت: مجلة السادسة: الموازنة العامة في صلب إصلاح المالية العامة، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠١٢، ص ٣٣.

(٤) صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الحكومة، ٢٠٠١، ص ١٧٦.

المفهوم الحديث للمالية العامة، وإعادة تقسيم النفقات العمومية وفقاً لوظائف الدولة ومهامها، في مختلف حقول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: النقص في شمولية الموازنة

إن شمولية الموازنة هي إحدى الركائز الأساسية الثلاث للتحضير السليم للموازنة (الشمولية والواقعية والشفافية). وتقوم الشمولية في المالية العامة على ركن أساسي هو المحاسبة والتصنيف السليم. ومبدأ الشمول يعني أن تكون موازنة الدولة شاملة لجميع نفقاتها وواراداتها، دون أي إنقاص أو اقتطاع أو إغفال، أي أن يذكر في الموازنة واردات الدولة كافة، أيًا كانت مصادرها، ونفقاتها كافة، مهما كانت أنواعها^(١). ما يعني أن تشمل الموازنة العامة جميع حسابات المؤسسات والهيئات العامة، وموازنة مجلس الإنماء والإعمار، والأموال كافة خارج الموازنة. إن توسعة شمول الموازنة (Budget coverage) هي أحد أبرز الإصلاحات المطلوبة للإدارة المالية العامة اللبنانية.

وفي هذا الإطار، نجد أن الموازنة العامة في لبنان لا تشمل جميع الأنشطة الحكومية، إذ تبقى حسابات الهيئات المستقلة، تعمل خارج إطار الموازنة العامة، كما لا يتم عرض بياناتها المالية على الحكومة، أو البرلمان، ولا تتاح للجمهور^(٢). فإن العمليات الخارجة عن الموازنة العامة، كموازنات المؤسسات العامة، والموازنة المعدّة والمنفّذة من قبل مجلس الإنماء والإعمار (CDR)، وموازنة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF)، وعمليات الصندوق البلدي المستقل، تشكل مثلاً على ذلك.

١ - سيطرة «مفرطة» للحكومة على المؤسسات العامة

يقوم إنشاء المؤسسات العامة على مبدأ عام، يقضي بإعطائها الاستقلال المالي والإداري عن السلطة المركزية، وتمتعها بالشخصية المعنوية، في سبيل التحرر من القيود الشكلية، والروتين الإداري، نظراً إلى ما تتصف به المرافق التي تتولاها هذه المؤسسات، من حيوية وطابع اجتماعي أو استثماري أو تربوي خاص^(٣).

(١) حسن عواضة، وعبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، الموازنة الضرائب والرسوم - دراسة مقارنة، بيروت: دار الخلود، ١٩٩٥، ص ٥٣.

(٢) ألان بيغاني، تصحيح الأوضاع المالية: موازنة مقررة وفق الأصول ومحاسبة ممسوكة بدقة، بيروت: مجلة السادسة، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠١٢، ص ١٣.

(٣) عبد الأمير شمس الدين، المؤسسات والمرافق العامة في لبنان/دراسة مقارنة، دون دار نشر، ١٩٩٥، ص ١٥٠.

ومع أن هذه المؤسسات العامة، ليست جزءاً من التشكيل الأساسي لهيكل الحكومة، إلا أنها تقوم بأعمال، يمكن أن تكون لها آثارٌ ماليةٌ كبيرةٌ على الحكومة، مثل عمليات الإقراض والاقتراض بكفالة الدولة، وهذا ما يضع الحكومة دائماً، أمام مخاطر ومسؤوليات طارئة، لتسديد فوائد الديون، أو القروض المستحقة، أو تغطية خسائر هذه المؤسسات العامة.

كما أن عدم رفع بعض المؤسسات العامة، للبيانات المالية السليمة إلى وزارة المالية، يؤثر في صدقية الموازنة، ويجعل العلاقة بينها وبين الحكومة غير شفافة. ومع ذلك، تموّل وزارة المالية هذه المؤسسات عبر سلف خزينة غير مضمونة التسديد، بمخالفة صريحة للقانون. فمؤسسة كهرباء لبنان، على سبيل المثال، تزوّد المقيمين على الأراضي اللبنانية بالكهرباء جزئياً، وتتقاضى بالمقابل تعرفّة مدعومة، بحيث يتداخل بشكل مبهم الهدف الاجتماعي مع الكلفة الاقتصادية. وهكذا نجد أن البيانات المالية الصادرة عن مؤسسة كهرباء لبنان، تجعل وزارة المالية عاجزة عن تقدير قيمة المساهمة المطلوب رصدها لهذه المؤسسة، وتجعل الموافقة على موازنتها عمليةً لوجستيةً بحته.

أثبتت تجربة المؤسسات والهيئات العامة في لبنان فشلها في مواكبة التطورات الاقتصادية والإدارية والمالية المتسارعة في العالم، باعتمادها النظم التقليدية، وتعثرها في مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع، ما يقتضي إعادة النظر في أنظمتها، وهياكل الإدارة فيها، بشكل يحدد علاقتها بالسلطة المركزية ويجدها، ويرفع من مستوى إدارتها للمرافق العامة، ويؤمن مزيداً من الشفافية والمساءلة، على أن تتضمن:

أ- تعزيز هياكل الحوكمة، بمنح مجالس إدارة المؤسسات والهيئات العامة، الاستقلالية اللازمة لممارسة أعمالهم، مع عدم تدخلهم في القرارات التنفيذية، بما يؤمن إجراء رقابية مستقلة على أنشطة هذه المؤسسات.

ب- استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد البيانات المالية، والإفصاح عن الدّم المدينة، وتحديد الالتزامات الفعلية بدقة، وتوقع الطارئة منها بشكل علمي وواقعي، واستخدام معايير التدقيق الدولية عند مراجعة البيانات المالية من قبل المدقق الخارجي (ديوان المحاسبة)، فتقرير هذا الأخير جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

ج- إدراج ثقافة الإبلاغ عن الأعمال الإدارية والمالية للحكومة، بإعداد المؤسسات والهيئات العامة لبياناتها المالية شهرياً وفصلياً وسنوياً، ونشرها مع تقارير التدقيق على موقعها الإلكتروني والموقع الإلكتروني لسلطة الوصاية. إضافةً إلى إعداد وزارة المالية

تقريراً سنوياً موحداً، يشمل جميع المؤسسات العامة، مع بيان بالموجودات والمطلوبات، وبيان بالإيرادات والنفقات، وعرضها في غضون تسعة أشهرٍ من نهاية السنة المالية على الحكومة والبرلمان والجمهور، ونشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

د- إتاحة المعلومات للبرلمان بشكلٍ دائم، حول عمل المؤسسات والهيئات العامة، وعلى الخصوص اطلاعها على سلف الخزينة الممنوحة لهذه المؤسسات.

٢- ازدواجية الموازنة و«تفرد» مجلس الإنماء والإعمار

أنشئ مجلس الإنماء والإعمار^(١) للقيام بمهمة استثنائية، فرضتها ظروف الحرب الأهلية، من أجل إعادة الإعمار والتنمية، وبناء المؤسسات العامة التي دُمّرت خلال الأحداث. وقد جعلته ظروف الحرب هذه مرتبطاً مباشرةً بمجلس الوزراء، ومنحته صلاحياتٍ واسعةً خلافاً لغيره من المؤسسات، لتمكينه من تفادي الروتين الإداري. إلا أنه وعلى رغم انقضاء هذه الظروف، لا يزال يقوم متفرداً بإعداد موازنة الاستثمار (خطة النهوض) والموازنة الرأسمالية.

يُعَدُّ مجلس الإنماء والإعمار ثلاث موازناتٍ وفقاً لما يأتي:

أ- الموازنة الإدارية (التشغيلية) التي تُرصد اعتماداتها سنوياً ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء، ويُقرّها البرلمان كجزءٍ من عملية الموازنة العامة السنوية، وتخصص للرواتب والأجور وغيرها.

ب- موازنة الاستثمار (خطة النهوض)، التي يُقرّها مجلس الوزراء، وتتضمن إيرادات القروض والمنح المقدّمة للحكومة، والنفقات اللازمة لتنفيذ المشروعات المعتمّدة في الخطة العامة، المحدّدة من الحكومة. ويتمّ تحضير هذه الموازنة، بشكلٍ مستقلٍّ عن الموازنة العامة، ولا يتوجب قانوناً عرضها على البرلمان. وتشمل هذه الموازنة كامل الإنفاق الرأسمالي الممولّ من الخارج، الذي يشكل بند الإنفاق الرأسمالي الرئيسي غير المندمج في الموازنة.

ج- الموازنة الرأسمالية (الجزء الثاني من الموازنة العامة) يُعَدُّها مجلس الإنماء والإعمار، ويُقرّها البرلمان كجزءٍ من عملية الموازنة العامة السنوية، وهي مخصصةٌ لمشاريع يُنفّذها مجلس الإنماء والإعمار نيابةً عن الوزارات الأخرى.

(١) أنشئ مجلس الإنماء والإعمار بالمرسوم الاشتراعي رقم ٥ بتاريخ ٣١/٠١/١٩٧٧، في أعقاب حرب الستين، بحسبانه مؤسسة عامةً مستقلةً تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالين المالي والإداري، وهو يخضع لمرسوم إنشائه.

يتبين لنا أن العلاقة بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في لبنان تخضع لتعقيدات كبيرة، كون الإنفاق الجاري يتم دفعه من الخزينة، في حين يقوم مجلس الإنماء والإعمار، بدفع معظم الإنفاق الرأسمالي من موازنة الاستثمار (خطة النهوض)، بشكل مستقل عن عملية الموازنة العامة. فقد بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الخارجي المحقق لمجلس الإنماء والإعمار، منذ العام ١٩٩٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٦، ما يوازي ٩, ١١ مليار دولار أميركي، موزعة على هبات بقيمة ٤, ٣ مليارات دولار أميركي (٢٨٪)، وقروض بقيمة ٥, ٨ مليارات دولار أميركي (٧٢٪)^(١).

إن المشكلة الأساسية من اعتماد «الموازنة المزدوجة» هو غياب التنسيق بين مختلف أوجه الإنفاق، الذي يؤثر في الاستقرار المالي للحكومة، ويؤدي إلى اختلالات في التوازن بين الإنفاق الجاري على الخدمات الإدارية للحكومة (وبخاصة الرواتب والتقديرات)، مقابل الإنفاق الرأسمالي على حاجات البنى التحتية؛ أو بصورة أكثر تحديداً، المقارنة بين الاستثمارات العامة الكبرى في توليد الكهرباء مثلاً، قياساً على نوعية السياسات المتعلقة بالتسعير ونوعية الخدمة.

إن عدم وجود صلة مباشرة بين الموازنة العامة وموازنة الاستثمار (خطة النهوض) من جهة، وبين جزئي الموازنة العامة (الموازنة الجارية والموازنة الرأسمالية) من جهة ثانية، أدى إلى عدم تكوين مخصصات منتظمة للوزارات في الموازنة العامة، لتمويل النفقات التشغيلية الكبيرة، كالصيانة وغيرها، للمشروعات الاستثمارية المنجزة.

إن بعض الأمثلة على هذه الاختلالات في التوازن، غالباً ما نجدها في قطاعي التعليم والصحة. إذ يوجد في قطاع التعليم عدد كبير من الأساتذة، مقابل عدد قليل، أو نوعية رديئة لصفوف التعليم أو منشآته. على عكس القطاع الصحي، إذ نشهد مستشفيات كبيرة وجديدة، مقابل طاقم غير كاف، وصيانة وتمويل غير ملائمين للمنشآت. ويؤدي هذا التداخل إلى تشويه الأهداف والنتائج المحققة.

كما أن حرية العمل المفتوحة لمجلس الإنماء والإعمار، من حيث إمكانية تمويل مشاريعه من خارج الموازنة العامة، وعقد نفقاته قبل بداية السنة المالية، وتدوير اعتمادات غير معقودة أصلاً، لسنوات متعددة، دون عرضها على البرلمان، تخالف مبدأ سنوية الموازنة، وتؤدي إلى تفويض الرقابة على هذه النفقات، وتضع ضغوطاً شديدة على إطار

(١) مجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقدّم العمل، تشرين الأول ٢٠١٧، ص ١٣٢.

عمل الموازنة العامة، وتعيق وزارة المالية من إدارة مواردها النقدية بفعالية، كما وتشكل خطراً أثمانياً رئيساً على الحكومة.

إلا أن مجلس الإنماء والإعمار، وفي سبيل تبرير إدارة أمواله من خارج الموازنة العامة، يرى أن الهدف من إنشائه، هو إمكانية تنفيذه صفقات وفقاً لشروط المانحين الصارمة. كما أن الحكومة اللبنانية، ودفاعاً عن وجود موازنة مزدوجة، تبرّر الحاجة إلى المهارات المختلفة المطلوبة لتخطيط موازنة الإنفاق الرأسمالي وإدارتها، والتي يعدها مجلس الإنماء والإعمار، وتتطلب تحليلاً معقداً للتكلفة والعائد، ومهارات إدارة المشاريع^(١).

وفي هذا الإطار، يتبين لنا أن أولى أولويات عملية إصلاح الإدارة المالية العامة، يكمن في الدمج الفعّال للموازنات الجارية والموازنات الرأسمالية معاً. وتنصح المؤسسات المالية الدولية، بإعداد موازنة مدمجة أو «موحدة» بهدف تحسين تخصيص الموارد، وتعزيز الانضباط المالي، والتحكم الفعلي بأولويات الموازنة، وربط الآثار التشغيلية المستقبلية بموازنة الاستثمار، وإظهار موازنة أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة. وهذا ما ينطبق بشكل خاص على البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية، أو تلك الخارجة من نزاع (Post-Conflict)^(٢)، حيث يسود في الغالب نظام إداري ضعيف، تحكمه مصالح شخصية وفتوية، تدفع باتجاه الإبقاء على الفصل بين الموازنة الجارية وموازنة الاستثمار بشكل يتيح لها الزيادة في حجم النفقات الاستثمارية.

علماً أنه لم يعد هناك أي مبرر لفصل التمويل الخارجي عن الموازنة العامة للحكومة، وقد أثبتت تجارب العديد من البلدان النامية تمكّنها من تنفيذ قواعد الصفقات هذه، بوساطة القطاع الحكومي. ناهيك بمخاطر إدارة هذا الحجم من الأموال، خارج إشراف وزارة المالية، خصوصاً في ظل وجود مجلس إدارة غير مستقل، وأغلبية أعضائه (المتفرغين) من كبار المديرين التنفيذيين في المجلس.

٣- إغفال حقوق المضمونين لتقليل حجم الدين العام

كشريك في مسؤولية إدارة الشأن العام، أنشئ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي^(٣)، باعتباره مؤسسة مستقلة ذات طابع اجتماعي، يخضع لقانون إنشائه،

(١) منير راشد، عدم شمولية الموازنة: غياب الاستراتيجية المتناسكة لتنمية مستدامة، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠١٣، ص ١٢٧.

(٢) م.ن، ص.ن.

(٣) قانون منقذ بمرسوم رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦/٠٩/١٩٦٣ (قانون الضمان الاجتماعي).

ويتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري. ويدير الصندوق ثلاثة فروع، هي: فرع ضمان المرض والأمومة؛ فرع التقديرات العائلية؛ وفرع تعويض نهاية الخدمة. ويتمتع كل فرع من فروع بالاستقلال المالي، وبحرية التصرف بموارده الخاصة، لتغطية نفقاته. ويحظر قانون الضمان نقل الأموال بين هذه الفروع.

حقّق الصندوق في نهاية العام ٢٠١٨ فائضاً نقدياً إجمالياً، على أساس المحاسبة النقدية، ١٢٢٢٧ مليار ليرة لبنانية، إلاّ أنّه يعاني من عجزٍ في كلّ من فرعي ضمان المرض والأمومة بقيمة ٢٠٦٦ مليار ليرة لبنانية، والتعويضات العائلية بقيمة ١٦٣ مليار ليرة لبنانية. ويعود هذا العجز بشكلٍ رئيسٍ، إلى عدم تسديد الحكومة لالتزاماتها المتوجبة قانوناً، والمتراكمة منذ أكثر من خمس سنوات، والتي بلغت حوالى ٢٤٠٠ مليار ليرة لبنانية^(١).

وفي ظل هذه الظروف، يصبح الصندوق ملزماً بتغطية العجز في فرع ضمان المرض والأمومة، عن طريق الاقتراض، وخلافاً للقانون، من فرع تعويض نهاية الخدمة، الذي يتكون لديه احتياطيّ بقيمة ١٤٤٥٦ مليار ليرة لبنانية. علماً، بأنّه لا يوجد تقييمٌ منهجيّ، لتقدير حجم التزامات فرع تعويض نهاية الخدمة المستقبلية. ويتبين مما تقدم، ضخامة حجم العمليات المالية التي يجريها الصندوق. ورغم ذلك، لا يفرض القانون عرض موازنته، أو نتائج عملياته (قطع الحساب)، على البرلمان، ما يؤدي إلى النقص في الشفافية، ويعيق إمكانية مساءلته.

ويمكن القول هنا: إنّ عدم تسديد الحكومة لالتزاماتها المتوجبة للصندوق، وتراكمها لسنواتٍ طويلة، مع مساعدة الأساس النقدي المحاسبي في عدم تظهيرها في بياناتها المالية، يشكّل نهجاً تعتمد عليه الحكومة لإخفاء حقيقة إجمالي قيمة الالتزامات المتوجبة عليها. وهو ما يهدّد قدرة الصندوق، للإيفاء بالتزاماته المستقبلية، لدفع تعويضات نهاية الخدمة للمؤمنين، ويشكّل خطراً وجودياً، يحق بجوهر عمله.

تقضي طبيعة الخضوع الإلزامية لفروع الضمان الاجتماعي قانوناً، بتحمُّله المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية على المدى البعيد، ما يوجب الاستعداد لمواجهة التغييرات المتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة، هذه التغييرات التي تشهد تقليصاً لدور الدولة التّدخّلي، وتهدّد دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. من هنا، تتبيّن ضرورة التغيير الجذري لموقع الصندوق ودوره كصمام أمانٍ لثلاثية أطراف

(١) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مشروع قطع حساب العام ٢٠١٨.

الإنتاج، بوصفه شريكاً لأصحاب العمل، وحامياً للعمل والاستقرار الاجتماعي، وضامناً لمصالح السلطة.

٤ - تخصيص بعض الإيرادات لتمويل نفقات البلديات

وفي سياق نقص الشمولية، تُعدُّ البلديات في لبنان موازناتها وتنفّذها، تحت إشراف وزير الداخلية، ويتم تمويلها من خلال الضرائب، والرسوم التي تجبها البلديات من السكان، إضافةً إلى جزءٍ من واردات الصندوق البلدي المستقل، التي تتألف من الرسوم التي تستوفيهما الدولة والشركات، وفقاً للقوانين المرعية الإجراء، مثل الضريبة على القيمة المضافة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والرسوم الجمركية، وضرائب الأملاك، وضريبة الدخل، وغيرها.

وتُودع أموال الصندوق البلدي المستقل، باسم الخزينة العامة في مصرف لبنان، كجزءٍ من حساب الخزينة الموحد. ويُفتح، في المقابل، حسابٌ خاصٌ باسم «الصندوق البلدي المستقل»، في قيود مديرية الخزينة لدى وزارة المالية. ويتم توزيع عائدات هذا الحساب، بقرارٍ مشتركٍ بين وزيرَي الداخلية والمالية، وذلك بعد حسم التكاليف التشغيلية.

هكذا، وخلافاً لمبدأ الشبوع، يتم تخصيص بعض الإيرادات، بشكلٍ طرديٍّ، لتمويل الإنفاق البلدي. ويؤدي تخصيص الإيرادات لنفقاتٍ معيّنة، إلى انخفاض المرونة في الإنفاق على البرامج التي تعتمد في تمويلها على هذه الإيرادات، ما قد ينتج عنه زيادةٌ في الإنفاق على برامج معيّنة، بسبب توافر الموارد المالية، أو إلى القصور في برامج أخرى، نتيجة النقص أو التراجع في مصادر الإيرادات المخصصة لتمويل نفقاتها. كما أن إظهار الحكومة هذه الإيرادات في البيانات المالية، بقيمتها الصافية بعد التخصيص، يقلل من قيمة الإيرادات التي تنتجها هذه المصادر.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن بعض العمليات التي تقوم بها الحكومة، تؤدي إلى إخفاء حجم الإنفاق الإجمالي الحقيقي. حيث إن الحكومة:

أ- تعتمد إلى الاقتطاع المباشر، من الصندوق البلدي المستقل، للمبالغ المتوجبة على البلديات، لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، في حين أن هذه الأخيرة، لا تحوّل إلى الصندوق استقطاعاتها المتوجبة عليها قانوناً.

ب- تعتمد إلى توزيع حصة الدفاع المدني، من الصندوق البلدي المستقل، في الوقت الذي تتراكم فيه حصص البلديات غير المسدّدة لسنواتٍ متعاقبة.

ج- تستغل أموال الصندوق البلدي المستقل، كونه يعمل خارج إطار الموازنة العامة، باستخدام اعتماداته لتغطية نفقاتها الخاصة، ما يسمح لها بإخفاء جزء من حجم الدين العام. ومن الانعكاسات السلبية لهذا الأداء، أنّ الصندوق البلدي المستقل، يفتقد إلى الانتظام في إنفاق أمواله، الأمر الذي ساهم في عدم المساواة بين البلديات، فضلاً عن أنه جرّد البلديات من التمويل المطلوب في الوقت اللازم لتقديم الخدمات، وتطوير البنية التحتية وصيانتها.

وبصرف النظر عن الدوافع، تخلق موارد مالية كهذه، مشاكل لإدارة الواردات، كما تصوّر إنفاق الضرائب وتحصيلها، على أنهما أقل بوجه عامّ، فلا يوجد في لبنان، سببٌ جوهريٌّ لتخصيص الإيرادات لنفقاتٍ معيّنة، بهذا المعنى العام، من أجل دعم البلديات. وثمة ما يقارب ألف بلدية في لبنان، إذ تبدو الرقابة الموحدة على استعمال الأموال البلدية شبه مستحيلة، حيث لا يتم حساب إنفاق البلديات ذا أولوية، ولا تجري مراقبته أو تدقيقه، إضافةً إلى أن فاعليته مشكوكٌ فيها.

مع التشديد على أنّ مبدأ الشمولية يتجاوز موضوع تضمين الموازنة جميع البنود الخارجة عنها، فلا تعني الموازنة الموحدة، بالضرورة، جمع الموازنات لكل هيئة في وثيقة واحدة، إذ إنّهُ يتعلق أساساً بعملية التحضير السليم للموازنة بشكلٍ موحدٍ جامع، وتصميم الإنفاق كوحدة متكاملة.

ثالثاً: ضعف الإبلاغ المالي

تشكّل التقارير الدورية (الشهرية والفصلية والسنوية) التي تصدرها وزارة المالية حول نتائج المالية العامة، أداةً أساسيةً لتمكين المجتمع المدني والإعلام من رصد عملية تنفيذ الموازنة، على نحوٍ يعزّز الشفافية ومساءلة الحكومة عن مدى التزامها بالقوانين، للحدّ من سوء استخدام المال العام. إن التنفيذ الناجح لإصلاحات الإدارة المالية للقطاع العام، وإدارة القطاع العام بوجه عامّ، يتطلب ثقافة إدارة قوية، ومساءلةً مفتوحة^(١).

يشكّل قانون المحاسبة العمومية في لبنان، إضافةً إلى النصوص التشريعية الأخرى، الإطار القانوني لوظيفة المحاسبة العمومية، ويوفر أساساً لمسك الدفاتر المحاسبية، وإعداد البيانات المالية^(٢).

(١) Tilley, C. (2012), Public sector cuts require strong management, Financial Management, p.65.

(٢) مرسوم اشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٤ (قانون المحاسبة العمومية)، المادة ١٦٣.

وتتكون البيانات المالية للحكومة اللبنانية من بيان الواردات والنفقات، وبيان التدفقات النقدية، وبيان الميزانية العمومية. ومع ذلك، لا يوجد شكلٌ محددٌ رسمياً، يُستخدم في إعداد وتقديم البيانات المالية للدولة، رغم أن المرسوم المتعلق بتحديد أصول تنظيم الحسابات والبيانات المالية ومهلها، وتدقيقها وتوحيدها، يشير إلى نماذج معينة^(١). كما يُخوّل التصميم العام لحسابات الدولة وزير المالية، نشر مثل هذه النماذج^(٢). لذلك، يصبح من الضروري البدء باعتماد التنسيق القياسي للبيانات المالية، الذي يساعد في تقييم الأداء المالي للدولة، ومقارنته مع البلدان الأخرى، واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة.

وتكشف فذلكه الموازنة خطّة إنفاق الحكومة، لكنها لا تُفصح عن الكثير من المعلومات الضرورية. فلا يتم الإبلاغ مثلاً عن القروض الممنوحة من مصرف لبنان لصالح عددٍ من المؤسسات العامة، مثل تلك الممنوحة لمؤسسة كهرباء لبنان لتغطية العجز، وتسديد الديون المتوجبة عليها. كما أنها لا تُظهر جميع العمليات المالية للحكومة، والتي قد يصل بعضها إلى مستويات مرتفعة، مثل الالتزامات المرتبطة باستحقاقات المعاشات التقاعدية المستقبلية، أو الأحكام القضائية، أو النفقات المرتبطة بإعفاءات ضريبة الدخل، أو الالتزامات المتأخرة للمؤسسات العامة، مثل اشتراكات الضمان الاجتماعي، وهو ما يخالف مبدأً سنويّة الموازنة.

ولا يتم الإبلاغ عن الدّم المدينة المتوجّبة على المؤسسات العامة، مثل مؤسسة كهرباء لبنان، لصالح الخزينة، والناجمة من سلف خزينة غير محصّلة. كما أنه لا يتم دائماً مطابقة الحسابات مع المؤسسات المدينة والدائنة، نظراً للأموال المتعدّدة خارج الموازنة، والحسابات المصرفية المنفصلة التي لا تزال قائمة.

ومن المستغرب أن تقرير الموازنة السنوي لا يتضمّن معلوماتٍ عن الحسابات خارج إطار الموازنة العامة، مثل المؤسسات العامة، والبلديات. ولا يُفصح أيضاً عن استثمارات مجلس الإنماء والإعمار، الممّولة من الخارج، على رغم تأثيرها السلبي في خدمة الدين العام. ومع ذلك، فالحكومة هي التي ستتحمل المسؤولية المالية النهائية عن الالتزامات

(١) مرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١١/١٢/١٩٦٥ (تحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها)، المادة ١.

(٢) مرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ٠٩/٠٦/١٩٩٧ (التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات)، المادة ٤.

غير المسدّدة من قبل هذه المؤسسات، أو تلك الطارئة الناشئة عن ضمانات القروض، لانطباق معايير المخاطر الأخلاقية عليها (Moral Hazard) ^(١). إن هذا الأداء يُعيق تحديد المسؤوليات بدقة، ويجعل المراقبة غير فعّالة، لتصبح الشفافية شكليةً وتعيق المساءلة.

في مواجهة النقص في الشفافية، نجد أن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام وفق الأساس النقدي (Cash IPSAS)، يحدّد أُسس إعداد التقارير المالية الحكومية. ووفق متطلبات هذا المعيار، يجب على وحدات القطاع العام أن تعرض البيانات المالية ذات الغرض العام سنوياً على الأقل، حيث يتم إعداد التقارير المالية بشكلٍ منتظم، والإعلان عنها وتوفيرها في الوقت المناسب لمختلف مستخدمي القوائم المالية الحكومية.

أما في ما يخص طريقة عرض البيانات المالية الحكومية، فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين يرى بأنها مسألة حكم مهنيّ تختلف من دولةٍ إلى أخرى، وعلى هذا الأساس فإنه لا يفرض نموذجاً موحّداً لطريقة عرض البيانات المالية، بل يركّز في ضرورة توفير خصائص نوعية تضمن شفافية المعلومات وجودتها وموثوقيتها، بحيث تلبي احتياجات مستخدمي البيانات المالية الحكومية في اتخاذ القرار والمساءلة عن تسيير المال العام ^(٢).

إنّ البيانات المالية الموحّدة في نهاية العام، هي مسألة بالغة الأهمية للشفافية في نظام الإدارة المالية العامة ^(٣). وتتطلب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASs)، إدراج حسابات جميع الهيئات التي تسيطر عليها الحكومة في البيانات المالية الموحدة للقطاع العام، والمقدّمة إلى البرلمان والجمهور، إضافةً إلى إدراج تقديرات الإيرادات والنفقات كافّة في الموازنة العامة، بصورةٍ إجمالية، قبل أية تصفية.

يؤدّي الأساس النقدي المعتمَد في لبنان في تسجيل العمليات المحاسبية، إلى نقصٍ في الشفافية وإمكانية المساءلة وتقييم الأداء. في حين نجد أن اعتماد أساس الاستحقاق يؤمّن للحكومة إمكانية تزويد الإدارة والمواطنين بمعلوماتٍ دقيقة عن التكلفة الكاملة للعمليات، والإفصاح الكامل عن جميع عناصر المركز المالي، ويعكس أيضاً الآثار

(١) ينشأ الخطر الأخلاقي (Moral hazard) في نظرية الوكالة حيث يعمل أحد الأطراف، وُدعى وكبلاً، نيابةً عن طرفٍ آخر، يُسمّى الموكل، حيث يقدّم فيه أحد الأطراف معلوماتٍ مضلّلة عن أصوله أو التزاماته أو قدرته الائتمانية، للحصول على مخاطر غير تقليدية في محاولةٍ منه لكسب الربح.

(٢) الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ٢٠١٤، ص 72.

(٣) PEFA, (2005), **Public Financial Management: Performance Measurement Framework**, Washington: PEFA Secretariat, World Bank, p.45.

الاقتصادية الحقيقية للعمليات ودممها المدينة والدائنة، ما يوفر إمكانية المساءلة المطلوبة. إلا أن الانتقال من اعتماد أساس النقد المحاسبي إلى أساس الاستحقاق، هو خيارٌ طويل الأجل، ويستلزم نجاحه توفر ثقافة الأداء والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة اللبنانية.

إن التطورات الماكرو اقتصادية التي تحتمّ تحضير الموازنة وتنفيذها ومحاسبتها بالاستناد إلى رؤية متوسطة الأمد، آخذةً بالحسبان الموارد المالية المتاحة للدولة، تقتضي إعادة النظر في الأصول القانونية الحالية، بما يضيف مزيداً من الشفافية، ويعزز أصول المساءلة المالية، ويساعد الحكومة على الالتزام بأهداف مالية تسهم في الاستقرارين الاقتصادي والمالي^(١).

رابعاً: الرقابة على تنفيذ الموازنة

وبالنظر إلى مفاهيم موازنة البرامج والأداء، وتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASS)، كذلك محاسبة الاستحقاق، يبدو واضحاً تركيز المفهوم المعاصر في إدارة المالية العامة في مخرجات الموازنة العامة ونتائجها، أكثر من تركيزه في المدخلات والوسائل، أي في الأهداف والأداء أكثر من مقادير الإنفاق الحكومي، وهو ما يُطلق عليه اصطلاحاً الإدارة العامة الجديدة (NPM).

وعليه، يستدعي اعتماد هذا المفهوم الجديد تطوير أساليب جديدة للتحكم والشفافية والمساءلة، تمنح المسؤولين استقلالاً معقولاً في استخدام الميزج الأمثل من المدخلات لتقديم الخدمات العامة، بأقل كلفة ممكنة، على أن تخضع قراراتهم للمساءلة والتدقيق اللاحق على أساس النتائج، على ضوء مؤشرات الأداء المحددة. وتستدعي هذه الترتيبات، تطوير دور ديوان المحاسبة باستقلالته عن السلطة التنفيذية، وإلغاء دوره في الرقابة المسبقة، مع توجيهه نحو التدقيق على الأداء، مع ما يستتبع ذلك من تفعيل الرقابة البرلمانية، وإرساء ثقافة المساءلة، وتفعيل دور المجتمع المدني.

١ - ديوان المحاسبة، علاقةً ملتبسةً مع الحكومة والبرلمان

تؤدي مؤسسات التدقيق العليا (SAI) دوراً حيوياً في الرقابة على أعمال الحكومة وتأمين الشفافية، رغم وجود نماذج مختلفة للمراجعة الخارجية (External Audit)، إلا أنّها جميعها تسترشد بالأهداف الأساسية المحددة في إعلان ليمّا (Lima declaration)،

(١) كوثر دارة، نحو قانون جديد لتحضير الموازنة العامة في لبنان، مجلة السادسة، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠١٢، صص ٢٠ - ٢٢.

والمعايير الدولية للتدقيق التي وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (INTOSAI) ^(١).

أنشئ ديوان المحاسبة في لبنان، بوصفه هيئة إدارية قضائية متخصصة تتولى القضاء المالي، يمارس الوظيفة الإدارية برقبته المسبقة والمؤخرة على تنفيذ الموازنة، وبإبداء الرأي في الأمور المالية. في حين، يمارس الوظيفة القضائية، برقبته على الحسابات، وعلى كل من يتولى استعمال أو إدارة الأموال العمومية، والأموال المودعة لدى الخزينة.

ومن المفارقات، أنه في حين يتولى ديوان المحاسبة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وإداراتها، إلا أنه يتبع لها أسوة بالإدارات الأخرى. يتبع ديوان المحاسبة في لبنان، إدارياً، لرئاسة مجلس الوزراء، التي يعود لها صلاحية تعيين رئيسه وقضاته وموظفيه، وإقرار موازنته، إضافة إلى الموافقة على مشاركته في المؤتمرات والسفر إلى الخارج، وتوقيع الاتفاقات الدولية، ومناقشة مشاريع القوانين. كما يعود لمجلس الوزراء صلاحية القرار النهائي بالبت في المعاملات، ولو خلافاً لرأي ديوان المحاسبة ^(٢). ويقدم الديوان تقريره السنوي إلى رئاسة مجلس الوزراء، ويخضع موظفوه، باستثناء القضاة، لمجلس الخدمة المدنية، ويطبّق عليهم نظام موظفي الدولة، بما في ذلك المباراة والتدرج والترقية.

هكذا يتبين، أن عدم استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية، وعدم ممارستها لدورها الرقابي بصورة مستمرة وفعّالة، وخضوعها للتجاوزات السياسية، سمح بانتشار الممارسات المخالفة للقانون. أضف إلى ذلك، أن البرلمان لا يولي الأهمية اللازمة لتقارير ديوان المحاسبة، على رغم أهميتها، وتشكيلها أساس الرقابة البرلمانية اللاحقة لتنفيذ الموازنة، حيث يقرّ الموازنة، وقطع حسابها، دون انتظار نتائج تقارير الديوان. فقد درجت العادة عند إقرار قطع الحساب، على استخدام البرلمان جملةً تفيد الإقرار، مع الاحتفاظ بالملاحظات التي قد يبديها ديوان المحاسبة.

وفي معانيه للواقع، يتبين أن بعض البرلمانيين في لبنان، ينظرون إلى ديوان المحاسبة بكونه أداة للحكومة وليس للبرلمان. إن هذه العلاقة الملتبسة لديوان المحاسبة، مع كل من البرلمان والحكومة، يضع الإدارة العامة برمتها في موقفٍ ضعيفٍ، ينعكس في اعتماد نهج اتخاذ القرارات، دون تحمل مسؤوليتها، أو المساءلة عن نتائجها.

(١) تأسست المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية «إنتوساي» (INTOSAI) كمنظمة طوعية عام ١٩٥٧، وهي معتمدة لدى منظمة الأمم المتحدة، وتعدّ من أهم المنظمات العالمية للرقابة المالية والتدقيق الخارجي.

(٢) مرسوم اشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٦/٠٩/١٩٨٣ (تنظيم ديوان المحاسبة)، المادتان ٤٠ و ٤١.

لذلك، من الضروري العمل على ضمان استقلالية ديوان المحاسبة عن السلطة التنفيذية، وتقديم تقاريره مباشرة إلى البرلمان. حيث يوفر الديوان المعلومات الأساسية للبرلمان لممارسة دوره في مساءلة الحكومة، من خلال رصد الديوان لمدى تنفيذ الحكومة لجميع التوصيات البرلمانية، وتقديم تقارير بهذا الشأن إلى البرلمان، وهذا يؤدي إلى ضمان الاستخدام الأمثل لنتائج الرقابة المالية، ويعزز مساءلة الحكومة أمام البرلمان والجمهور، فنحقق أحد متطلبات الاستقلالية لأجهزة الرقابة، وفقاً لإعلانات الإنتوساي (INTOSAI)^(١). وبالمقارنة، فإن معظم أجهزة الرقابة العليا في الاتحاد الأوروبي تقدم تقاريرها إلى برلماناتها، لمساعدتها في عملها. وقياساً على أحوال مماثلة عالمياً، حذرت الأجهزة الرقابية في مؤتمر جوهانسبرغ، من تمويل الحكومة للجهاز الرقابي، والتأثير المحتمل لذلك في استقلاليته^(٢).

٢- رقابة ديوان المحاسبة على الامتثال دون الأداء

تشكل رقابة ديوان المحاسبة المسبقة جزءاً كبيراً من عمله، حيث يجري الديوان رقابة إدارية مسبقة على عمليات عقد بعض النفقات، وتلزم بعض الإيرادات، بناءً على سقف مالي محدد، للتثبت من صحة المعاملة، وانطباقها على أحكام الموازنة والقوانين والأنظمة^(٣).

ورغم اعتبار القانون رقابة ديوان المحاسبة المسبقة صفة «المعاملة الجوهرية»، إلا أنها ليست في الواقع من الرقابات الفاعلة^(٤). ناهيك بأن رقابة ديوان المحاسبة المسبقة تتعارض مع وظيفته الأساسية، بصفته مدققاً خارجياً للحسابات العامة، التي تتضمن إبداء الرأي في البيانات المالية للحكومة، ومراجعة الأداء، وهذا من شأنه أن يضعف مساءلة الحكومة عن نتائج أعمالها.

(١) إن إعلانات الإنتوساي (INTOSAI) هي مقررته تصدر عن اجتماعات الهيئات العليا للرقابة المالية في العالم، مثل إعلان ليما ١٩٧٧، وإعلان المكسيك ٢٠٠٧.

(٢) إيلي معلوف، ديوان المحاسبة: تشتت الرقابات وضعف الإمكانيات، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠١٣، ص ٥١.

(٣) تنص المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٦/٠٩/١٩٨٣ (تنظيم ديوان المحاسبة)، بأن تخضع للرقابة الإدارية المسبقة: معاملات تلزم الإيرادات أو بيع العقارات عندما تفوق القيمة خمسة ملايين ليرة لبنانية؛ معاملات المنح والمساعدات والمساهمات والمصالحات الحبيبة عندما تفوق قيمة المنحة أو المساعدة أو المساهمة خمسة عشر مليون ليرة لبنانية؛ صفقات الخدمات التي تفوق قيمتها خمسة وعشرين مليون ليرة لبنانية؛ الاتفاقات الرضائية بما فيها عقود الإيجار التي تفوق قيمتها خمسين مليون ليرة لبنانية؛ صفقات اللوازم والأشغال التي تفوق قيمتها خمسة وسبعين مليون ليرة لبنانية؛ ومعاملات شراء العقارات التي تفوق قيمتها مئة مليون ليرة لبنانية.

(٤) جان ديب الحاج، تقرير حول مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٧، بيروت: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ٢٠٠٨، ص ٣٥.

من الواضح، أنّ تطور الإدارة العامة الجديدة يسير نحو تضيق هذه الرقابة لا بل إنهاؤها، ما يضع ديوان المحاسبة أمام تحديّ ابتكار وتطوير أساليب رقابية تتجه أكثر نحو الأداء، لتحقيق الأهداف المطلوبة. ناهيك بالتوجّه نحو اعتماد رقاباتٍ أخرى معروفة عالمياً، كالتدقيق البيئي والاجتماعي، لتحقيق النتائج الفضلى في إطار رقابية متكاملة^(١).

زدّ على ذلك، أنه في الواقع لا يتم الالتزام بإنجاز تقرير تنفيذ الموازنة (قطع الحساب) في الوقت المناسب. فعدم الاتفاق على تقييم الأرصدة الافتتاحية (ميزان الدخول) لقطع حساب عام ١٩٩٣، دفع ديوان المحاسبة لإعطاء الموافقة المؤقتة على هذه الحسابات، وترك الباب مفتوحاً لإعادة تقييمها لاحقاً^(٢). ناهيك بأن وزارة المالية اللبنانية، أرسلت إلى ديوان المحاسبة، خلال العام ٢٠١٩، دفعةً واحدةً، قطوعات الحسابات كافةً، العائدة للسنوات ١٩٩٧ وما بعدها، التي لم يستطع تدقيقها حكماً، وهي تبقى لغاية تاريخه، غير مصادقٍ عليها من البرلمان^(٣). يتبيّن بالنتيجة أنّ ديوان المحاسبة يراجع البيانات المالية للحكومة لناحية الامتثال فقط، ولا يقوم بمراجعة الأداء، أو إبداء الرأي بشأن نزاهة البيانات المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية^(٤). في حين أن التحديات المعاصرة التي تواجهها الإدارة العامة، تتطلب تعزيز دور الدولة من خلال تفعيل عمل ديوان المحاسبة، وعدم اقتصار دوره على التثبّت من قانونية المعاملة، وتوافر الاعتمادات المالية، بل بانتقاله إلى مؤسسة حديثة للمراجعة العليا لحسابات الدولة، وذلك بهدف إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية واقتصاد، وبالتزامن مع اعتماد الشفافية والمساءلة^(٥).

ومع أنّ مهام ديوان المحاسبة تتضمن في جوهرها، عمليات تدقيقٍ للأداء، إلا أنه يمارسها بشكلٍ خجول^(٦). ويمكن لديوان المحاسبة، وفقاً لقواعد منظمة

(١) إيلي معلوف، تشتت الرقابات وضعف الإمكانيات، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، م. س.، ٢٠١٣، ص ٤٥.

(٢) إيلي معلوف، الموازنة وواقع الرقابة على قطع الحساب في لبنان، بيروت: مجلة السادسة، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠١٢، صص ٣٠-٣١.

(٣) جريدة الأخبار، الحسابات المالية النهائية للدولة: الحقائق مُخفاة، (https://al-akhbar.com/Capital/272764) Accessed: 2020-01-18

(٤) Chong, K.-M., Dolley, C., Houghton, K. & Monroe, G.S., (2009), **Effect of outsourcing public sector audits on cost-efficiency**, *Accounting & Finance*, 49(4), pp.675-695.

(٥) بسام وهبه، مفهوم الأداء في الخدمة العامة وارتباطه بالإصلاح المالي، بيروت: مجلة السادسة، العدد الرابع، تشرين الأول ٢٠١٣، ص ٦٠.

(٦) مرسوم اشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٦/٠٩/١٩٨٣ (تنظيم ديوان المحاسبة).

الإنتوساي، وإن كان قانونه لا ينصُّ على رقابة الأداء بشكلٍ صريحٍ، ممارسة رقابته على الجدوى من استعمال المال العام، استناداً إلى قاعدة حسن الإدارة. وبهذا المفهوم، تغدو هذه الرقابة في جوهرها، رقابةً على الأداء، وتقييم عمل الإدارة المالي ومدى إنتاجيته، ودرس أوضاع قطاعاتٍ معيَّنة، ووضع اقتراحاتٍ لتفعيل عمل الإدارة^(١).

إن تبنّي الحكومة للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSASs)، يؤثر بعمقٍ في عمل ديوان المحاسبة، فإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية الحكومية، ومدى امتثالها للمعايير الدولية، يتطلب إجراء مراجعةٍ مستمرةٍ على مدار العام، باعتماد نهج أخذ العينات والمخاطر، حيث يشكل رأي ديوان المحاسبة بشأن مراجعة الحسابات، جزءاً لا يتجزأ، من البيانات المالية للحكومة. ولا بد أن يتوازى هذا مع تفعيل التدقيق الداخلي على الحسابات العامة، ولا سيما في وزارة المالية، ذلك أن الرقابة الخارجية لديوان المحاسبة، تتأسس على رقابة وزارة المالية الداخلية وتدقيقها^(٢).

لقد شكّل تأسيس ديوان المحاسبة في مرحلة تدخل الدولة في الاقتصاد، حجر الأساس في إنشاء الإدارة العامة اللبنانية. أما اليوم، وفي مرحلة تحرير الاقتصاد، تزداد أهمية ديوان المحاسبة ورقابته في التعاطي مع المال العام. لذلك لا بد من تعزيز دوره ورفعته إلى مستوى أعلى وصلحياتٍ أكثر. الأمر الذي يتطلب تزويده بجهازٍ إداريٍّ يتمتع بمهاراتٍ ضرورية، كمهام تدقيق الأداء الاقتصادي، والمتخصصين الفنيين، والمحلّلين الماليين، إضافةً إلى الكفايات القانونية الأساسية، للقيام بمهام مراجعة الأداء، وتقدير الآثار المترتبة عنه.

تطبيقاً لمبدأ الشفافية وإنفاذاً لقانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات^(٣)، لا بد من اعتماد سياسةٍ إعلاميةٍ ملائمة. ومن شأن هذا، أن يعزز الثقة بالدولة وبالجهاز الرقابي للمال العام. ففي فرنسا مثلاً، يواكب الناس تقارير ديوان المحاسبة، لتكوين رأيهم في أداء المسؤولين ومساءلة الحكومة، إذ تكفي إشارةً ما إلى سوء تصرّف جمعيةٍ تستفيد من المال

(١) إيلي معلوف، تشتت الرقابات وضعف الإمكانيات، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، م. س، ص ٤٧.

(٢) O'Riordan, D., (2013), *The Role and Benefits of Audit Committees in Irish Government Departments*, (2) International Journal of Government Auditing, 40 (1), pp.32-36.

(٣) قانون رقم ٢٨ تاريخ ١٠/٠٢/٢٠١٧ (الحق في الوصول إلى المعلومات).

العام، ليؤدي هذا إلى حلّ هذه الجمعية تحت الضغط الشعبي، وهذا ما يؤكد على أهمية تعزيز ثقافة المواطنة، عبر التواصل مع المجتمع المدني، والجمعيات المتخصصة بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتزويدهم بالمعلومات التي تساهم في حماية المال العام من الهدر والنهب والتفريط.

٣- سجلات أعضاء مجلس النواب في مناقشة الموازنة

تشكّل الرقابة المالية جزءاً هاماً وأساسياً من النشاط الرقابي للبرلمان، وتتم بوساطة لجنة المال والموازنة، والهيئة العامة للمجلس النيابي، فضلاً عن دور النواب كأفرادٍ في إثارة إشكاليات الموازنة، من خلال الأسئلة التي يوجّهونها إلى الحكومة.

يمثل البرلمان اللبناني، بشكلٍ دقيقٍ، التوازن الطائفيّ السياسيّ في لبنان، لذلك يصبح من الضروري إيجاد التوازن بين مكوّناته، ومراعاة مصالحهم لتصبح معادلة الخمسين بالمئة زائداً واحداً، لا تشكّل إجماعاً سياسياً في البرلمان اللبناني. فهناك العديد من الأحوال التي توقفت فيها مشاريع القوانين المالية ذات الصلة في البرلمان لسنواتٍ، في انتظار حلّ الصعوبات، التي قد تتعلق أو لا تتعلق مباشرةً بمشروع القانون. وهو ما يدفع أعضاء البرلمان للتنافس على جذب اهتمام إقليميٍّ كبيرٍ، بعملية مناقشة مشروع الموازنة العامة، فيناقشون بعمقٍ في التفاصيل التي تؤثر في مصالحهم الإقليمية، ويشكّلون تحالفاتٍ ذات مصالحٍ مشتركةٍ إبان عملية المناقشة، فيستغل النواب مناقشات الموازنة العامة كمناسبةٍ للتعبير عن آرائهم السياسية في الشؤون المحلية والإقليمية، أكثر مما يتعمقون في مناقشة شوائب مشروع القانون، مثل عدم الشمولية أو مخالفة مبدأ سنوية الموازنة، أو اشتغال الموازنة على أحكامٍ لا تتعلق مباشرةً بتنفيذها.

ومن المعروف، أن البرلمان اللبناني لم يصادق على مشاريع الموازنات للأعوام من ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٦. كما أنّه، وبالتوازي، فإن الحكومات المتعاقبة، لم ترسل أغلب مشاريع قوانين الموازنات، ضمن المهل المحددة لها دستورياً^(١). أضف إلى ذلك، أن

(١) بيّث مجلس النواب نهائياً في مشروع الموازنة، قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه، وإذا لم يتم ذلك، يدعو رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة، المجلس فوراً لعقد استثنائيٍّ يستمر لغاية نهاية كانون الثاني، لمتابعة درس الموازنة، وإذا انقضى هذا العقد الاستثنائي، ولم يبت المجلس نهائياً في مشروع الموازنة، فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناءً عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع المذكور، بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس، مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق، إلا إذا كان مشروع الموازنة قد أودع قلم المجلس قبل بداية عقده العادي بخمسة عشر يوماً على الأقل.

الدستور اللبناني ينصُّ بشكلٍ صريحٍ لإبراء ذمّة الحكومة، على شرط الموافقة المسبقة على حسابات الإدارة المالية النهائية (قطع الحساب) للسنة التي تسبقها، قبل النظر في مشروع الموازنة لسنةٍ معيّنة^(١). ورغم هذا، أقرّ البرلمان اللبناني مشاريع موازنات الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ ووصولاً حتى ٢٠١٩، متجاوزاً، وفي كل مرة، أحكام المادة ٨٧ من الدستور اللبناني^(٢).

أدى هذا إلى استحداث طرقٍ «رديفة» لتمويل الإدارة، باللجوء إلى القاعدة الإثنتي عشرية لمددٍ تخطّت الأصول، أو بالعمل على أساس المشاريع من دون إقرارها، أو بالاعتماد المتزايد على سلفات الخزينة^(٣)، وعلى الرغم من أنّ مدة العقد الاستثنائي لدرس الموازنة تنتهي في نهاية شهر كانون الثاني، وبالتالي ينتهي العمل بالقاعدة الإثنتي عشرية^(٤). غير أنّ العرف المتبع في لبنان يقضي باستمرار الحكومة بالجباية والإنفاق على أساس القاعدة الإثنتي عشرية لعدّة من الأشهر والسنوات أيضاً بعد انتهاء شهر كانون الثاني.

وهكذا نجد أنه مع عدم إقرار البرلمان مشاريع قوانين الموازنات، أو إقرارها دون المصادقة على قطوعات حسابات السنوات السابقة، وعدم إرسال الحكومة لهذه المشاريع ضمن المهلة الدستورية، مع استمرارها بالجباية والإنفاق لسنوات عدّة، تكون الموارد المحقّقة والنفقات المصروفة خلال كامل تلك الفترة قد حدثت دون إجازةٍ من البرلمان بالجباية والإنفاق، وأيضاً خارج نطاق المحاسبة والمساءلة^(٥). لتصبح «الموازنة في لبنان ليست منتجاً مالياً واقتصادياً، بل هي خليطٌ من السياسة والمال والمصالح الطائفية والفئوية، والتي عليها أن ترضي جميع الأطراف، بغض النظر عن الحلول الجديّة للمشاكل التي تعترض اللبنانيين»^(٦).

(١) قانون دستوري رقم ١٨ تاريخ ١٨/٠٩/١٩٩٠ ملحق رقم ٣٩ تاريخ ٢٧/٠٩/١٩٩٠ (الدستور اللبناني)، المادة ٨٧.

(٢) تنصّ المادة ٨٧ من الدستور اللبناني على «إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة، يجب أن تُعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية، التي تلي تلك السنة».

(٣) ألان بيفاني، تصحيح الأوضاع المالية: موازنة مقرّرة وفق الأصول ومحاسبة ممسوكةً بدقة، م. س.، ص ١٢.

(٤) تنصّ المادة ٨٦ من الدستور اللبناني «وفي مدة العقد الاستثنائي، تُجبي الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى، كما في السابق، وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً، ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة، ويُحذف منها ما أسقط من الاعتمادات الدائمة، وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة، على القاعدة الإثنتي عشرية».

(٥) ألان بيفاني، تصحيح الأوضاع المالية: موازنة مقرّرة وفق الأصول ومحاسبة ممسوكةً بدقة، م. س.، صص ١٢-١٣.

(٦) عدنان ضاهر، الموازنة العامة بين الإعداد والمراقبة، بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، ٢٠١٥، ص ٣٣٩.

وفي هذا الصدد، نقترح تعزيز إمكانيات لجنة المال والموازنة البرلمانية، وتجهيزها بالموارد الضرورية اللازمة، المادية واللوجستية والبشرية، والمزيد من الوقت، لدراسة تقرير الموازنة النهائي للحكومة (قطع الحساب)^(١). وعندما يُمنح ديوان المحاسبة استقلاله عن الحكومة، يجب أن تصبح لجنة المال والموازنة نقطة الاتصال الرئيسة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما ينبغي للجنة أن تطلب من ديوان المحاسبة مراقبة تنفيذ الحكومة لجميع توصياتها، وإعداد تقرير سنوي يُرفق بالتقرير السنوي للديوان، يتضمّن مدى تنفيذ الحكومة لهذه التوصيات.

٤ - ضعف مشاركة المجتمع المدني في تناول قضايا الموازنة

يفتح اقتصاد المعرفة آفاقاً غير مسبوقه، أمام تطور تكنولوجيا المعلومات، ويزيح الحواجز، ويهزّ القواعد المعمول بها تاريخياً، ويضع الحكومات أمام تحدّد مزدوج، باتجاهين مختلفين، الأول يفرضه التفرد بالسلطة، عبر توظيف المعلومة بالاتجاه المناسب وبشكل حصريّ، والثاني يفرضه إلزامية مشاركة الجميع بالمعلومة المتدفقة في كل الاتجاهات. فينخرط الجميع في مسارها، بحثاً عنها، كل من موقعه، وبأشكالٍ مختلفة، كالمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجامعات.

تتنوّع تسميات المجتمع المدني، كالمجتمع الأهلي، أو المنظمات التطوعية، أو القطاع المستقل، أو القطاع الثالث. وهو يتمحور حول الأنشطة التطوعية التي تنظّمها الجماعة، حول مصالح وقيم وأهدافٍ مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة، الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني في تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير في السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلاً، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي، لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (معاينة صانعي السياسات أو مكافأتهم)^(٢).

وقد تطور دور المجتمع المدني في سياق العولمة، ما زاد من تأثيره، بحيث أصبح يشكل قوة ضغطٍ على الحكومات، لحثّها على إصلاح القوانين المتعلقة بالموازنات العامة، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة عن عملية إعداد الموازنات، وتنفيذها والرقابة عليها. ويتجلّى هذا في اعتماد بعض البلدان آلية الموازنة التشاركية (Participatory Budgeting)، ومساهمة المواطنين مباشرةً في إعدادها.

(١) إيلي معلوف، الموازنة وواقع الرقابة على قطع الحساب في لبنان، م. س.، ص ٢٩.

(٢) المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، مصطلحات المشاركة المدنية، ترجمة ناتالي سليمان، ٢٠٠٩، ص ١٠.

ويمثّل المجتمع المدني مصدر ضغطٍ على الجهات المعنية بالموازنة، وحثّها على القيام بدورها باستقلالية، حيث يمكن للمجتمع المدني أداء دورٍ أساسيٍّ في تشجيع الرقابة والمساءلة، عبر متابعة مدى تجاوب مجلس النواب والحكومة مع تقارير ديوان المحاسبة السنوية. وهكذا، تصبح الموازنة إحدى الوسائل الضرورية لتمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرار، وتصويب السياسات العامة، تكريساً لحقّهم، ولمسؤوليتهم في مساءلة السلطة، ضمن الأنظمة الديمقراطية.

يعمل أصحاب المصلحة في لبنان في وضع غير مؤاتٍ، عندما يتعلق الأمر بالتأثير في عملية صنع القرارين السياسي والإداري، وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بإصلاح الإدارة المالية العامة، الذي غالباً ما يُنظر إليه على أنه مجال ضيّق وتخصّصي وتكنوقراطي.

وإذا كان تأثير البرلمان في عملية إصلاح الإدارة المالية العامة متواضعاً، فإن نفوذ الجمهور منعدم الوجود تقريباً. وقد ضغطت بعض المنظمات غير الحكومية، ومراكز الدراسات من أجل المزيد من الانفتاح والشفافية في الموازنة، ولكن لم يكن لها أيُّ تأثير حقيقي حتى الآن، في شكل أو محتوى برامج إصلاح الإدارة المالية العامة. وبشكل عامّ، تبقى إصلاحات الإدارة المالية العامة، مسألةً تقنيةً أكثر من اللازم، وبعيدةً جداً عن الاهتمامات اليومية للجمهور.

ولا تزال اهتمامات هيئات المجتمع المدني في لبنان، في ما يتعلق بقضايا الموازنة وغيرها من القضايا العامة، في بداياتها، إذ يلاحظ انحصار المبادرات ذات الصلة بعددٍ قليلٍ من الهيئات، وهو ما يجعل تأثيرها في سياسية إعداد الموازنة ضعيفاً، مثل طرح موضوع إصلاح النظام الضريبي وتأثيره في قضايا العدالة الاجتماعية.

وحتى الآن، في لبنان لم يتم تبني أية آلية رسمية تسمح بمشاركة المواطنين وهيئات المجتمع المدني في إعداد الموازنة وتنفيذها ومراقبتها. كما أن الإدارات المعنية بإعداد الموازنة، لا تنشر مسبقاً الاتجاهات العامة، والمعايير الأساسية، التي تسود هذه العملية^(١). كما أنّ الاستمرار في اعتماد الموازنة التقليدية أي موازنة البنود، وعدم الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء، إضافةً إلى النقص في شمولية الموازنة العامة، وغياب التخطيط الاقتصادي الطويل الأمد، وعدم إقرار قوانين الموازنات للأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦ ضمناً، خلق عائقاً كبيراً أمام إمكانية عمل المجتمع المدني على قضايا الموازنة.

(١) غبدة فرنجية، تأثير المجتمع المدني في الموازنة: عوائق قانونية، ثقافية وسياسية، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠١٣، ص ٩١.

ناهيك بأن غياب الشفافية في عملية إعداد الموازنة، وصعوبة الوصول إلى المعلومات الضرورية لمراقبة عمل الحكومة، يحدان من فاعلية ممارسة المساءلة. فقد أدرجت منظمة شراكة الموازنة الدولية (International Budget Partnership)، بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لبنانَ في فئة الدول التي تقدّم الحدّ الأدنى من المعلومات حول عملية إعداد الموازنة (3/100)، نظراً إلى عدم توافر المعلومات للجمهور، وعدم شمولية التقارير المتوافرة^(١).

كما أنّ المنظومة السياسية القائمة حالياً، والمبنيّة على التوافق والاستنسابية والزبائنية (Clientelism)^(٢)، تدفع المسؤولين إلى تخصيص النفقات وتوزيعها في دوائرهم الانتخابية، بدلاً من توجيهها اجتماعياً، باستهداف الفئات الأكثر فقراً أو المناطق المهمّشة^(٣). وهذا بحدّ ذاته، يدل على هشاشة المجتمع المدني، وضعف تأثيره في السياسات العامة، ما يعيق قيام ثقافة المواطنة، ويحدّ من إمكانية مساءلة الحكومات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تعيين وسيط الجمهورية في لبنان منذ العام ٢٠٠٥^(٤)، قد حرم المواطنين من وسيلة مهمة لمحاسبة الحكومة، عند حصول خلافٍ مع الإدارة العامة، أو عند إساءة تنفيذ قانون الموازنة.

وفي هذا الإطار، يمكن أن تساهم هيئات المجتمع المدني، في عملية إصلاح الإدارة المالية العامة، وتأكيد مشاركتها في المراحل الأربع لعملية الموازنة، ففي مرحلة الإعداد، يمكن لهيئات المجتمع المدني اقتراح مشاريع الإنفاق وتحديد الأولويات، وفي المرحلة التشريعية، إصدار أدلّة وأوراق مناقشة مبسّطة لتسهيل فهم الموازنة، كما تعمل على تحسين الشفافية، بجمع معلومات الموازنة ومقارنتها ونشرها. وفي مرحلة التنفيذ، تساهم مع الهيئة التشريعية في مراقبة النفقات الفعلية مقابل الموازنة (الاعتمادات المرصدة)^(٥).

(١) Open Budget Index Rankings | Open Budget Survey | IBP (<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/open-budget-index-rankings/>) (Accessed: 2019-10-02)

(٢) يمكن تعريف الزبائنية (Clientélisme) بأنها نظامٌ اجتماعيٌّ وسياسيٌّ قائمٌ على المحسوبية. هناك اختلافٌ بين علماء السياسة في تعريف المصطلح، ولكنه غالباً ما يستخدم في إطارٍ سلبيّ، لارتباطه بالفساد السياسي والإداري وعرقله مؤسسات الدولة، ومخالفته للقيّم الديمقراطية.

(٣) غبدة فرنجية، تأثير المجتمع المدني في الموازنة: عوائق قانونية، ثقافية وسياسية، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، م.س.، صص ١٠١-١٠٢.

(٤) تعريف المادة الأولى من قانون وسيط الجمهورية رقم ٦٦٤ تاريخ ٢٠٠٤/٠٢/٢٠٠٥، بأن «وسيط الجمهورية شخصيةٌ مستقلة لا تتلقى التعليمات من أي سلطة، وهو يتدخل ضمن الشروط المحددة في هذا القانون، لتسهيل التعامل مع الإدارة والمساعدة على حلّ الخلافات الناجمة عن هذا التعامل».

(٥) معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، دليل إرشادي لمؤسسات المجتمع المدني لفهم أحكام الموازنة العامة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣١.

وبما أن الموازنة تعنى بقضايا المواطنين، وتفاصيل حياتهم، فهي تضع الإعلام أمام مسؤوليته، بوصفه السلطة الرابعة، عبر مساهمته في فتح الفضاء العام أمام مناقشة الموازنة، وبتوسطه بين الرأي العام وممثليه والسلطة التنفيذية. وفي مقاربة لواقع الإعلام اللبناني، نرى أنه حاد عن دوره الرئيس، في عكس مصالح المجتمع والدفاع عنها، وانحاز إلى انقسامات السلطة، ما جعله جزءاً منها، ومؤسسته ضمن انقساماتها. وهذا ما أدى إلى تعثر دور الصحافة، وأفاق في الوقت ذاته، إنتاج صحافة متخصصة في الشؤون الاقتصادية والمالية، تكون على مستوى التعامل مع قضايا الموازنة. وقد فاقم من هذا الوضع، الاستعانة بخبراء من ذوي خلفية ثقافية مختلفة، يعتمدون معايير وإجراءات دولية محددة، الأمر الذي عطّل الدور العلمي للأرقام وحوّلها إلى وجهة نظر^(١).

ولتفعيل دور المجتمع المدني والإعلام في متابعة إصلاحات الإدارة المالية العامة، أصبح من الضروري القيام بالخطوات الآتية:

- اعتماد آلية رسمية لإشراك الجمهور في عملية إعداد الموازنة^(٢).
- تنفيذ قانون وسيط الجمهورية^(٣).
- إصدار تقارير ديوان المحاسبة للسنوات السابقة، والحرص على إصدار التقارير اللاحقة سنوياً.
- تفعيل العمل بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات.
- وضع خطة للإصلاحات المالية والاقتصادية والضريبية، على نحو يؤمّن مصالح جميع فئات المجتمع، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر تهميشاً.
- تعميق التخصص في الحقوق الاقتصادية والمالية، اعتماداً على الجامعات، ومعاهد التكوين الصحفي، ومراكز التدريب.

خلاصة:

بنتيجة مقارنة واقع الإدارة المالية العامة اللبنانية، تبين لنا ضعف الشفافية التي تعيق إمكانية المساءلة. وهذا يعود بشكل أساسي إلى وجود عددٍ من الإشكاليات

(١) نهوند القادري عيسى، المعالجة الصحافية لموضوع الموازنة: تأثير السياسة وعدم التخصص، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠١٣، صص ٦٢-٦٣.

(٢) غبدة فرنجية، تأثير المجتمع المدني في الموازنة: عوائق قانونية، ثقافية وسياسية، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، م. س، صص ١٠٢-١٠٣.

(٣) قانون رقم ٦٦٤ تاريخ ٢٠٠٥/٠٢/٠٤ (قانون وسيط الجمهورية).

التي يواجهها لبنان في إعداد الموازنة وتنفيذها، والرقابة على تنفيذها ومحاسبتها. من أبرزها:

- ١ - اعتماد الموازنة التقليدية «موازنة البنود».
- ٢ - تمرير أحكام لا تتعلق مباشرةً في تنفيذ الموازنة العامة «فرسان الموازنة».
- ٣ - خروج عن مبدأ شمولية الموازنة العامة، إذ لا تتضمن الموازنة العامة في لبنان أو تقرير الموازنة (فذلكلة الموازنة) جميع الأنشطة التي تتحمل مسؤوليتها الحكومة، كحسابات المؤسسات والهيئات العامة والبلديات، وتغيب عنها أيضاً، استثمارات مجلس الإنماء والإعمار الممولة من الخارج.
- ٤ - إن الأداء التقليدي المتبع في لبنان باعتماد الأساس النقدي المحاسبي، يساهم في إخفاء حقيقة إجمالي قيمة الالتزامات المتوجبة عليها لصالح المؤسسات والهيئات العامة.
- ٥ - مخالفة مبدأ الشيوخ بتخصيص بعض الإيرادات لنفقات معينة، مثل الإنفاق البلدي.
- ٦ - تبعية ديوان المحاسبة لرئاسة مجلس الوزراء ما يؤثر على استقلاله.
- ٧ - تعارض رقابة ديوان المحاسبة المسبقة مع دوره الأساسي، كمدققٍ خارجيٍّ للحسابات العامة، التي تتضمن إبداء الرأي في البيانات المالية للحكومة ومراجعة الأداء.
- ٨ - تبرز عدة شوائب في أداء البرلمان لدوره في الرقابة على الموازنة، أبرزها: سرية عمل اللجان التي تُضعف اهتمام النواب بالمشاركة فيها؛ مقارنة الموازنة على أنها عمليةٌ حسابيةٌ أكثر من كونها مشروعاً وطنياً؛ وتغليب الاعتبارات السياسية والمناطقية على اعتبارات المصلحة العامة؛ وضعف الضوابط التقنية والقانونية؛ وغياب الأجهزة المختصة لتقييم بنود الموازنة في انعكاساتها وأبعادها.
- ٩ - عدم تقيّد الحكومة بالمواعيد الدستورية المتعلقة بإعداد الموازنة العامة، وإنجاز تقرير تنفيذ الموازنة العامة (قطع الحساب) في الوقت المناسب.
- ١٠ - استمر البرلمان اللبناني على نهج إقرار مشاريع موازنات الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ووصولاً حتى ٢٠١٩، متجاوزاً، وفي كل مرة، أحكام المادة ٨٧ من الدستور اللبناني.

التوصيات:

أظهرت الدراسة أن اعتماد الحكومة اللبنانية لمفاهيم الإدارة العامة الجديدة، من شأنه تعزيز شفافية المالية العامة وتمكين المساءلة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى أداء وحدات القطاع العام، وتقديم الخدمات بفاعلية وكفاءة. ولتحقيق ذلك نوصي بما يأتي:

١ - اعتماد الموازنة القائمة على النتائج (Results-Oriented Budget) أي: ما يسمى بموازنة البرامج والأداء التي تتيح للحكومة متابعة أداء الوحدات الإدارية، ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة وفقاً للأولويات الحكومية، بالتوازي مع منح الإدارات الاستقلالية في إدارة موازنتها، مقابل ربط تخصيص الموارد بالنتائج المحققة. وهو ما يستلزم وضع تبويب وتصنيف جديد للموازنة (Budget Classification) على أساس هرمي، يتدرج من المهام إلى البرامج ثم الأنشطة فوحدات الأداء.

٢ - توسعة شمولية الموازنة (Budget coverage). ويعني أن تكون موازنة الدولة شاملة جميع نفقاتها وواراداتها، دون أيّ إنقاصٍ أو اقتطاعٍ أو إغفالٍ، أي أن تُذكر في الموازنة العامة واردات الدولة كافة، أيّاً كانت مصادرها ونفقاتها كافة، مهما كانت أنواعها، على أن تشمل أيضاً جميع حسابات المؤسسات والهيئات العامة، وموازنة مجلس الإنماء والإعمار، والأموال خارج الموازنة كافة.

٣ - اعتماد سياسات محاسبية على أساس الاستحقاق، تتفق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASs).

٤ - استقلالية ديوان المحاسبة عن السلطة التنفيذية، وتقديم تقاريره مباشرة إلى البرلمان، حيث يوفر الديوان المعلومات الأساسية للبرلمان لممارسة دوره في مساءلة الحكومة، ورصده لمدى تنفيذ الحكومة جميع التوصيات البرلمانية، وتقديم تقارير بهذا الشأن إلى البرلمان، ما يؤدي إلى ضمان الاستخدام الأمثل لنتائج الرقابة المالية، ويعزز مساءلة الحكومة أمام البرلمان والجمهور.

٥ - تحديث دور ديوان المحاسبة بانتقاله إلى مؤسسة حديثة للمراجعة العليا لحسابات الدولة، واعتماد تدقيق الأداء وفقاً للمعايير الدولية، بدلاً من اقتصره على التثبيت من قانونية المعاملة وتوافر الاعتمادات المالية، وذلك بهدف إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية واقتصاد، وبالتزامن مع اعتماد الشفافية والمساءلة.

- ٦- تعزيز الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة، وذلك باتخاذ الخطوات الآتية: إيجاد هيئة برلمانية مختصة بتقييم الموازنة لجهة توافقها مع أحكام الدستور، مثل مبادئ الشمولية والوحدة والسنوية، وانعكاساتها المالية والاقتصادية والاجتماعية؛ إرسال الحكومة تقارير دوريةً إلى البرلمان تبين فيها كيفية تنفيذ الموازنة؛ تعديل نظام البرلمان بجعل أعمال اللجان علنيةً كي يتمكن المواطنون من مراقبة أداء النواب فيها.
- ٧- تفعيل دور المجتمع المدني والإعلام على مستوى متابعة إصلاحات الإدارة المالية العامة، باتخاذ الخطوات الآتية: اعتماد آلية رسمية لإشراك الجمهور في عملية إعداد الموازنة؛ وتنفيذ قانون وسيط الجمهورية؛ وتفعيل العمل بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات؛ وتعميق التخصص في الحقول الاقتصادية والمالية اعتماداً على الجامعات ومعاهد التكوين الصحافي ومراكز التدريب.

المراجع:

أ- الكتب

- بدوي، أحمد، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، أبو ظبي: دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ٢٠١١.
- شمس الدين، عبد الأمير، المؤسسات والمرافق العامة في لبنان - دراسة مقارنة، دون دار نشر، ١٩٩٥.
- ضاهر، عدنان، الموازنة العامة بين الإعداد والمراقبة، بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، ٢٠١٥.
- عواضة، حسن، قطيش، عبد الرؤوف، المالية العامة الموازنة الضرائب والرسوم دراسة مقارنة، بيروت: دار الخلود، ١٩٩٥.
- ياغي، عبد الفتاح، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

ب- النصوص التشريعية والتنظيمية

- قانون دستوري رقم ١٨ تاريخ ٢١/٠٩/١٩٩٠ ملحق رقم ٣٩ تاريخ ٢٧/٠٩/١٩٩٠ (الدستور اللبناني).

- قانون رقم ٢٨ تاريخ ١٠/٠٢/٢٠١٧ (الحق في الوصول إلى المعلومات).
- قانون رقم ٦٦٤ تاريخ ٠٤/٠٢/٢٠٠٥ (قانون وسيط الجمهورية).
- قانون منفذ بمرسوم رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦/٠٩/١٩٦٣ (قانون الضمان الاجتماعي).
- مرسوم اشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٤ (قانون المحاسبة العمومية).
- مرسوم اشتراعي رقم ٨٢ تاريخ ١٦/٠٩/١٩٨٣ (تنظيم ديوان المحاسبة).
- مرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ٠٩/٠٦/١٩٩٧ (التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات).
- مرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١١/١٢/١٩٦٥ (تحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها).

ج- الدوريات والمنشورات والصحف

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ط. ٢٠١٤، عمان: ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٤.
- صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الحكومة، ٢٠٠١.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مشروع قطع حساب العام ٢٠١٨.
- مجلة السادسة: الموازنة العامة في صلب إصلاح المالية العامة، بيروت، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠١٢.
- مجلة السادسة: الوظيفة العامة في صلب إصلاح المالية العامة، بيروت، العدد الرابع، تشرين الأول ٢٠١٣.
- مجلس الإنماء والإعمار، تقرير تقدم العمل، تشرين الأول ٢٠١٧.
- المركز اللبناني للدراسات، الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء، بيروت، ٢٠١٣.

- المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية، مصطلحات المشاركة المدنية، ترجمة ناتالي سليمان، ٢٠٠٩.
 - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، دليل إرشادي لمؤسسات المجتمع المدني لفهم أحكام الموازنة العامة، بيروت، ٢٠٠٧.
 - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، تقرير حول مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٧، بيروت، ٢٠٠٨.
 - جريدة الأخبار، الحسابات المالية النهائية للدولة: الحقائق مُخفاة، (Accessed 18/1/2020)
- (<https://al-akhbar.com/Capital/272764>)

د- المراجع الأجنبية

- Chong, K.-M., Dolley, C., Houghton, K. & Monroe, G.S., (2009), Effect of outsourcing public sector audits on cost-efficiency, Accounting & Finance, 49.(4)
- Corruption Perceptions Index, (2018), Transparency International (Accessed: 2019-10-03) (<https://www.transparency.org/cpi2018>).
- Ferlie, E., Ashburner, L., Fitzgerald, L. & Pettigrew, A. (1996), The New Public Management, Oxford: Oxford University Press.
- Index of Public Integrity (Accessed: 2019-10-03) (<https://integrity-index.org>).
- O’Riordan, D., (2013), The Role and Benefits of Audit Committees in Irish Government Departments, International Journal of Government Auditing, 40.(1)
- Open Budget Index Rankings |Open Budget Survey| IBP (Accessed: 2019-10-03), (<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/open-budget-index-rankings>).
- PEFA, (2005), Public Financial Management: Performance Measurement Framework, Washington: PEFA Secretariat, World Bank.

- Tilley, C., (2012), Public sector cuts require strong management, Financial Management.
- Witt, M. & Müller, I., (2006), Implementing the Paris Declaration in Public Finance-Challenges by Capacity Development, Eschborn: GTZ.

مصيرُ بلادِ الشامِ بعد الحربِ العالميةِ الأولى: بين المشروعِ الفرنسيِّ وثورةِ الشريفِ حسين

وليد جوهر^(١)

مقدمة

في أوائل القرن العشرين كان التركيب الاجتماعي والسكاني لبلاد الشام يقوم على معطيات واحتمالاتٍ من الواقع تتقاطع مع مشاريع السيطرة الغربية، ومع شكلٍ جديدٍ من الاستعمار كان يهيء لنفسه مرتكزاتٍ اجتماعيةً وسياسيةً وإداريةً محلية. في المقابل فإن الواقع المحلي الشامي كان يقدم أشكالاً من المقاومة للمشروع «الغربي» من جهة، وأشكالاً من الاستلحاق به من جهةٍ ثانية. هذا يعني أن معطيات الواقع الشامي والعربي بشكلٍ عامٍّ في أوائل القرن العشرين كانت تتوافق بصورةٍ غالبيةٍ مع المشروع «الغربي» كبديلٍ للمشروع العثماني (الدولة المركزية العثمانية بصيغة التتريك، أو الدولة اللامركزية العثمانية بصيغة التعددية...).

لذلك فإن البحث «مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشريف حسين»، يهدف إلى تسليط الضوء على جانبٍ مهمٍّ من مسار مجرى الواقع المحلي الشامي وتقاطعته مع مشاريع السيطرة الأجنبية.

أولاً- تدرُّج المخطَّطِ الفرنسيِّ من الحمايةِ إلى مشروعٍ متكامل

خلال مرحلة القوة العثمانية، كانت باريس من أوائل الدول الأوروبية التي أبرمت اتفاقاتٍ مع الدولة العثمانية عُرفت بالامتيازات **capitulation** والتي شملت في ما بعد كل الدول الأوروبية. أعطت الامتيازات حصانةً للأجانب سواء في حماية أشخاصهم أو في حماية نشاطاتهم التجارية والصناعية. وقد تزايدت مخاطر تلك الامتيازات لاحقاً

(١) وليد جوهر: عميد في قوى الأمن الداخلي يشغل حالياً مركز رئيس جهاز أمن السفارات والإدارات والمؤسسات العامة. شارك في عدة دورات تدريبية ولجنتية في الداخل والخارج. حائز على ماجستير في التاريخ الحديث من الجامعة اللبنانية.

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشريف حسين

من خلال التفسير المتحيز لبودها بعدما دبّ الضعف في جسم السلطنة العثمانية، خصوصاً وقد أصبح شمول الحماية فريقاً من العثمانيين المتعاونين مع الأجانب من أفتك الأسلحة بيد الدول المناهضة للباب العالي. أما فرنسا فقد حصلت على اعترافٍ بحماية كاثوليك الشرق، وبتعهداتها للعلاقات التجارية والإرساليات التبشيرية بين بلاد الشام وفرنسا.

صحيحٌ أن الامتيازات الأجنبية عكست نتائج مهمةً توافقت مع مشاريع الاختراق الأوروبي للسلطنة، لكن الصحيح أيضاً أن هذه النتائج بقيت محدّدةً في الزمان والمكان، طالما أنها Top of Form Bottom of Form لم تنفذ إلى أعماق البنية الداخلية للسكان المحليين، ولم تعثر على مرتكزاتٍ لها في الداخل توظفها أوروبا في خدمة مصالحها الاستراتيجية.

في ٢٧ كانون الثاني ١٧٩٨ قدّم تاليران وزير الخارجية الفرنسية مذكرةً إلى «حكومة الإدارة» الفرنسية أوضح فيها «أن الامبراطورية العثمانية قد لا تمتد حياتها إلى أبعد من ربع قرن... فعلى حكومة الجمهورية أن تهَيء الوسائل التي تمكنها من الاستيلاء على ما تجده مناسباً من حطام تركيا»^(١). هذا التحول في السياسة الفرنسية ترجمته حملة نابليون على مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ التي أسست لقواعد جديدة في تاريخ المشرق العربي، فما كان قبل نابليون هو غيره بعد أن فرض سيطرةً عسكريةً مباشرةً على منطقة المشرق العربي، ما استوجب من نابليون اتباع أساليب «مبتكرة» في التعامل مع السكان المحليين بمختلف فئاتهم العرقية والدينية والاجتماعية، أساليب أسست لمرحلة جديدة في تاريخ المشرق العربي تعجّ بالفتن والاضطرابات والدسائس وصولاً إلى هدفين أساسيين: تفتيت المنطقة من الداخل جغرافياً واجتماعياً، ومن ثم بسط سلطان الغرب المادي على كياناتٍ هشّةٍ والتحكّم بها وتقرير مستقبلها. ولعل الحملة الفرنسية التي جرت لاحتلال مصر كانت المحكّ العمليّ لاختبار حقيقة الضعف العثماني، وكان من مضاعفاتها أن أصبحت المناطق العربية في مشرقها ومغربها أكثر التصاقاً بأطماع الامبريالية الفرنسية والأكثر تعرّضاً لغزواتها المتعددة، وبات المشهد السياسي في المشرق العربي يعجّ بالتطورات، ومنها:

١ - ولادة ظاهرة الأقليات

إذا كان الاختراق الأوروبي القنصلي، الإرسالي، الثقافي والسياسي، قد حقق نجاحاً معيّنًا في تفكيك بنى السلطنة العثمانية، فإن الاختراق الاقتصادي كان الأبرز على صعيد

(١) إميل خوري وعادل اسماعيل: السياسة الدولية في المشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، طبعة أولى، ١٩٧٢، ص ٨٠.

تفكك تلك البنى نظراً للآثار العميقة التي تركها، والتي تمثلت بعجز الاقتصاد العثماني وتفشحه أمام تغلغل أشكالٍ جديدةٍ من أنماط العلاقات الرأسمالية، وكان الأخطر على صعيد البنية المحلية لبلاد الشام. فأمام انكفاء المسلمين عن التعاطي الاقتصادي مع الأجنبي فإن الأقليات الشامية كانت البنية الأساسية في التواصل الاقتصادي والثقافي معه. وقد حصر الغرب علاقته التجارية بالأقليات فجعلها قوةً اقتصاديةً مهمةً بعد أن أشركها في امتيازاته، ما أحدث انشقاقاً عمودياً في المجتمع الشامي بين غالبيةٍ عديدةٍ من طائفةٍ معيّنةٍ تحتكر القرار السياسي، وأقليةٍ طائفيةٍ تمسك بمفاصل اقتصاد المنطقة.

مع الوقت راحت الأقليات الدينية غير الإسلامية تتحول تدريجياً إلى ركيزةٍ من ركائز الدول الأجنبية في بلاد الشام على أمل الإفلات من قيود نظام الملة العثماني وللحفاظ على مكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي منتصف القرن التاسع عشر احتلت مسألة الأقليات مكانها الأول وأصبحت الشغل الشاغل للدولة العثمانية التي أجرت إصلاحاتٍ بهدف إعادة تماسك النسيج المجتمعي العثماني، فكان فرمان الإصلاح العثماني عام ١٨٥٦ الذي فرض مضمونه سفراءً كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا في أعقاب حرب القرم، قد أقر المساواة في الحقوق بين المسلمين وغير المسلمين^(١).

قادت التطلعات المتناحرة بين القوى المحلية الشامية إلى تفجير الفتن الطائفية في بلاد الشام ولا سيما في جبل لبنان (١٨٦١ و ١٨٦٤)، فبدت المسألة الطائفية خياراً ممكناً لأعدادٍ كبيرةٍ من الشاميين في المرحلة العثمانية المتأخرة.

أحسنّت الدول الأوروبية استغلال الأحداث الطائفية في بلاد الشام، فقد أرسلت فرنسا قطعاً من أسطولها إلى شاطئٍ جونية في جبل لبنان، وأعلنت في حينه وللمرة الأولى عن رسم خريطةٍ للبنان الكبير الذي سيولد عام ١٩٢٠^(٢). لقد أتاح قيام نظام المتصرفية في جبل لبنان عام ١٨٦٤ برئاسة مسيحيٍّ عثمانيٍّ وبحماية خمس دولٍ أوروبيةٍ بالإضافة إلى مندوب السلطنة العثمانية، بروز اتجاهٍ لدى نصارى الشرق للانفصال عن السلطنة العثمانية بدعمٍ من فرنسا، وأتى نظام المتصرفية ليكرّس نوعاً من «الكونفدرالية» الطائفية.

(١) الشرق الأوسط الجديد: المواقف التركية من المساواة الإسلامية-المسيحية في القرن التاسع عشر، ج١، ترجمة أسعد صقر، دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦، ص ٩٧.

(٢) جريدة زحلة الفتاة، عدد ١١٢، ٩ أيلول ١٩٣٣، زحلة: لبنان، ص ٢.

يعزو حاكم إمارة عسير العثماني «سويله فراوغلي» أسباب الاضطرابات في بلاد الشام إلى أن «الدولة العثمانية كانت تخطئ في حساباتها، باعتبار أنها لم تكن تأخذ بنظر الاعتبار الدوافع التي أدت إلى قيام الثورات، لأنها لم تدرسها بامعان»^(١). لكن أوروبا كانت تدرك ما تُقدّم عليه في المناطق العربية، فقد عملت على إخراج التطلّعات الخاصة للأقليات من حيّز الفكرة المجردة إلى دائرة المشروع السياسي الخاص. فلم يكن التصريح بأيّ مشروعٍ سياسيٍّ للأقليات في الشرق إلا عندما بدأ الغرب يُجاهر بمطالبه في المنطقة العربية، فكان التناغم بين الفريقين، الأقليات كانت تأمل ارتكازاً على ما حاول الغرب إقناعها به.

٢- بداية حركة وعيٍ قوميٍّ عربي

أثار تفاقم الغزو الأوروبي المتعدّد الأوجه في البلاد العربية إلى نوع من القلق عند سكانها على مصير بلادهم في منتصف القرن التاسع عشر، وقد عبّر عن ذلك بقيام نهضةٍ فكريةٍ بعد سباتٍ عميقٍ دام قروناً، فشرع العرب في العودة إلى تراثهم، يتلمّسون فيه هويتهم ويبحثون عن ذاتهم. ولا عجب أن باكورة هذه اليقظة العربية كانت في العودة إلى ينباع الإسلام الأول من صفاء العقيدة ما كان مصدرراً لعظمة العرب ومبعثاً لانتصاراتهم وفتوحاتهم الواسعة. لكن قيام الجمعيات العربية المحضمة تأخر تأليفها إلى ما بعد عودة الدستور العثماني في العام ١٩٠٨.

ويبدو أن الاتجاه الديني الداعي للنهوض بالإسلام لم يقم بصياغة مشروع إصلاحٍ دينيٍّ بآلياتٍ جديدةٍ على غرار حركة الإصلاح الديني في الغرب، بل عملت المشاريع الإصلاحية على تدعيم أجهزة السلطة الأيديولوجية في حينه والدينية منها على وجه الخصوص دون أن تحدث ثورةً فكريةً.

في مجالٍ آخر، برزت خصوصيةً للمتنبّئين المسيحيين العرب في بلاد الشام، إذ بدأوا بالظهور على المسرح الفكري السياسي الفاعل انطلاقاً من بيروت والقاهرة، وراحوا يمدّون حركة الوعي القومي العربي بالمادة الفكرية والإعلامية والتنظيمية الضرورية^(٢)، فكانت دعوتهم إلى القومية العربية لتحل محل الرابطة العربي-العثماني القائم على عامل الدين الإسلامي. ويبدو أن جهود هؤلاء الفردية كان لها صلةٌ بوادر

(١) رحلة سويله من واغلي إلى بلاد الشام ١٨٩٠، دراسة وترجمة فاضل مهدي بيّات، الأردن: منشورات آل البيت، ٢٠٠٠م، ص ٥٧.

(٢) علي شعيب: التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٥، ص ١٦٤.

نشاطٍ سياسيٍّ في بلاد الشام عبر تأسيس الجمعيات، فقد ظهرت في بيروت عام ١٨٤٧ أول جمعيةٍ عربيةٍ تحت اسم جمعية الآداب والعلوم التي أسسها المرسلون الأميركيون بالتعاون مع بطرس البستاني وناصر اليازجي من رواد النهضة القومية^(١)، ثم قامت الجمعية العلمية السورية عام ١٨٥٢ برئاسة محمد أرسلان لتضم أعضاء من مختلف الطوائف.

هذا التنبه الثقافي في بلاد الشام كان يحمل في طياته مؤشراً على نوعٍ من قلق أهلها على مصير هذه المنطقة بعد الانتصارات التي حققتها الروس في حروبهم ضد السلطنة العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨، وبروز عجز السلطنة عن حماية أراضيها، والخوف من استيلاء دولٍ غربيةٍ على بلادهم. وقد عبّر عن هذا القلق بسلسلة اجتماعاتٍ سرّيةٍ للنخب الشامية الإسلامية في مختلف المناطق، والتي بادر بها أحمد الصلح، وتوّجت باجتماعٍ سرّيٍّ في دمشق عام ١٨٧٧ تقرر فيه العمل لتحقيق استقلال بلاد الشام، فاقترح ترشيح الأمير عبد القادر الجزائري لتولّي المُلك على تلك البلاد^(٢).

٣ - أثرُ التحوّل في العلاقات العربية-العثمانية على حركة الوعي العربي

عكست الأزمة البنيوية في السلطنة العثمانية اختلافاتٍ وتبايناً في الرؤى والمصالح بين العرب والعثمانيين، وعبّرت عن مشاعر وأحاسيس ورواسب تراكمت في النفوس طوال الفترة العثمانية. خلال هذه المرحلة أصبحت «العثمانية» عبئاً على كل الإثنيات العرقية والدينية بما فيها الجنس التركي في السلطنة، فراح كل فريقٍ يتلمّس مستقبه بمعزلٍ عن مصير الآخر، وساعدت التدخلات الأجنبية في تعميق الشرخ الداخلي العثماني.

شكّل العام ١٩٠٦ مرحلة انعطافٍ حاسمةٍ في مسار العلاقات العربية العثمانية، إذ شهد ولادة جمعية الاتحاد والترقي القائلة بالأمة التركية كأمةٍ قائدةٍ لكل الجماعات غير التركية. فحين أطاحت هذه الجمعية ١٩٠٨-١٩٠٩ بحكم السلطان عبد الحميد وأعلنت الدستور، شاعت، في الأيام الأولى التي تلت الثورة، الأوهامُ على نطاقٍ واسعٍ حول إمكانية إجراء تحولاتٍ جذريةٍ لدى العرب وتحررهم الوطني في نطاق تركيا الجديدة.

(١) جورج أظنونوس: بقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت: دار العلم للملايين، نشر بالإشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر: نيويورك، ١٩٦٩، ط٣، صص ١١٦-١١٧.

(٢) عادل الصلح: سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧، بيروت، ١٩٦٦، صص ٩٨ و١٠١-١٠٦ دون ذكر دار النشر.

لكن ما لبث العرب أن أدركوا خطأ تعاونهم بعد دعوة الاتحاديين إلى تترك كل الشعوب غير التركية واتخاذ اللغة التركية لغةً رسميةً وحيدةً في السلطنة. وقد ترافق ذلك مع سياسة إبعاد الموظفين غير الأتراك، فقد حُرِّم العرب حقهم التقليدي في وزارة الأوقاف وانتزعت منهم وظائفٌ إداريةٌ عديدة^(١). فيما راحت جريدة «طنين» تتحامل على العرب: «لا يزال العرب يلهجون بلغتهم أو هم يجهلون اللغة التركية جهلاً تاماً كأنهم ليسوا تحت حكم الأتراك. إن من واجب الباب العالي في هذه الحالة أن ينسيهم لغتهم، لأن العرب إن لم ينسوا لغتهم وتاريخهم وعاداتهم فإنهم سيعملون عاجلاً أم آجلاً على استرجاع مجدهم الضائع أو تشييد دولةٍ عربيةٍ جديدةٍ على أنقاض دولة الترك»^(٢).

فعلى خلفية التباين بين نهجين متناقضين: نهج الإلغاء التركي ونهج إثبات الهوية العربية، بدأت ترسم معالم تحوُّل جذريٍّ في العلاقات العربية-العثمانية، منها اقتداء العرب بالترك فأخذوا يؤلفون الجمعيات، العلنية منها والسرية، كما كان من معالم هذا التحوُّل بروز اتجاهاتٍ متعددةٍ نلخصها بما يأتي:

١ اتجاه الاستقلال الذاتي في نطاق الدولة العثمانية، وهو الاتجاه الذي بدأ في مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

٢ الاتجاه اللامركزي في إدارة الدولة العثمانية الذي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم ويجعل لغتهم في الولايات العربية لغةً رسميةً. ويُمثل هذا الاتجاه الغالبية العظمى من المثقفين المسلمين العرب ويؤكد على بقاء الإسلام إطاراً لتعاونهم مع الأتراك في سبيل صد الأطماع الاستعمارية الأوروبية.

٣ اتجاه يعتبر الدولة العثمانية دولةً إسلاميةً واستمراراً للخلافة الإسلامية، وتمثل دعاة هذا التيار في مصر بالحزب الوطني بقيادة مصطفى كمال والشيوخ محمد عبده.

٤ اتجاه ينادي بإنشاء مملكةٍ عربيةٍ تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالسلطنة العثمانية. مثل هذا الاتجاه الجمعية القحطانية، جمعية العهد، ثم العربية الفتاة.

٥ اتجاه يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية، ويدعو إلى خلافةٍ عربيةٍ قرشيةٍ، ومثل هذا الإتجاه عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري، وقد تنامي هذا التوجه بعد

(١) توفيق برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤، القاهرة: دار الهنا للطباعة، ١٩٦٠، ص ١٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٩.

تنامي ظاهرة النزعة الطورانية من قبل جمعية الاتحاد والترقي، وشكل ذلك هاجساً عند معظم النخب الفكرية العربية. وهذا ما دفع رشيد رضا إلى التوجه للأستانة باحثاً وساعياً في الإصلاح، وعاملاً على إزالة سوء التفاهم بين العنصرين العربي والتركي، وداعياً لاتحادهما وإحباط مشاريع التفرقة بينهما «لأن شيطاني السياسة الأجنبية والجهالة الداخلية يطمعان بحلّ رابطتهما القوية وتحليل وحدتهما الدينية الاجتماعية بمحلّ العصية القومية»^(١). لكن مهمة رشيد رضا فشلت، فخرج من الأستانة عائداً إلى مصر معتقداً أنه لا يُرجى شيء من الخير للعرب من جمعية الاتحاد والترقي، وصار عدواً لها يتتقد سياستها في كل فرصة^(٢).

٤- دور فرنسا في بعث مشاريع العصبيات في بلاد الشام

في مطلع القرن العشرين ازدادت المؤامرات الاستعمارية بتزايد حالة الضعف العثماني، وتعدّدت أهداف الغرب، من احتلال عسكري لأجزاء من بلاد الشام، إلى استيطان يهودي في فلسطين. وكانت تُساق الحجج لتأمين حقوق الأقليات الدينية، والتوفيق بين حركة اللاسامية في أوروبا واستغلال الرأسمال الصهيوني في خدمة المشاريع الاستعمارية. فعندما اتخذت الحركة الصهيونية في مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ قرارها الشهير بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود لم يكن القصد جغرافيتها التي سيرسم خارطتها الانتداب الإنكليزي في ما بعد، بل أوضح معالمها سفير القسطنطينية في برلين بتاريخ ٧ آب ١٩٠٠ ضمن رسالة ورد فيها: «ليس من مجال للأوهام حول الصهيونية، على الرغم من العموميات الواردة في خططهم، فإن الصهاينة يسعون لإنشاء دولة يهودية كبرى في فلسطين سوف تتسع لاحقاً إلى الأقطار المجاورة»^(٣).

من جهة أخرى، وحسب سكرتير الدولة الفرنسي في رئاسة مجلس الإعلام، فإن السياسة الفرنسية الاستعمارية المعلنة في الشرق «قائمة على حماية الأقليات الدينية...»^(٤)، وكان بعث العصية المارونية محور السياسة الفرنسية.

(١) علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، صص ٣١-٣٣.

(٢) رشيد رضا، مجلة المنار، ج ١١ و ١٢، مصر، ١٩٠٩، ص ٨٢٢.

(٣) International Journal of Middle East Studies, vol. 14, 1982, pp. 329-333.

(٤) Secrétariat d'Etat à la présidence du conseil et à l'information, Paris, le 2 Juillet 1946, Note documentaire et étude N. 342, - "Les pays arabes et L'union arabe".

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشّريف حسين

في هذا السياق يقول الوزير غسان سلامة «كانت فرنسا حريصةً على إعطاء العصبية المارونية المتحالفة معها منذ قرونٍ مجالاً للتعبير السياسي المستقل عن ذاتها في القرن العشرين»^(١). يبدو أن فرنسا كانت حريصةً على إيجاد إطارٍ جغرافيٍّ لهذه العصبية عبّرت عنه في فتراتٍ زمنيةٍ متلاحقة:

- عام ١٨٤٠ اقترح القنصل الفرنسي بوريه إقامة إمارةٍ كاثوليكيةٍ في جبل لبنان^(٢).
- عام ١٨٦٤ وضعت هيئة الأركان الفرنسية خريطةً للبنان الكبير الذي سيولد عام ١٩٢٠^(٣).
- في ٢ أيار ١٩٠٢ وضع المستشرق «لامنس» دراسةً في مجلة «الأونيفر» تبنّى فيها الخارطة التي أعدتها هيئة الأركان الفرنسية^(٤).
- عام ١٩٠٤ تحدّث نجيب عازوري في كتابه «يقظة الأمة العربية» باللغة الفرنسية عن خصوصيةٍ لبنانيةٍ في إطار دعوته إلى قيام إمبراطوريةٍ عربيةٍ، كاحترام الحكم الذاتي في لبنان استناداً إلى أن الطوائف المارونية، السريانية، الكلدانية، الكاثوليكية، والأرثوذكسية، هي بقايا الأمم الثلاث الباسلة التي بقيت مستقلةً عن الدولة البيزنطية وبعوض الوجوه عن العرب وعن الأتراك حتى أيامنا الحاضرة، لأنه ليس للسلاطين سلطةٌ حقيقيةٌ على لبنان أولاً. في مكانٍ آخر يقول العازوري «لا يملك أحدٌ الحقّ في حكمنا غير فرنسا، ولن يُهتف بحرارةٍ لأيّ دولةٍ غيرها، إذا في البلاد العربية يوم يتقرر تجزئة الإمبراطورية التركية»^(٥).

- عام ١٩٠٨ جرى الانتقال لأول مرةٍ من موضوع العصبية المارونية إلى طرح مسألة «الأمة اللبنانية» وذلك في أطروحة الدكتوراه التي أعدها «جوبلان بولس نجيم» في باريس، إذ أشار إلى أن سوريا وحدةٌ تاريخيةٌ مميزةٌ، لكن للبنان في داخلها وضعاً خاصاً، فقد وُجدت الأمة اللبنانية منذ بدء التاريخ، واستطاعت أن

(١) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٥٣.
(٢) دومنيك شفاليه: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عاقوري، بيروت: دار النهار، ١٩٩٤، ص ٣٠٣.
(٣) جريدة زحلة الفتاة، زحلة: لبنان، ٩ أيلول ١٩٣٣.
(٤) عصام خليفة: الحدود الجنوبية للبنان، بيروت: توزيع دار الجيل، ١٩٨٥، ص ١٩.
(٥) نجيب عازوري: يقظة الأمة العربية، ترجمة أحمد أبو ملح، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، صص ١٧٢ - ١٣٣.

تحتفظ بخصائصها تحت سلطة حكام سوريا. فطالب بتوسيع حدود جبل لبنان^(١). في العام نفسه وُلد حزب الجامعة اللبنانية في بيروت في منزل جريس بدور في دير القمر^(٢). فيما نشطت مجلة المشرق-اليسوعية- وبرعاية المستشرق هنري لامنس، بدعم نظرية نجيم ورفده بالأبحاث. وفي عام ١٩١٠ ظهرت في جبل لبنان جمعياتٌ مسيحيةٌ تدعو لتوسيع حدود جبل لبنان ليكون وطناً قومياً للمسيحيين بمساعدة فرنسا. ولهذا تأسست جمعية النهضة اللبنانية من قِبَل آل الخازن وبرعاية قنصل فرنسا في بيروت^(٣).

ثانياً- الالتفاف العربيُّ حول قيادة الشريف حسين عند عشيّة الحرب العالمية الأولى.

عشيّة الحرب كانت الأعيان العربية مشتتة الرؤية بما يتعلق بالعلاقة مع السلطنة العثمانية، وكذلك بمصير المناطق العربية، لا يجمعها بأكثريتها إلا الرفض لعودة العلاقات العثمانية العربية إلى سابق عهدها. خلال هذه المرحلة تميّز الشريف حسين وأبناؤه بمواقفهم الواقعية، إذ بقوا على تواصلٍ مع كل القوى العربية والسلطنة العثمانية من موقع الحرص على العالم الإسلامي، وما يمليه اعتقادهم المخلص وهو: أن مصلحة العرب والأتراك واحدةٌ ضمن الرابطة العثمانية. فكان الشريف حسين يرى أنه يعرف المصلحة العليا للدولة العثمانية بمجموعها مثله مثل سواه من كبار المسؤولين في الأستانة. نستدل على ذلك من رسالةٍ بعث بها الشريف حسين إلى أخيه ناصر عضو مجلس الأعيان في اسطنبول. لقد طلب منه أن يبلغ الصدر الأعظم: «... إن الدولة ليست محصورةً في الترك بل لنا النصيب الأعظم في الشورى وحق الرأي في ما يتعلق بأساسها. فما نراه أصلح نعمل به وما نراه مضرّاً ومخالفاً لمنافعها فنردّه بالمراجعة لهم فيه. فلا هو لكسب شهرةٍ أو منفعةٍ ذاتيةٍ بل لخدمة جماعة المسلمين...»^(٤).

هذا الموقف الصلب كان يتفق مع موقف الأكثرية من النخب العربية الإصلاحية التي كانت تنادي بشكلٍ من أشكال الحكم الذاتي.

(١) Voir Jouplain: La question du Liban, Paris, 1908, these doctorate, p. L'introduction.- (١)

(٢) جوزف لبكي: متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-١٩١٥، بيروت: دار الكرامة، ١٩٩٥، ص ٢٧.

(٣) عزيز بيك مدير الأمن العام في السلطنة العثمانية: سوريا ولبنان في الحرب العالمية، ترجمة فؤاد ميدان، بيروت، ١٩٣٣، ص ٢٧٧.

(٤) سليمان موسى: الحركة العربية، بيروت: دار النهار، ط٢، ١٩٧٧، ص ٥٦.

كان تخاذل السلطنة العثمانية، أمام الغزو الإيطالي لليبيا عام ١٩١١ وتصلب جمعية الاتحاد والترقي في موقفها الطوراني قد دفع بالنخب العربية الإسلامية للتفتيش عن من يقود الحركة العربية في المشرق، وكان أفضل المؤهلين الحسين بن علي نظراً لنسبه الشريف إلى الرسول، وتوليه إمارة مكة وحماية الأماكن المقدسة في الحجاز، واتصالاته الوثيقة بأعيان الشام والعراق، وموقع الحجاز البعيد عن حشد الجيوش وطرق المواصلات^(١).

وكان من الطبيعي أن يتطلع الزعماء العرب إلى الشريف حسين بعد أن أصبح الحاكم الفعلي للحجاز، وظهر استقلاله في الرأي وعدم انصياعه للاتحاديين. لذلك بعث خمسة وثلاثون نائباً من الأعضاء العرب في مجلس المبعوثان المذكورة الآتية: «نحن النواب العرب في مجلس المبعوثان، نُقرُّك على إمارة مكة، ونعترف لك دون سواك بالرئاسة الدينية على جميع الأقطار العربية لأنك خلاصة بيت الرسول....»^(٢).

أما طالب النقيب، نائب البصرة في المجلس المذكور، يؤكد في رسالته المؤرخة في ١١ كانون الثاني أن النواب العرب يؤيدونه بكل ما لديهم من قوة، وعلى استعدادٍ لمساعدته من أجل تحرير العرب وتخليصهم من الاضطهاد والعبودية^(٣).

ويوجد سببٌ إضافيٌ لوضع ثقة النخب الإسلامية والعربية بشخص الشريف حسين، هو تذبذب النخب الشامية بأكثريتها. هذا ما يكشف عنه عبد الحميد الزهراوي، رئيس المؤتمر العربي الأول، في رسالة له إلى رشيد رضا في ١٦ كانون الثاني ١٩١٤ يقول فيها: «إن العاملين في الآستانة ثلاثة أصنافٍ: متاجرون ومتعلمون وأمورون، وإن هؤلاء لا فائدة منهم، وإن العرب من أهل سوريا والعراق الحضر ألفوا الذل ولا يروق لهم أن يوقظوا... أما أهل الحجاز الخالص فهم «الأهل، لاقاهم الله الخير وشد ساعدتهم، وأولئك يجب وصل الرابطة بهم من غير أن تقطعها مع الحضر». شاركه في هذا الرأي عبد الغني العريس، فكتب في وصيته الأخيرة «إن خطتنا منظمة... وستجود سوريا بالمبشرين بدين الاستقلال... والفرج من البادية... والجذوة الميمونة المتقدمة الآن في الحجاز هي خاتمة البركات للبلاد العربية جمعاء»^(٤).

(١) خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠، القاهرة: مكتب الدراسات التاريخية، الناشر: دار المعارف، ١٩١٧، صص ٢٤ و ٢٥.

(٢) سليمان موسى: مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣) علي محافظة: مرجع سابق، ص ٣٩.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٩.

ما حصل عليه الشريف حسين من ثقةٍ وتأيدٍ لم يُشكَّل مصدر قوةٍ له لأن كل فئةٍ أعطته من موقع تمسُّكها بموقفها وليس تفويضاً مطلقاً قابلاً للصرف أو التجيير يعكس قناعات الشريف حسين. مثلاً: راح تيار اللامركزية يستفرد بالمطالبة بالاستقلال الكامل للأقطار العربية عن السلطنة العثمانية، وأحاط أصحابُ هذا القرار ممارستهم بسريةٍ تامة. وكانت بلاد الشام المركز الرئيس لهذا التيار، ومثلت دمشق بالذات مركز قوته، إذ إنه من أصل ١٢٦ ناشطاً معروفاً في الحركة العربية قبل ١٩١٤ كان بينهم ٤٠٪ من مدن سوريا الداخلية، وإن دمشق وحدها ضمت حوالي ٨٠٪ من إجمالي العضوية السورية. لقد تمثل هؤلاء بالجمعية القحطانية ١٩٠٩، والجمعية العربية الفتاة التي نشأت في باريس وانتقلت إلى بيروت عام ١٩١٣^(١).

لكن رؤية دعاة اللامركزية لم يكن موحداً بالنسبة للعديد من القضايا، وحدث في عام ١٩١٣ أن رئيس أحد فروع حزب اللامركزية في سوريا، كتب إلى مركز الحزب في القاهرة يقول إنه وزملاءه في الفرع قرَّروا أن لا يقبلوا انتساب أي شخص لا يدين بالإسلام. في حين أن يهوداً في فلسطين انضموا إلى تشكيلات حزب اللامركزية منذ ١٩١٣^(٢).

ثالثاً- تداعيات تخلي بريطانيا عن بلاد الشام لفرنسا.

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهر بوضوح حرص فرنسا الشديد للسيطرة على بلاد الشام. وقد أجبرها ذلك على خوض معاركٍ عنيفةٍ في المجال الثقافي وذلك بهدف توسيع رقعة المعرفة بلغة الدولة النازعة للسيطرة. فشكَّلت الجامعة اليسوعية ١٨٧٦ في بيروت وأساتذتها من اليسوعيين طليعة الاختراق الفرنسي الثقافي، وأصبحت الثقافة عاملاً في تقسيم بلاد الشام بدلاً من توحيدها. وهنا نشير إلى العبارة البالغة الدلالة التي وردت في مجلة الرسالة الاستعمارية عام ١٩٠٩ Dépeche colonial : «المدرسة هي الأداة الحديثة للتدخل والغزو»^(٣).

إن الأحداث الخارجية والداخلية التي شهدتها السلطنة العثمانية عامي ١٩١١ و١٩١٢ زادت من مخاوف الفرنسيين على مصير سوريا، فتوحدت الرؤية بين وزارة الخارجية

C. Ernest Dawn: from ottomanism Arabism.essayon the origins of Arab nationalism, Urbana, 1973, (١) pp.152- 175.

(٢) سليمان موسى: مرجع سابق، ص ٦٣.

(٣) Dépeche colonial: 30 Avril 1909, Paris.

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشريف حسين

الفرنسية ولجنة آسيا الفرنسية. وكان السناتور ايتيان فلاندان والنائب «جورج ليغ» يعتبران أن ترسيخ أقدام فرنسا في سوريا هو بمثابة تعزيز مهم للإمبراطوريتها. وعدا عن محازبي الحزب الاستعماري كانت قضية سوريا غير المجزأة مدعومة من قبل فريقين أساسيين في الرأي العام الفرنسي، أولهما فريق الوسط الكاثوليكي وكان شديد الإيمان بالمبدأ القائل إن الله يعمل من خلال الفرنسيين في الشرق، وثانيهما فريق غرفتي تجارة ليون ومرسيليا المدعومتين من قبل غرف أخرى أقل منهما اهتماماً بالشرق الأوسط^(١). هكذا ولدت لجنة المصالح الفرنسية في الشرق comités des intérêts français en orient في كانون الأول ١٩١١، فقد ضمت اللجنة شخصيات مرموقة من ساسة ورجال أعمال، وأدباء فرنسيين، فقد ورد في قانونها الأساسي ما يأتي: «العمل دون تحيز» على تعزيز وجودنا المعنوي والسياسي والاقتصادي في الشرق وتطويره، وكان ريبو Ribot رئيس مجلس الوزراء السابق رئيساً للجنة^(٢).

ومنذ تظمين الحكومة الإنكليزية لفرنسا في كانون الثاني ١٩١٢ إلى عدم وجود مطامع سياسية لها في سوريا، وخطاب Poincaré رئيس وزراء فرنسا الذي كشف هذا التظمين، شجعت وزارة الخارجية الفرنسية النخب السورية ذات الميول الفرنسية على بعث فكرة «الأمة السورية» وإبراز أهمية سورية الموحدة المرتبطة بفرنسا. ففي حزيران ١٩١٢، أشار خير الله خير الله مراسل جريدة Le temps الفرنسية في بحث له في مجلة العالم الإسلامي الصادرة في باريس إلى المطالبة بسوريا واحدة موحدة متعاونة مع فرنسا^(٣).

وفي المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس عام ١٩١٣، عبّر ندره مطران من بعلبك عن طموحات استقلالية حدّدها في إطار سوريا، ففي الوقت الذي رأى عبد الغني العريس أن العرب «أمّة»، نرى مطران يعدّ السوريين «أمّة» كانت مستقلة في التاريخ العربي الإسلامي، ولم تخضع لسيطرة الأتراك إلا بعد أحداث عام ١٨٦٠. ولعل في استرجاع خطاب مطران دلالات على تصوّره خصائص مراحل التاريخ العثماني، وطموحه الاستقلالي في كيان خاص

(١) علي شعيب: تاريخ لبنان من الإحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ - ١٩٤٦، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠، ص ١٥.

(٢) جاك توبي: الأميرالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠ - ١٩١٤، ترجمة فارس غصوب، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠، ص ١٣٣.

(٣) Revue du monde musulman le 12 Juin 1912, Paris.

بسوريا^(١). ففي كتابه «La syrie de demain» الصادر في باريس عام ١٩١٦ طالب مطران بإنشاء دولةٍ سوريةٍ مستقلةٍ بما فيها لبنان، واقترح بأن يكون على رأس هذه الدولة حاكمٌ فرنسيٌّ يعمل بعيداً عن «العنعات» السياسية المحلية في سبيل ازدهار البلاد السورية وتطورها^(٢).

نتيجةً لهذه الدعوات وُلدت اللجنة المركزية السورية في باريس برئاسة شكري غانم وسكرتارية جورج سمّنة، والتي نصّ بيانها التأسيسي على «تحقيق اعتناق سورية تحت القيادة الفرنسية»^(٣).

وفي عام ١٩١٤ رصدت الحكومة الفرنسية ١٥٠ ألف فرنكٍ فرنسيٍّ لدعم برنامجٍ أقرته لجنةٌ خاصةٌ تابعةٌ للحكومة أنيطت بها مهمة توسيع النفوذ الفرنسي في الشرق وبشكلٍ خاصٍّ في سوريا، وقد أقرّ البرلمان هذا البرنامج. وهذا يشير إلى «الموقع الخاص» الذي يحتله السوريون في دائرة الاهتمامات الفرنسية^(٤).

رابعاً- بلاد الشام خلال الحرب الأولى بين طروحات الثورة العربية والمشروع الفرنسي.

١- طروحات الثورة العربية

لم ينخرط العرب في الحرب العالمية بملء إرادتهم بل باعتبار مناطقهم جزءاً من السلطنة العثمانية. أما والحرب قد وقعت، فإنهم وقفوا عن قناعةٍ إلى جانب السلطنة لأكثر من سببٍ، أهمها تمثيلها للإسلام.

اتسم موقف الشريف حسين أمير مكة بالواقعية انسجاماً مع مكانته الإسلامية. في حين لم يتجرأ أحدٌ من النخب العربية على معارضة دخول السلطنة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا. وكان الحسين يعارض معلاً ذلك بأن أهل السلطنة ليسوا منظمين ولا مسلّحين بالشكل الذي يؤهلهم لمواجهة جيوش أوروبا المنظمة. هذا كان جوابه عندما توجه إليه الصدر الأعظم ووزير الحربية العثمانيان بالسؤال عن رأيه، فكان النصح بعدم دخول الحرب.

(١) وجيه كوثراني: دراسة في بدايات تكوين الوعي السياسي العربي الحديث، تركية المركزية وعروبية اللامركزية، مجلة أبعاد، عدد ٣ أيار ١٩٧٥، بيروت، ص ٦٥.

(٢) Nadra - mountran: La Syrie de demain, Paris, 1916, p. 33.

(٣) Voir Georges Samné: la Syrie, Paris 1920, Ed. Boussard.

(٤) جاك توبي: مرجع سابق، ص ١٢٨.

في سياق آخر عقد العرب العزم على تناسي خلافاتهم مع الأتراك والتعاون معهم بكل ولاء وإخلاص، وتوقفوا عن المطالبة بالإصلاح. هذا ما عبرت عنه رسائل عبد الكريم الخليل-رئيس المنتدى الأدبي- وأحمد مختار بيهم-عضو مؤتمر باريس- ورشيد رضا صاحب مجلة المنار وأحد أركان اللامركزية. لكن كان هناك شيء من التجاذب والحيرة والخوف وفقدان الثقة ما بين النخب العربية. فالكثير من الزعماء التقليديين بين العرب يناصرون السلطنة ويتهمون الإصلاحيين بأنهم من أنصار الدول الأجنبية، أو على الأقل بأنهم شبان أغراراً تنقصهم التجارب والحكمة والشعور بالمسؤولية، ولا يمثلون إلا أنفسهم. كان الإصلاحيون من جهة والتقليديون من جهة أخرى يمثلون الاتجاهين البارزين الرئيسيين في بلاد الشام، باستثناء مناطق لبنانية ذات أغلبية غير إسلامية كانت ترى أن الإصلاح لا يرتجى من دولة هرمة. لكن أصحاب هذا الاتجاه كانوا أقلية، لكنها أقلية ذات فعالية متغلغلة في الاقتصاد والتربية، وذات شبكة علاقات خارجية، بل التقت مصالحها مع أطماع الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا في المنطقة العربية.

لم يحاول العرب في بداية الحرب خيانة العثمانيين بقدر ما كانوا قلقين على مصيرهم، وقد أثبتت مواقف الشريف حسين وجمعية العربية الفتاة -أكبر وأقوى الجمعيات المؤثرة في القرار آنذاك- مدى الإخلاص لدار الخلافة الإسلامية. فقد أكدت الجمعية «على التزامها بالعمل إلى جانب الأتراك من أجل مقاومة التدخل الأجنبي، مهما اختلف شكله ونوعه»، ولم يكن موقف الجمعية بعيداً عن مواقف الشريف حسين، خصوصاً وأن الأميرين عبدالله وفيصل كانا عضوين بارزين فيها^(١).

لم تكن الإغراءات البريطانية السبب في انقلاب موقف الشريف حسين ومعه الجمعيات العربية ضد السلطنة، وفي إعلان الثورة العربية، بل يعود السبب إلى الاعتبارات الآتية:

١- أثبت مسار الحرب اختلال موازين القوى لصالح الحلفاء، ما أدى إلى فقدان المسلمين والعرب الثقة بالسلطنة العثمانية التي أصبحت عاجزة عن حمايتهم وممتلكاتهم وهذا من شروط الاضطلاع بمسؤولية الخلافة.

٢- إن قيام الشريف حسين بثورته ضد العثمانيين لم يكن موضع بحثٍ إلا بعد أن خابت وسائل الشريف حسين والأمير فيصل لدى جمال باشا بالتماس العفو عن متهمي

(١) أنظر: سليمان موسى: مرجع سابق، صص ٩٤ - ١٠٠.

القافلة الثانية، فنُفذت أحكام الإعدام... وتفاقت أعمال النفي والإرهاب في البلاد في ربيع عام ١٩١٦، وسمع الأمير فيصل عبارات التهديد والوعيد التي كان جمال باشا يكررها بعزمه على نصب المشائق في عقر الحرمين.

٣- يشير فارس الخوري رئيس وزراء سوريا الأسبق في مذكراته: «أن الحسين كان يجامل الإنكليز قبل إعلان ثورته بأكثر من سنة، وذلك ليؤمن على تمويل الحجاز ويستبقي نفوذه مفتوحاً من جهة، وليحفظ للعرب خط الرجعة في حال انتصار الحلفاء من جهة أخرى. أما القيام بالثورة الفعلية فلم يقتحمه إلا بعد التأكد بأن جماعة الاتحاديين ماضون في سياسة البطش والتنكيل إلى نهايتها»^(١).

لم يكن موقف الشريف حسين منفرداً عن موقف النخب العربية في الإقدام على إعلان الثورة العربية، فهذا رشيد رضا يصف الاتحاديين العثمانيين «بأنهم خانوا الإسلام ونكّلوا بالعرب» ولم يعد بالإمكان الرهان عليهم. لذلك فإن مشروع الشريف حسين يقدم لرشيد رضا في العام ١٩١٦ احتمالاً لمشروع بديل في حال سقوط السلطنة العثمانية «والاحتياط لما يجب إذا سقطت السلطنة» على حدّ قوله^(٢).

في السياق نفسه يعترف الأمير فيصل فيقول: «ولا شك أن المسؤول في الحركة الثورية العربية هو أولاً والذي ثم الحجازيون الذين قاموا بها فعلاً. أما السوريون فإنهم مسؤولون عنها معنيّاً لأنهم شوّقوا الحجازيين لهذه الحركة...»^(٣).

إذاً، كان إعلان الثورة ردة فعل على مواقف القادة العثمانيين، ولم يكن في إطار مشروع وضعه العرب بأنفسهم، بل اتكالا على ما وعدت به إنكلترا في مراسلات حسين-مكماهون، وميثاق دمشق^(٤) المتضمن التعاون مع بريطانيا والذي رفعته جمعية العربية الفتاة للأمير فيصل لإيصاله للشريف حسين لإعلان الثورة على أساسه.

٢- وضع المشروع الفرنسي خلال الحرب في بلاد الشام

كان فيصل مقتنعاً بأن لفرنسا مطامع في بلاد الشام ولإنكلترا مطامع في المناطق الجنوبية من العراق، وأن مراسلات حسين-مكماهون لم تشمل أية ضمانات إزاء هذين الخطرين.

(١) أوراق فارس الخوري: تنسيق وتحقيق وتعليق كوليت الخوري، دمشق: دار طلاس، طبعة أولى، ١٩٨٩، صص ١٣٩ و ١٦٤.

(٢) مجلة المنار، م ٢٠، شباط ١٩١٨، ص ٢٨.

(٣) أمين السعيد: الثورة العربية الكبرى، ج ٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، صص ٢٦-٢٧.

(٤) سليمان موسى: مرجع سابق، ص ١٣١.

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشريف حسين

وخلال الحرب مضت فرنسا في سبيل تحقيق مشروعها في بلاد الشام، فأقدمت عند اندلاع الحرب على تشكيل فرقة عسكرية من أنصارها الشاميين للمشاركة في الحرب إلى جانب الجيش الفرنسي^(١). وكان على موازاة مراسلات حسين-مكماهون تواصل بين بريطانيا وفرنسا في تشرين الأول ١٩١٥ في لندن، وذلك بين الدبلوماسيين جورج بيكو عن فرنسا ومارك سايكس عن بريطانيا. وقد أسفر ذلك عن عقد اتفاق عُرف في ما بعد بمعاهدة سايكس-بيكو، ينص على تعيين المناطق العثمانية العائدة لكل من لندن وباريس. وتزامن ذلك مع حركة بين المثقفين السوريين في كل من باريس والقاهرة تطرح مسألة القضية السورية باستقلال عن حركة الشريف حسين. لقد برّر ذلك جورج سمّنة صاحب مجلة «مراسلات الشرق» الصادرة في باريس باللغة الفرنسية، في مقال له عام ١٩١٧، أشار فيه إلى سوريا الموحدة استناداً إلى أحداث تاريخية تُظهر أن هذا البلد يشكّل دون التباسٍ قوميةً موحدةً جيداً Bien define لا ترتبط بالعروبة، وتمتلك وحدةً جغرافيةً واضحة المعالم الطبيعية. ويخلص إلى دعوة فرنسا لتولّي المهمة الحضارية لقيادة سوريا نحو تحقيق الاستقلال عن محيطها العربي^(٢).

صحيح أن ما أُسند إلى فرنسا في اتفاقية سايكس-بيكو لا يعبر عن طموحات فرنسا في كامل بلاد الشام، لكن أنصار سوريا غير المجزأة من الفعاليات الفرنسية لا يكتفون كثيراً لهذه الاتفاقية التي جرّأت سوريا إلى مناطق نفوذ لفرنسا وبريطانيا، مراهنين على الطبيعة المؤقتة للاتفاقيات المعقودة مع إنكلترا وروسيا.

في ٣ كانون الثاني ١٩١٩، توجّ أنصار سوريا غير المجزأة نشاطهم بمؤتمر عُقد في مرسيليا وبحضور ممثلين لبعض النخب السورية، منهم جورج سمّنة وشكري غانم. في ختام المؤتمر شدّد المجتمعون على أن تكون سوريا وعاصمتها دمشق محميةً فرنسيةً وعلى هذا يجب تنظيمها^(٣).

كانت العقبة الرئيسة أمام فرنسا في السيطرة على كامل بلاد الشام: وعد وزير خارجية إنكلترا بلفور بتاريخ ١٧ تشرين ١٩١٧ بقيام وطنٍ قوميٍّ يهوديٍّ في فلسطين.

(١) وجيه كوثراني: الإتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط ٢، ١٩٧٨، ص ٢٥١.

(٢) Revue correspondance d'orient, Paris, le 25 septembre 1917, p. 35.

(٣) Eugene Jung: La revolte Arab, Tome II, Paris, 1925, pp. 109-110.

أما بشأن تناقض الوعود التي أعطيت للشريف حسين بإقامة دولة عربية في المنطقة الآسيوية العربية، فقد عبّر سايكس عن لامبالاة بريطانيا بذلك بقوله «إن رجال الثورة بحاجة اليوم لبريطانيا أكثر مما هي بحاجة إليهم، ولا يسعهم بأي حال الاستغناء عن الأموال الطائلة التي تغدقها عليهم، وأن العرب عامة وبوضعهم السياسي والاجتماعي، لا يشكّلون أي خطرٍ آتٍ وفي المستقبل القريب على مصالح التاج، ناهيك عن الانقسامات القبلية والحزبية والإقليمية المستحكمة فيما بينهم، والتي تجعل وحدتهم الفعلية أمراً مستبعداً». لذا، فإنهم لن يقوموا بأي عملٍ عدائيٍّ رصينٍ ضد بريطانيا واليهود غير الاحتجاج الكلامي، وسيقبلون أيما تفسيرٍ تعطيه حكومة صاحب الجلالة لهذا التصريح^(١).

كانت معاهدة سايكس-بيكو تؤكد إذن على مبدأٍ خطيرٍ هو رفض وحدة الأقطار العربية في دولةٍ واحدةٍ والإصرار على تجزئتها والهيمنة عليها. يبدو أن انتقال الدعم الفرنسي من الدعوة إلى خصوصية لبنانية في جبل لبنان إلى بعث الأمة السورية، لا يعني التخلي الفرنسي عن أنصارها من دعاة الكيان اللبناني، بل يبدو أن باريس كانت ترغب في أن يبقى امتياز متصرفية جبل لبنان مكرّساً في شكلٍ ما لتوظيفه في مشاريعها المستقبلية في بلاد الشام.

خامساً - موقف التيارات السياسية السورية ما بعد الحرب.

عند دخول الأمير فيصل إلى دمشق بعد سقوط السلطنة العثمانية لم تكن النخب العربية سواء في تفهم القومية، ولم يكن عندها عمقٌ في إدراك مفهوم الأمة. يقول الشيخ علي الزين من مؤسسي حزب البعث في جنوب لبنان «كنت أحمل روحاً عروبيةً بالفطرة، أما الثقافة والوعي السياسي فذلك لم يكن موجوداً. كنت مندفعاً من الناحية الروحية ضد الاستعمار وإلى عاطفة قومية مع عدم فهمنا لها»^(٢). فلم يكن لدى النخب العربية خبرةً سياسيةً سابقةً في التعامل مع سياسات الدول الغربية في المنطقة العربية.

ولم يكن ظهور العصابات المسلحة ضد الوجود الفرنسي في بلاد الشام، إلا تعبيراً عن الاندفاع الشديد الحماس والقوي للجمهور الشامي نحو الحكومة العربية

(١) وجيه كوثراني: مرجع سابق، صص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٢) مجلة الشراع، بيروت في ٦/١٢/١٩٨٨.

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشَّريف حسين

في دمشق. ولم تكن هذه العصابات المسلحة فرقةً منظمّةً تعي أبعاد حركتها، بل دخلتها جماعاتٌ تلتهم الأخضر واليابس، ولا تتورّع عن فعل ما يجوز في سبيل الأطماع الشخصية^(١).

وعندما حاولت «الأعيانية العربية» إعادة تكوين السلطة تبخّرت الشعارات والأحلام الوردية التي توهمتها قيادتها، فتحوّلت خطبٌ كثيرةٌ إلى نقيضها. بمعنى آخر، كان هناك عدم استقرارٍ في الأمزجة ووجهات النظر السياسية، إذ كانت كلُّ فئةٍ مؤهلةً للظهور على الساحة الاجتماعية، مرةً كقوةٍ تقدميةٍ نسبياً، ومرةً أخرى كقوةٍ محافظةٍ نسبياً أيضاً.

وعندما عاد فيصل إلى دمشق في آخر نيسان ١٩١٩، راح يرتّب الوضع المحلي فيها. فقد جرى عقد مؤتمرٍ سوريٍّ يضم ممثلين عن سوريا بمناطقها الثلاث، ومهمته الأصلية هي جمع كلمة السوريين حول وحدة سوريا بمناطقها كافة بزعامة الأمير فيصل، لعل ذلك يُخرج السوريين من حالة التشتت في المواقف والتوجّهات لا سيما أن المشروع الفرنسي راح يسلك طريقه للتنفيذ، وهو العقبة في وجه المشروع العربي.

سادساً- اتفاق فرنسا وبريطانيا لصالح المشروع الفرنسي.

بعد قيام فرنسا بحملةٍ من الاتهامات ضد بريطانيا يقودها سياسيون وغرفٌ تجارية يطالبون الاعتراف بحقوق بلدهم في سوريا وكيليكيا كما ورد في معاهدة سايكس-بيكو، انعقد لقاءً بين لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وكلمنصو رئيس وزراء فرنسا في ١٥ أيلول، وبعد يومين من المداوولات في لندن أُذيع نبأ الاتفاق بين القيادتين. فبعد أن كانت باريس تطالب بتعديل اتفاق سايكس-بيكو لصالحها في بلاد الشام، جاء الاتفاق ليعطي لندن غنائمٍ مقابل موافقتها عليه. كان للموافقة ثمنٌ يجب على فرنسا أن تدفعه بتنازلها عن الموصل وفلسطين وشرقي الأردن^(٢)، وهو أمرٌ كان واقعاً لأن وعد بلفور صدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، كما أن مشكلة فلسطين كانت أصبحت آنذاك أكثر تعقيداً بسبب مطالبة إيطاليا بالحماية على الأماكن المقدسة فيها وبدعم من الفاتيكان

(١) أحمد رضا: مذكرات، حوادث جبل عامل ١٩١٤ - ١٩٢٤، تحقيق وتقديم منذر جابر، بيروت: دار النهار، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

(٢) يوسف الحكيم: سوريا والعهد الفيصلي، بيروت: دار النهار، ط ٢، ١٩٨٠، ص ١١٥.

الذي كان على خلافٍ حادٍّ مع فرنسا حامية الكتلحة في الشرق، بسبب تبنيها العلمنة واضطهاد الكنيسة الكاثوليكية فيها^(١). أما بالنسبة لنفط الموصل، فقد اعترف الاتفاق لفرنسا بحصتها في «شركة النفط التركية» في حقول النفط. وهكذا أُجبرت فرنسا على مضمون الاتفاق لأن وضعها العسكري في بلاد الشام كان ضعيفاً، ولم يكن بمقدورها تعزيره إلا بموافقة الجنرال اللنبي الذي كان يستعد لاستقبال خمسة آلاف جنديٍّ يهوديٍّ في فلسطين^(٢).

سابعاً- تداعياتُ الاتفاقِ الفرنسيِّ البريطانيِّ في بلادِ الشام.

١- مهمةُ الجنرالِ غورو في بيروت

في ٢٠ تشرين الأول ١٩١٩ وصل الأمير فيصل إلى لندن بدعوةٍ من رئيس الوزراء لويد جورج. كان مصير سوريا قد تقرر، وأُعلن عن انسحاب الرئيس الأميركي ولسون من مؤتمر الصلح حيث كان يقول بحق الشعوب في تقرير مصيرها. في كل لقاءات فيصل مع المسؤولين البريطانيين كان يمارس عليه الضغط ليدخل في مفاوضاتٍ مباشرةٍ مع رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو. بموازاة ذلك وصل الجنرال غورو إلى بيروت في ١٨ تشرين الثاني لتحقيق المشروع الفرنسي التاريخي بالسيطرة على كامل بلاد الشام وفي إطار «أمةٍ سوريةٍ» مناقضةٍ للأمة العربية. فقد أشار المستشرق الفرنسي الجنرال نيكيتا إيلي سيف، الذي خدم في الجيش الفرنسي من العام ١٩٢٠ إلى العام ١٩٤٥، أن الجنرال غورو اصطحب معه المستشرق الأب هنري لامنس إلى بيروت للإشراف على معهد تخريج ضباط إدارة في بلدان المشرق. فكُلِّف بإعطاء دروسٍ تاريخيةٍ تؤكِّد على وحدة الشعب السوري منذ القدم، وتُحي «الوجدان القومي السوري في حدوده الطبيعية» التي تتفق ومنطق الحزب الاستعماري الفرنسي الداعي للسيطرة على كامل سوريا الطبيعية. وبما أن المعهد المذكور لم يفتح فقد حوّل الأب لامنس محاضراته إلى كتابٍ نُشر في بيروت عام ١٩٢١ باللغة الفرنسية.

يعترف يوسف السودا وهو من أشدّ أنصار الكيانية اللبنانية، بالمهمة التي أوكلت إلى الأب لامنس اليسوعي، فيشير في كتابه في «سبيل الاستقلال» أن الأب لامنس كان يتبنى وجهة النظر الفرنسية حول سوريا الكبرى ومن ضمنها لبنان. وأهم ما أشار إليه

(١) علي شعيب: الصراع الإيطالي - الفرنسي على بلاد الشام، ١٨٦٠-١٩٤١، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٢.

(٢) علي شعيب: أشكال الدعم البابوي لإيطاليا في صراعها ضد فرنسا على القدس: ١٨٧-١٩٢٢، مجلة صوت الجامعة تصدر عن الجامعة الإسلامية في لبنان، عدد ٤، ٢٠١٣.

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشريف حسين

الأب لامنس في محاضراته، أن الشعب السوري يتميز بوضوح عن الشعوب الأناضولية والعربية والمصرية التي تحيط به^(١).

أما داخل سوريا، ففور الإعلان عن اتفاق لندن - باريس عبّرت كل القوى السياسية السورية عن رفضها له. وسط هذا الاحتجاج انعقد المؤتمر السوري في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩، واتخذ قراراً بأن حكومة فيصل تمثل المناطق السورية الثلاث، وتمّ إبلاغ ممثلي الدول الكبرى في دمشق بهذا القرار.

جاء الرد على ذلك سريعاً، إذ قامت القوات الفرنسية في الشرق في ١ كانون الأول ١٩١٩ باحتلال الأفضية التي يطالب بها دعاة الكيانية اللبنانية. بالمقابل شهدت عدة مناطق سورية ظهور العصابات المسلحة المناهضة للوجود الفرنسي.

٢- اتفاق فيصل - كليمنصو

خلافًا لتعليمات والده الشريف حسين والمشاعر العربية التي لا تقرّ بغير سوريا الموحدة المستقلة، دخل فيصل المباحثات مع كليمنصو، مع أن ذلك كله لم يكن غائباً عن ذهنه، فكان يرى التفاهم مع فرنسا هو أحد طريقتين لا ثالث لهما، فإما التفاهم وإما الحرب. وفي ٦ كانون الثاني ١٩٢٠ توصل الأمير فيصل إلى اتفاقية مع كليمنصو تشمل ثمانية بنود^(٢)، لكنها لم تكن لترضي الطموحات القومية العربية التي عبّرت عن نفسها بعنف في عددٍ من المناطق السورية. بالمقابل لم يحقق الاتفاق الآمال الاستعمارية الفرنسية المعلنة تاريخياً بالسيطرة على كامل بلاد الشام. وهذا ما أدّى إلى اشتداد المعارضة الفرنسية، فاضطر كليمنصو لتقديم استقالته وحلّ مكانه ميللران.

٣- تراجع المشروع العربيّ وضياعه في شبك الإمبريالية

يبدو أن توقيع فيصل للاتفاق اتسم بالواقعية التي تعود بأساسها إلى افتقاد الأمير إلى دعمٍ دوليٍّ، والأهم إلى دعمٍ سياسيٍّ محليٍّ منظمٍ وواقعيٍّ، وإلى قوةٍ عسكريةٍ قادرةٍ على مواجهة الحلفاء، وقد كان الأمير فيصل يعتقد أن القوة العسكرية هي التي ستحدّد مستقبل البلاد العربية، ففي رسالةٍ بعث بها إلى أخيه زيد، نائبه في دمشق، في ٢٧ أيلول ١٩١٩

(١) علي شعيب: التدخل الأجنبي وأزمات الحكم، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٢) زين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت: دار النهار، ١٩٧٧، صص ١٤١-١٤٢.

يقول: «القوة القوة، كلما كنا أقوى هناك، وكلما رأوا أننا أثر حياة عسكرية كلما احترامونا وخضعوا لمطالبنا، وإن لم يكن ذلك فلا أهمية لقول أي كان»^(١).

رغم ذلك فإن مسألة الأقليات أثرت بحدّة في المناطق اللبنانية بهدف إنشاء الكيان اللبناني كموطن لها تحت الحماية الفرنسية. إلا أن الوضع الأقلوي داخل سوريا كان أقلّ حدة عنه في لبنان. لكن هذا لا يعني أن الأمور كانت تسير نحو ما يلبي طموحات الأقليات في الداخل السوري، فقد عقد البعض منها اجتماعاً في مقر البطريركية الأرثوذكسية في دمشق وأقرّ توصيةً بأن يكون نصف مقاعد المجلس النيابي مخصّصاً للأقليات، وهذا ما عارضته الأكثرية الإسلامية التي طرحت تمثيلاً نيابياً وفق الحجم العددي لكلّ فئة^(٢).

٤ - موقف القوى السياسية السورية من الاتفاق

حرص الأمير فيصل منذ تشكيل حكومته الأولى على أن تكون الدولة ديمقراطيةً دستوريةً برلمانيةً، إلا أن الحياة الحزبية فيها لم تعكس مثل هذا المسار. ففي الواقع كانت حكومة الأمير فيصل أقرب إلى حكومة الحزب الواحد، إذ هيمن حزب الاستقلال العربي وريث جمعية العربية الفتاة التي شكّلت في باريس عام ١٩١١ على مفصل الدولة في دمشق الحكومة-الجيش-الإدارة... وحتى في المجلس النيابي، وذلك عبر أكثرية أعيانية عربية وافدة إلى دمشق كانت تطالب باستقلال البلاد العربية مع تكوين اتحادٍ فيما بينها. لقد منح الأمير فيصل هذا الحزب تأييده لأنه كان وشقيقه الأمير عبدالله أعضاء فيه، فلعب الحزب دوراً بارزاً خلال انعقاد المؤتمر السوري في آذار ١٩٢٠ بعد تسريب مضمون اتفاق فيصل-كليمنصو. فقد أقرّ المؤتمر بالإجماع استقلال سورية استقلالاً تاماً بحدودها الطبيعية بما فيها فلسطين، ومبايعة الأمير فيصل ملكاً على سوريا بكامل أجزائها^(٣). طرح الحزب إيجاد تشكيلاتٍ شعبيةٍ للدفاع الوطني، وأعقب ذلك تشتتٌ في مواقف القوى السياسية السورية، إذ ظهرت العصابات المسلحة ضد الوجود العسكري الفرنسي في أكثر من منطقة سورية ولبنانية، وبرز خلافٌ وتعارضٌ ما بين الأمير فيصل وحزب الاستقلال حول العلاقة مع فرنسا، ما أفسح المجال لظهور حزبٍ آخر (الوطني السوري) مدعومٍ من

(١) علي المحافظة: مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) Documents diplomatiques français relatives à l'histoire du Liban et de la Syrie à par l'époque du mandat. (٢) 1914-11946,- Tome II, collection dirigé par Antoine Hokayem, doct 307.

(٣) يوسف الحكيم: مصدر سابق، ص ١٣٨.

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشَّريف حسين

الأمير فيصل يمثّل الأعيانة الدمشقية، ولا يستسيغ الجموح المفرط لحزب الاستقلال^(١)، وكان أقرب إلى التعامل مع الفرنسيين.

ثامناً- إخفاق المشروع العربي ونجاح المشاريع الغربية.

لم ترتح بريطانيا لما تضمنه قرار المؤتمر السوري من إدخال فلسطين في الوحدة السورية ورفض الاعتراف باتفاق فيصل-كليمنصو. ففي ٢٤ نيسان ١٩٢٠، انعقد مؤتمر الحلفاء في سان ريمو وتقرّر فيه تقسيم البلاد العربية، إذ جعل العراق وفلسطين وشرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني والباقي من سوريا ولبنان تحت انتداب فرنسا.

إن ما جرى من أحداثٍ شكّل فرصةً لباريس لتحقيق مشروعها في المشرق العربي، فما أطلّ شهرٌ تموز حتى بدأ الجنرال غورو يتهيأ لاحتلال سوريا وسط اندفاعٍ وطنيةٍ سوريةٍ لمجابهة فرنسا عسكرياً، وإثارة الرأي العام ضد الملك فيصل الذي واجه الداعين لحرب فرنسا بالقول «أتريدون الحرب مع دولةٍ قويةٍ وليس لديكم قوةٌ تقف في وجهها»^(٢).

أخيراً تغلبت لغة المغامرين وأجبر الملك فيصل على المواجهة العسكرية مع الفرنسيين في معركة ميسلون ٢٠ تموز ١٩٢٠، وكما كان متوقّفاً دخل الفرنسيون دمشق وأجبروا فيصل على طلب اللجوء السياسي إلى إيطاليا. وهكذا فشل المشروع السياسي للثورة العربية مقابل نجاح المشروع الفرنسي إلى حدّ ما، والمخطط الإنكليزي لجعل فلسطين موطناً لليهود في العالم.

في أيلول ١٩٢٠، أعلن الجنرال غورو وحدة لبنان الكبير الذي رُسمت خارطته عام ١٨٦٠، والمتضمن متصرفية جبل لبنان وبيروت وطرابلس والأقضية الأربعة. استُقبل الإعلان وسط غبطةٍ قسم كبيرٍ من السكان المحليين، فيما رفضه أنصار الوحدة السورية. وأتبع غورو قراره بإعلان لبنان الكبير بإعلان مولد الدويلات السورية من موقعٍ طائفيٍّ: دولة دمشق-حلب-حكومة العلويين-حكومة جبل الدروز.

إن التقسيم المشار إليه والذي فرضه الفرنسيون على بلاد المشرق، والمتمثل في إقامة كياناتٍ مذهبيةٍ تخضع للسيطرة الفرنسية، وتقتبس أنظمة فرنسا السياسية في

(١) خيرية قاسمية: مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) يوسف الحكيم: مصدر سابق، ص ١٩٣.

الحكم وسائر قيمها الفكرية والحضارية، شكّل تجسيداََ لطموح فرنسا الأساسي. غير أن الإعلان عن قيام دويلاتٍ لم يتخذ صفة التشكيل الطبيعي والمستقر والنهائي لوجه هذه البلاد، إذ سيتضح لاحقاً أن أسس ذلك التقسيم عانت من الخلل كثيراً، وأن سكان بلاد المشرق لم يجدوا فيه هويتهم الحقيقية، فهم يطمحون إلى تحقيق ذاتهم ضمن تشكيل مشتركٍ جديدٍ يكون منسّقاً ومؤتلفاً مع جذورهم الحضارية العربية الإسلامية وليس ملحفاً بحضارة الغرب.

ترتّب على نجاح المشروع الغربي ولا سيما الفرنسي أن انتعشت طروحات التعدّدية الثقافية لإعاقة نضج الشرط الذاتي لحركة تحرّر عربية. هذه التعدّدية، كالفينيقية والفرعونية والبربرية، بُذلت وتُبذل محاولاتٌ لإحيائها بأدلجتها ونقلها من حضورها كتراثٍ يخصّ الأمة إلى «أيدولوجية» ثقافية ترفعها فئة أو قوة اجتماعية معينة لأغراض معادية للعروبة في البلدان التي تنطلق منها هذه الدعوات. وفي هذا الإطار عملت القوى المرتبطة بالغرب وفي طليعتها معظم المستشرقين، عبر أجهزة «أيدولوجية» لتهيئة المعطيات التاريخية والواقعية وفق المنطق الذي يبرّر توجهها «التفتيتي». ويمكن الوقوف على تماهي بعض المستشرقين مع رغبات المشروع الفرنسي، من خلال ما ظهر من تباينٍ في طروحات الأب هنري لامنس. فبعد عجز فرنسا عن تمرير مخطّطٍ جغرافية الأمة السورية ظهر الأب لامنس أكثر حرصاً على شعور الموارنة خلال فترة الانتداب الفرنسي، وذلك في الجزء الثاني من كتاب La Syrie، إذ لم يعد الفتح العربي نقطة بدءٍ ملزمةٍ لكتابة التاريخ عند الأب لامنس، بل صار ممكناً الرجوع إلى ما هو أبعد، إلى نموذجٍ تبدأ معه قراءة تاريخ الخصوصية اللبنانية، وكان النموذج الفينيقي^(١).

خلاصة

من السهل أن يقال أن سبب إخفاق الثورة العربية يعود إلى هذا أو ذاك من العوامل، ومن السهل أن نقول أنه عائداً إلى المؤامرات الاستعمارية. وفي الواقع عدة عوامل مجتمعة محلية وخارجية ساهمت في فشل الثورة، بل إن شروط الثورة لم تكن ناضجة.

كان موقف قادة الثورة، الشريف حسين وأنجاله وبعض المحيطين بهم، منسجماً مع الواقع السياسي لتلك المرحلة، وليس مع الرغبات التي رآها بعض النخب العربية ولم

(١) Voir H: Lammens: La Syrie, Vol II, imp. Catholique, 1921.-

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشريف حسين

يرها قادة الثورة. بالمقابل كان موقف الدول الغربية آنذاك متسماً بالواقع العملي النابع من مصالحها.

دخل الغرب مجتمع بلاد الشام غير المتجانس دينياً واجتماعياً وعرقياً، وكانت الثقافة العربية غير ملائمة آنذاك لبناء الدولة، إذ لم يكن الوعي القومي قد انتشر بين جماهير الشعب العربي كي تحلَّ العصبية القومية محل العصبية القبلية. كما أن النخب الثقافية العربية لم تكن سواء في تفهمها للقومية ولا في تعمقها في إدراك مفهوم الأمة، إذ كانت العصبية القبلية هي العصبية الغالبة في المجتمع الذي كان مجتمعاً قبلياً. مع العلم أن الشريف حسين عندما أعلن الثورة كان يعني تبنياً ضمنياً لأهداف المثقفين والمفكرين من النخب العربية. لكن المحيطين به في الحجاز وفي بعض مناطق بلاد الشام لم يروا في موقفه سوى نزوة سلطوية شديدة الطموح لأن دائرة الطموح لا تركز بمفهومهم إلى عصبية، بمعنى آخر لا تمتلك القوة العسكرية.

أما المشروع الغربي وبالتحديد الفرنسي في بلاد الشام، فقد نفذ من تباين الاتجاهات والآراء الفكرية والسياسية حول الهوية القومية لبلاد الشام وتنظيم دولة المستقبل الوطنية. واستطاعت الدول الاستعمارية أن تساهم في إبراز هذا التباين، ما مكَّنها من استغلال عوامل موجودة في التكتلات الطائفية والمذهبية والإثنية في المجتمع الشامي. بالمقابل يبدو أن النخب العربية آنذاك أعرضت عن مواجهة المشكلة المجتمعية الداخلية، وبالتحديد مسألة الأقليات، بالجديَّة المطلوبة. في هذا الإطار لم تدرك الأقليات ما غرزه الاستعمار من مفاهيم خاطئة مرتكزاً على الممارسات الخاطئة للسلطنة العثمانية والتي ساعدت في التحاق الأقليات بالسياسة الغربية، وانتظارها الخلاص قادماً مع المشروع الفرنسي في بلاد الشام على أساس إنشاء دولة سورية أو لبنانية تحت الحماية الفرنسية.

نتيجةً لهذه العوامل المحلية وللمشروع الغربي المتكامل، كانت الحلول في بلاد الشام في آخر المطاف خاضعةً لإرادة القوى الغربية وللتوازنات فيما بينها وفق صيغٍ أبعد ما تكون عن التمنيات والوعود العربية، فعملياً كانت مطامع الدول الاستعمارية هي العامل الحاسم، ومصالحها وحدها هي التي أُخذت بعين الاعتبار في المعاهدات السريَّة وغير السريَّة المعقودة في ما بينها.

بعد احتلالهما البلدان العربية أنشأت فرنسا وبريطانيا كياناتٍ بالاستناد إلى البنى القبليّة والعشائريّة والطائفية السائدة، مع الأخذ في الاعتبار دور كلّ كيانٍ في سياق خطة السيطرة الإمبريالية على المنطقة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

١. قاسمية، خيرية: الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠، القاهرة: مكتب الدراسات التاريخية، دار المعارف، ١٩١٧م.
٢. برو، توفيق: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤م، القاهرة: دار الهنا للطباعة، ١٩٦٠م.
٣. الصلح، عادل: سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧م، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦م.
٤. أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت: دار العلم للملايين، النشر بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، نيويورك، ط٣، ١٩٦٩م.
٥. خوري، إميل وعادل اسماعيل: السياسة الدولية في المشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، طبعة أولى، ١٩٧٢م.
٦. نور الدين، زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت: دار النهار، ١٩٧٧.
٧. موسى، سليمان: الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ - ١٩٢٤م، بيروت: دار النهار، ط٢، ١٩٧٧.
٨. كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية-السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠م، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط٢، ١٩٧٨م.
٩. الحكيم، يوسف: سوريا والعهد الفيصلي، بيروت: دار النهار، ط٢، ١٩٨٠م.

مصير بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسي وثورة الشريف حسين

١٠. خليفة، عصام: الحدود الجنوبية للبنان، بيروت: المركز الاسلامي للبحوث، ١٩٨٠م.
١١. محافظة، علي: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥م، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م.
١٢. سلامة، غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م.
١٣. أوراق فارس الخوري: تنسيق وتعليق كوليت الخوري، دمشق: دار طلاس، طبعة أولى، ١٩٨٩م.
١٤. تويي، جاك: الإمبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠-١٩١٤م، ترجمة فارس غصوب، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠م.
١٥. شعيب، علي: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦م، بيروت: دار الفارابي، ط١، ١٩٩٠م.
١٦. شفالیه، دومنيك: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عاقوري، بيروت: دار النهار، ١٩٩٤م.
١٧. لبكي، جوزف: متصرفية جبل لبنان ١٩٦١-١٩١٥م، بيروت: دار الكرمة، ١٩٩٥م.
١٨. الشرق الأوسط الجديد: المواقف التركية من المساواة الإسلامية- المسيحية في القرن التاسع عشر، ج١، ترجمة أسعد صقر، دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦م.
١٩. عازوري، نجيب: يقظة الأمة الإسلامية، ترجمة أحمد أبو ملح، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٩٨م.
٢٠. رحلة سويلة من أوغلي إلى بلاد الشام ١٨٩٠م، دراسة وترجمة فاضل مهدي بيك، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٠م.
٢١. شعيب، علي: الصراع الإيطالي الفرنسي على بلاد الشام، ١٨٦٠-١٩١٤م، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٢م.

٢٢. شعيب، علي: التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٥ م.
٢٣. رضا، أحمد: مذكرات، حوادث جبل عامل ١٩١٤-١٩٢٤م، تحقيق وتقديم منذر جابر، بيروت: دار النهار، ٢٠٠٩ م.
٢٤. السعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى، ج٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، دون ذكر لتاريخ النشر.
٢٥. الصلح، عادل: سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي ١٨٧٧ م، بيروت، ١٩٦٦.
٢٦. عزيز بيك مدير الأمن العام في السلطنة العثمانية: سوريا ولبنان في الحرب العالمية، ترجمة فؤاد ميدان، بيروت، ١٩٣٣ م.

ثانياً- المراجع الإنكليزية

- 1- C. Ernest Dawn: from ottomanism Arabism.essayon the origins of Arab nationalism, Urbana, 1973.
- 2- International journal of Middle East studies, 1982.

ثالثاً- المراجع الفرنسية:

- 1- Documents diplomatiques francais relatives à l'histoire du Liban et de la Syrie à par l'époque du mandate, Tome II, collection dirigé par Antoine Hokayem, 1914.
- 2- Mountran. Nadra: La Syrie de demain, Paris, 1916.
- 3- Revue correspondance d'orient, Paris, le 25 septembre 1917.
- 4- Voir Georges Samné: la Syrie. Ed. Boussard, Paris 1920.
- 5- Voir H: Lammens: La Syrie, Vol II, imp. Catholique, 1921.
- 6- Jung, Eugene: La revolte Arab, Tome II, Paris, 1925.

الصحف والمجلات:

- ١- مجلة المنار، (رشيد رضا)، ج١١، ج١٢، القاهرة، ١٩٠٩ م، عدد ٢، شباط، ١٩١٨.
- ٢- جريدة زحلة الفتاة، زحلة، عدد ٢، ١٩٣٣ م.

مصيرُ بلادِ الشام بعد الحرب العالمية الأولى: بين المشروع الفرنسيّ وثورة الشّريف حسين

- ٣- كوثراني، وجيه: دراسة في بدايات تكوين الوعي السياسي العربي الحديث، ترقية المركزية وعروبية اللامركزية، مجلة أبعاد عدد ٣، ١٩٧٥ م.
- ٤- مجلة الشراع، بيروت، عدد ٦/١٢/١٩٨٨.
- ٥- شعيب، علي، أشكال الدعم البابوي لإيطاليا في صراعها ضد فرنسا على القدس: ١٨٧٠-١٩٢٢، بيروت: مجلة صوت الجامعة، عدد ٤، ٢٠١٣ م.

دلالات التسمية وضرورات الموقف السياقي في معلّقة عمرو بن كلثوم

دراسة تداوليّة في البنى الإحداثيّة للموسومات الحضاريّة)

محمد حمادي

طالب دكتوراه

كلية الآداب/الجامعة اللبنانية

ملخص

تفرض اللسانيّات وعلوم اللغة الحديثة نفسها-الرقم الصعب-اليوم في مجال الآداب والعلوم الإنسانية، وقد استثمرتها معظم الحقول التخصصية، إذ إنّها لم تعد حكرًا على دراسة اللغة وظواهرها أو الأدب ومتغيّراته فحسب.

وتحاول ورقتنا البحثية أن تربط اللسانيّات الحديثة بترائنا العربي، لكن من بوابة الشعر الجاهلي- وهو أبرز مدوّنة تراثية عربية في المفاهيم الأصولية للتخزين الأدبي- وهو شاهد العرب الدامغ في كلامهم وإثبات قواعدهم؛ يُقدّم نفسه مؤشّرًا حضاريًا يحكي تاريخ العرب ولغتهم في الظروف كافة... وعليه، فإنّ المدوّنة الجاهلية مدوّنة معرفية شاملة وعمومية فيها من غزارة الحالات اللغوية-الحضارية ذات المواقف التداولية، ما يستوقف البحث اللساني-التداولي الحديث للخوض فيها.

الأهميّة

يخوض هذا البحث في مدلولات التسميات وأحداثها التي تفرضها سياقات يُضطر معها الشاعر إلى إلباس المعنى ذلك الزي الذي يستهدف المتلقّي، ويتغيّ إشعاره بالقيمة التداوليّة للكلام. ومعلّقة (عمرو بن كلثوم) وثيقة تصف العرب-أيامهم وعاداتهم

وتاريخهم وطرائق تعاملهم- مع شتى الظروف التي قد يتعرضون إليها في خضم الصراع الوجودي... ويطالعنا في المعلقة جو من المسميات المتميزة بأحداث تصور فروسية الجاهليين وقوانينهم ونواميسهم التي كانت تحركهم للتصرف، بين فعل ورد فعل؛ وهنا تنبثق شبكة من «بديهيّات معرفية» تستوجب «معارف قَبليّة» تؤمن بها العرب وتعيها، وهي من الجوانب الحضارية التي تتداولها... وها هي اليوم- هذه الفلسفة- مستمرة وإن تغيرت المسلّمات والوجوه الحضارية؛ غير أنّ فلسفة العمل (الدلالي-الإحداثي للاسم) تلتقّفها في ثنايا المجتمعات وما تبقى من خصوصيات الحضارة العربية، ولاسيما عند التجوال في العمق الأصولي العربي الفكري ومحاولاته في التحديث لكن بشكل مُتحمّط؛ (حافظ على المسميات وامنحها إحداثيات تداولية...); فأهمية البحث نابعة بحسبانه صلة وصل ممتدة من الجاهلية وحتى يومنا هذا.

أهداف البحث ومنهجه

تتلخص أهداف البحث بالإشكالية التي نصبو إلى الإجابة عنها، والتي نجملها بالآتي:
أمّا الإشكالية فهي تشد الحدث الذي يتزّيا به الاسم، ويحمل بموجب (قوته) ثقلاً تداولياً ملتصقاً في سياقات الكلام ومدلولها؛ مع ما يحيط بها من (رزمة) في الأسماء تنتج الأحداث بمدلولاتها داخل معلقة ابن كلثوم؛ وهو الذي يحمل ذاتاً تتعرض إلى ظروفٍ ومتغيّراتٍ تتفاعل معها لتثبت نفسها قولاً (مسمّى) وحدثاً (حركة/موقفاً...); عندئذٍ تنسحب الشبكات الاسمية والشبكات الإحداثية؛ كلٌّ بحسب حاضنه السياقي، وهذا الحاضن بدوره يؤدي الدور التداولي-الحضاري المنوط به... وعليه تتبلور الإشكالية على هذه الشاكلة:

هل نجحت مسميات ابن كلثوم في مطابقة أقوال العشيرة وقوانينها مع أفعالها الحيثية؟ وإلى أي مدى تشكلت رزم الأسماء لتمنح هويّة المسميات مزايا وصفات؟ وكيف يتأرجح الحدث في تمبيع معنى الاسم الحضاري-الجاهلي بين نواة وربض؟ وما هي المعالم التداولية المتوافرة في وضعية ال(غائية) على أساس تفاعل الذات بحدثها مع قرينها بحدثه المقابل؟

وتستوجب هذه الإشكالية الفرضيات الآتية:

١- إنّ مسميات ابن كلثوم حازت على أفعالٍ حيثيةٍ طبقت قوانين العشيرة على أرض الواقع.

٢- إنَّ رزم الأسماء تأطرت ضمن مواقف سياقيةٍ وولدت أنماطاً أفضت بنا إلى هويةٍ تداوليةٍ حضاريةٍ.

٣- إنَّ التمثيلات الظاهرية والكامنة والمعرفية شكّلت مستوياتٍ حاصرت الأسماء في أحداثها بين نواةٍ وربضٍ، ما يدلُّ على العمق الحضاريّ الجاهليّ المتوافر في المعلّقة.

٤- الوضعية الغائية أسهمت في رسم صورة اللغة المستخدمة في ثنائيات الجاهليين بكيفيةٍ تعاملهم بين بعضهم بعضاً؛ ووسمت الأسماء المطروحة باشتغالٍ تداوليٍّ بحسب طبيعة العناصر التي تقابلها أو تضاهيها في المجتمع-القبليّ الجاهليّ.

أمّا المنهج البحثي الذي يعتمد على البحث فهو منهجٌ يمتُّ إلى روحية الإشكالية والفروض وطبيعة البحث برمته، وهو المنهج التداولي-الدلالي، وذلك من خلال طبيعة الدراسة التي تربط بين وضعيتي الاسم وإحداثه، ما قد يضطرنا إلى بعض الملامح التأويلية، ولكن هذا كله يحتضن من المنهج الرأس أو الأساس وهو المنهج التداولي.

الأقسام

المبحث الأول: رزم الأسماء والتموضع السياقي في المعلّقة: من المستوى النحوي إلى المستوى التداولي.

المبحث الثاني: أنماط الحدث بالتوازي مع التسميات الحضارية-الجاهلية: أنماط أصلية types primitives /روابط relateurs / مؤثرات أصلية operateurs primitives.

المبحث الثالث: العلاقات الغائية في المعلّقة والتأثير الإحداثي للاسم عبر تمثيلات ثلاث: تمثيلات النمط ظاهريّة phenotypiques / تمثيلات النمط كامنة genotypiques / تمثيلات دلالية معرفية...

خلاصة واستنتاجات.

تمهيد حول عمرو بن كلثوم ومعلّقته

لم ينكفئ الشعر يوماً عن تمثيل حركات الشعوب والحضارات والمجتمعات، وهو الممّثل المستمر للحالات القيمة والعادات والتقاليد التي تحفظ الكينونة الذاتية بالنسبة إلى الفرد، ومن بعد منه الهوية الاجتماعية، فوعي قيمة الفرد الشخصية وسيلة لا بدّ منها لتراكم يؤدي إلى وعي جماعيٍّ أمميٍّ يمثل الرقعة الحضارية لمجموعةٍ من الناس، هذا هو

الشعر بنسبته الطبيعيّة، والتي تماشت مع تاريخ البشريّة الطويل منذ الأزل. فالشعر مرآة الفرد أو الذات ومن ثمّ انعكاسٌ على الآخرين-المتلقين الذين باجتماعهم أو انضوائهم إلى لواء المفاهيم العميقة التي يمثلها الأدب، إنّما يتحلّقون حول بُعد الهويّة الموحّدة.

من هذا المنظور الأدبيّ نتقل إلى عمرو بن كلثوم، صاحب المعلّقة المزعم تحليلها في هذا البحث، إذ إنّ جعل ذاته تنصهر في سبيل الأُمَّة أو القبيلة إذا جاز التعبير، بالقياس مع خصوصيّة الحضارة الجاهليّة وأدبها، فالرجل جعل من تصرّفاته ليس محض تمثيل له أو لذاته الفرديّة فحسب، بل تمثيلاً لكلّ القبيلة، وفخراً بها وبأعمالها، وصوناً لوجودها الذي يقوم-بالمقياس الحضاريّ-على التصرّفات المنطقيّة التي يلتزم بها كلّ فردٍ من أفراد القبيلة، بما يثبت ولاء الأعمى، والتفاخر والتباهي بتطبيق أصول هذا الولاء وشروطه بالحذافير والإجراءات الصغرى والكبرى، ولاسيّما تلك المتعلّقة بالقتال والدفاع الدمويّ عن شرف القبيلة.

ولا يتعد عمرو بن كلثوم عن صون هذه الدوافع والمنطلقات والإيمان بها والقتال في سبيلها، فهو: «عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، أبو الأسود: ساد قومه (تغلب) وهو فتى، وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند...»^(١) هذه ترجمة مختصرة لابن كلثوم قياساً مع ترجماته في خزانة الأدب للبغداديّ، أو في ترجمته الموجودة في ديوانه الذي عمل على تحقيقه (إميل بديع يعقوب)^(٢) وغيرها... الأصل من الذي نقلناه معرفة التفصيل الأكثر أهمية بالنسبة إلى بحثنا هذا، وهو أنّه كان من قبيلة (تغلب) وتسلم زمام الأمر فيها، وهذه القبيلة بلغت من المجد والشهرة عند العرب الجاهليين، وفي فترة ما قبل الإسلام ما يُحسب له الحساب، أي أنّ الرجل وصل إلى سيادة القبيلة وهي متوهّجة في ذلك العصر. والمعلومة الثانية المهمّة التي نقلناها في الترجمة؛ أنّه قاتل عمرو بن هند وهو الملك، وهذا يؤشّر على أنّ ابن كلثوم شاعرٌ يطبّق القصيدة على أرض الواقع، وأنّ المعلّقة ليست صفّ كلامٍ فحسب، بل هي إجراءٌ ممنهجٌ متمثّل على أرض الواقع. وهذا ما تكشفه ديباجة المعلّقة أو مناسبتها، ولا سيّما من ناحية أسمائها. والبحث يتصدّى إلى القضية الوسميّة وتبعاتها التداوليّة إحداثاً في قلب الحدث ولبابه؛ وهذا ما يبدو واضحاً في كشف ثلاثة مسمّيّات/أعلام، وهي عمرو بن هند وأمه، بالإضافة إلى أمّ عمرو بن كلثوم، «أقبل عمرو بن كلثوم من الجزيرة إلى الحيرة في جماعةٍ من بني تغلب، وأقبلت

(١) خير الدين الزركلي، الأعلام، تح: زهير فتح الله، بيروت: دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٧٩، ص ٨٤.

(٢) أكاديميّ وباحث ومحقّق لبنانيّ.

ليلى بنت مهلهل في ظعنٍ من بني تغلب، وأمر عمرو بن هند برواقه، فُضِرِبَ فيما بين الحيرة والفرات (...) وأتاه عمرو بن كلثوم في وجوه بني تغلب، فدخل عمرو بن كلثوم على عمرو بن هند، ودخلت ليلى بنت المهلهل أم عمرو بن كلثوم على قبةٍ في جانب الرواق^(١)...».

لا يعيننا في هذا البحث إطالة الكلام في المحيطات التاريخية أو الجغرافية التي أحاطت بالمعلّقة، إذ إنَّ جُلَّ ما يعيننا توثيق الأسماء التي جاءت داخل المعلّقة، وذلك لتأمين مصداقية التحليل وتوثيقه، والأصل في الدراسة التداولية أن تتعمّد بالوصفية، لكن الأمانة المعلوماتية، من حيث حضارة الأدب، ومن جانب دراسة واقعية الموسومات اللغوية، اضطرنا إلى هذا التمهد الميسر، أمّا في الجوانب القادمة من الدراسة، فتنصبّ الجهود على سياقات المعلّقة الإحداثية بمراعاة المقدرة الإحداثية للموسومات الحضارية، وذلك كلّ ضمن الطرائق التي تضمن جودة النتائج وجدواها في آن.

المبحث الأوّل: رزم الأسماء والتموضع السياقيّ في المعلّقة: من المستوى النحويّ إلى المستوى التداولي

تشتهر الحقبة الجاهلية بكثرة المسمّيات، فقد تحمل التسمية أبعاداً وأشكالاً مختلفة بحسب طبيعة موسومها أو الهوية التي تتموضع فيها، لا جرم في ذلك، خصوصاً وأننا أمام عصرٍ يؤمن بعلوم الأنساب واكتشاف أصول العرب وأفخاذ القبائل، وهذا مرده إلى الفخر المشهور بالذات ومن ثمّ بالقبيلة، وعليه تشهد المسمّيات الجاهلية هذا التزيم أو الرزمة القائمة على السياق، والسياق هنا للملمتها أو احتواء تكتّلها الضخم الممتد، وهذا ما يتطلّب أوضاعاً نحويةً تشتهر بها اللغة العربية وتقوم على أساسها، وذلك منفذٌ تداوليٌّ للحصر والتيسير وتسهيل الإدراك المعرفيّ المنشود ضمن فلسفةٍ في الكيف التعبيريّ العربيّ الجاهليّ. هذه النقطة بالتحديد تخلق جدليّةً بين الثابت والمتحوّل لدى وسم الجاهليّ لموسوماته الحضارية، «يبدو أنّنا وقعنا على اصطفاٍ حادّ. إذ من ناحيةٍ لدينا حقائق (أو أحكام) تحليليّة، وضروريّة، وقبليّة، ومن ناحيةٍ أخرى لدينا حقائق (أو أحكام) توليفيّة، وإمكانية، وبعديّة. ويبدو أنّه اصطفاٍ لم يبالٍ بالتمايزات الفلسفية الكبرى وقتها، خرجاً في تبنيه^(٢)». من الواقعيّ أنّ الأسماء قد تلبس إنساناً لبساً، أي لم يكن له

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، تح: أحمد محمود شاكر، ج٢، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٥٨، ص ٢٣٤.

(٢) صول كريبيكة، التسمية والضرورة، تر: محمود يونس، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠١٧، ص ٤٩.

الرأي أو الخيار في أن تكون عليه ويكون عليها، لكن العصر الجاهليّ تحديداً، يتيح للمرء صنع اسمه بيده من خلال لقبٍ يفرضه على الناس والمجتمع فيجبر التداول أن يقتدي به، أو على العكس تماماً، فإنّ الناس تأخذ المبادرة وتداول الأمر من تلقاء نفسها، لكن ثمة إحدائاً في الأمر، وهناك مقاماتٌ فرضت نفسها بين السياقات المتميّزة. لا يعني هذا الكلام ضرورة وجود الحيزّ الموضح، وهنا نحن أمام جدليّة حول مبدأ تحقّق الموسوم، ليس على العصر الجاهليّ فحسب، بل على العصور والأوضاع الماديّة الدنيويّة قاطبة؛ «علينا أن نتبه على الدوام إلى الاختلاف بين الظرف الإبستميّ، واللاحظ الأنطولوجيّ، قد لا يسعنا أن نرى الشهب تسقط إلّا في الليل، إذًا، هو الظرف الإبستميّ الذي يمكّننا من الرؤية (المعرفة). أمّا الشهب (أنطولوجياً، إذا أردت) فمتساوية بالنسبة إلى ليلنا ونهارنا^(١)».

هذه الفوارق الدقيقة التي تحيط بالتسميات، من الممكن أن تسهم إلى حدّ بعيدٍ في إفهامنا كيفيّة النقلة في المعلّقة من المستوى النحويّ إلى المستوى التداوليّ، ذلك إذا حملنا إيماناً بأنّ المستوى النحويّ، هو التشابك المنطقيّ والربطيّ للروابط اللغويّة المنصاعة إلى سياقاتٍ تلعب الموسومات بينها، عندئذ تنفذ هذه الموسومات إلى مستويات التداول اللّازمة، بعد أن تعرّضت لذلك الكلّ المركّب النحويّ من باب مزية المعلّقات الجاهليّة وتركيبتها اللغويّة المميّزة، وفي الآتي بعضٌ من النماذج التي تتيح هذا الوضع بدقّة.

تَجُورُ بِذِي اللَّبَانَةِ عَنْ هَوَاهُ إِذَا مَا ذَاقَهَا حَتَّى يَلِينَا^(٢)

في التحليل على المستوى النحويّ يبدو هذا البيت من القصيدة وكأنّه يعطف الموسوم على أساس الأسماء الخمسة، (بذي اللبانة)، فالتحليل على المستوى النحوي يكشف لنا حالةً من حالات الإضافة المعنويّة، أو الزوائد، أو ما يُعرف بالفضلات على أساس النحو الوظيفيّ، وعلى الأثر يحضر الجرُّ بالياء على قاعدة خصوصيّة الإعراب في الأسماء الخمسة، وهذا ما يشي بتعليق للموسوم على أساس الكنية أو الصفة، وبالتالي منح الرمز الوسميّ الخاصّ، هذا الرمز وسم المُسمّى بميزة الخمر، فهي التي تؤثر على الموسوم وتجعله يتغيّر من صفته إلى صفةٍ أخرى، والاسم هنا اسم جنسٍ غير مقصود لأحدٍ من دون الآخر، عندئذ يتبغى هذا المستوى النحوي إرساء معلمٍ عموميّ موصوفٍ بالاسم (ذي) وهو الذي تولّد بناءً على الخمرة ومفهومها العبيّ.

(١) التسمية والضرورة، م.س.، صص ٦٠ - ٦١.

(٢) عمرو بن كلثوم، الديوان، جمع وتحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٩٩١، ص ٦٥.

وفي عبورٍ إلى المستوى التداولي بُعيد هذه الصفة النحويّة للاسم، بيان أمامنا عرف الخمريات وأثرها في العصر الجاهليّ، وهو القاضي بتغييرٍ تمنحه الخمرة على الصفة الثابتة فتغيّرها، فيصبح المُسمّى الثابت متحوّلاً أو حائزاً على رموزٍ وسميّةٍ مغايرةٍ للوضع الثابت الذي كان عليه مسبقاً. وفي تلقّفٍ لشرح هذه المعلّقة، نجد أنّ البيت قد سُرح على أساس المنظور الآتي؛ «تميل صاحب الحاجة عن حاجته وهواه إذا ذاقها حتى يلين، أي هي تنسّي الهموم والحوائج أصحابها، فإذا شربوها لانوا ونسوا أحزانهم وحوائجهم^(١)». يتّضح تغيّر الموسوم إلى حدٍّ أبعد من الصفة النحويّة السياقية الموسومة، وأنّ الأمر ذهب إلى حدودٍ تداوليّةٍ، حدودٍ تتلقّفها الناس وتجربها في ذلك العصر، لتصبح معلومةً عرفيّةً أصيلةً في العمق الحضاريّ، فكلّ ذي حاجةٍ سيتحوّل من محتاجٍ بالمعنى الضيق، سواء أكانت حاجته مادّيّة أم معنويّة، إلى متخطّطٍ لحاجته ومستثنٍ إيّاها حتى إشعار زوال أثر الخمرة عنه. تعدو الأمور هنا هنا العمق النحويّ الذي بدا جازماً من ناحية تغيّر الموسوم، تعدوه إلى فترةٍ تداوليّةٍ قوامها أنّ كلّ شاربٍ للخمر لهو من الساهين حتّى إشعارٍ آخر، وقد يصحّ التعميم هنا، لأنّ الجاهليّ كان يرى في الخمرة فترةً، ملاذاً للأمن ونسيان هموم الحياة والعيش، والخطر الوجوديّ الذي يحيط بالجاهليين على الدوام.

تَرَى اللَّحْزَ الشَّحِيحَ إِذَا أُمِرْتَ عَلَيْهِ لِمَالِهِ فِيهَا مُهِينًا^(٢)

يستهدف المستوى النحويّ في هذه المرحلة (مفعولاً به) ويدعمه بـ(نعت)، والسّمة التي ميّزت الاسم على هذا الأساس هي النصب، وهي أيضاً فضلةٌ بمقياس النحو الوظيفيّ، بما يعني أنّ للخمرة مفهوماً قيادياً يفرض الإيقاع على المركب النحويّ برمته إبان ذكرها على السياق، فـ(اللّحز الشحيح) ملفوظاً يتعرّض إلى حمولةٍ مقبلةٍ ستجعله يفقد الحدّة الوسميّة، وهي القبض على المال وعدم صرفه، وبموجب الفعل المتعدّي (أُمِرْتَ) تنقلب الأمور لتتبع المرحلة هذه على الإثر بحالٍ منصوبيةٍ أيضاً وهي (مهينا)، أي أنّ المال الذي وُسم لدى صاحبه بالشحّ والحذر في إسرافه، قد بات الآن طيّعاً من دون حدودٍ، سرعان ما يتعرّض إلى حالةٍ متكرّرةٍ يتزاي بها وتصبح ملاصقةً إياه من الجانب النحويّ، هذه الملاصقة تفرض بإيقاعية النصب وهو التابع، بعد أن تحوّل الفعل المتعدّي إلى القائد النحويّ في هذه الحالة، وهو الذي يفرض إيقاع البذخ والتبذير بعد أن أثرت الخمرة بفاعليّتها، وفرضت مفعولاً منصوباً مهيضاً بالنظر إلى الرتبة النحويّة.

(١) حسين بن أحمد الزوزنيّ، شرح المعلّقات السبع، تح: عمر فاروق الطّبّاع، بيروت: دار الأرقم، ط١، ٢٠٠٢، ص ١١.

(٢) عمرو بن كلثوم، الديوان/ المعلّقة، م.س.

من حيث المقام التداولي، بات من الواضح أن الأمور تنحو نحو مزيد من التغير في الرزمة الاسمية، وأن الموسوم بحكم الوضع الخمرّي عليه يتغير ميتافيزيقياً وعرفيّاً، وينحرف عن حرفيته بالتداول بعيد أن تهبط الخمرة على المقام فتؤثّر في السياق، وتعبث بالنفوس الثابتة ذات المواصفات التي يعلمها المجتمع، كالشحّ وما إلى هنالك... إلى حالة من جنون الإسراف المالي، وذلك بعد أن تقوم الخمرة بفعاليتها التأثيرية، فالمعنى الحرفي للموسوم يتغير ويشهد ضرباً من التلاعب المعنوي، الرزمات الوسمية وبالقياس الحضاري الجاهلي، تشهد استلزامات حوارية دقيقة في هذه المرحلة من مراحل تداول الخطاب الخمرّي، وهذا ما يدلّ على أن المؤثر يصبح معمّماً أمام المجموعة؛ «إن الطبيعة العامة للاستلزام لا تعني أنه لا يصبح (حاضراً) داخل مجال الشعور أو أنه (مُشَفّر)؛ أو بتعبير آخر، يمكن أن يصبح المعنى الاستلزامي في الوقت نفسه عامّاً، وأن يكون متاحاً بصورة محسوسة بوصفه معنى استلزامياً يتمييز من (مضمون القول)»^(١). لذا فإن الشيفرة التي جمعتها الخمرة حولت الرزم، بمبدأين اثنين، وهما قوة التأثير في النفس، ومقدرتها على هزيمة أشدّ الحالات تعقيداً لدى الجاهليين وفي أعرفهم، وهكذا نلاحظ أن ابن كلثوم اختار الفخر بالخمرّيات بادئ الأمر، وذلك ليدلّ على جاهليته والتزامه الأعمى بها، وإقراره بالتغيير القادم الذي سيحدثه من خلال أخباره التي يحضّرنا إليها في معلقته.

وَكَأْسٍ قَدْ شَرِبْتُ بِبَعْلَبَكِّ وَأُخْرَى فِي دِمَشْقٍ وَقَاصِرِينَا^(٢)

الحالة النحوية الواردة هنا تقوم على أساسين لو اتخذنا الأمر بشكلٍ وصفيّ نسبياً، فثمة مجرور (كأس) وقد حُذِفَ عامله لأغراض بلاغية-عروضية-شعرية، والأهم من ذلك لإبانة أثر رزمة الخمر الاسمية على الموقف الشعري في مطلع المعلقة، وللكأس قدسيّتها في المنظومة الوسمية الجاهلية، وهي التي تُمَيِّزُ ويُعَلَى شأنها بقياس غيرها، فالشاعر ميّز مقامها الوسمي ومنحها هذه الحالة البلاغية الشعرية وابتدأ بها على الرغم من وظيفية الجرّ فيها، لذا استُشِيعَت بمقاماتٍ وسمية/ موضعية، أي مواضع البلدان التي ازدهرت فيها الخمرة وقام الشاعر بممارسة هذا الحكم العرفي الموسوم بالشرب، إزاء هذا الأمر وجدنا حالات المنع من الصرف على صعيد الوسم أو المسمّى الذي لا يقبل الصرف بحكم خصوصيته، ويبدو أن الشاعر ارتأى نظاماً نحويّاً خاصّاً، فانطلق يحجب الكسرة أو أحد عواملها، سواء بتغييب الجارّ، أو بتوريثها خلف قانون المنع من الصرف، وهكذا حظيت بعلمك ودمشق

(١) فرانسوا ريكاتاني، المعنى الحرفي، تر: أحمد كروم، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠١٨، صص ٢٧-٢٨.

(٢) ابن كلثوم، الديوان، م.س.

بالحضور، فهما متقاربتان مكاناً وزماناً وحيلولةً إسميةً مشرقيةً، والجامع بينهما إيقاع الجر بين حذف العامل أو المنع من الصرف، هو الخمرة وأثرها في فاعلية الكلام إلى حدّ تفرز فيه الفضلات رزماتٍ إسميةً تجتمع حول رباط الرزمة الأساس وهو الخمر، تقديساً وشراباً، وكأنّها طقسٌ هو الذي يدير العملية النحوية في هذا المقام.

من ناحية عبور هذا البيت من الحدود النحوية إلى المسار التداولي، فالشعبة الحضارية الجاهلية هي التي تفرض هذا الأمر، لاسيما عند سقوط المسألة في ميزان الأعراف الوسمية بالنسبة إلى المنتج الحضاري ككل، فليس من المستهجن أو الغريب تقديس معنى عرفي، لكن الحكمة تكمن في جعله يتزيا بمزية مطواعة يحكمها السياق، فالكأس الدائر بين بلدانٍ ثلاثة من بلاد الشام، وهي مناطق على نحوٍ من الحضارة ليس جزافاً أو عبثاً، بل هو الإثبات الصريح بأنّ القوة التي تمنح المُلْك والرغد ستؤدّي إلى شرب الخمر الدال على الراحة والأمان في مناطق يسود فيها الشاعر وأهلوه، وهذا ضربٌ مؤثّر في تداولية الموسومات عمقاً حضارياً، والمعاني تصبح أكثر جدوى ومنفعة إذا ما تعمّدت بالإيقاع العرفي المستساغ والمُطبّق فعلياً على الأرض، «فالتصوّر الذي يرى أنّ (التكلم) شكلٌ من أشكال الدلالة غير الطبيعية يستلزم أنّ (مضمون ما قيل) يجب أن يكون متاحاً Available؛ كما يجب أن يكون مكشوفاً أمام الجمهور العام^(١)». لهذا الأمر تخرج المسألة في معلقة (ابن كلثوم) من نطاقها النحوي المحدود سياقياً بفحوى القول الترتيبي، ويتخذ هذا النظام ضرباً من العمق التداولي إزاء صورةٍ تتحقّق مباشرةً أمام المتلقّين، لذلك فالترزيم الوسمي بدأ متجمّعاً حول حضانة الخمرة للموصوفات الإسمية والنوعات، وكذلك المزايا الخاصة بعملية الشرب، ومن بعد ذلك احتلالها الحيّز الديمغرافيّ الجيولوجيّ الحيويّ في تداول الجاهليين الحيثي، وبذلك يعتمد ابن كلثوم على وضع الترزيم التداولي من خلال الوضع النحوي المميّز اللافت إلى عناية المتلقّين، والمتلقّي مراقبٌ ماهرٌ لقونة المعلقة.

المبحث الثاني: أنماط الحدث بالتوازي مع التسميات الحضارية-الجاهلية: أنماط أصلية types primitives/روابط relateurs/مؤثرات أصلية operateurs primitives
لقد بالغ بعض القائلين في وضعيّة معلقة ابن كلثوم حول عدد أبياتها، واحتسب بعضهم أنّها تربو على ألف بيت، ولكن هذا الكلام سرعان ما بان بطلانه بدحضٍ

(١) المعنى الحرفي، م.س، ص ٣٠.

علميٍّ مبسّطٍ، وأنّ الأبيات لا تتجاوز المئة، والدليل أنّ القصيدة الجاهليّة غنائيّة بطابعها وليست بقصصيّة، والغنائيّة لا تشترط الطوليّات، «وورد في بعض الكتب المتأخّرة أنّها ألف بيتٍ، وهو سهوٌ من المؤلّف؛ لأنّ الذي ورد منها في المصادر القديمة هو دون المائة، أو يزيد عليها قليلاً. والألف إنّما تلائم الشعر القصصيّ، والشعر العربيّ شعراً غنائيّاً مبناه على الإيجاز. والإطالة في الجملة دليل العيّ عند العرب^(١)». إنّ العبور إلى النمطيّة الإحداثيّة بالنظر إلى وضعيّة المرآة الحضاريّة في الأدب، تحتاج إلى تقنيّاتٍ تقوم على حسن التخلّص والتلخيص بالنسبة إلى الطوليّات، وذلك للعبور السريع إلى المقامات التداوليّة، فيجري تسليط الضوء على المناسبات الوسميّة اللازمة، واستجداء الصلة اللازمة لتأمين الإيضاح السريع فكريّاً ومعنويّاً أمام مجموعة المتلقّين، أو الجمهوريّة الحاصلة على معلّقة شعبيّة تكاد تكون الوجه السياسيّ الوجوديّ للقبيلة، وبالتالي يدرك ابن كلثوم الوضع ويسعى إلى جعل الأبيات مناسباتٍ وسمية للوصل بين القاعدة الجماهيريّة المعادية والمواليّة في آن، ولإثبات القوّة التي تحكم الحياة الجاهليّة، وأنّ قومه هم الأعلى كعباً في ظلّ تناحرٍ وجوديّ بين الأفرقاء مجتمعين. والمعيّار الإحداثيّ هنا يكون استنسايباً بقياس المتلقّين، فمنهم من يقتنع بشكلٍ بديهيٍّ، ولا سيّما أولئك المنتسبين أو المتممين إلى القبيلة، وهناك أناسٌ آخرون يحتاجون إلى مقياس الصدق الإحداثيّ، وبالتالي على الشاعر مراعاتهم وتأمين شروط المقبوليّة والإقناع. وهكذا تمضي المعلقة في هذه الدوامة التداوليّة الإحداثيّة، «فالجملة نفسها المستعملة للتعبير عن الفكرة نفسها، قد تُستعمل أحياناً لتقديم تلك الفكرة بوصفها صادقة، وأحياناً للإيحاء بأنّها ليست كذلك، وأحياناً للتساؤل فيما إذا كانت صادقة، وأحياناً للطلب من المستمع أن يجعلها صادقة، وهلمّ جرّاً^(٢). على هذا الأساس تشهد أنماط الحدث لدى ابن كلثوم محاوراتٍ بين أنماطها الإحداثيّة بالتوازي مع التسميات في ظلّ الجاهليّة، وهذا ما يدفعه إلى رقد الأصول بروابط مدعومة بشيءٍ من التأثير، وهذا دليل حاجة القويّ إلى الإعلان عن هذه القوّة وتدويلها في الأوساط الاجتماعيّة. «فكلّ قولٍ جديدةٍ على الرغم من استنادها على النحو والقدرات الاستدلاليّة نفسها والمستعملة في القولات السابقة، فإنّها تتطلّب سياقاً مختلفاً بعض الشيء. وإنّ من المسائل المركزيّة التي على النظريّة الفعليّة مواجهتها

(١) مختار سيدي الغوث، معلقة عمرو بن كلثوم/ دراسة وتحليل، مجلّة جامعة دمشق، سوريا، ع: ٢، مج: ٢٢، ٢٠٠٦، ص ٧٢.

(٢) دان سبيربر، نظريّة الصلة أو المناسبة، تر: هشام الخليفة، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط ١، ٢٠١٦، ص ٣٤.

هو أن تبين كيف يجد المستمع، بالنسبة لأية قولةٍ معيّنة، سياقاً يمكنه من فهمها بصورةٍ وافية^(١).

تحتاج التسميات الحضارية إلى ضروبٍ من التفعيل الإحداثي التنميطي لتصون وجودها ومكاناتها في الوجود القبلي الجاهلي، وقد حدّدنا ثلاثة أنماطٍ لإحداثيّة التسميات في معلقة ابن كلثوم، ومن الممكن سوق التحليلات على أساس هذه الثلاثيّة:

أنماط أصليّة^(٢) types primitives

وَأَنَا سَوْفَ تُدْرِكُنَا الْمَنَايَا مُقَدَّرَةٌ لَنَا وَمُقَدَّرِينَا

النمط الإحداثي في هذه الحالة يتميّز بالأصالة، فالشاعر أتى على عرفٍ متداولٍ عامٍّ بين الأوساط، وهي حتميّة الموت، وهو تجربةٌ يعرفها القاصي والداني، ويؤمن بها العدو قبل الصديق، وعليه يرغب ابن كلثوم في لفت عناية المتلقّي إلى هذا الضرب الإقاعي، تمهيداً لشحناتٍ أصوليّةٍ أخرى، وبغضّ النظر عن الوسم المعرفي الجاهلي لمرحلة ما بعد المنية، فإنّه ثابتٌ بمفهوميتهم، وهم الذين يطاردهم الموت على الدوام. لذا ليس من مجالٍ لدى ابن كلثوم إلا أن يفتتح بهذه اللازمة، فلاحقاً سيؤدّي هذا النمط الأصيل إلى لازمةٍ أصوليّةٍ قد لا تحمل هذه الحمولة العموميّة لو جازت العبارة، فعموميّة الموت سيلحقها خصوصيّةٌ أضيق، بين ابن كلثوم وقومه من جهةٍ ومن يجب أن يعرف هذه المرسلّة بمعلوماتها من جهةٍ أخرى، على أنّ المنية مصطلحٌ عرفيٌّ ذهنيٌّ قائمٌ بتوقعيته الحتميّة، فالمنية خبرٌ قيد الإتيان، والمدونة/ المعلقة، أخبارٌ قيد التحقق، أو إنّها متحقّقةٌ وآن الأوان لتأصيل حدوثها تداولاً في نفوس الجماعة. فالخبر قدرٌ، والقدر أصوليٌّ، أمّا عن تقديرنا الذاتي، فمن الشجاعة الاعتراف بقدمه في مكانٍ ما، فترى ابن كلثوم سرعان ما أقرّ بأنّه يُقدّر هذا الموت، أو فلنقل إنّهُ يضعه في حساباته ومستعدّ إلى حدوثه، هنا النمط الأصلي يتخذ الهجوم المبطن، هجوماً على من يوارب هذا الأمر، بعين الريبة والشك، فالذي يقتل يؤمن بأنّ الموت موجود.

وَأَنَّ غَدًا وَأَنَّ الْيَوْمَ رَهْنٌ وَبَعْدَ غَدٍ بِمَا لَا تَعْلَمِينَا

نمطٌ أصيلٌ آخر، وفحواه في هذا المقام الجهل. جهل ما تحبّئه الأيام في جعبتها للفرد المتواجد في عوالم يكتنفها الغموض، والغموض ليس غريباً في التسميات

(١) م.ن.، ص ٤٣.

(٢) يُقصد بها في هذا المقام المسائل الثابتة أو الأصوليّة من وجهة نظر الحضارة الجاهليّة، وهي التي تشبه البدهيات المتواضع عليها بين مجموعةٍ بشريّةٍ معيّنة. لمزيد من الاطلاع: إلينا دي ميغيل وآخرون، في بنية الحدث التركيبيّة والدلاليّة، تر: أحمد بريسول، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط ١، ٢٠١٣، ص ١٠ فصاعداً.

الجاهليّة، ومعانيه موسومةٌ بحكم الموقعية الجاهليّة، التي دائماً تتداول الخوف من الآتي في أيامها، إذ إنّ الخطر المجهوليّ حاصلٌ وتقوم عليه الحياة، فكيف يمكن للإنسان أن يتيقن بشيءٍ في صحراء دائمة التقلب من ناحية الخطر، ومن البدهيّ لدى الجاهليين وعيهم خطورة المخفيّ وإدراكهم له، فتسميات الخفاء وعدم الوضوح أو فشل التخطيط إلى أمورٍ أبعد من اللحظة، لطالما هي مسائل تعترى الفكر الجاهليّ. في هذه الحالة يرضخ ابن كلثوم، ويريد إرضاخ المستمعين، إلى هذه اللازمة غير المنكرة، وبفحصٍ سريعٍ أو جردة حسابٍ على ما تعرّضوا إليه أو خبروه عن غيرهم، سيجدون أنّ الأمر ليس بيدهم، وعليهم أن يعيشوا الأيام بحذرٍ من دون التمادي في رفع سقف التوقّعات، فهنا في هذه الصحراء، الحياة محدودةٌ والأمور ضيقة الأفق، والخطاب هنا متوجّهٌ إلى أمّ عمرو التي تحوز على نصيبٍ وافٍ من مسمّيات القصيدة، وردّت تسميتها هنا بضمير المخاطب المستتر (أنت)، فيومنا هذا مرتهنٌ بما ستؤول الأمور إليه لاحقاً في أيام أخرى، والتغيّر قد يحصل في لحظةٍ، ولعلّ هذا النمط الأصليّ فيه من الحكمة المستحصلة والمستنتجة بعد الحادثة، أي يستند على واقع تجريبيّ شخصيّ ينبغي أن يبان في المرسله بعد قليلٍ، بالمشهدية المباشرة، بالسلاح والدم والقتل، بالمعركة التي دفعتنا إلى استنتاجنا وبثّ حكمتنا هذه. لذا فإنّ الأبيات أصلية النمط من ناحية إحداث التسمية، تدور حول تأكيد البدهيات بالأفعال المباشرة وإقران الاسم بالقول مباشرة.

روابط^(١) relateurs

وَمَا كَمَّةٌ يَضِيْقُ الْبَابُ عَنْهَا وَكَشْحاً قَدْ جُنِنْتُ بِهِ جُنُونًا

بالنظر إلى علاقة هذا البيت والبيتين اللذين تلياه بمبدأ الروابط، فإنّ هذا الأمر مستحصلٌ من خلال الاعتماد على العطف بالواو، هذا العطف أبعد من مجرد العطف الطبيعيّ الذي قد يقع بين المنثورات، إنّه وحدةٌ نحويةٌ إيقاعيةٌ تداوليةٌ بحدّ ذاتها وفي الآن عينه، فعنصر التوازي تأمّن بإيقاعية الروابط. كيف هذا؟ إنّه مستحصلٌ من خلال الربط بين المطية والحب، فمن المشهور عند العرب تفاخرهم وتباهيهم بمطيتهم، قوتها ووفائها، والنفاذ من بعد ذلك إلى الرحلة المتعبة التي تجلب الكلف على صاحبها، وأنّه ذو جلدٍ فتمكّن من احتمال أعبائها وهمومها، ووصل على الرغم من الخطر والمصاعب... وابن

(١) تجتمع الروابط بأنّها أدواتٌ للتماسك بين الأحداث المتتالية وصولاً إلى زبدة الحدث الأساسية أو فحواه، وهنا قد تتخذ هذه الوضعية بعض الأشكال البلاغية، والعطف الرباطي لا يستجداء حدثٍ ما والتأكيد عليه. مراجعة (ميغيل، بنية الحدث...).

كلثوم خبيرٌ جاهليٌّ، يريد تنميط تسمياته بالحدث المتكافئ القويّ، فيها هو عمد إلى المطيّة، وأخذ يربطها بقضية الغزل والتعبير عن بواعث الضيق، والهَمّ الذي يتلقاه بسبب قسوة الحبيب، هذه القسوة تأتي من المفاتن التي يبدو أنّ المرأة كانت عليها، فعرف ابن كلثوم السرّ في مضاهاة المطيّة بالحبيبة فيزيائياً، لكنّ الأهمّ من ذلك كلّ، إثبات شدة ما يقاسيه، وهذا ما سينكشف من خلال روحية البيتين القادمين.

وَسَارِيَتِي بَلَنْطٍ أَوْ رُخَامٍ يَرِنُ خَشَّاشٌ حَلِيهِمَا رَيْنَا

من خلال الروابط تستمرّ إيقاعية هذه الأبيات بإسداء حملتها التنميطية بالنسبة إلى التسمية، وابن كلثوم استمرّ على النمطية نفسها في بلورة التهجين حول التسمية، تسمية أَرادها أن تؤخذ بالمنحى التداولي، فهو ينتسب إلى بيئة تداولية معينة، هذه البيئة حدثت به إلى هذا المستوى، فأخذ يجعل رحلته مرآة لما في قلبه، فالرجل يقاسي الكلف في هواه، أراد تنميط هذا الحدث من خلال القوّة، فلا يريد، وهو البطل، أن يبان بموقفٍ ضعيفٍ، بل أن يبلور أو يعظّم شأن ورطته الغرامية هذه من خلال صبره وجلادته، فأخذ يصف الجمال التزيينيّ أو الحلي الذي تتغنّج به المرأة بالقياس مع قوّة الرحالة التي يستعملها، فللنمطية خصوصيتها الوسمية، ومن الواضح أنّها كالسرّاب الآن، كلّ عضوٍ فيها يحمل طيفاً من الموسوم الموازي/ الحبيبة. حتّى في هذا المقام ثمة فخرٌ ساقه ابن كلثوم، فخرٌ حتّى بمن يحب، فالحبيب ذو دلالٍ ويسرٍ، وذو قسوةٍ بحاجةٍ إلى جلد الرجال وقوتهم.

فَمَا وَجَدْتُ كَوْجِدِي أُمَّ سَقِبٍ أَضَلَّتْهُ فَرَجَعَتْ الْحَنِينَا

يربط ابن كلثوم الموقف في هذه المرحلة بتنميطٍ مباشرٍ، فمن بعد استعراضٍ، أو فلنعمد أنّه قام بتأهيل التنميط ليصل إلى الموقفية التصريحية المباشرة، وليعبّر عن عدم احتمال ما يقاسيه من كلفٍ أجبره على القول المباشر حول الوسم العشقيّ، أو إثبات غرقه في بحر الهيام والغرام القويّ غير المنكفيّ، فبدا مفاخرًا حتّى في عذاباته في الحبّ، وبات يتحدّى أن يجد مثله في معاناته الحاليةّ، فهو ربط المسألة بحساسية الوليد الذي ضيّعته الأمّ، وهذا موقفٌ بصوريّ تنميطيّ له من الخصاصة في نفس العرب، إذ إنّها تسمع وترى هذا الموقف الصعب في صحرائها، وتتداول أخباراً عن نياقٍ تاهت منها مولوداتها، فيحوز صوتها وجد أو صراخٍ وجع على الفقد، لكأنّ روحها تصعد في السماء، أو أنّ موتها بات وشيكاً على الفراق والفقد، وكذا يشعر ابن كلثوم، فأتانا بصورةٍ شديدة النمطية التداولية لدى الجاهليين، وهي صورةٌ مرعبةٌ، لكأنّ الذات فيها تفتتق، والمراقب لموقف الناقه في هذه الحالة تحديداً، يتلقّف الرعب والتصرّف الهستيريّ، وهكذا فابن

دلالات التسمية وضرورات الموقف السياقي في معلّقة عمرو بن كلثوم

كلثوم منزعجٌ من فقدان الحبّ، ويكاد يشعر بأنّ التسمية لديه مُرَزَمَةٌ برزمةٍ أشدّ حالةٍ من حالات الكآبة والانعزال والضياع الأسر الشديد.

هذا نموذجٌ بسيطٌ حول دور الأداء الربطيّ في إرساء تنميّات الوسم التداوليّ، وجعله إحداثاً من باب الشاعر وعاطفته المضطربة في هذه الروابط.

مؤثرات أصلية^(١) operateurs primitives

تَدَكَّرْتُ الصَّبَا وَاشْتَقْتُ لَمَّا رَأَيْتُ حُمُولَهَا أَصْلًا حُدِينَا

من الأصالة في مكانٍ ما أن يحنّ المرء عموماً إلى أيامه القديمة، أيام الصبا، هذه أيامٌ فاعلة الأثر في فؤادٍ، ومن أصوليّتها في الفكر والتصرّف عموماً أن تتميز الموسومات فيها بألوان الحنين والاشتياق الشديد، فهي من المسائل التفاعليّة، يودُّ ابن كلثوم إثبات لعبة الذكريات من خلالها، وبالتالي يوصل مرسلته الوسميّة بشكلٍ مفعمٍ بروح التنميّط العميق الأصوليّ، بأنّه ذو ماضٍ عابِقٍ بذكري تحركت بالتوازي مع صورةٍ حاليةٍ تتكوّن الآن حياه.

فهو في هذه اللحظة انسلخ قليلاً عن مبتغى المعلّقة برمتها، تاركاً هامشاً نفسياً وسمياً من خصوصيّة الميتافيزيقيّة، فأودع منظر ذكريات الصبا أمام معادلة وصول الحبيبة، أي محملها وعليه أغراضها وحاجياتها، ويبدو أنّ الرجل كان يراقب هذه اللحظة ردحاً من الزمن، فيهم شوقاً على الإثْر، وقد يكون صبيّاً يشارك في إنزال المحمل للمحجوب، مع ما يترافق وهذه الحالة من هنيهاتٍ تفاعليّةٍ غائرةٍ في عمق الوجدان الخاصّ، فلأشياء مسرحها التنميّطية الخاصّة، ولا سيّما عند اتّسامها بهذا الضرب من الفاعليّة أو الحيويّة الوجوديّة، فتشكّل مثيراً لاستجابة عاطفيّةٍ أصيلةٍ في النفس والذاكرة.

فَأَعْرَضْتُ الْيَمَامَةَ وَاشْمَخَرْتُ كَأَسْيَافٍ بِأَيْدِي مُصْلِتِينَا

يستمرّ ابن كلثوم الالتزام بالوضع الأصيل حضاريّاً من حيث استعراض الوسم المتعارف عليه من جانب قومه ومحيطه الحضاري، وذلك كلّه للتمهيد بالصورة النمطيّة التداوليّة، أو تلك التي تشكّل العمق الحضاريّ الذي يضحّم تداوليّة الحدث، كي يستعرض بعد ذلك مهمّته في إثبات قوّته وقومه واعتزازه بالعشيرة.

في هذه المرحلة يبدو واضحاً الموسوم (اليمامة)، وهو عرفٌ قديمٌ لا يموت في نفس الجاهليّ، وهي الإيدان بقدم الحدث المهم، ولا سيّما الحدث العسكريّ/القتاليّ،

(١) هذه المؤثرات وُسمت بالأصليّة لأنها تنتمي إلى المنظومة العرفيّة الجاهليّة، أو هي من المسائل الإحداثيّة لكن بأدواتٍ مفاهيميّةٍ خاصّةٍ بالحضارة الجاهليّة، أو معروفةٍ بالبداهة لديهم.

وما إirاده هنا إلا لجذب المجتمع بمثيرٍ تأصيليٍّ، يحمل الوسم التشفيريّ أو الأيقونيّ الذي تتبدّى عبره طلائع القتال، من خلال الأسياف، هذا الجمع المشهور لجمهرة السيف، وأنّ تصلّيته يعني أنّ المعلّقة تتضمّن لتصل إلى اللبّ وإلى الحادثة الأهمّ، فهنا يبدأ المغزى التداوليّ، وهو المعركة المقبلة لا محالة، وتأهيل الوسمين لها/اليمامة، والسيف المصلّت/ فيه مؤثّرٌ أصيلٌ ينحو إلى تداول الوسم أنّ المعركة قد بدأت أيها القوم؛ فتحضّروا لتسمعوها وتعلمونا من خلالها، فالنبأ عظيمٌ والخطب جللٌ، واليمامة والسيوف ستشهد بالحدث المقبل لا ريب في هذا الأمر.

وعلى هذا الأساس يفيدنا النمط في كثيرٍ من التحديدات الموضحة، «يرتبط النمط، أولاً وأخراً، بدراسة المعاني المضمّنة في الأفعال اللغويّة في حالات التواصل، كونه يفسّر التناقض بين معنى الكلمة المضمّن في النصّ، وأهمّيّتها الدلاليّة^(١)».

المبحث الثالث: العلاقات الغائيّة في المعلّقة والتأثير الإحداثيّ للاسم عبر تمثيلات ثلاث: تمثيلات النمط ظاهريّة phenotypiques/تمثيلات النمط كامنة genotypiques/تمثيلات دلاليّة معرفيّة

للتسميات أغراضٌ وظيفيّةٌ ينحو نحوها الحدث، أو هي التي قد تخلق الأحداث بحكم مصلحيّتها المشتركة بين بعضها بعضاً، مصلحيّةٌ تتأتّى من خلال تألّف لعناصر وعوامل وأغراضٍ متعدّدة، تعدّديّتها كامنةٌ في الروح النوعيّة التي تُستحصل من خلالها، وللأسماء بقياس غاياتها المشتركة تصنيفاتٌ متعدّدة. ومن حيث أنّا أمام معلّقة جاهليّة يتبلور فيها لونٌ من ألوان الحضارة، وهي حالة الفخر بالذات والقبيلة، وإثبات النصر على العدو أو المنافس على الحياة، سواء أكانت هذه المنافسة ماديّةً على المياه والكلأ، أم كانت معنويّةً على إثبات الجاه والقوّة وقهر الأعداء... وعمرو بن كلثوم في معلّقته هذه كان ساعياً إلى إثبات الذات الفرديّة، ومن بعد ذلك، وبنتيّةٍ طبيعيّةٍ، إثبات علوّ كعب قبيلته ضمن وعي جمعيّ. والذي يلفتنا في أنّه لم يستخفّ بعدوّه في هذه المعلّقة وهو عمرو بن هند، ولم ينعته بالضعف أو الخفّة، وذلك مردّه مقصديّ، لكي لا يقال أنّ ابن كلثوم وقومه قد نفذوا هجوماً على لقمةٍ سائغةٍ أو عدوٍّ ضعيفٍ، فالعدوّ القويّ يزيد من قوّة المنتصر عليه وبطشه، وهذا ما ذهب إليه ابن كلثوم في حركة عفويّةٍ طبيعيّةٍ لإظهار نشوة الانتصار ضمن أنماطٍ وتمثيلاتٍ يبيّن التحليل لاحقاً.

(١) خوان كامبوي، الأنماط اللغويّة الاجتماعيّة، تر: لبانة الجنديّ، سوريا: دار الحوار، ط١، ٢٠١٨، ص٤٧.

ومن ضمن أصول العلاقات الغائية أن تتمحور الغاية بين متلازمين أو أمرين، وهذه الفلسفة تأخذ مجراها اللغوي على أساس القوانين التخاطبية واستلزام الثنائيين المجتمعين على نفس الغاية، أو يكون لكل منهما غاية عند الآخر، وليس بالضرورة عندئذ أن تكون غايةً تشاركيةً، المهم حضور متفاعلين؛ «إنّ عمليّة بناء الملفوظ (الكلام) وتأويله، نشاطٌ متعدّد الأطراف ومبنيٌّ، ويستلزم قيام علاقةٍ تواصليةٍ بين طرفين على الأقل، أحدهما متكلمٌ والآخر مخاطبٌ. وحضور كلّ طرفٍ منهما يبقى حضوراً ممكنًا (أي متحقّقًا بالقوة حتى لو لم يتحقّق بالفعل)^(١). فليس من شروط العلاقات الغائية أن تفرض المعارف وتعمّمها، بقدر ما هي تضع الأمر عرضةً للزنة العقلية - المنطقية، أو لتلقّف سريانها على أرض الواقع، «إنّ المسند يمكن أن يكون صادقاً عن كيانٍ فرديٍّ أو عن مجموعةٍ من الأفراد، دون أن ترضي كلّ أجزائه أو أعضائه ذلك المسند بالضرورة^(٢)».

تمثيلات النمط ظاهرية phenotypiques

من الممكن التدليل على هذه التمثيلات من خلال المعلقة عبر الآيات الآتية:

نُطَاعِنُ مَا تَرَاحَى النَّاسُ عَنَّا وَنَضْرِبُ بِالسِّيُوفِ إِذَا غُشِينَا

دخلت الأمور هنا بشكلٍ مباشرٍ حيّز المعركة، فبدأ النمط الظاهر بالتبلور مباشرةً، عندها تتحوّل الموسومات إلى الترميز القتاليّ، وهذا ما دلّ عليه استخدام التمثيل بالظعن، فالتسمية هذه معروفةٌ، وهي تقوم بالمنسوب الدلاليّ القريب على أداةٍ حادّةٍ ولا سيّما من رأسها، لتتمكّن من إحداث الشرح أو الشقّ في الجسم المستهدف، هذا النمط ظاهرٌ، وكأنّه حالةٌ معيشيةٌ الجميع يتلقّفها ويتسنّى له رؤيتها، كظاهرةٍ أو كدليلٍ دامغٍ. وقد سارع ابن كلثوم إلى إظهار علومه القتالية العالمة في هذا المجال، فعمد إلى قانون الموسومات التباعدية (الظعن) للبعد عن الهدف، وقانون الموسومات التقاربية بالنسبة إلى الهدف القريب (الضرب)، وهذا يُردّ في الترميز إلى معطياتٍ عدّة، لا تقف عند القتل فحسب، بل نجدها تتوسّم في أبعاد الفراسة وعلوم القتال داخل المعركة، هذه المعركة المضطربة والتي تشهد معالم كُرٍّ وفُرٍّ، فالفرُّ يلحق به الظعنُ، والكرُّ يعالج بالضرب، وهذه ظاهرةٌ

(١) إدريس سرحان، التأويل الدلاليّ-التداوليّ للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤلّ، مجموعة أبحاث: «التداوليات علم استعمال اللغة، تنسيق: حافظ إسماعيلي علوي، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط ٢، ٢٠١٤، ص ١٣٥.

(٢) صابر الحباشة، تحليل المعنى مقاربات في علم الدلالة، عمان: دار الحامد، ١، ٢٠١١، ص ٦٣.

منطقيّة لو جرى قياسها على العقل لاستساغها ومضى في قبولها، وانسجم مع الرؤية التي ترسمها أبيات المعلّقة في أخبارها أمامه.

مسألة أخرى تتيحها الأبعاد الوسميّة ذات النمط الظاهريّ ههنا، وهي السلاح المستعمل من ناحية، وتعدّد مهارات القتال لدى الشاعر وقومه من جهةٍ أخرى، فالطعن بالمستوى الذهنيّ يستلزم بالضرورة رمحاً وإجادة استخدام كلتا اليدين بحرفيّة، والضرب يقوم على استحكام اليد (القبضة) لتَهويَ سيفٍ... وهنا ظاهريّة الوسم تتيح المقولة المعرفيّة، بأننا قومٌ بارعون في الحرب كراً وفرّاً.

نَشُقُّ بِهَا رُؤُوسَ الْقَوْمِ شَقًّا وَنَحْتَلِبُ الرِّقَابَ فَتَحْتَلِينَا

يغوص الشاعر في تفاصيل النمط الظاهريّة من حيث مدلولاته وسميّاته، فيبدو ناقلاً دقيقاً وشرساً لتفاصيل المعركة من حوله، معركة مضطربة ضارية ظهر فيها بوضوح آثارُ القتل الذي يقود إلى البيت السابق الذي عبّر عن جودة السلاح واستخدامه بحرفيّة ومهارة. فمن شقّ الرؤوس وآثار ضرب الأسياف عليها، وهذا الموسوم الظاهر، بمعنى أنّ تحقّق شروط سقوطه لدى المتلقّي يقوم على الرؤيا العينيّة، الرؤية بكثرة، إلى احتلاب الرقاب، فهذا يبدو من خلال العوائد العربيّة التي تُعدّ ظاهرةً تفاخرت بها القبائل بعضها على بعض، وهم الذين في عرفهم كانوا يشترطون أحياناً ضرب الرقاب، وفصل الرأس عن الجسد تمهيداً لرفعه والتباهي بالمقتلة العظيمة...

لا ريب أن التسميات من الجانب التداوليّ اللغويّ، وبحكم خيارات ابن كلثوم لها، قد نمت عن جاهليّة أصيلةٍ يفاخر بها الشاعر أيّ مفاخرةٍ ويتباهى بعُلوّ كعبه وكعب قومه بشكلٍ وسميّ نمطيّ ظاهرٍ شديد.

تمثيلات النمط كامنة genotypiques

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعَجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا نُحَبِّرَكَ الْيَمِينَا

يفتح هذا البيت من المعلّقة تمثيلات النمط كامنةً بالنسبة إلى الموسوم، هذه التمثيلات تبدو حمالةً أوجهٍ في بعدها الخطابيّ، إذ إنّها تحتمل حمولاتٍ مقوليّةً بالنسبة إلى الموسوم، وغالباً ما تنزيهاً بروح التشويق أو التوقع أو البعد الميتافيزيقيّ حول ما سيجري لاحقاً أو ما قد جرى كاستنتاج، إذأ، هي بين التوقع الفرضيّ أو الاستنتاج الواقعيّ، وابن كلثوم هنا تلاعب على هذين الأمرين بشكلٍ دقيقٍ داخل المعلّقة.

فها هو، ومن بعد الفراغ من سفك دم عمرو بن هند، راح مخاطباً إياه بشكلٍ يحمل الاستهزاء في كينونته، ويكمن في توسيماته روح الإنجازية، فالمهمة أنجزت ولا ريب في ذلك، والدليل هو مصرع ابن هند بهذه الطريقة القاسية. يودّ ابن كلثوم في هذه الوسميات أن يعطي جواباً قاطعاً يقينياً لاكتناهاه من لدن الجمهور بشكلٍ عينيّ، فالخبر التخاطبيّ كان وقعه استعلائياً بامتياز، إذ إنّ الأمور أخذت حجماً من التباهي بالقوّة، والإخبار الكبير أو الحدث العاجل يقلب معادلات، فالوسم الإخباريّ كان محمّساً إلى حدّ بعيد، والأمور لدى ابن كلثوم تؤهّل رويداً رويداً لأخذ الضجّة بين القبائل وأرباب المجتمع الجاهليّ، على أنّ الواقعة قد وقعت وما عليكم سوى استنظار الخبر، وهذا مفاد الكينونة النمطيّة في الموسوم الذي يحاكي القتل، بعظمته وقدره بين القبائل، في رغبة واضحة للبدء ببيان القوّة والبطش، والمفخرة بالذات والمجموعة لاحقاً.

بِأَنَا نُورِدُ الرَّيَّاتِ بِيضاً وَنُضِدِرُهُنَّ حُمْراً قَدْ رُوِينَا

قد يظنّ القارئ بادئ الأمر أنّ الرايات البيض موسمٌ يحمل في كينونته استسلاماً ما، وكأنّ ابن كلثوم وقومه كانوا آتين بغرض الصلح أو المعاهدة أو حتى السلام مع ابن هند، لكنّ هذا الأمر سرعان ما تبدّد أمام الموسومات اللاحقة، موسومات راحت تؤجّج الدماء في الصدور، وراحت تثبت الحالة القويّة التي حصلت بموجب معركة، فعلى الرغم من دبلوماسيّة الجلسة بين الطرفين، وأنها مناسبة للودّ أو قُل للاجتماع السلميّ بالتعارف النمطيّ اليوم لوسم هكذا حالة، بأنّه لا سلاح، أو اللقاء أبيض... لكنّ هذا الأمر قلبه ابن كلثوم وقومه رأساً على عقب، وتحول الأمر إلى معركة ضجّ فيها الدم، وأنّه لا ثابت في الموسوم السلميّ لدى الشاعر إزاء الحرب، فالحرب والفخر بالقوّة ديدنه، وهذا ما رام إثباته، من خلال نمطٍ كامنٍ معقّد للحالة الوسميّة، التي سرعان ما انقلبت عائدةً إلى أصوليّتها القتاليّة الحربيّة الشرسة من دون ريب أو شكّ في الموضوع، والدليل يُكتنه من جمال البيان المستخدم لغةً، بأنّ سلامنا الأبيض حريٌّ به أن يشرب دماً أحمر للتعبير عن الشاعر وقومه وقواهم وفخرهم بمهاراتهم في الجيش والقتل والمعركة.

تمثيلات دلاليّة معرفيّة

أَلَا لَا يَجْهَلَنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

في قضيّة تمثيلات الدلالة المعرفيّة، يحاول الباحث الإتيان بعينيّة تحمل روحاً إخباريّة مباشرةً، وهذا ما يمكن تلقّفه في الأبيات التصريحية المباشرة، أو

تلك التي تعبر عن إدلاء صريح بموقفٍ مباشرٍ وأصيلٍ، عندها يمكن الحديث عن الدلالة المعرفية، أي المفهوم الوسمي الذي يطمح ابن كلثوم إلى تثبيته في معلقته.

وفي هذا البيت تصريحٌ مباشرٌ منه، تصريحٌ عالي اللهجة يحمل نبرة التهديد المباشر، فالشاعر استعمل (ألا) وهي أداة ذات وسم دلاليٍّ معقّد في معرفته، وهو التهديد، والنبرة الصاعدة الناهية-الأمرة في آن، واللافت في هذه الحالة أنّ الطلب لم يتوجّه هنا، كما جرت عادة هذه المعلقة، إلى ابن هندٍ مباشرةً أي بخطابٍ مباشرٍ، بل سعت إلى مطاولة كلّ الأطراف الجاهلية التي قد تحاول أن تستفزّ الشاعر وقومه، أو تحذو حذو بن هندٍ وتحاول فعل فعلته نفسها، فالدلالة تبدو واضحة المرامي، وهي تحمل جانباً دفاعياً بالمقام الأوّل وفخرياً بالمقام الثاني.

أمّا المقام الأوّل الدفاعي، فهو بأنّ الجاهليين محدودو الخيارات أمام الشاعر وقومه، فلا يجربنّ أحدهم الإهانة أو التماذي أو الاستعلاء، أو عدم تطبيق القانون الجاهليّ-الوسميّ الأصيل مع ابن كلثوم وأهله، وإلاّ فالسيف والقتل هو المصير، أمّا المقام الثاني الفخريّ، فيبدو واضحاً من خلال رغبة الشاعر في حيازة الصدارة الوسمية على الجاهليين جميعاً، فهو وقومه الأجدر والأكفأ بالزعامة القبليّة، وهم الذين يطبّقون الحذافير الجاهليّة والنواميس الحضاريّة بشكلٍ جليّ، وقد استخدم صيغة المفاضلة (فوق) للدلالة على التفوق عرفياً ووسميّاً.

إِذَا بَلَغَ الْفِطَامَ لَنَا صَبِيٌّ تَخَرُّلَهُ الْجَبَابِرُ سَاجِدِينََا

هذا البيت واحدٌ من أهمّ أبيات الجاهليين، ولا يزال حتى يومنا هذا مصدر تغنٍّ لدى الجمهور العربيّ، وقد أمّن ابن كلثوم من خلاله مزيداً من الفخر والتباهي، ووصلت الأمور الوسمية فيه إلى أن يتباهى بنسله ونسل قومه، وهذا أيضاً ليس غريباً عن العرب وأعرافهم، بل هو أمرٌ مستساغٌ ومقبولٌ ومحمودٌ، فمدح الذات من خلال المواليد لمن المسائل العرفيّة الجاهليّة. وهكذا مضى ابن كلثوم مفاخراً ومعظماً بصيبة قبيلته، واللافت أنّ الفخر بالمولود هو فخرٌ بدهيٍّ بالوالد والأصول الراسينيّة العرفيّة للقبيلة، فيرسم على إثر ذلك الشاعر تلك الصورة الامتدادية في المجد القبليّ، ويمنح الموسم مزيداً من العرفنة الدلالية، وبهذا الأمر يكون قد أخضع العرب إلى سلطانه، ليس الآن فحسب، بل في الماضي والمستقبل أيضاً، فشعاع القوّة القبليّة بوسم المولود ممتدٌ حتى انقطاع النسل.

خلاصة واستنتاجات

العمل الوسمي الإحداثي التداولي عملٌ حديثٌ بالقياس والنظر إلى الثقافة العربية، وهو لا يزال محتاجاً إلى مزيدٍ من التأسيس والقونة والتحليل، والجرأة أو الشجاعة في خوض هكذا أبحاثٍ، فكيف إذا كان العمل على المدونة التراثية الجاهلية وهي التاريخية ذات اللغة الشديدة الأصولية؟ ولكن العمل في الإحداث اللغوي-التداولي بالقياس مع المسميات لا يقف عند حدٍّ، وهو الذي يتبغي اكتشاف المعرفة من خلال المدونات، لذلك كان لزاماً هذه المغامرة الاستكشافية في بحثٍ حديث الأدوات والنظريات، ولكنه من رحم الدراسات الإنسانية ومن رحم التنقيب عن المعنى، «هذا النوع من التصور الزمني، مهما تكن خياليته، هو شرطٌ للفهم؛ ولا مفر منه برغم إشكاليته، تماماً كعملية التفسير نفسها. إنَّ الكلام على القوى الفاعلة في الحاضر، ينطوي دائماً على تصورٍ لمستقبلٍ ما، ولا يقتضي المنهج سوى أن نمضي في طريقنا، مع بعض الوعي بما في إجراءاتنا من تحيزٍ^(١)».

على هذا النحو كانت دراسة معلقة عمرو بن كلثوم من العصر الجاهلي، ومن الواضح أنَّ المعلقة مصنفةٌ بأنها أقوى قصيدة في الفخر وأبلغها على الإطلاق، ولكنه فخرٌ ليس ذا سندٍ إنساني، لذلك نعتبرها (المعلقة الشريفة) لما تضمنته من الفخر بالظلم والجهر به والدعوة إليه، وفرض (قانون الغابة) على الحياة الاجتماعية في عصر الشاعر الذي كان عصر قتالٍ وتناحرٍ بين القبائل، وتفاخرٍ بالبطش والقوة (العصر الجاهلي)، ولكن هذا العصر لم يخلُ-رغم كل مساوئه-من بعض القيم الإنسانية، كالوفاء والعفو عند المقدرة والكرم والمروءة، وهي قيمٌ مبعدةٌ تماماً من (المعلقة الشريفة) التي تُشبه الزلازل والرجوم التي لا تعرف غير التدمير والبراكين التي تقذف الحمم...

من الناحية الفنية تُعتبر معلقة عمرو بن كلثوم موفقةً جداً، فهي من السهل الممتنع، تتحدّر كالسيل المنهمر، لا يملك من يبدأ في قراءتها إلا أن يكملها، وقد يعيد قراءتها مراراً وهو مدهوَّشٌ، فالخيال خصبٌ في القصيدة، وفنون البلاغة فيها كأنها طبول الحرب الكبيرة والكثيرة، من تشبيهاتٍ واستعاراتٍ وكنياتٍ وتأكيديٍّ ومناوبةٍ بين الإنشاء والخبر، والفصل والوصل، وكل هذه الطبول البلاغية متجاوبةٌ مع غرض القصيدة الحربية، مناسبةٌ فيها بلا تكلفٍ ولا تعقيدٍ ولا حتى استدعاءٍ، فهي تُقَدِّف من قلب الشاعر المملوء حماسةً وفخراً كما يُقَدِّف الرصاص من البنادق العملاقة، تلك مهمة البنادق الطبيعية وهي أيضاً

(١) جوثان كلر، مطاردة العلامات، تر: خيرى دومة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٨، ص٤٧.

مهمة هذا الشاعر الفذ يقدفها من قلبه حارّةً، صادرةً من الفرن مباشرة بلا تكلفٍ ولا استدعاءٍ ولا صناعةٍ.. هذا فنياً، أما أخلاقياً وإنسانياً فالحكم مختلفٌ تماماً...

المصادر والمراجع

المصادر

- ابن قتيبة الدينوريّ، عبدالله بن مسلم، الشعر والشعراء، تح: أحمد محمود شاكر، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٥٨.
- ابن كلثوم، عمرو، الديوان، جمع وتحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٩٩١.
- الزركليّ، خير الدين، الأعلام، تح: زهير فتح الله، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٧٩.
- الزوزنيّ حسين بن أحمد، شرح المعلقات السبع، تح: عمر فاروق الطّبّاع، بيروت: دار الأرقم، ط١، ٢٠٠٢.

المراجع

- الحباشة، صابر، تحليل المعنى مقاربات في علم الدلالة، عمان: دار الحامد، ط١، ٢٠١١.
- ريكاناتي، فرانسوا، المعنى الحرفيّ، تر: أحمد كروم، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠١٨.
- دي ميغيل، إلينا وآخرون، في بنية الحدث التركيبيّة والدلاليّة، تر: أحمد بريسول، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠١٣.
- سبيربر، دان، نظريّة الصلة أو المناسبة، تر: هشام الخليفة، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠١٦.
- سرحان، إدريس، التأويل الدلاليّ-التداوليّ للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤلّ، مجموعة أبحاث: «التداوليّات علم استعمال اللغة، تنسيق: حافظ إسماعيلي علويّ، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط٢، ٢٠١٤.

دلالات التسمية وضرورات الموقف السياقي في معلّقة عمرو بن كلثوم

- الغوث، مختار سيدي، معلّقة عمرو بن كلثوم/ دراسة وتحليل، سوريا: مجلة جامعة دمشق، ع: ٢، مج: ٢٢، ٢٠٠٦.
- كامبوي، خوان، الأنماط اللغوية الاجتماعية، تر: لبانة الجنديّ، سوريا: دار الحوار، ط١، ٢٠١٨.
- كرييكه، صول، التسمية والضرورة، تر: محمود يونس، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠١٧.
- كلر، جوثان، مطاردة العلامات، تر: خيري دومة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٨.

النقدُ البنيويُّ للروايةِ بين المرجعيةِ التأويليةِ والأثرِ التخيليِّ في المتلقِّي

دراسةٌ نقديةٌ في رواية: «السَّفينة» لجبرا إبراهيم جبرا- نموذجاً

هيثم قاسم عواركه

طالب دكتوراه

كلية الآداب/الجامعة اللبنانية

ملخص

لا يزال النقد لبّ الأدب وجدواه، ولا تزال الأعمال الأدبية محتاجةً إليه كي تثبت صمودها ومواكبتها العصر بمتطلباته كافة، لذلك تنهض المناهج النقدية الحديثة، ولاسيما البنيوي المتجدد على الدوام، بالأعمال الأدبية وتقدمها موضحةً ما فيها من معالم ثقافية وحياتية وحيثية في المجتمعات، فالنقد الحديث المتوجّه نحو المتلقّي، والمدعوم بعماد التأويل، في رحاب رواية حيثية حكمت قصة المجتمع العربي وما تزال على الرغم من توالي الزمن، عنينا رواية (السفينة) لجبرا إبراهيم جبرا، من الموضوعات المتعلقة بمحاور تبحث عن الأعماق المعرفية في الأدب.

الأهمية

تتبع أهمية هذا البحث من أنه يتناول الرواية، والرواية هي أمّ الأدب العربي اليوم، وهي الأكثر رواجاً بين الفئتين المتلقية أو التي لديها اهتمامات أدبية، ولا سيما في ظلّ كبوة الشعر الحاصلة؛ والرواية التي بين أيدينا «السفينة» من الروايات التي تثبت واقعيّتها متعةً عند قراءتها وقياساً محايثاً لما يشعر به الفرد الواحد داخل وطنه العربي المقلق. أمّا عن المذهب النقديّ البنيويّ، فقد جرى تعديله وتحديثه، ليصبح أكثر تماشياً مع النظرية التأويلية، من دون نسيان مسألة رصد المتلقّي والتأثير فيه.

إشكاليّة البحث وأهدافه والمنهج

تتلخّص أهداف البحث بالإشكاليّة التي يصبو إلى الإجابة عنها، والتي نجملها بالآتي:
هل يكفي النقد البنيويّ وحده لتلبية الغرض التحليلي في رواية «السفينة»؟ وإلى أيّ مدى تدعم المنهجية التأويلية الروافد الثقافية والواقعية وتنمّيها خلال نقد الرواية وتحليلها؟ وكيف يتأثر المتلقّي خلال قراءة الرواية، تفاعلاً ومحاكاة، من خلال قياس الرافد المؤوّل مع أعماق الرواية التخييلية بالتماهي مع الراوي وموقعيته؟
حريٌّ بالذكر أنّ هناك منهجين سيعتمد البحث عليهما، وهما: المنهج السردّي البنيويّ والمنهج التأويلي.

أولاً: البنيويّة والفلسفة التأويليّة في العمل الروائيّ

تقوم البنيويّة على أنّها رائدة العمل التحليلي في النصوص هذه الأيام، فليس جزافاً القول إنها نظريّة راسخة بحكم أنّ الزمن قد مضى عليها، وعلى أساس أنّه ثمة كثيرٌ من النظريّات والمناهج والمدارس التحليليّة قد وردت إلى اللسانيّات النصيّة وباتت معتمدة... لكنّ هذا لا يلغي القول أو يدحض المنطلق القائل بأنّ البنيويّة كالمظلة التي تظلّل هذه التنظيرات كلّها، فالبنيويّة منهجٌ ومنهجيةٌ لسانيّة في تفكيك العمل النصّي وتحليله، وعليه لا يُخطئ المحتسب بأنّ المدارس التحليلية النصيّة الحديثة تقوم على أساس البنيويّة وطرأقتها. فالبنيويّة التقليدية توسم بالصوريّة، ولكنّها سرعان ما توسّعت وتشعبت كي تكتسب المواصفات الوظيفيّة. كلا التيارين يجيدان النظر إلى العيّنة من دون أيّ حساباتٍ معيارية، لكن مع بعض الفوارق التي من الممكن أن تنحصر في بوتقة عدّة العمل بالنسبة إلى البنيويّة؛ لذا يفضّل جلُّ المشتغلين البنيويين اليوم في نطاق اللسانيّات أن يراعوا مبدأ الوظيفة في العمل اللسانيّ، «ومن هذا المنطلق يسعى لسانيو المنحى الوظيفي في إنجاز مشروع ذي شقين: إذاءة نسق اللغة العربيّة صرفاً وتركيباً، واستعمالها فصحي ودوارج في مختلف القطاعات الاقتصادية-الاجتماعيّة من منظور مبدأ تبعيّة البنية لوظيفة التواصل، ومدّ الجسور لوصول البحث اللسانيّ الوظيفي بالتنظير العربيّ التراثي للدلالة منظوراً إليه في مجمله نحواً وبلاغةً وفقه لغة...»^(١)

على هذا الأساس تطوّرت البنيويّة وأخذت تتوسّع في مضمون التحليل أو الاشتغال في عيّنتها المراد العمل عليها، وما لبثت الأمور أن تشعبت وأخذت منحى صوب مفهوم

(١) أحمد المتوكّل، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيّات، تقديم: وليد أحمد العناتي، المغرب: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣٥.

المدونة اللسانية، هذه المدونة كانت فاتحة الباب إلى دراسة النصوص على أسسٍ لسانية- بنيوية، واستراتيجية ذات عوامل أو مشغلاتٍ علميةٍ تؤسسها بناءً على الروحية الوصفية، والرغبة في توسيع المدارك النصية أبعد من محض التحليل السطحي... «إننا نعيش تجديداً تصوورياً للفعل والمنظورات اللسانية التي-تخصّص حسب الملاءمات المحصل عليها، ومدارس الفكر-تنيط اهتماماً بالمقاربة النصية للتلفظ، ولتداولية الخطاب، وللمشاكل الدلالية المرتبطة بالمراتب التي تتجاوز إطار الملفوظ الجملي لكي تتجه نحو النص»^(١). وهكذا تنطلق البنيوية من تحليلٍ ذريٍّ إلى البنى اللغوية إذا صحَّ التعبير، أي الانطلاق من أدنى تشريحٍ يكتنفه الملفوظ الواحد في سبيل نسج عملية التلفظ، والتلفظ هو تضافر التحليل الملفوظي لكل وحدةٍ مستقلة، لتجتمع في النهاية على شكل بنى جزئيةٍ توصل إلى البنية الكلية العامة...

ولكي لا تكون التحليلات البنيوية كالتقارير الطبية التي تقوم على الجرد المحض للملفوظ، كان لا بدّ من إحياء تفاعليٍّ للمسألة التحليلية مع الالتفات إلى المتلقي ووجوده الحتمي مع نصّه.

هذا التفكير جعل من الشأن البنيويّ يحاول إنشاء هامشٍ تحليليٍّ وكأنّه صلة وصلٍ بين أطرافٍ ثلاثة: النصّ، التحليل، المتلقي... هذه الثلاثية عرفت أكثر من مذهبٍ تحليليٍّ همّه تأمين نتيجةٍ مجديةٍ قوامها استهداف المتلقي؛ عندئذ، وفي هذه اللحظة، نشأت التأويلية، وهي نظريةٌ اتخذت من النصّ والمتلقي مسارها الأساس وظلت على نسقه؛ في هذا الوقت كانت الرواية تكاد تصبح الممثل الأقوى للأدب العالميّ، فهي بمقدرتها الاحتوائية، وبانسراح تياراتها ومساراتها وآفاق نظرتها التداولية المحايثة للمجتمع، استهدفت المتلقي وتوجّهت إليه، حتى انبثق تيار التأويلية-التطبيقيّ ليقوم على أكتاف الرواية، عينته ومدوّنته، بتحديد النظرية الجديدة وتبنيها ونشرها في الأوساط التحليلية. وهكذا دواليك ضُخمت الكتلة البنيوية، مدوّنة وإجراءاتٍ تحليليةٍ، وأخذت تفكر بالجمهور، كيف يمكن دراسته في ظلّ موجات الحداثة التي يشهدها العالم المعاصر اليوم في المجالات شتى ومنها الأدب؟ «فوصف الظواهر اللغوية أو الخطابية ثم شرحها، يأخذان مشروعيتهما من النظرية اللسانية. والمستوى التأويلي هو مسؤولية المتخصّص في كلّ مادّة تعنيه»^(٢). من الطبيعيّ أن تجعل التأويلات مسألة النظر إلى الشأن

(١) المصطفى شادلي، البنيوية في علوم اللغة، تر: سعيد جبار، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥، ص ٩٨.

(٢) م.ن، ص ١٧٩.

النصّي أكثر تخصصاً أو تقفياً من لدن المتلقّي، وهو الباحث عن حقائق الأمور ضمن عمقها الوجودي.

التأويليةُ إذًا، هي البوصلة البنيوية التي ينشدها بحثنا، والتأويليةُ باتت أعمق من مجرد كيفةٍ تحليليةٍ، بل تعدّت ذلك إلى مستوى التشعب الوجودي. بما معناه، ربط الأدب بالوجود البشري، فالأدب لا يموت طالما أنّ هناك عنصراً أو كائناً حياً يكتسب ثقافةً وتجربةً صادقةً، كالذات التي تنصهر في العمل الأدبي وتشكل لاحقاً وعياً جماعياً. فالعلاقة جدليةٌ بين الأديب-بكلماته وأسلوبه وآدائه التّألفي-والقارئ المتلقّي؛ «وإذا كان ذلك حقيقياً فإنّ الكلمات التي يجلبها المؤلّف هي بالأحرى باقّةً مركّبةً من الشواهد المادّية التي لا يمكن للقارئ تجاوزها في صمت، أو في ضجيج»^(١). وعلى أساس مادّية الكلمات بأدبها الحيثي، تبدأ عملية الحوار الداخلي بين القارئ وذائقته الأدبية ليحكم الأمر في التفاعل، ويشعر على الأثر بأنّه أمام كلّ مركّب من الأفكار التي تجعله متهيّأً لاتخاذ موقفٍ من النصّ، يكون، إلى حدّ بعيد، جزءاً من مواقفه حول العالم والوجود، عالم مضطرب متغيّر من حوله باستمرار، بالتالي ليس ثمة ثوابت في التأويل، بل ديناميّة مستمرة التغيّر مع الأعمال الأدبية المتغيرة بتغيّر الوجود أصلاً؛ «وكمحصّلة، فإنّ التفسير يكون لا نهائياً».

إن محاولة البحث عن تأويل نهائي لا يمكن إحرازه، تؤدّي إلى قبول ركام أو انشغال لا ينتهي من المعاني. نبات لم يُعرف بحسب سماته المورفولوجية والوظيفية، بل على أساس من تماثله، وإن يكن جزئياً، لعنصر آخر في الكون»^(٢). على هذا الأساس تتضح صورةٌ من عدم الثبات في التفسيرات الأدبية العميقة، وذلك مردّه إلى تلك الألهية التي تقوم أصلاً بالدأب على إثارة التساؤلات في معرض التعامل مع النصّ الأدبي.

ولكي تندغم التأويلية مع المسارات التحليلية أكثر فأكثر، كان لا بدّ من الانعكاس الطبيعيّ مع غير رؤية تحليلية، فتزاوجت على الأثر مع السيمياء أو علم الإشارات، فبهذه القول إنّ الأدب الحديث يقوم على إشارات تستغلّها الحدسيات التلقّظية لمحاورة حافظه المتلقّي ووعيه؛ وهذا ما يجعل التأويل عملاً يحرك الإبداع، إبداع في الاكتشاف والمعرفة والتنويع على النصّ، ذلك كلّ ينصبّ انطلاقاً من الحركة الاجتماعية للمشير أو الشيء الذي نبتغي تسليط الضوء عليه، كالعينة الروائية عندما تستهدف عادةً من

(١) أمبرتو إيكو، التأويل والتأويل المفرط، تر: ناصر الحلواني، سوريا: مركز الإنماء الحضاري، ط١، ٢٠٠٩، ص٣٢.

(٢) م.ن، ص٤٢.

عادات المجتمع مثلاً، أو حالةً من حالاته القيميّة، أو شيئاً من أصالته أو حتى معاصرته الرافدة الجديدة... «وحيث إنّ السيمياء هي دراسة الشيفرات والأوساط، فلا بدّ لها أن تهتمّ بالأيديولوجية، وبالبنى الاجتماعية-الاقتصادية، وبالتحليل الشعريّ والنفسيّ، وبنظريّة الخطاب. وقد تأثّر تطوُّرها من الناحية التاريخيّة بقوةً بالبنويّة وبما بعد البنويّة، أي بالأنثروبولوجيا البنويّة...»^(١)، فالنصّ الإشاريّ نصّ مفعّم بالحركيّة الحيويّة، حيويّته تتجاوز النصّ الورقيّ إلى الحدود الخطابية الأكثر انشراحاً في الوسط الوجوديّ، وهذا ما ردّ الاعتبار إلى قضية الأدب، وجعل منه يعود بنوع من الزخم المعرفيّ، بعد أن اتّهمت العلوم الإنسانيّة بالمعيارية، أو بأنّ ليس لديها ما تقدّمه من جديد مبتكر أو مكتشفٍ للبشريّة، وشكّلت البنويّة-التأويليّة ردّ فعلٍ على هذا الكلام، وأثبتت جدواها من خلال التطبيق الذي غير وجهة النظر تجاه العمق المعرفيّ في الأدب. «ويعتمد تفسير النقد الجديد على فكرة العمل الأدبيّ: أي الموضوع الكامل المكتفي ذاتياً، والذي يتكوّن من كلماتٍ مبسوطةٍ على صفحةٍ، تمنح معانيها لكلّ متمرّنٍ على النقد التطبيقيّ. إنّ انغلاقيّة الأعمال هي خاصيّتها المميّزة، وينبغي النظر إليها باعتبارها جزءاً من قصديّة مؤلّفها، حرّة من الضرورة التاريخيّة، وحرّة من إسقاطات القارئ في القيمة والمعنى»^(٢).

بهذا الربط بين البنويّة والتأويليّة على ساحة النقد الأدبيّ، كان من البدهيّ أن تعرف الرواية هذه المزايا الفكرية، وأن تشهد تطوُّراً في تأليفها ونقدها وتفاعليّة القارئ مع قصد مؤلّفها، فالبنويّة اكتشافٌ للجزئيات الأدبيّة بشكلٍ فعّالٍ، والتأويليّة سبرٌ أغوارٍ لها، وعليه تغدو الرواية أبعد من مجرد حبرٍ على ورقٍ، تغدو خطاباً تداولياً فيه من الجدّة التحليليّة، ومن أداء متلقّيه ما يجعل منه عمقاً فكريّاً مؤثراً.

ثانياً: رواية «السفينة» وصورة المجتمع العربيّ (مرأة المرء في مجتمعه)

رواية السفينة من الروايات التي كانت محاطةً بواقع عربيّ مشوبٍ إبّان تأليفها، هذا الواقع كان طاغياً على الناس وعلى الأمة جمعاء، فهو كالسفينة بين أمواج متلاطمة، فاقدةً للوجهة والمسار، أسلم أربابها الدفةً للمجهول... هكذا دواليك تنكشف أمام «جبرا إبراهيم جبرا» المواقف، ويجد نفسه مضطراً أن يعبر بشخصه نحو القلق العربيّ، انطلاقاً من الشاطئ السريّ عند العبور والخطوات المضطربة، لذا فإنّ الرواية تحمل نوعاً من

(١) روبرت شولز، السيمياء والتأويل، تر: سعيد الغانمي، بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٤، ص١٥.

(٢) م.ن.، ص٣٩.

شّتاتٍ خاصّ بكلِّ شخصيّةٍ من الشخصيّات، هذا الشّتاتُ الذاتيُّ أو الفرديُّ انصهر لاحقاً في بوتقة شّتاتٍ أمميٍّ للوعي الجمعيّ الذي تمتاز به الأُمّةُ جمعاء. فالرواية الحديثة قد لا تصلح في هذا الزمن إذا لم تدرك أو تكتنه واقع الوجود من حولها، من على الشاطئ ووقفت الشخصيّات وسبحت مع خيالاتها، لتستجديّ العدم وانسداد الأفق والتشّت الذي تقاسيه، هذا الأمر لم تُخفهِ الرواية، بل واظبت على ذكره دائماً بين سطورها ووحداتها، ووجدنا في غير مناسبةٍ الوحدة السردية والبنى الحكائيّة تميط اللثام بالتصريح المباشر، خصوصاً وأنّ (جبرا) اعتمد على الراوي (الأنا) أي الشخصية المتكلّمة بذاتها من أجل إبراز الرأي وتنميته؛ «في الحياة غصّاتٌ كثيرةٌ، فيها الموت، وفيها المرض، فيها الخيبة بالأبناء، وفيها الخيبة بالأباء، فيها الشموس التي تحرق القفا، والبرد الذي يشلّ الأصابع، فيها الموت والقتل وخيانة الصديق، ولكننا نتحمّلها، إنّ خيراً وإن شراً تتحمّلها، ما دمنا لا نستطيع الانتحار، فلا بدّ من تحمّلها، ولا بدّ من الادّعاء بالجلد والبطولة في تحمّلها»^(١).

هذا الكلام العموميّ الذي استهدف سيرة فردٍ داخل مجتمع، وهو الصادر عن (عصام سلمان) وهو شخصيّةٌ من شخصيّات هذه السفينة، قد يصحّ فيه تصوير المجتمع العربيّ برمته، من التربية فالمجتمع والأسر، والنظام القيميّ، وقلق الفرد الواحد على كينونته المطلقة داخل النطاق الأيديولوجيّ الواحد. هكذا تُفسّر السفينة واقعاً مأزوماً وتمهّد إلى مشاكل جذريّة وهي معاناة الشعوب. ولعلّ أيقونة الخيانة هي التي تظنّى بشكلٍ عامّ على مختلف البنى، وفي هذا غمزٌ إلى مستوى الخيانة التي طاولت أصغر الجزئيّات وأكبرها في الأُمّة العربيّة.

ولا يخفى على أحدٍ أنّ الروايات اليوم تخفي في ثناياها ما تخفي من الخيال السياسيّ الذي قد يبدو أمر واقع في الرواية المعاصرة، بغضّ النظر عن وحدتها أو موضوعها. فالسياسة المتقلّبة في العالم العربيّ أرخت بظلالها على العمق الأدبيّ للأعمال ومنها الرواية، «والخيال السياسيّ بشكلٍ عامّ هو القدرة على استيعاب الواقع والقفز إلى ما وراءه لتحقيق هدفٍ سياسيٍّ متقدّم. وهو ما يعني القدرة على خلق واقعٍ جديدٍ طبيعيٍّ وقابلٍ للازدهار»^(٢).

لا تستطيع الرواية أن تنسلخ عن واقعها إذن، فإمّا أن تصوّره وتضفيّ عليه من لمستها التخييليّة- الشعريّة، وإمّا أن تروم الإصلاح والتغيير أو الدفع بالرؤى الجديدة... في كلتا

(١) جبرا إبراهيم جبرا، السفينة، بيروت: دار الآداب، ط ٥، ٢٠٠٨، ص ٨.

(٢) عمار علي حسن، الخيال السياسيّ، مجلّة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، ط ١، ٢٠١٧، ص ٣٧.

الحالتيّن نراها محكومةً في إسقاط أحد المفهومين أمام متلقيها، ابتغاء تحريكه وتحويل مساره، فالأدب مرسلَةٌ تجعل من المتلقي متحرّكاً وموجوداً في عالمه الضيق والواسع في آن، فالعالم الضيق هو شخصيته الذاتية، أما عالمه الواسع فهو مجال وجوده في الأمة والكون من حوله؛ بما معناه أن تصبح الأمور مؤهّلةً لفيضٍ من التنبؤيّة والتوقّعية التي يخبرها فردٌ بحكم تجربة شخصيّة أو أثرٍ فيه تأتي من موقفٍ ما... أو لأنّه أهلٌ للكلام في قضية ما من القضايا حوله. والرواية على هذا الأساس قد تفلح إلى حدٍّ بعيدٍ في تأدية هذا الدور، وبالتالي إشباع نهم المؤلّف والمتلقي في آن، «وهناك صحافيون وكتّابٌ يستعملون نوعاً من الإبهام ليوحوا للجمهور بقربهم من السلطة، أو ضلوعهم في صناعة القرار، ويفرض عليهم هذا الادّعاء أن يطلقوا خيالهم السياسي كي يصدّق من يقرأون لهم أنّهم عالمون بيوطن الأمور، فيختلقون وقائع وأحداثاً، ويطرحون تكهّناتهم وتصوراتهم على أنّها معلوماتٌ موثوقٌ بها»^(١).

وبالعودة إلى الرواية، تستوقفنا شخصياتها الأساسية التي تتواجد داخل السفينة، ومن الممكن اختصار واقع كلّ من هذه الشخصيات في الحصر المُيسّر الآتي:

وديع عساف: هو فلسطينيٌّ مسيحيٌّ حارب مع صديقه فايز في حرب ١٩٤٨.. وقد مات صديقه بين يديه بينما كان يحاول إنقاذه من إصابته البليغة. رحل وديع إلى الكويت وعمل في التجارة، ليصبح رجلاً ثرياً وكله أملٌ أن يعود إلى القدس التي كان قد اشترى فيها أرضاً ليستقر مع حبيبته مها هناك. لكن مها بدورها مرتبطةٌ ببيروت التي تقول إنها لا يمكنها أن تتركها، ما يشكّل أوّل حبكةٍ في الرواية. كانت مها قد حجّزت لنفسها مع وديع هذه الرحلة على متن السفينة، ثم تشاجرت معه لتعدل عن الذهاب معه في الرحلة، فما كان من وديع إلا أن سافر على متن السفينة مع سائحةٍ فرنسيّةٍ وجدها في بيروت وتدعى جاكلين. ولربما نلاحظ ذلك الشبه العظيم بين وديع وشخص الكاتب.

فقد تحدث جبرا عن فقدانه لصديقه عطا الله بطريقةٍ مشابهةٍ لما حدث مع فايز في حرب ١٩٤٨. وجبرا كذلك، يحب الرسم تماماً كما مع وديع وفايز، كما أن وصف بيت وديع في الرواية مشابهٌ لوصف جبرا لبيته في القدس الذي ذكره في مذكراته.

عصام السلّمان: هو عراقيٌّ ذهب ليدرس في لندن، ليتعرف إلى لى العراقية التي تدرس هناك أيضاً فيحبّها، ليعلم بعد ذلك أنها من عشيرته نفسها التي قتل والدّه أحد

(١) الخيال السياسي، م.س.، ص ٦٢.

النقدُ البنيويُّ للروايةِ بين المرجعيةِ التأويليةِ والأثرِ التخيليِّ في المتلقّي

أفرادها من أجل أرضٍ ما في شبابه. وقد كان والده قد قضى حياته هارباً خوفاً من الأثر، وهذا يجعل الارتباط بينهما مستحيلاً. وقد جاء على هذه السفينة هرباً من لَمى، ليعود مرةً أخرى إلى لندن، ثم يُفاجأ ليجد لَمى وزوجها فالح يسافران على متن السفينة معه. يزيد هذا من عذاب عصام الذي لا يزال يحبّ لَمى ويشتهيها... بينما تقبّع هي وزوجها لربما يتطارحان الغرام في الغرفة المجاورة لغرفته في السفينة.

أميليا: هي فتاةٌ إيطاليةٌ وصديقةٌ لها، كانت قد تعرفت إلى فالح عن طريق مها، وقد كان زوجها قد هجرها للتو. وكان من الطبيعي لها أن تحب فالح الذي وجد بها متنفساً من الاكتئاب الدائم الملازم له فأحبها. فالح: هو طبيبٌ عراقيٌّ ناجحٌ جداً، وزوجٌ لَمى، وشخصيةٌ مثيرةٌ للاهتمام، وهو كثير الشرب دائم الاكتئاب والسوداوية. من المثير للعجب ذلك الانكباب الهائل على الشراب والجنس من شخص الرواية.. ولربما يكون هذا مبرراً، كهروبٍ من واقع الهزيمة المرير وخسارة الأرض التي يرتبطون بها، خصوصاً مع الرجال. فالرجل يحاول تأكيد سيادته بالجنس، كنوعٍ من التعويض الذكوري حين يفشل في النجاح في مجالٍ آخر. وهذا طبعاً يبدو كنوعٍ من الأثر بفرويد في الرواية التي تشهد على مدى ثقافة الكاتب الذي ناقش الكثير من الأعمال الأدبية والفنية فيها على هامش الرواية^(١).

وعلى هذا الأساس تمضي الرواية بتجسيد واقعتها، وتنطلق من المرحلة أساساً للمضي في أفكارها وطروحاتها التي تنعكس في البنى التلقظية لشخصها، وهكذا نتلقّف في داخل الوحدات السردية ضرباً من تصويرٍ واقعيٍّ لشخصٍ غريبةٍ ومتباينة الآراء، غير أنّها مجتمعةٌ أو ملتزمةٌ في تصوير الحالة الكئيبة أو المشكل النفسي والصدمة التي يقاسيها الشخصيات، وهنا تبرز أيقونة خيبة الأمل والخيانة والخسارة الكبيرة للمقدّس الذي ما كان عليه أن ينهزم بخسرانٍ أبداً. وعليه، نحن أمام تحليلٍ عميقٍ يضطرنا إلى التأويل من خلال طبيعة الرواية المصحوبة بحمولاتٍ تخيليةٍ تجعلنا مضطّرين إلى دراسة البنى بعناية. كيف لا، وقد تكون أزمة الهوية والمثاقفة تطبع الرواية وتصبغها؟ «إنّ الثقافة الوطنية وهويّتها إنّما تمثّلان كياناً متحرّكاً ومتعدّد الأبعاد؛ فهو كيانٌ متحرّكٌ لأنّه كيانٌ متكوّنٌ عبر التاريخ وليس سمردياً، أي يخضع لشرطيّ الزمان والمكان، ويخضع للمعطيات المعرفيّة

(١) لمزيد من الاطلاع مراجعة الموقع الإلكتروني: <https://ar.arabwomanmag.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%B1%D8%A7-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D8%A8%D8%B1%D8%A7/>

مقالة لهدي خريم، بعنوان: السفينة لجبرا إبراهيم جبرا، تاريخ الزيارة: ٢٣/١٢/٢٠١٩.

والعلائقية التي تطرحها المرحلة التاريخية المعقدة دون غيرها»^(١). الثقافة الوطنية بهويتهما إذن، لكون المسائل الطاغية كسؤال وجودي داهم لا بد أن يفرض نفسه في وجدان العمل الأدبي- الروائي، وهو سرعان ما يبان جلياً كزبدية للأعمال وأساس لتأليفها أو منتجتها، ولعل هذا ما يسوغ النهاية التي شهدتها رواية (السفينة)؛ «هل انتهوا الآن من الرقص على السفينة؟»^(٢).

وعلى هذا الأساس لا تتعد السفينة من مجانبة الواقع والتصدي إليه، وهذا ما استكشفه الدراسة البنيوية وتؤكد عليه عند انطلاقها.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية/البنيوية-التأويلية للرواية

لطالما ارتبطت البنيوية بعملية القراءة، ومدى إثمار هذه القراءة بنى معرفية ثقافية في وجدان المتلقي، أي كيف ينزع القارئ إلى فلسفة ما يقرأ وتحليله ضمن أصول معرفية فكرية، وروافد تغذيها المعارف والمعطيات الراجعة الفكرية التي تحركه أمام المعطى الميتافيزقي الوجودي إزاء العمل الأدبي... هذه العوامل وغيرها تجعل من البنيوية فلسفة عمل محضة حول القراءة الوجودية الفاعلة في نفس المتلقي، وهنا تنفذ مصطلحات التداولية إلى الأمر، ويتخطى الأمر عندئذ محض القراءة، بل يصبح تنوعاً وتلويحاً فكرياً يوكد حصداً معلوماً متوافقاً والنصوص، «ويوحى هذا الوضع باعتبار المؤلف الفرد طرفاً منجزاً (Executant) ينوب عن الجماعة في إخراج الأثر إلى الوجود، كما اعتبر الأثر من جهة أخرى حاملاً لخطاب النخبة الموجهة في المجتمع، والتي لا تلتزم بأوهام الفرد ومشاغله، بل بعقل المجتمع وكشفها أمام أجهزة الإصلاح»^(٣). وعلى العموم، للبنيوية أشكالها وسماتها التحليلية العامة التي تؤدي إلى مقروئية ناجعة للعمل الأدبي، مقروئية مفعمة بروح التحليل الوصفي المجدي «المستوى الصوتي، المستوى الصرفي، المستوى المعجمي، المستوى النحوي، المستوى الدلالي، المستوى الرمزي...»^(٤)، هذه المستويات تقوّن الدراسة التحليلية بالنسبة إلى النص الأدبي الواحد، وتجعل من البنى تضافر بين بعضها بعضاً من أجل إنتاج المعرفة المحضة. واللافت أن البنيوية تجعل الأمور منتظمة أمام الأديب كي تؤدي به إلى تحليل علمي موثوق؛ «ويمكن القول بأن

(١) صلاح السروي، المثاقفة وسؤال الهوية، القاهرة: دار الكتيبي، ط ١، ٢٠١٢، ص ٥٢.

(٢) السفينة، ص ٢٤٠.

(٣) حبيب مونسي، فلسفة القراءة وإشكاليات المعنى، المغرب: دار الغرب، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١٠٢.

(٤) عبد الله خضر حمد، مناهج النقد الأدبي السياقية والنسقية، بيروت: دار القلم، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٥١.

هدف التحليل البنيويّ هو التعرّف على البنية العميقة^(١)؛ لأنّ ذلك يعني التعرّف على قوانين التعبير الأدبيّ، وهذا ما يجعل التحليل البنيويّ مميّزاً عن سائر المناهج، فهو القادر على البحث عن خصائص العمل الأدبيّ^(٢). وعلى هذا الأساس من الممكن المباشرة بأولى الخطوات التطبيقية:

أ- البنية الصوتية في الرواية:

المتأمل في تفاصيل الرواية يشعر وكأنّ بناها الصوتية تقترب من نمط المعزوفة، أو النوتات الموسيقية المنصهرة في وجدان الشخصيات. هذه الموسيقى قد تبان في الوحدة الصوتية الصغرى، أو قد نراها متشعبةً إلى مستوى الوحدات المتشابكة على نفس النغم والتي تؤلّف بالتالي وحدةً متماسكةً كبرى، وعلى هذا الأساس من الممكن المباشرة بالتحليل المباشر على بعض العينات الملبيّة لهذا الغرض البنيويّ التحليلي، وهي موزعةٌ كآلاتي:

– «هذا البحر الرائق المقمر غير حقيقيّ، وغير حقيقيّة هذه الزرقة وهذا الانسياب، وهذا الليل الحاني على الدنيا كالعاشق السهران. إنّما الشيء الحقيقيّ هو ذكري له، الذكري تتحوّل إلى ما يشبه الموسيقى. تبتعد الوقائع عنك في دهاليز الزمن، وتخلّف أمواج النغم في ذهنك^(٣)».

في مراقبةٍ للحمولات التصويّية المتوافرة في هذه الحزمة من الرواية، نلاحظ إيقاعاتٍ متمازجةً مع الطبيعة المعنوية، على أساس أنّ الصوت ذو معنى بطبعه وكيونته. فتناغم حرف «الراء» مع القاف والكاف والغين والخاء... فيه من الانغماس في الإيقاع العميق مخرجاً، وصفاتٍ للصوت الواحد. والتوأمة بين هذه الأصوات تتيح لنا فهم الحزن العميق الغائر إلى لجة البحر في سمفونية حزينّة يطغى عليها الغمغمة والحمحمة، غمغمةٌ أجبرت صاحبها على بثّ ذكراه المؤلمة مع إيقاع البحر، فالعاشق ليلاً، والزمان نقلات موج، وذهنك البحر. على هذا الأساس يسبح الصوت بنا إلى عالم الشخصية المتألم، بضغط الكسر الوجدانيّ مع العشق والجرح العميق المالح كعمق البحر تماماً...

– إلى باريس. كانت فكرةً طارئةً قفزت كلماتها إلى لساني دون إرادةٍ منّي، وأنا أتحدّث إلى رفيقي في القمرة فرناندو غوميز. واقترح عليّ الذهاب إلى مدريد، ولكنني

(١) وهي شبكة العلاقات المعقدة التي تجعل من العمل عملاً أدبيّاً، بما يضمن أدبية الأدب...

(٢) مناهج النقد الأدبيّ السياقية والنسقية، م.س، ص ١٥٣.

(٣) السفينة، ص ٢٠.

لم أتابع فكرتي ولا اقتراحه، ليتني كنت كفرندو، ذاهباً إلى بلدي الذي لم يشطر أجزاءه سيفاً أحمر»^(١).

أصواتٌ مسافرةٌ تتميز بها هذه البنية الصوتية، فمن الواضح السرعة والإيقاع غير المنضبط الذي أتى عليه الصوت، ولا سيما في اعتماد المقاطع الطولية أو المطل الصوتي، ما يتيح فهم الرغبة في قطع المسافات الطويلة على غرار النفس المنسرح في التصويت، ما يخفي بتعبٍ وعتبٍ ترتضيه الشخصية لنفسها وكأنها تمضي إلى سبيلها مرغمة، وهذا ما قد يتوضح في نهاية البنية الصوتية، بإيقاع (ليتني) الذي فسّر الرغبة الحقيقية للشخصية التي لم تُنه مسلسل التأوه الصوتي إلا حين ملاذها نحو وطنها الذي يبدو مضطرباً أو جريحاً بحدّ السيف...

- «محمود، هذه النغمة سمعتها كثيراً من قبل، إنها جزءٌ من إرهابٍ يوجهونه إلى كل من يقول: مَحَصّت معطياتكم، فوجدتها كاذبةً، فيقولون له: طبقتك مهددةٌ بالاضمحلال. طز! أنا قد انتحر»^(٢). نغمة الصوت المواجه، أو المجابهة، هي الطاغية على البنية الصوتية في هذا المقام، فمن الواضح أنّ الصوت عند الحوار يتخذ من التفشي والاتساع والصدامية ما يتجاوز المناجاة النفسية، يتجاوزها إلى مستوى فضح السرّ أو الخصوصية، فضحه في الردّ والردّ على الردّ، لذلك فمن البدهي هذا العلوّ الصوتي، لا سيما في مقام الموقف أو القضية، وهذه نزعةٌ في الفرد لا تُكبح أو تُكبت إلا بعد إغلاق الحوار برمته. فالردّ على محمود كان بهدف الدحض ها هنا، فترى الأصوات اتّسمت بموسوم الشدّة، أي التضعيف الصوتي، وهذا ليثّ الحقائق التي تجري، والردّ على هذه المدّعات بشكلٍ يعربها ويزيل صدقها، وإن اضطر الصوت إلى الفضح التمردّي أو المواجهة الاستهتارية، واستدراار صوتٍ شعبيٍّ أو محكيٍّ، كالمفوظ (طز) على سبيل المثال، هنا تُفهم المنطلقات الغاضبة صوتياً، التي تفضي إلى العدمية بعد الصعود، عدمية حتمية تُوجت بمفهوم الانتحار (انتحر)، انتحار معنوي، قد لا يكون فعلاً متحقّقاً في اللحظة الحالية، بل هو موقفٌ استدّرّه الصوت لإعلان الرأي الوجودي، ومواجهة ما يفرض أحياناً من مسلّماتٍ اجتماعيةٍ قد لا تُمثّل صاحبها على الدوام...

وهكذا يبدو الصوت ببعده النبويّ أقرب إلى كونه مادّة دالّةً تطريزيّةً تفعم البنى بالروح المعنوية، وهذا ما يعبر عنه التنظير الحديث بمفهوم الصوت المعنوي، وهذا ما يدلّ على

(١) السفينة، ص ٤٣.

(٢) السفينة، ص ١٢٧.

جدوى المادة الصوتية وتفاعلها البناء في سبيل إرساء البعد المفهوماتي للعمل الأدبي وجعله أقرب إلى الفهم والإفهام، فهم وإفهام مقرون بالشحنات التأثيرية والانفعالية من لدن المتلقّي، الخبير بما يقرأ ليكتنه الحقائق الجوهرية في الصوت العميق للعمل برمته؛ «إن الدور الأساسي الذي تضطلع به الألسن البشرية إزاء الفكر، لا يكمن في إنشاء وسيلة صوتية مادية للتعبير عن الأفكار، وإنما لتكون بمثابة وسيط بين الفكر والصوت، بحيث يؤدي اتحادهما بالضرورة إلى تحديدات لوحداث في كليهما، ولا تنتج هذه التحديدات مادةً ثالثة، وإنما تنتج شكلاً، هو الشكل اللساني»^(١).

وهكذا تتضح أولى البنى بعد هذا التحليل الميسر صوتياً إزاء الرواية، فالمسألة البنيوية تبدأ من خلال التدرج السليم تحليلاً واستنتاجاً. ورواية السفينة مثلت الواقع الشعبي العربي المأزوم في فترة انهزام وضياع تامٍّ للقيم، وانقلاب على كلِّ النضالات السابقة، ما أدى إلى قطيعة في نفس الجماهير العربية، فلانت إلى ضياعها عن كينونتها. ومثلت أصوات هذه الرواية الوعي الجمعي للأمة برمتها، فكانت السفينة بشخصها شتاتاً أممياً جماهيرياً بامتياز.

ب- البنية المعجمية في الرواية:

المعجم حصيلةً منطقيةً للتضافر الصوتي الروائي، فما بعد الصوت إلا معجمات تمثّل الأفكار داخل الرواية، أو تمثلها في موازاة بين الفكر والصوت والمدلول المعنوي الذي تقوم عليه البنية الكلية للرواية، ومن خلال هذه العينات يتبدى أماننا واقع معجمي يحاكي حالة الانهيار بل الهستيريا أحياناً.

- «النفس أمارةٌ بالسوء يا وديع، ولكنني أمزح، فالدكتور فالح أبعد الناس، كما أرى، عن الخفة تجاه النساء، إنه مشغولٌ بغضبه»^(٢).

يبدو أن الوضع المعجمي للبنية في هذه الحالة يطغى عليه الاضطراب أو التعاكس والتضاد بين مفهومين، مفهوم الغضب والجديّة المفرطة، مقابل مفهوم مداعبة النساء، فالمعجم بدا في أول الأمر وكأنه يحسب الطيب على فريق المائلين صوب النساء، إلا أنه ثمة معجمٌ اعتراضيٌّ أثبت من خلال (لكنتني)، التي سرعان ما هيأت الموضوع للانقلاب إلى العكس تماماً، فبدلاً من الرقة والرومنسية، حلت الجديّة المفرطة، إلى حدّ قد يشير بالعدائية تجاه النساء...

(١) مختار زواوي، من المورفولوجيات إلى السيميائيات، بيروت: عالم الكتب الحديث، ط ١، ٢٠١٩، ص ١٢٠.

(٢) السفينة، ص ١٢٨.

- «هؤلاء المشغولون بغضبهم يحملون طاقات عاطفية رهيبه، النار تلتهمهم من الداخل والخارج، وبأشكال كثيرة تجاه النساء أيضاً»^(١).

تكمل هذه البنية المستوى المعجمي الذي مثلته البنية السابقة، لكنّها هذه المرة، ابتعدت عن التعاكسية لتصل إلى دمج الأضداد بعضها ببعض، وفي هذا إيحاءً إلى مستوى آخر، أو تعيين دلاليّ ذو معنى من الازدواجية، وقد تكون ازدواجية المعايير التي وصلت إليها الأحوال في العالم العربيّ هي السبب الرئيس في هذا المذهب المعجميّ الفكريّ داخل (السفينة).

فالمعجم هنا استحال معجماً توفيقياً باسم المتناقضين؛ (النزق/ الرومنسية)، فعلى أساس أنّ التأثير في الغضب عالٍ وكذلك التأثير الرومنسيّ صاعد؛ من الممكن إيجاد حلّة توفيقية بين الأمرين، وهذا ما أشار إليه مصطلح النار، والذي، على حدّ شعورنا التحليليّ، أدّى دور الرابط المنطقيّ القويّ بين الغضب والعاطفة، فالرجل نارٌ من الغضب والمرأة نارٌ من العاطفة، وإذا اجتمعت الكتلتان ولدتا على التوّشعاً خطيراً من شحنات الانفعال، وهكذا ترمي الرواية إلى النفس البشرية العميقة، فحقيقةً هي العاطفة في قلب الغاضب، والمفهوم الشعبيّ يقرّ أماننا بلازمة: (سريع الغضب طيب القلب). لذا فالحجّة قويّة على إجادة العربيّ ربط المتناقضات، وهو الذي يحمل في ذاته شعور الكرامة والكبرياء الذي يسقط أمام مفاهيم عاطفية ليست مشروطةً على النساء فحسب، بل هو، وكما تقرّ (السفينة)، صفةٌ أو سمةٌ ملازمةٌ للعربيّ في شعوره...

ج- البنية الدلالية الرمزية في الرواية:

تشير المعجمات كما لاحظنا إلى بني دلاليةٍ ورمزيةٍ عميقةٍ تظهر فيها تأويلاتٌ شديدة الدلالة على معانٍ عميقةٍ معرفيةٍ مجتمعيةٍ في صميم التداول والمحايثة، ورواية (السفينة) تجمع أكثر من رمزٍ من رموز الواقع العربيّ، وتسبغ عليهم من خيالها الإيمائيّ، لتظهر الحقيقة عميقةً وجارحةً أحياناً بين السطور، وهذا ما يمكن تلقفه في العيّنات الآتية:

- «كلّما كبرتُ سنّاً وقعت في غرام نساءٍ أصغر، عمّا قريب لن أهتمّ بامرأةٍ تعدّت السابعة عشرة. السابعة عشرة! أوّل الربيع، أوّل البراعم، هبة الطبيعة البكر، رافةً برجالٍ أخذت السنون تنحدر بهم ركضاً نحو الخمسين»^(٢).

(١) م.ن، ص.ن.

(٢) السفينة، ص ١٣٥.

لو يصحّ التفكير القائل إنّ المرأةَ ترمز إلى الأرض في الرواية العربية، لفهمنا حقيقة الرمز المتكوّن في هذه البنية، فالفتاة الغرّة الرشيدة البكرية، باتت حلماً هيمنياً صعب المنال على العربيّ، وهو الذي يقاسي اغتصاب أراضيهِ من جانب العدو المحتلّ، كالذي يشاهد حبيته تُغتصب ويُعتدى عليها من دون المقدرة على أن يحرك ساكناً. هذا الواقع حدا بالشخصية أن تلتفت الفتاةً فيها حلمٌ يقظةً حلواً-مريراً في آن، قوامه البحث أو قل الهروب من أرضٍ ما عاد فيها للنضارة مكانٌ، نحو أرضٍ في عالمٍ آخر ومكانٍ بعيدٍ، نحو الربيع وإعادة التكوين الجديد، حيث الحياة والخصوبة، في معادلٍ ضديّ لمشاكل الجهل والانكسار والانكفاء التقدّمِيّ العربيّ، ولعلّ هذا الرمز مدلولهً سياسيّ، وباطنه حيويّ يتوافق مع طبيعة العربيّ وطبعه، وهو الذي يقدّس الجنس من كل النواحي: دينياً واجتماعياً... ويرغب في أن تكون المرأة صبيّةً ليشعر بأنه امتلك العالم واجتاح المعارك من خلالها، فلطالما يرمّز العربيّ مفهوم الرؤية العاطفية الجنسية، ولاسيّما في الرواية الواقعية الحديثة.

- «كنت عاجزاً عن فهم بعض أشكال الصراع السياسيّ، سياسيّ؟ لا، لقد رفضت تلك التسمية، كلّما اتخذ الصراع شكلاً يناقض حقّ الإنسان الأوليّ في أن يكون إنساناً لا يجوز لأحد المسّ بكرامته، بطل الصراع أن يكون سياسياً، التسمية السياسية لن تؤدّي إلّا لمزيد من العذاب والبراقع المفضوحة»^(١).

عداوة العربيّ مع السياسة معروفةٌ وقديمةٌ، وهي ليست محض عداوةٍ وانتهينا، بل هي مصدر خطرٍ عليه وعلى كرامته وحياته، ولطالما ترمز السياسة وتدلّ لدى العرب عموماً، في ظلّ الأنظمة القمعية، إلى الخطر والإهانات والممنوع المحرّم. على هذا الأساس أوضحت (السفينة) أنّ السياسة تأتي بتناقضٍ ونزاعٍ وصراعٍ شديدٍ مع الإنسانية والكرامة الشخصية للفرد الواحد... لذلك فقد كانت الدلالة واضحةً على رفض الشخصية للسياسة في معرض استجداء الكرامة الشخصية للفرد، الذي سرعان ما رفض السياسة التي لا تقوم على احترام الحقّ الفرديّ والكرامة، وكأنّ الرواية تريد إرساء مبدأ رمزيّ. لقد آن الأوان للسياسة أن تنطلق من كرامة الشخص وحرّيته ولا تكون بعكس ذلك، فرمز رفض السياسة وثقلها وانعدام التآلف معها بالمطلق من المواطن، هو رمزٌ قدّمته الرواية وأيدته في هذا الموقف الذي لم يجد مبرراً لإهانة شخصٍ، فقط لأنّه تناول السياسة أو كان على خلافٍ مع أحدهم في قضاياها...

(١) م.ن، ص ١٤٢.

د- المسار التأويلي في الرواية:

نصل في هذه المرحلة من دراستنا البنيوية إلى مفهوم التأويلية، وهنا الشقّ المعنيّ بالمتلقّي ووجهة نظره المحتملة بعد أن يقرأ الرواية، ويدرجها بحسب نسقه الثقافيّ وراجعته المعرفيّة العميقة بالتماهي مع المكتسبات والعادات والقيم... فالتأويل حفراً للعمل الأدبيّ داخل مرآة الذات وما تعرفه من أوضاع وملامح... وفي هذا المقام نتوقع شرحاً تفيضه الجماهير، قد يكون شرحاً توافقياً، أو تعارضياً، أو صفرياً لا رأي لصاحبه... لكن، لا مجال أو مقرّر من الاعتراف بالقيمة الجماليّة التي تقوم على أكتافها الروح التأويلية. وللوصول إلى التأويلية، ثمّة بنى ينبغي مراعاتها وبعض الأصول التقريبية المعينة، حيث إنّ التأويلية واسعة ومتشعبة يضيق عليها مقام الورقة البحثية هذه، لكن لا بدّ من بعض الإيضاح لها قبل الدخول بالتحليل. فالتأويل علم التنوع والتماهي مع النصّ بالنسبة إلى متلقّ يدرك كينونته ويكتنه وجوده مع عمل اجتماعيّ متّجه إليه. ومن الممكن لإشكالية (بول ريكور)^(١) أن تعفينا من الإطالة النظرية في هذا المقام، والرجل رائد النظرية ومؤسسها؛ «من هو الكائن الذي يتكوّن الكائن من فهمه؟ وهكذا تصبح قضية الهرمينوطيقا إقليمياً من أقاليم تحليل هذا الكائن. فهو الوجود هنا الذي يوجد وهو يفهم»^(٢). على أساس الفرد ووجوده إذن، قامت التأويلية، فهي الكينونة الذاتية، ما بعد القراءة وعملية الاستنطاق الميتافيزيقيّ للفرد في سبيل الانصهار لاحقاً ضمن وعي الجماعة، فالموقف هو الأصل عندما تكون الأمور متعلّقة بالنصّ الأدبيّ من جانبه التأويلي، وهي علاقة مميزة بين المتلقّي والمرسلة، فالقصدية للنصّ والتقبليّة للمتلقّي، وهكذا تتحقّق المزوجة اللازمة بين الأمرين، «بما أنّ ضرورة التأويل تنشأ من وجود سوء الفهم والتوتر، فإنّ النصّ، قد يصبح نقطة انطلاقٍ لمساراتٍ تأويلية متعدّدة؛ في هذه اللحظة، يشتغل المعنى الحرفيّ كتنقييدٍ لحرية المؤلّ، يسيج الفعل التوليديّ لتأويلاته بضرورة إيجاد نوعٍ من الارتباط الدلاليّ مع هذه النواة الأولى»^(٣). وعلى هذا الأساس، وبغضّ النظر عن مدى الوضوح أو الغموض الذي يعتري النصّ أو بعض جوانبه، فإنّ الأمر لا يحول دون ردّة فعلٍ من جانب المتلقّي ليني على إثرها موقفه من النصّ-القضية.

(١) Paul Ricoeur، الفيلسوف والأديب الفرنسي، رائد نظرية الهرمينوطيقا/ التأويل.

(٢) بول ريكور، صراع التأويلات، تر: منذر العياشي، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠٠٥، ص٣٦.

(٣) محمد بو عزة، استراتيجية التأويل، الرباط: دار الأمان، ط١، ٢٠١١، ص٧٩.

ويمكننا الآن اتّخاذ بعض العيّنات النّصيّة التي تبرهن ما نرمي إليه من تأويلٍ لرواية (السفينة)، مع العلم أنّها روايةٌ إيماثيّةٌ بامتياز، تؤمن بانصهارات الذات الفردية داخل الواقعيّة الاجتماعيّة، وبالتالي فإنّ المستوى الثقافيّ للمتلقّي، والوعيّ الفكريّ الثاقب، لِمَن الشروط التركيبيّة الواجب توافرها قبل البدء بفعل القراءة لهكذا رواية. إنها روايةٌ متأرجحةٌ في أعماق البحر على سفينةٍ مضطربةٍ بامتياز، شخوصاً وزماناً ومكاناً...

- «أأحزانٌ أخرى؟ كنت على شيءٍ من السّأم من أحزان البشريّة. ما الذي بوسعها أن تقول لي، مما لم أعرف منه، أنا ألم وأحزن؟ ولكنني لم أتمالك من تعاطف ما معها. ما الذي كانت تبغيه من الحياة هذه المرأة الجميلة، التي إن تكن قد وجدت مستقرّاً لها في بلادنا، فإنّه استقرارٌ لم يهبها طمأنينةٌ تتعدّى خداع النفس؟»^(١).

لعلّ التساؤل، أو البنية المركّبة بشكلٍ استفهاميٍّ، فيها من إثارة تأويلات المتلقّي ما يساعد على إبانة المقصديّة والتقبليّة في آن، فالسؤال في هذه البنية نابعٌ من الذات، وكان بموقف إحداث صدمةٍ نقلت الحدث من مقامٍ داخل الرواية إلى آخر. الواضح أنّ هناك تساؤلاً، والمبطّن غامضٌ في طبيعته وسببه وما استثاره حول الوجود المربك بالخوف والحزن والتفكير بالغير، كأنّ العلاقات الإنسانيّة ما عادت مفهومةً في ظلّ أجواء النفعيّة الطاغية؛ تُرى هل هي انتقاداتٌ للعالم المادّيّ أم غوصٌ في وجوديّة الآخر بالنسبة إلينا؟ كيف نرى الآخر؟ بل أكثر من ذلك، كيف نشعر به من حولنا وفينا؟

- «لا بدّ لي من عودةٍ إلى الأرض. يولسيس كان أبرع منّا جميعاً في الإبحار والتجوال، ولكنّه كان مثلنا إنّما يهرب ليبلغ في النهاية ما يستطيع أن يعرّز فيه قدميه: هذا ترابي. ألم تخيّرهِ الفاتنة كالبسو، وهو في أمس الحاجة إلى الراحة من وعثاء السفر وويلاته، بين البقاء في الجزيرة معها خالداً كالآلهة، وبين عودته بشراً فانياً إلى أرضه؟ غير أنّه رفض الخلود واختار العودة إلى أرضه»^(٢).

تنشد الرواية في هذه المرحلة استنطاق الرافد الثقافيّ، وهو عاملٌ مهمٌّ من عوامل التأويل، بل هو مفروضٌ لإثبات الروحيّة الثقافيّة التي بدأت الرواية على أعتاب نهايتها بتوضيحها، حيث إنّ جدليّة الحياة والموت أخذت تصبح أمراً موجوداً وبقوّة لدى الشخصيات ومناحيها الفكرية واتّجاهاتها بعد تضخّم الأحداث، وعندها كانت مبادرة

(١) السفينة، ص ٢٠١.

(٢) السفينة، ص ٢٢٥.

(يوليسيس)^(١). وهنا يبدأ التأويل على مسارين اثنين، أَللخلود وُجد الإنسان أم للفناء؟ وما هي المرأة بحدّ كيانها الفكريّ والعاطفيّ في النفس البشريّة؟ أهي مغرّبة لشعر بموجب الإحساس بها أنّنا خالدون؟ أم تراها محطّة خياليّة سرعان ما سنعود منها خائبين إلى أرض الواقع ونتنظر فناءنا؟ بالفعل هذه التساؤلات التأويليّة برزت بقوة، وأجرت تناصّباً عالي الفاعليّة مع الشخصيّة، هذا التناصّب انعكس في ذات المتلقّي الذي ألمّ بثقافة حول (يوليسيس)، فاختيار الواقعيّة والافتناع بها ديّن العقلاء، على الرغم من أنّ السفينة كان من أبرز أهدافها إفهام المرء أنّ الهرب ليس حلاً! بل عليه العودة، وأن يعد نفسه بالعودة وإعادة الحراك صوب الواقع المعيش كي يجد الحلّ... ففي النهاية لجبرا إبراهيم جبرا هدفاً ورسالة، على الرغم من الشتات والإغواء والإغراء، لكن ليس من حلّ إلا من خلال النضال من أجل القضية، وإنّ صعب الأمر وبات شيئاً من المستحيلات، غير أنّ الثابت هو الواقع والمتحوّل في تأويلنا الخيال أو العابر، وإلا ما قيمة راجعيّة (يوليسيس) التي جاءت في أعتاب ختام الرواية ومصير شخصها؟

الخاتمة

تُعَدّ البنيويّة الروائية من المقاربات النقدية المعاصرة الجديدة، التي تهدف إلى تحليل الصورة الأدبية السردية الموسعة، لا في ضوء التحليل الأسلوبي، ولا عبر آليات الصورة الشعرية، بل ارتكازاً على البنى التصويرية الجمالية الداخلية. ويخلص البحث إلى أنّ الفاعلية التأويليّة لصورة الإنسان في رواية (السفينة)، حسمت في معترك الوعي الذاتي للشخصيات في صراعها مع الواقع، فقد كشفنا أثناء تحليل الصور أنّ الشخصيات لا تُبنى كيانات بعضها على حساب البعض الآخر، إنما على حساب الواقع؛ ما يدعونا إلى اعتبار (السفينة) روايةً متعدّدة الوجوه، تنقل الحقيقة الموضوعية الواحدة من زوايا متعدّدة، من خلال أشكال وعي متباينة سياسياً واجتماعياً وثقافياً وأيديولوجياً، وهذا أكسبها سمة التكافؤ البنيويّ التأويليّ، وبذلك عكست واقع الانقسام والتشردم، تمخضت عنه معادلة: المقاومة/ الموت المجاني، بشكل متماسكٍ درامياً، ومنتامٍ جمالياً بتفاعل كل المكونات والسّمات النصّية وغير النصّية في بلورة الرؤيا التي تجسّدها الرواية. لكل ذلك نستطيع الحكم بأن صورة الإنسان في رواية (السفينة) قد بلغت حدّاً من الانسجام والنموّ الطبيعي في إطار السيرة السردية، وكشفت لنا الصور المدروسة عن جانبٍ من هذا الانسجام.

(١) أدب يرد إلى الفنّ الإغريقيّ، تتناول قضايا الوجوديّات والخلود والفناء، ومن الممكن ربطها بملحمة جلجامش، سيّما عند حالة الكائن الحيّ أمام الأثني.

المصادر والمراجع

- إيكو، أمبرتو، التأويل والتأويل المفرط، تر: ناصر الحلواني، سوريا: مركز الإنماء الحضاري، ط ١، ٢٠٠٩.
- بو عزة، محمد، استراتيجيّة التأويل، الرباط: دار الأمان، ط ١، ٢٠١١.
- حسن، عمار علي، الخيال السياسي، مجلّة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، ط ١، ٢٠١٧.
- حمد، عبد الله خضر، مناهج النقد الأدبيّ السياقيّة والنسقيّة، بيروت: دار القلم، ط ١، ٢٠٠٩.
- جبرا، جبرا إبراهيم، السفينة، بيروت: دار الآداب، ط ٥، ٢٠٠٨.
- السروي، صلاح، المثاقفة وسؤال الهوية، القاهرة: دار الكتبي، ط ١، ٢٠١٢.
- ريكور، بول، صراع التأويلات، تر: منذر العياشي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥.
- شادلي، المصطفى، البنيويّة في علوم اللغة، تر: سعيد جبار، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٥.
- مونسي، حبيب، فلسفة القراءة وإشكاليّات المعنى، المغرب: دار الغرب، ط ١، ٢٠٠٧.
- المتوكّل، أحمد، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيّات، تقديم: وليد أحمد العناتي، المغرب: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ط ١، ٢٠٠٩.
- زواوي، مختار، من المورفولوجيّات إلى السيميائيّات، بيروت: عالم الكتب الحديثة، ط ١، ٢٠١٩.
- شولز، روبرت، السيمياء والتأويل، تر: سعيد الغانمي، بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٤.